تقرير التنمية العربية

التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية

2018

الإصدار الثالث

تقرير التنمية العربية
التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية
الإصدار الثالث 2018

رقم الإيداع: 2016/0481 مكتبة الكويت الوطنية
حقوق النشر لصالح المعهد العربي للتخطيط بالكويت
ISBN: 978-99906-80-42-3
الشويخ المنطقة الصحية – قطعة 1 – شارع الجاحظ
ص.ب 5834 الصفاة – رمز بريدي 13059 – دولة الكويت
هاتف: 24843130 – 24844061 (965+)
فاكس: 24842935 (965+)
البريد الإلكتروني: api@api.org.kw
الموقع الإلكتروني: www.arab-api.org

يمكن الاستشهاد بالبيانات الواردة بمحتوى هذا التقرير لأغراض البحث والدراسة فقط دون الأغراض التجارية مع الإشارة إلى المصدر.
تم النشر في مارس 2018.

المعهد العربي للتخطيط

Arab Planning Institute

دولة الكويت

تقرير التنمية العربية

التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية

الإصدار الثالث

2018

فهرس المحتويات

الملخص التنفيذي	15
تمهيد	21
الفصل الأول: اختلالات وتحديات مسار الاستدامة في الدول العربية: الحاجة لتعديل المسار	**27**
1.1 نظرة عامة	29
2.1 تحديات مسار التنمية المستدامة في الدول العربية - انعكاسات قصور هياكل الاقتصاد وضعف تنوعها	30
1.2.1 تحديات الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية	30
2.2.1 تحديات الاستدامة الاجتماعية في الدول العربية	41
3.2.1 تحديات الاستدامة البيئية في الدول العربية	44
3.1 إشكالات بطء التحول الهيكلي وقصور القدرات في الدول العربية: تحديات تأسيس مسار النمو المستدا	50
1.3.1 بطء التحول الهيكلي في الدول العربية	50
2.3.1 التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي ومتطلبات استدامة النمو	54
3.3.1 الأبعاد النوعية للهياكل الاقتصادية والإنتاجية للدول العربية	59
الفصل الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية	**63**
1.2 الدول العربية والتنويع الاقتصادي: إشكالات الواقع	65
2.2 تنويع القاعدة والأنشطة الإنتاجية	66
3.2 واقع التنويع في هياكل الإيرادات العامة في الدول العربية: انعكاسات تباينات الهياكل الاقتصادية على الهياكل المالية	74
4.2 تنويع الصادرات في الدول العربية: تنويع المنتجات والأسواق	77
1.4.2 تنويع الأسواق الخارجية للصادرات العربية	77
2.4.2 التنويع في هياكل وقوائم الصادرات العربية: الأبعاد الكمية والنوعية	78
1.2.4.2 هيكل الصادرات العربية: تركّز كبير	78
2.2.4.2 تنويع الصادرات: تحليل أكثر عمقاً	82

الفصل الثالث: نموذج مُقترح للتنويع الاقتصادي في الدول العربية	95
1.3 مقدمة	96
2.3 حجم الموارد والمزايا النسبية والتخصص والتجارة الخارجية والتنمية	98
3.3 التنويع الاقتصادي نتاج التحول الهيكلي	99
4.3 التنويع وطرق قياسه وانعكاسات ذلك على سياسات التنويع	103
5.3 الإطار العام لصياغة سياسات التنويع الاقتصادي	106
الفصل الرابع: السياسات الصناعية المعاصرة لتنويع اقتصادات الدول العربية	113
1.4 تمهيد	115
2.4 السياسات الصناعية الحديثة: قاطرة بناء اقتصادات عربية أكثر تنوعاً	115
3.4 السياسات الصناعية الحديثة في ضوء التجارب الدولية	118
4.4 مجالات عمل السياسات الصناعية الحديثة	121
1.4.4 السياسات العامة الشاملة غير التمييزية	121
2.4.4 السياسات القطاعية والإجراءات الانتقائية المساندة للأنشطة الإنتاجية	128
5.4 تكامل مجالات عمل السياسات الصناعية الحديثة	132
6.4 السياسات الصناعية الحديثة في الدول العربية	136
7.4 إسقاطات السياسات الصناعية الحديثة على الدول العربية	147
الفصل الخامس: المنهجيات الحديثة لبناء اقتصادات عربية أكثر تنوعاً	149
1.5 تمهيد	150
2.5 منهجية تتبع المسارات التنموية للدول المتقدمة	150
3.5 منهجية تحليل مصفوفة الإنتاج والتجارة الخارجية	157
4.5 منهجية تطوير مسارات تنويع الإنتاج من خلال دراسة حيز السلع	161
5.5 منهجية قياس الدخل المتسق مع نوعية الصادرات وتنويع أنشطة الخدمات	164
6.5 منهجية الخرائط الاستثمارية وتنويع الاقتصادات العربية	168

الفصل السادس: تنويع مصادر الطاقة في الدول العربية	173
1.6 المقدمة	175
2.6 الأهمية الاستراتيجية لقطاع الطاقة	177
3.6 فوائد تنويع قطاع الطاقة	179
4.6 تنويع قطاع الطاقة والكفاءة الاقتصادية والحد من هدر الموارد	181
5.6 قطاعات تتشابك وتستفيد من تنويع قطاع الطاقة	184
6.6 تنويع قطاع الطاقة والسياسات الأفقية الوظيفية، والعمودية الانتقائية	187
7.6 التنويع والطاقات المتجددة والنظيفة	188
8.6 اليات تدعم التوجه إلى التنويع وإنتاج الطاقات المتجددة والنظيفة	189
1.8.6 تخفيض دعم مصادر الطاقة الأحفورية الملوثة للبيئة	189
2.8.6 إدراج قطاع الطاقة المتجددة ضمن أهم القطاعات الاستثمارية في الخطط التنموية للدول العربية	190
3.8.6 معالجة تحديات تنويع الطاقة وتحفيز قطاع الطاقات المتجددة	190
4.8.6 فوائد تنويع قطاع الطاقات المتجددة	192
9.6 سياسات تنويع مصادر الطاقة: المزيج الأمثل للطاقة	193
10.6 نموذج مقترح لرفع كفاءة استخدام الطاقة: بالتركيز على القطاع الصناعي	197
11.6 النتائج والتوصيات	200
الهوامش	203
الملاحق	209
قائمة المراجع	227

فهرس الأشكال

الشكل رقم (1.1): صافي الادخار المعدل في الدول العربية للفترة (2005 - 2014) كنسبة من الدخل القومي 32

الشكل رقم (2.1): تركز الصادرات في الدول العربية (2005 - 2014) 37

الشكل رقم (3.1): متوسط معدل نمو الانتاجية في الدول العربية، والعالم للفترة (1995 - 2016) 38

الشكل رقم (4.1): المراحل من تقييم القدرات الاقتصادية إلى تحقيق الاستدامة الاقتصادية 50

الشكل رقم (5.1): العلاقة بين التحول الهيكلي واستدامة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة 51

الشكل رقم (6.1): تطور قيمة مؤشر ثايل لعدد من الدول العربية لفترات زمنية بين العامين (1985، 2015) 55

الشكل رقم (7.1): تقلبات النمو الاقتصادي في الدول العربية والعالم خلال الفترة (1985-2015) 58

الشكل رقم (8.1): مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في الدول العربية ودول المقارنة - 2015 59

الشكل رقم (1.2): تطور مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي القيمة المضافة في الدول العربية (بالأسعار الثابتة) -× (%) 67

الشكل رقم (2.2): تطور مساهمة قطاع الخدمات في إجمالي القيمة المضافة في الدول العربية (بالأسعار الثابتة) – (%) 68

الشكل رقم (3.2): متوسط قيمة صادرات خدمات الحواسيب والاتصالات كنسبة من صادرات الخدمات في الدول العربية والعالم للفترة (1985-2015) 69

الشكل رقم (4.2): مساهمة الصناعة في إجمالي القيمة المضافة في الدول العربية (بالأسعار الثابتة) 70

الشكل رقم (5.2): مساهمة القطاع الصناعي (الصناعات الاستخراجية والتحويلية) لعدد من الدول العربية في الناتج المحلي الإجمالي (%) 2014-2015 72

الشكل رقم (6.2): مساهمة الصناعة التحويلية في إجمالي القيمة المضافة في الدول العربية ودول المقارنة (بالأسعار الثابتة) 73

الشكل رقم (7.2): هيكل الإيرادات العامة في الدول العربية للفترة 2000 – 2015 (%) 74

الشكل رقم (8.2): نسبة إيرادات النفط في الإيرادات العامة في الدول النفطية 2014-2015 (%) 75

الشكل رقم (9.2): نسبة الضرائب في الإيرادات العامة في الدول العربية- عام 2015 (%) 76

الشكل رقم (10.2): تطور مستويات التنويع في الأسواق الخارجية للصادرات الإجمالية للدول العربية خلال الفترة 2001-2015 (%) 77

الشكل رقم (11.2): تطوّر الصادرات العربية (بالأسعار الثابتة) 78

الشكل رقم (12.2): الهيكل السلعي للصادرات العربية الإجمالية (%) 79

الشكل رقم (13.2): حصة النفط في إجمالي الصادرات في الدول العربية النفطية ودول المقارنة للعامين 2000،2015 (%) 80

الشكل رقم (14.2): حصة المواد الأولية في إجمالي الصادرات في عدد من الدول العربية ودول المقارنة للعامين 2000 ، 2015 80

الشكل رقم (15.2): عدد المنتجات المصدّرَة والأسواق الخارجية الشريكة للدول العربية للعام 2014 81

الشكل رقم (16.2): تطور مؤشر تركز الصادرات في الدول العربية والناشئة وفق مؤشر هيرفندال - هيرشما 82

الشكل رقم (17.2): حصة الصناعات التحويلية في صادرات الدول العربية النفطية (2000-2015) 84

الشكل رقم (18.2): التصنيف التكنولوجي للصادرات السلعية للدول العربية (2015) 85

الشكل رقم (19.2): مؤشر تخصّص التجارة السلعية في بعض الدول العربية (2000-2012) 87

الشكل رقم (20.2): واقع التنويع ومصادره في عدد من الدول العربية ودول المقارنة للعامين (1980 ، 2010) 90

الشكل رقم (21.2): تطوّر الصادرات: الهامش المكثّف والموسّع في عدد من الدول العربية للعامين (2002 ، 2015) 92

الشكل رقم (1.3) مجالات السياسات الهادفة لتنويع الاقتصاد المقترحة للتطبيق - استراتيجية التنويع 112

الشكل رقم (1.4): السياسات الصناعية الحديثة – مواضع ومجالات العمل لبناء اقتصادات عربية أكثر تنوعاً 133

الشكل رقم (2.4): للعلاقة التفاعلية ومستويات التنسيق عبر مختلف مجالات السياسات الصناعية الحديثة الافقية والرأسية 134

الشكل رقم (3.4): الأنفاق على البحث والتطوير منسوبا للناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول العربية ودول المقارنة (%) - 2015 138

الشكل رقم (4.4): القيمة الإجمالية للمؤشر العالمي لتقييم القطاع المالي (المؤسسات والأسواق) في الدول العربية ودول المقارنة (0-1) 142

شكل (5.4) نطاق وأدوات منظومة الحوافز الاقتصادية 148

الشكل رقم (1.5): فضاء السلع 162

الشكل رقم (2.5): مستوى الدخل حسب السلع والخدمات 166

فهرس الجداول

الجدول رقم (1.1): أوضاع الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية (2005-2014) 31

الجدول رقم (2.1): تطور معدل الادخار المعدل بأبعاد الاستدامة في الدول العربية ودول المقارنة لسنوات مختارة للفترة 1990- 2015 33

الجدول رقم (3.1): المديونية الخارجية كنسبة من الدخل القومي ومن صادرات السلع والخدمات للسنوات 2010، 2015 35

الجدول رقم (4.1): تطور الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية لسنوات مختارة للفترة (1985 – 2015) 36

الجدول رقم (5.1): الرصيد الكلي والمتوقع للميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية ودول مقارنة (2009-2019) 40

الجدول رقم (6.1): تقدير بعض مؤشرات الحيز المالي في الدول العربية ودول المقارنة 2017 - 2022 40

الجدول رقم (7.1): مؤشرات الفقر وعدالة توزيع الدخل في الدول العربية لسنوات مسح مختلفة 42

الجدول رقم (8.1): مؤشر فاعلية أسواق العمل في الدول العربية ودول مقارنة، 2017 44

الجدول رقم (9.1) انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (كيلو طن) في الدول العربية ودول مقارنة للعامين 1975،2014- مؤشرات التنمية العالمية 46

الجدول رقم (10.1): تطور متوسط نصيب الفرد من الانبعاثات الكربونية في الدول العربية وأقاليم مقارنة لأعوام مختارة لسنوات 1960 – 2014 47

الجدول رقم (11.1): تقييم أوضاع الاستدامة البيئية في الدول العربية – وفق أحدث البيانات المتاحة 49

الجدول رقم (12.1): نتائج احتساب قيمة مؤشر التغير الهيكلي في الدول العربية وعدد من دول المقارنة 53

الجدول رقم (13.1): العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو في المدى البعيد في عدد من الدول العربية 56

الجدول رقم (14.1): معدل النمو الاقتصادي: المتوسط والانحراف المعياري (1985 - 2015) للدول العربية والمتوسط العالمي 57

الجدول رقم (15.1): الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (1985 - 2015) (%) 61

الجدول رقم (1.2): تقييم أداء قطاع الصناعة التحويلية في الدول العربية ودول مقارنة - 2014 (%) 71

الجدول رقم (2.2): التنويع الموسّع والمكثّف للصادرات طبقاً لمنهجية صندوق النقد الدولي في الدول العربية ودول المقارنة للعامين 1980، 2010 89

الجدول رقم (1.4): تقييم تطبيقات السياسات الأفقية/العريضة (مجالات المؤشر العالمي للابتكار) لعدد من الدول العربية ودول العالم - 2017 137

الجدول رقم (2.4): تقييم أداء القطاع التمويلي وفقا لنتائج مؤشر التنمية المالية في الدول العربية ودول المقارنة (2013) 141

الجدول رقم (3.4): تطور انتاج السيارات في عدد من الدول العربية ودول المقارنة لسنوات مختارة للفترة (2000 – 2016) 145

الجدول رقم (1.5): مساهمة الأربعين سلعة الأولى في إجمالي صادرات عدد من الدول العربية ودول المقارنة ما بين العامين (1995، 2014) 154

الجدول رقم (2.5): مؤشر التطابق بين عامي 2015 و1995 155

الجدول رقم (3.5): مؤشر التطابق بين الدول للسنوات 1995و2014 155

الجدول رقم (4.5): التوزيع التقاني لصادرات عدد من الدول العربية ودول المقارنة - دول العينة (%) 156

الجدول رقم (5.5): الأنشطة والسلع القابلة للتطوير في عدد من الدول العربية (مصر والأردن وتونس) 158

الجدول رقم (6.5): الأنشطة والمنتجات القابلة للإحلال محل الواردات – حالة الاقتصاد العُماني 159

الجدول رقم (7.5): الأنشطة والمنتجات الغائبة كلياً – حالة الاقتصاد العُماني 160

الجدول رقم (8.5): صادرات الخدمات خلال الفترة 1980-2015 167

الجدول رقم (1.6): أنواع ونسب الطاقة المستخدمة حالياً والمتوقعة عام 2050 حسب استراتيجية الطاقة المتجددة لدولة الإمارات 2050 177

الجدول رقم (2.6): بعض مؤشرات الوضع الراهن والتوقعات المستقبلية لقطاع الطاقة في الدول العربية والعالم (2014 – 2040) 183

الجدول رقم (3.6): نسب الطاقة المتجددة المأمولة في مزيج الطاقة الكلي 192

الجدول رقم (4.6): الاليات التي يمكن ان تنوع قطاع الطاقة العربي (المعهد العر بي للتخطيط، 2017) 194

الجدول رقم (5.6): بعض مؤشرات الطاقة والحلول المقترحة (المعهد العربي للتخطيط، 2017) 196

الجدول رقم (6.6): بعض التوصيات الخاصة بكفاءة استخدام الطاقة في جميع الدول العربية 198

الجدول رقم (7.6): السياسات القطاعية المؤسسية التي يمكن ان تُسهم في ترشيد استخدام الطاقة 198

الجدول رقم (8.6): السياسات القطاعية القانونية والتنظيمية والمعلوماتية التي يمكن ان تُسهم في ترشيد استخدام الطاقة 199

الجدول رقم (9.6): السياسات القطاعية الاقتصادية التي يمكن ان تُسهم في ترشيد استخدام الطاقة 200

الملخص التنفيذي:

يظهر المسار العام للتنمية في الدول العربية منذ حصول معظمها على الاستقلال السياسي منتصف الخمسينات من القرن الماضي وحتى وقتنا الراهن، أنها لم تتمكن بوجه عام من تأسيس مسارات تنموية قابلة للاستدامة على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو الأمر الذي يرتبط بشكل أساسي بعدم كفاية وقصور ديمومة وتيرة التحول الهيكلي وبناء أنشطة وهياكل اقتصادية أكثر تنوعاً، حيث يمثل التنويع مخرجاً للاقتصادات العربية لتعديل وتصويب مسارها التنموي الراهن، ولكن شرط أن يتم هذا التنويع ضمن نموذج معاصر تتكامل فيه السياسات والبرامج والآليات، وكذلك الأدوار وبخاصة ما يتعلق بالدور الحكومي والمؤسسات المنوط بها صياغة وتنفيذ تلك السياسات، وصياغة منظومة منضبطة لحزم الحوافز الاقتصادية.

ومما يفسر قوة العلاقة بين استدامة النمو ومستوى التنويع في الهيكل الاقتصادي ما برهنت عليه التجارب الدولية من أن الدول التي تمتلك هيكلاً اقتصادياً أكثر تنوعاً تكون في العادة أقل عُرضة لتأثيرات وانعكاسات الصدمات الخارجية وتقلبات وتباطؤ النمو الاقتصادي.

كما أن التنويع يعزز حجم ونوعية الروابط والتشابكات الامامية والخلفية داخل الاقتصاد، ويزيد من انتشار التأثيرات الإيجابية مثل زيادة الإنتاجية والكفاءة والتطور التقاني فيما بين الأنشطة والقطاعات الاقتصادية. مع الحرص على ضرورة وجود دور واضح من الدولة لتوجيه هذا التنويع صوب خلق الأنشطة الاقتصادية الأكثر حركية والتي تتسم بإنتاجيتها العالية وبتصاعد العائد على الغلة. وذلك عبر وجود دور محوري للقطاع الخاص وأنشطته الإنتاجية.

إن مثل هذه التوجهات هي الضامن لصحة اختيار الدول العربية لمسارات تنميتها المستقبلية، والذي يجنبها مخاطر الوقوع فيما يعرف بمصائد التنمية، والتي تتعلق بعدم مقدرة الدول متوسطة الدخل على الخروج من هياكلها وانشطتها الاقتصادية القائمة إلى دائرة الدول مرتفعة الدخل، نتيجة عدم قدرتها على تبني السياسات والاستراتيجيات الصحيحة التي تمكنها من تحويل اقتصاداتها إلى اقتصادات أكثر تطوراً وابتكاراً وتنوعاً.

وقد جاء هذا التقرير في ستة فصول:

قدم الفصل الأول تقييماً وتحليلاً للاختلالات الهيكلية في الدول العربية بهدف التحديد الدقيق لأهم القيود التي تواجهها هذه الدول في مسارها لتحقيق التنمية المستدامة، حيث عانت الدول العربية في العقود الماضية من تفاقم حدة الاختلالات ذات الطابع الهيكلي، والتي انعكست سلباً على استدامة النمو الاقتصادي، فانخفض معدّله وزادت تقلباته. وأثر ذلك على الاستدامة التنموية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

كما اشتد عبء هذه التحديات في الآونة الأخيرة بسبب تزايد تقلبات الاقتصاد العالمي وتداعيات الازمة المالية العالمية وتراجع وتقلبات أسعار النفط عالمياً. ولمجابهة هذه التحديات وتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية في المدى البعيد، يجب معرفة وتحديد نمط التحول الهيكلي والانتاجي الذي يؤدي إلى استدامة النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي، وذلك عبر تبني السياسات الكلية والقطاعية الأكثر قدرة والاعلى فعالية.

وركز هذا الفصل على تحليل أهم الإشكاليات التنموية التي تواجه الدول العربية وتطور الأنماط التنموية فيها خلال الفترة (1960-2015). كما قدم تقييماً لواقع وتحديات الاستدامة بأنواعها المختلفة، بالإضافة إلى تقييم القدرات الإنتاجية ووتيرة التحول الهيكلي وتحدياته. وبخاصة ما يتعلق بضعف القدرات الاقتصادية والإنتاجية الكمية والنوعية، وارتفاع مستويات استنفاد الموارد الطبيعية، والقصور الشديد في معدلات الإنفاق على البحث والتطوير والاستثمار الحقيقي في رأس المال البشري، وتركز الصادرات وضعف تنافسية الإنتاج الصناعي في الدول العربية، وكذلك الأبعاد المتصلة بالتحديات الاجتماعية المهددة للاستدامة التنموية، والتي تراكمت نتيجة طبيعة المسار التنموي الذي سلكته الدول العربية خلال العقود السابقة، لاسيما انتشار ظواهر البطالة والفقر وقصور مستويات العدالة الاجتماعية. إضافة للجوانب البيئية، التي أنتجها هذا المسار التنموي، والتي أصبحت بحد ذاتها تمثل عبئاً إضافيا على استدامة هذا المسار في المستقبل. حيث توصل هذا الفصل الى معاناة الاقتصادات العربية من عدم كفاية وتيرة التحول الهيكلي في هياكلها الاقتصادية، والذي يمثل بدوره معوقاً مباشراً على استدامة نموها وتطورها وتقليص الفجوات التنموية بينها وكذلك بالمقارنة مع دول العالم وبخاصة المتقدمة والصاعدة.

ويؤكد هذا الفصل على المخاطر العالية للاستمرار ضمن المسار التنموي الراهن في الاقتصادات العربية بشكل عام، ومن ثم ضرورة وضع وصياغة مسار تنموي بديل، أساسه إنجاز سياسات واضحة لتحقيق التحول الهيكلي، تكون أداة العمل السريع والممنهج لتنويع القاعدة الإنتاجية في الاقتصادات العربية.

وركز الفصل الثاني على تحليل واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية، من خلال استخدام مجموعة متنوعة من المنهجيات، وذلك سعياً لضمان القراءة الصحيحة لواقع هذا التنويع. حيث أوضح الفصل تنامي الوعي العربي بأهمية وحيوية التوجه نحو التنويع الاقتصادي، خاصة في البلدان المصدّرة للنفط، حتى أنه أصبح ركناً أساسياً في الخطط والرؤى الاستراتيجية لعدة دول كرؤية 2030 في كل من السعودية والبحرين وقطر، ورؤية الكويت 2035، ورؤية سلطنة عمان 2040، ورؤية الإمارات 2050.

ورغم ما رصده هذا الفصل من اعتماد عدة دول ومنذ أمد بعيد في خططها الاستراتيجية على استهداف تنويع مصادر الإنتاج والتصدير، كما في حالة مصر، من خلال الخطة الاقتصادية الأولى (1960/1961 – 1963/1964) والكويت التي ركّزت على الصناعات التحويلية في خطتها الأولى (1967/1968 – 1971/1972) لتنويع مصادر الدخل، إلاّ أنّ فئة قليلة فقط من الدول العربية تمكنت من تحقيق بعض النجاح وإنتاج وتصدير مواد تصنيعية متنوعة وذات قيمة مضافة مهمة. كما استطاعت بعض البلدان تنمية وتطوير عدد من الصناعات ذات الصلة بالنفط ومشتقاته مثل الصناعات البتروكيماوية والأسمدة والمعادن وبعض الصناعات التحويلية الأخرى، فيما أحرزت دول أخرى تقدماً ملحوظاً في تنويع وتنمية قطاعات خدمية مثل القطاع المالي والسياحي والتجاري والخدمات اللوجستية، مكنتها في نفس الوقت من تحسين مستويات التنويع في هيكل إيراداتها العامة.

وبين هذا الفصل أن الصناعات الأولية والاستخراجية لازالت تهيمن على هياكل العديد من الاقتصادات العربية، مقابل حصة ضعيفة للصناعات التحويلية، ولا زالت الكثير من البلدان تؤسس ميزتها النسبية على الموارد الطبيعية كالنفط ومشتقاته، أو المنتجات المعدنية الأخرى كالغاز، أو المواد الغذائية أو النسيج، وفي أحسن الأحوال بعض الصناعات التحويلية ذات المحتوى التقني المنخفض والمتوسط، والتي غالبا ما تتمحور حول أنشطة التجميع، وإعادة التصدير،

معتمدة في ذلك على الأجور المنخفضة نسبياً لليد العاملة المحلية. ولا زالت كذلك العديد من البلدان تعاني من عدم قدرة القاعدة الإنتاجية فيها، على توفير عرض متنوع وبالكمية والنوعية والجودة والتنافسية المطلوبة، خاصة تلك التي تتميّز بتطورها التقني، ممثلة في السلع والمنتجات متوسطة وعالية التكنولوجيا.

وقد تم تقييم واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية، مع مراعاة خصوصية تباين المعطيات والموارد بين الدول العربية، حيث تم التدرج في استخدام منهجيات القياس للمستويات القائمة للتنويع في الدول العربية، بدءا من المنهجيات التقليدية القائمة على التقييم الكمي، مرورا بالمنهجيات القائمة على التقييم النوعي، وأخيرا بالمنهجيات الأكثر حداثة ومعاصرةً القائمة على تقييم التنويع وفقا لمسبباته ومصادره الأساسية.

ويؤكد هذا الفصل في الختام أن الدول العربية كافة لازالت بحاجة لتطوير جهودها وسياساتها الموجهة لتنويع اقتصاداتها وهياكلها الانتاجية، وأن النجاح في ذلك المسعى سيبقى رهينا بدور الدولة في إزالة القيود التي تحد من تنويع القاعدة الإنتاجية ومن ثم خلق منتجات تنافسية ذات قيمة مضافة عالية، وضمان أن تأخذ سياسات التنويع الاقتصادي طابع الاستمرارية والديمومة، وليس طابع الظرفية، بمعنى أن يتم التعامل معها ضمن أطر مخططة طويلة المدى ومتراكمة، وألا تكون فقط بمثابة ردود أفعال ذات طبيعة مؤقتة.

وفي الفصل الثالث طرح التقرير نموذجه المقترح للتنويع الاقتصادي في الدول العربية، وهو النموذج القائم على وجود دور فاعل للدولة في توجيه النشاط الاقتصادي، فيما يطلق عليه التدخل الذكي والمدروس لإعادة توجيه الاقتصاد في الدول العربية، ارتكازا على تنويع القاعدة الانتاجية، وهو التنويع الذي سيقود تلقائيا الى تنويع هيكل الإيرادات العامة، وكذلك هيكل التجارة الخارجية.

كما يستهدف هذا النموذج تحقيق التنويع القائم على معايير الكم، وكذلك نظيره القائم على معايير الكيف والنوعية والمحتوى التقاني، وذلك فيما بين القطاعات الاقتصادية القائمة في الدولة، فيما يطلق عليه التنويع القائم على التوسع، أو التنويع داخل القطاعات، من خلال زيادة عدد الأنشطة والمنتجات داخل كل قطاع، فيما يطلق عليه تعميق أو تكثيف التنويع.

ويتطلب هذا النموذج عدد من المتطلبات الضرورية لتحقيقه، والتي تتمثل في تبني وتطبيق منظومة تخطيطية قائمة على التأشير والتوجيه وخلق الحوافز، وبمشاركة فعالة من القطاع الخاص، ودقة التشخيص والتحليل للواقع الراهن لتبين مواطن القوة وجوانب القصور، والتدرج في التطبيق، وتبني نهج استباقي طموح يضمن تلبية الاستحقاقات والتطلعات للمجتمعات العربية، ومتطلبات المنافسة الدولية المتصاعدة.

ويعمل هذا النموذج في مجالين أساسيين هما معالجة فشل الأسواق ووجود أسواق صورية غير كفؤة، وكذلك معالجة الفشل الحكومي، المرتبط بقصور دور الدولة ومؤسساتها في التوجيه الفعال والرشيد لأنماط توظيف الموارد الاقتصادية المتاحة.

وناقش الفصل الرابع: حزم السياسات المناسبة لتمكين الدول العربية من تحقيق هذا النموذج وانجاز التحول الهيكلي وبناء هياكل اقتصادية أكثر تطورا وتنوعا، والتي يتم طرحها دوليا تحت مسمى «السياسات الصناعية الحديثة

– New Industrial Policies». اخذا في الاعتبار التعقيدات القائمة المرتبطة بتحديات العولمة وتنامي حدة التنافس الدولي، هذا إضافة الى هامشية وعدم كفاية الانخراط العربي في السلاسل الدولية للإنتاج، إضافة لتوضيح ومعالجة الابعاد المتصلة بحجم وطبيعة الدور الحكومي في الحياة الاقتصادية، وهل يمثل التوجه نحو توسيع وتعميق دور تلك السياسات في الحياة الاقتصادية وإعادة استنساخ او استحضار لمراحل تنموية وحقب زمنية اتسمت بمعطيات وطنية ودولية، بعضها لم يعد متاحا وبعضها لم يعد مقبولا، وبعد أن أصبح تقليص الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي أمراً محل اتفاق على المستوى الدولي. حيث تم التأكيد على دور تلك السياسات، التي تمثل عملياً أداة التدخل الحكومي لمحاولة تغيير هياكل الإنتاج لصالح كافة القطاعات التي من المتوقع أن توفر فرصا أفضل للنمو الاقتصادي، الذي لا يمكن تحقيقه في حال عدم وجود هذا التدخل. وان تجارب دول العالم المتقدمة والصاعدة تؤكد على أن الالتحاق بالتطور ليس تلقائيا، بل إن الأمر يتطلب تدخلاً واضحاً وحازماً من جانب واضعي السياسات لتحديد السبل الأكثر جدوى اقتصادياً واجتماعياً للالتحاق بهذا المسار وبأسرع وتيرة ممكنة. كما أن السياسات الصناعية الحديثة وفقا لهذا السياق لا تعني استعادة تجارب الماضي، وإنما هي نموذج جديد يتوجه نحو خلق أسواق جديدة وكذلك منتجات وقوائم سلعية وتصديرية جديدة.

وميز الفصل بين مجموعتين أساسيتين تكونان معا الخليط الخاص بالسياسات الصناعية الحديثة، وهما حزم السياسات الافقية او العريضة او الوظيفية او المرنة Soft or functional Policies. وحزم السياسات العمودية او الرأسية vertical policies. حيث تتوجه السياسات الافقية أو الوظيفية إلى النطاق العريض (العرض الكلي للاقتصاد) ويتم الدفع بكافة القدرات الداعمة للتوازن والاستقرار الكلي، ولتنافسية الاقتصاد بكل قطاعاته وأنشطته، في حين تتوجه السياسات الرأسية مباشرة لاستهداف القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختارة، من خلال زيادة انتاجيتها وأهميتها وتطوير سلسلة إنتاجها، وهو ما يستدعي تنفيذ سياسات وبرامج تضمن التغلب على فشل عمليات التنسيق داخل السوق، والتحديد الدقيق للأنشطة او المجموعات او العناقيد او السلاسل المختارة.

كما قيم الفصل واقع ونتائج تطبيقات السياسات الصناعية الحديثة في الدول العربية، وذلك في إطار تحليلي، أظهر عدم تمكن الدول العربية، وبوتائر مختلفة من تبني مسار واضح ومتراكم الأثر لتطبيق تلك السياسات، ليؤكد الفصل في الختام على أهمية سرعة التبني العربي لتوجهات تلك السياسات، وتنفيذها من خلال مؤسسات فاعلة وقادرة، وذلك لضمان تحويل المسار التنموي الراهن في الدول العربية، والحد من اتساع الفجوات التنموية مع الدول المتقدمة والصاعدة على مستوى العالم.

وفي الفصل الخامس توجه التقرير إلى محاولة إرشاد الدول العربية بشكل تطبيقي، الى سبل المفاضلة والاختيار بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية والإنتاجية المختلفة، لتحديد قائمة الأولويات الأكثر مناسبة لخصوصية وطبيعة المعطيات وهيكل الموارد في كل دولة، حيث طرح هذا الفصل عدداً من المنهجيات الحديثة الأكثر استخداما عالميا لاستكشاف الأنشطة والمنتجات الجديدة، القادرة على القفز بمستويات ونوعية التنويع القائم في الدول العربية، وكذلك المؤسسة لمسار تنموي أكثر استدامة، وذلك انطلاقا من معطيات وواقع الهياكل القائمة في وقتنا الراهن، وضمن مسار متدرج يعمل في المدى المتوسط والطويل، بمعنى تطبيق منهجيات واقعية قابلة للتطبيق فوراً في الدول العربية. وذلك في ضوء ما أكده النموذج المقترح من المعهد العربي للتخطيط من أهمية دور السياسات الصناعية الحديثة وبخاصة تلك القائمة على

الانتقاء للقطاعات والأنشطة الواعدة. حيث طرح عدد من المنهجيات المساعدة على الانتقاء والتوجيه للأنشطة الإنتاجية السلعية وكذلك الخدمية، واهمها: منهجية تتبع المسارات التنموية في تجارب الدول المتقدمة، ومنهجية التنويع من خلال تطوير مصفوفة هيكل الانتاج والتجارة الخارجية، ومنهجية المسافة في فضاء السلع Product Space، ومنهجية قياس الدخل والتنويع في أنشطة الخدمات، ومنهجية الخرائط الاستثمارية.

كما أكد هذا الفصل أن طرح هذه المنهجيات يأتي في إطار التدليل والإرشاد أمام الدول العربية، وليس الالزام حيث تمثل هذه المنهجيات مظلات واسعة للتفكير والتحليل تسمح بالتعرف والانتقاء الواقعي للأنشطة والمنتجات التي تمتلك فرصاً عالية لتأسيسها وتموضعها ضمن قوائم الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية القائمة في الدول العربية.

وفي الفصل السادس: تم توضيح خصوصية قطاع الطاقة في الدول العربية وتوضيح أهمية هذا القطاع كمجال للتنويع وتسريع وتيرة التحول الهيكلي في الدول العربية، وبخاصة ما يتعلق بآفاق أنشطة وصناعات الطاقة المتجددة، وتكوين المزيج الأمثل للطاقة، الذي يلبي معايير الاستدامة الاقتصادية والبيئية. أخذا في الاعتبار التفاوتات القائمة بين الدول العربية في الموارد المتاحة، وطبيعة الاستخدامات القائمة.

ويحظى قطاع الطاقة بأهمية خاصة كنموذج تطبيقي لتنويع الاقتصادات العربية، نظرا للارتباط الكبير مع طبيعة هياكل الإنتاج الصناعي القائم في الدول العربية، كونه مدخلا حيويا من مدخلات العملية الإنتاجية. هذا إضافة لقدرة هذا القطاع وانشطته لاسيما الطاقة المتجددة ومجالاتها الواسعة، على جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوسيع دور ومساهمة القطاع الخاص الوطني، ليتم تنويع هياكل الإنتاج والملكية والايرادات العامة في الاقتصادات العربية.

وفي الختام يمكن بلورة أهم جوانب القيمة المضافة لهذا التقرير في تسليطه الضوء على أهمية استعادة دور الدولة، من خلال منظومة عمل جديدة، لتوجيه الأنشطة الاقتصادية في الدول العربية، صوب مجالات دافعة للنمو والتحول الهيكلي والاستدامة.

إن جوهر هذا الدور هو التبني والتطبيق الفعلي لحزم من السياسات الذكية المرنة المتكاملة، ممثلة في السياسات الصناعية الحديثة، بجوانبها وعناصرها وأدواتها المختلفة، والتي عرضها التقرير بعد استخلاصها واستنباطها من مختلف تطبيقات تجارب الدول المتقدمة والصاعدة التي استندت الى تلك السياسات لتحقيق تحولها الهيكلي وتطورها الاقتصادي. والتي تركز على ضرورة إطلاق حزمة متناسقة ومنضبطة من الحوافز الاقتصادية توجه أنشطة الاعمال والقطاع الخاص، نحو المجالات والقطاعات الواعدة الأكثر فعالية فيما يتعلق بإنجاز سريع للتحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي والنمو المستدام، وهي الحوافز التي يجب تأسيسها وفق قواعد عمل واليات السوق وضمان المنافسة والارتقاء بالإنتاجية، وذلك عبر التأثير في ربحية أنشطة الاعمال، وتدعيم حجم الوفورات الخارجية المؤثرة فيها.

ورغم ما أظهره واقع الممارسة في عدد من الدول العربية من وجود بعض التطبيقات للسياسات الصناعية الحديثة الانتقائية، ووجود منظومة حوافز موجه الى بعض الأنشطة الاقتصادية، الا أنها افتقدت في المحصلة الى وجود معايير وأسس واضحة لمنح وتقديم ومتابعة تلك الحوافز، وكذلك لجداول زمنية لتقييم نتائجها.

وأخيراً وثق التقرير عدداً من المنهجيات التطبيقية الأكثر حداثة في التطبيقات العالمية، كأدوات لمساعدة وتمكين

الحكومات والمؤسسات ذات الصلة في الدول العربية، من التوجيه الدقيق والصحيح، للأنشطة والصناعات والمنتجات القادرة فعليا على تحقيق ذلك التحول والتطور في الاقتصادات العربية، وهي الاليات التي تربط بوضوح وعبر علاقة عضوية قوية بين التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي والارتقاء التنموي في ذات الوقت، حيث تعتمد تلك الاليات بشكل أساسي على توجيه أنشطة الاعمال والقطاع الخاص نحو المجالات الإنتاجية التي تمثل فرصاً مؤكدة لتحسين العائد المالي والاقتصادي والتنموي، وعلى كلا المستويين الجزئي والكلي.

تمهيد :

تواجه أغلب الدول العربية تحديات تنموية عميقة واختلالات هيكلية حادة في جهازها الاقتصادي نتج عنها بطء التحول الهيكلي من اقتصاد أولي إلى اقتصاد صناعي. وقد نجم عن هذا الوضع عموما تواضع سجل النمو الاقتصادي طويل المدى وارتفاع معدلات البطالة، وتوسع رقعة العجز في رصيد التجارة الخارجية وفي الموازنة العامة مما نجم عنه حساسية كبيرة تجاه الصدمات الاسمية والفعلية والتقلبات الاقتصادية والمالية الخارجية والتي أصبحت سمة الاقتصاد المعاصر نتيجة تعمق ظاهرة العولمة. ويعزى هذا الأمر بشكل أساسي إلى ضعف تنوع الاقتصادات العربية عموماً، ومحاولات الاندماج المتسرع في المنظومة الاقتصادية العالمية دون توفر الشروط المسبقة لذلك، وكذلك ضعف الإنتاجية وتواضع مستوى ونوعية رأس المال البشري، وقلة التوجه الإنمائي الحديث القائم على التقانة والمعرفة في الإنتاج والاستثمار، وضعف الأنظمة التحوطية الاقتصادية الكلية خاصة في الدول العربية غير النفطية التي لها مستوى متواضع من الصادرات السلعية والخدمية ومن احتياطات العملات الأجنبية.

نظراً لاختلاف المسارات التنموية ما بين مختلف الدول العربية والناجمة أساساً عن تباين حجم الموارد الطبيعية والبشرية واختلاف توجه السياسات التنموية وأداء المؤسسات، فإن التحديات التنموية التي تواجهها هذه الدول تتطلب معالجات تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الهيكلية لكل مجموعة من الدول.

ونظراً لاختلاف المسارات التنموية ما بين مختلف الدول العربية والناجمة أساساً عن تباين حجم الموارد الطبيعية والبشرية واختلاف توجه السياسات التنموية وأداء المؤسسات، فإن التحديات التنموية التي تواجهها هذه الدول تتطلب معالجات تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الهيكلية لكل مجموعة من الدول. تواجه أغلب الدول العربية النفطية تحديات أساسية ممثلة في عدم كفاية التنويع الاقتصادي والتركز الشديد في الصادرات، ما قد يهدد استدامة تنميتها مستقبلاً في حال وقوع تحولات هيكلية في قطاع الطاقة العالمي. لاسيما أن الواقع ينذر بحدوث صدمة حقيقية في سوق الطاقة جراء تحول التقانة والإبداع خاصة في قطاع النقل حيث تتهيئ الشركات العالمية للتحول بشكل واسع لوسائل النقل الكهربائية وإنتاج الطاقة من مصادر متجددة. بالمقابل فإن العديد من الدول العربية غير النفطية والتي تصنف بأنها "اقتصادات متنوعة" تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية صعبة، وذلك نتيجة تأسيس قواعد اقتصادية قليلة الإنتاجية ومنخفضة القيمة المضافة وقليلة المحتوى المعرفي وتركزها في الطرف الأدنى من سلم التقانة، بمعنى أنها تواجه إشكالية تتمحور حول عمق ونوعية مستوى التنويع المحقق. هذا الواقع وضع هذه الدول في مسار تنموي غير قادر على مواجهة التحديات التنموية الأساسية وخاصة خلق وظائف مجزية للشباب المتعلم والمتدفق بغزارة نحو سوق العمل، وكذلك تواضع الإنتاج والتصدير مما صعب عملية تمويل ميزان المدفوعات وتمويل الموازنة العامة للدولة. من جانب آخر تواجه مجموعة أخرى من الدول العربية أوضاعاً مقلقة من الصراعات وعدم الاستقرار وضعف في الأداء الاقتصادي، أدت إلى توقف أو تراجع مستويات تنميتها وتوجيه مواردها الشحيحة لإدارة الصراعات والتي حتماً سوف تزيد من تفاقم التحديات الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول مستقبلاً. ومهما كانت إشكاليات الدول فإنها في أغلبها ترتبط وبشكل جوهري بضعف أو قصور القدرات وقلة تنوع هياكلها الاقتصادية.

استمراراً في متابعة معالجة التحديات التنموية الهيكلية واقتراح الحلول والسياسات العملية يركز هذا الإصدار من تقرير التنمية العربية على دراسة وتحليل ومعالجة مختلف التحديات والإشكالات التي تواجه مسارات تنويع الاقتصادات العربية، وبخاصة ما يرتبط بقدرة الدول على تحقيق متطلبات الاستدامة وتجنب المخاطر العالية والكلفة المرتفعة التي ستتعرض لها حال الاستمرار في المسارات التنموية الراهنة.

واستمراراً في متابعة معالجة التحديات التنموية الهيكلية واقتراح الحلول والسياسات العملية يركز هذا الإصدار من تقرير التنمية العربية على دراسة وتحليل ومعالجة مختلف التحديات والإشكالات التي تواجه مسارات تنويع الاقتصادات العربية، وبخاصة ما يرتبط بقدرة الدول على تحقيق متطلبات الاستدامة وتجنب المخاطر العالية والكلفة المرتفعة التي ستتعرض لها حال الاستمرار في المسارات التنموية الراهنة. وذلك من خلال تقديم نموذج تنموي عملي قائم على قراءة نقدية للتجربة العربية وكذلك تجارب الدول الناجحة والتي استطاعت أن تحقق رهانات التنويع من خلال السياسات التنموية الواعية. ويركز النموذج على سبل تنويع الأنشطة الاقتصادية القائمة في الدول العربية، والارتقاء بنوعيتها، وذلك مواكبةً للتحولات العميقة لنمط الإنتاج العالمي القائم على استقطاب أجزاء مهمة من سلاسل الإنتاج العالمية في شكل قيم

مضافة منتجة محليا ومضمنة في صادرات السلع التي تنتقل ما بين عدة دول لتخضع لمزيد من التحويل، وكذلك تعاظم دور التنافسية الدولية، واستناداً إلى استخلاص أهم التجارب الدولية الناجحة في مجال التنويع الاقتصادي، لاسيما الموجه لتنويع القواعد الإنتاجية.

إن المسار التنموي الجديد، يتطلب وجود دور تنموي فاعل للدولة ومؤسساتها، وخاصة من خلال التدخل الفاعل والواعي، تُسخر له الأدوات والموارد الضرورية ومن خلال منظومة تخطيط تأشيري غير إلزامي قائم على التأثير على سلوك الفاعلين الاقتصاديين Economic Agents (المستهلكين والمنتجين والحكومة) من خلال تصميم منظومة حوافز وإقرار السياسات التي تُعيد توجيه الإنتاج السلعي والخدمي نحو القطاعات والأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية والمحتوى المعرفي المرتفع، وذلك بريادة وتعاون مع القطاع الخاص المنتج من خلال تعزيز مختلف صيغ الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وبما يحقق تنويع الهياكل الإنتاجية واستدامة القدرات الاقتصادية، بالإضافة إلى تأثيراته وانعكاساته الإيجابية والتلقائية على الميزان التجاري واستدامة ميزان المدفوعات، وكذلك على تنويع واستدامة مصادر الدخل الحكومي حتى يمكن تطبيق السياسات وتمويلها. كما أن منهج التنويع المقترح يتطلب معالجة قضايا الطاقة عبر التنويع داخل هذا القطاع ذاته والتوجه نحو مصادر أكثر تنوعا واستدامة، أو عبر دور الطاقة كأحد عوامل الإنتاج الأكثر حيوية، والتي سيسهم توظيفها بكفاءة وفعالية في العملية التنموية وبما يتطلبه ذلك من تنويع مصادرها والتوجه نحو إنتاج طاقة نظيفة مستدامة وأقل كلفة.

إن تبني هذا النموذج الهادف لتحقيق التنويع الاقتصادي في الدول العربية هو السبيل الوحيد للتصدي لهيمنة الموارد الطبيعية ولمخاوف نضوبها، ولمواجهة مخاطر الأزمات الخارجية المرتبطة بتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية ومخاطر التغيرات المناخية وانعكاساتها على الطلب على الطاقة المستخلصة من المصادر الأحفورية. كما أن النموذج أداة لدفع التحول الهيكلي في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وما يرتبط بذلك من نمو الناتج والتشغيل وتحسن التوازنات العامة للاقتصاد. كما يتطلب العمل وفق هذا النموذج تحليلا معمقا للمنهجيات المرتبطة بقياس وتقييم مستويات التنويع، للتأكد من دقة وموضوعية دلالاتها، ومن ثم ضمان فعالية تطبيق النموذج المقترح، وبناء مسار تنموي جديد للدول العربية قابل للاستدامة والعمل وفق قواعد المنافسة وآليات السوق. إن التحليل المعمق لواقع الاقتصاد العربي ولوتيرة تطوره خلال العقود الماضية والتي تم تمحيصها في الأعداد السابقة لتقرير التنمية العربية، يُملي ضرورة وجود دور فاعل للدولة في الاقتصاد حتى تتمكن من إحداث التحول المطلوب في الهياكل الاقتصادية، وتأمين النمو الاقتصادي المستدام، وبما يتضمنه ذلك من مجالات عمل واسعة تتضمن: إصدار وإنفاذ القوانين الداعمة للمنافسة ومحاربة السلوكيات الاحتكارية وتقليل القيود في الدخول للأسواق، وبناء دولة المؤسسات القادرة على التخطيط الصحيح والتنفيذ المنضبط للسياسات، وشراكة القطاع العام مع الخاص سوياً للتأكد من الإدارة السليمة لانتقال الاقتصاد للاستدامة، ودمج الاستدامة في إدارة الدولة الكلية ووضع سياسة اقتصادية قومية مستدامة، وإدارة وتيرة التغيير الهيكلي لاسيما ما يتعلق بسرعة الاستجابة في تعديل السياسات، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية، وتعويض الفئات المجتمعية التي قد تضرر نتيجة لذلك التغير، بمعنى وضع تدابير لما قد ينتجه هذا التحول الهيكلي من أعباء أو إشكالات جديدة، هذا إضافة لدور الدولة في تمويل العلوم والبحوث في المجالات التكنولوجية الجديدة، والاستخدام الكفؤ والتنموي للنظام الضريبي والإنفاق الحكومي لتوجيه رأسمال القطاع الخاص للاستثمار في الأعمال المستدامة والطاقة المتجددة والتكنولوجيا، والاستثمار في البنية التحتية المستدامة مثل الشبكات الذكية، والنقل الجماعي، ومعالجة النفايات.

إن تبني هذا النموذج الهادف لتحقيق التنويع الاقتصادي في الدول العربية هو السبيل الوحيد للتصدي لهيمنة الموارد الطبيعية ولمخاوف نضوبها، ولمواجهة مخاطر الأزمات الخارجية المرتبطة بتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية

ويتم تطبيق هذا النموذج من خلال حزمة متكاملة من السياسات الذكية القائمة على منهج التخطيط التأشيري

في ظل اقتصاد السوق القائم على تشجيع المبادرة الخاصة وقواعد المنافسة والشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتعظيم الاستفادة من الممارسات الدولية الناجحة وبخاصة ما يتعلق بأولويات العمل وطبيعة السياسات المطبقة. وبلورة أهم الخلاصات الممكن استنباطها للتطبيق على الحالة العربية. وتتشكل السياسات الهادفة لتنويع الاقتصادات العربية عموماً من مجموعة السياسات الوظيفية (الأفقية) التي تستهدف كل القطاعات الاقتصادية دون تمييز على غرار تعزيز حجم ونوعية رأس المال البشري وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الاستقرار الكلي من خلال السياسات المالية والنقدية المنضبطة وبناء المؤسسات الرشيدة والمحوكمة، وبناء بيئة أعمال جاذبة للأعمال وللاستثمار المحلي والأجنبي وكذلك قليلة التكاليف من خلال محاربة البيروقراطية والفساد الإداري، وتشجيع الصادرات غير التقليدية، وتشجيع البحوث والتطوير ونقل التقانة وتحسين أداء القطاع العام. وهذه الحزم التي تتبناها الدول تحت مسميات تعزيز البيئة التنافسية الوطنية وسياسات النمو الاقتصادي قائمة في الأساس على منهجية مفادها أن الحكومة يجب أن تركز على توفير البيئة المشجعة للأعمال مما يسمح للآلة الاقتصادية الانطلاق ذاتياً. في حين يطالب المدافعون عن النهج الليبرالي للتنمية أن تتوارى الحكومات عن التدخل المباشر في الحياة الاقتصادية وعدم اتخاذ إجراءات انتقائية لان ذلك يزيد من فشل الحكومة. في واقع الأمر إن نجاح تنويع الاقتصادات العربية يتطلب تفعيل مجموعة من السياسات القطاعية الانتقائية (العمودية/ الرأسية) التي تهدف إلى تشجيع وتوجيه الاستثمار الخاص والعام في قطاعات منتقاة ذات المحتوى التقني المرتفع والموجهة نحو التصدير، والهادفة إلى تعزيز التشابكات الخلفية والأمامية لها، بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد ككل، والمستندة على صياغة منظومة حوافز قائمة على تحليل عميق لسلاسل القيمة الدولية وديناميكية الأسواق العالمية، ولتحليل حيز السلع والخدمات والعناقيد الصناعية وجملة الفرص الاستثمارية المبنيّة على تحليل دقيق للخرائط الاستثمارية.

يحتوي هذا الإصدار من تقرير التنمية العربية على ستة فصول، يعالج الفصل الأول تقييم نمط التنمية الذي تبنته الدول العربية خلال العقود السابقة، من زاوية قدرته على استيفاء متطلبات الاستدامة التنموية، وقد تم تقييم الاستدامة الاقتصادية من خلال تسليط الضوء على عدد من الجوانب المؤثرة فيها وكذلك المُعبرة عنها، والممثلة في: استنفاد الموارد الطبيعية، والديون الخارجية، ومستويات التركز في هيكل الصادرات والإنتاجية، إضافة إلى تقييم الاستدامة المالية، ومستويات الانكشاف على الخارج. كما حظي تقييم استدامة البعد الاجتماعي بأهمية عالية، استناداً لما أظهره الواقع الراهن في العديد من الدول العربية من أن تجاهل الاستحقاقات الاجتماعية هو مهدد حقيقي لاستدامة المسار التنموي. كما تواجه الدول العربية عموماً مشكلات وتحديات متعددة متصلة بتأثيرات نمطها التنموي على البيئة، حيث أسفر هذا النمط عن ظواهر تمثل تحديات متزايدة العبء، مثل تناقص الأراضي الخصبة، وزيادة التصحر، وتدهور جودة الأراضي، إضافة إلى تناقص كميات المياه العذبة، حتى أن نصيب الفرد من المياه العذبة في الدول العربية هو الأقل على مستوى العالم. وقد أظهر تقييم أوضاع الاستدامة في الدول العربية أنها تواجه العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. والتي تتفاوت في حدتها ونوعيتها بين الدول العربية. وأن الاقتصادات العربية في المحصلة لم تتمكن من إنجاز التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي الذي يجعلها مقاومة للصدمات الاقتصادية الداخلية والعالمية ويجعل نموها الاقتصادي مستداماً. كما أظهر التحليل أهمية استدامة النمو الاقتصادي، المستند بدوره إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية لفترات طويلة وبشكل مستقر منخفض التذبذب، وأن هذه الاستدامة لا تتم إلا من خلال التنويع الاقتصادي.

وفي ضوء ما انتهى إليه الفصل الأول من مواجهة الاقتصادات العربية تحديات وإشكالات هيكلية متعددة أفرزها النمط التنموي العربي بوجه عام خلال العقود السابقة، والتي تمحورت حول قصور مستويات التنويع وضعف وتيرة التحول الهيكلي الاقتصادي، يحاول الفصل الثاني دراسة وتشخيص وتحليل واقع التنويع الاقتصادي في الوطن العربي. وبالنظر لسجل الأداء في مجال تنوع الإنتاج والتجارة وما حققته الدول العربية في مجال النمو الاقتصادي تُطرح

ويتم تطبيق هذا النموذج من خلال حزمة متكاملة من السياسات الذكية القائمة على منهج التخطيط التأشيري في ظل اقتصاد السوق القائم على تشجيع المبادرة الخاصة وقواعد المنافسة والشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتعظيم الاستفادة من الممارسات الدولية الناجحة

أظهر تقييم أوضاع الاستدامة في الدول العربية في الفصل الأول أنها تواجه العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. والتي تتفاوت في حدتها ونوعيتها بين الدول العربية. وأن الاقتصادات العربية في المحصلة لم تتمكن من إنجاز التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي الذي يجعلها مقاومة للصدمات الاقتصادية الداخلية والعالمية ويجعل نموها الاقتصادي مستداماً.

حاول الفصل الثاني دراسة وتشخيص وتحليل واقع التنويع الاقتصادي في الوطن العربي. وبالنظر لسجل الأداء في مجال تنوع الإنتاج والتجارة وما حققته الدول العربية في مجال النمو الاقتصادي تُطرح تساؤلات محورية حول نجاعة المنهجيات المستخدمة في تقييم ومعرفة هل أن اقتصاد دولة ما حقيقة متنوع بشكل وثيق بالنمو الاقتصادي.

في الفصل الثالث من التقرير تم مناقشة أسس صياغة نموذج عملي للتنويع قائم على السياسات. وتطلب بناء النموذج فهم آليات عملية التنويع وبيان علاقتها بالتحول الهيكلي وبالنمو أي ربطها بالتنمية الاقتصادية، وماهية أدوات السياسات المتاحة لمتخذي القرار، وحصر التحديات والخصائص الهيكلية التي تواجه عملية التنويع في الدول العربية،

تساؤلات محورية حول نجاعة المنهجيات المستخدمة في تقييم ومعرفة هل أن اقتصاد دولة ما حقيقة متنوع بشكل وثيق بالنمو الاقتصادي. وتفرض الإجابة على مثل هذه التساؤلات توفّر مؤشرات ومعايير تعكس طبيعة التنوع في الاقتصادات وتُمكِّن من تصنيفها حسب نسبة تقدمها أو تأخّرها في هذا المعيار. وانطلاقاً من هذا التساؤل، تم تحديد عدة مجالات مختلفة ينصب عليها تحليل مستوى تنويع الدول لاقتصاداتها. ويتمحور أغلبها حول تنويع الصادرات، والإيرادات المالية للدولة، وتنويع القاعدة الإنتاجية السلعية والخدمية وأخيرا تنويع مصادر الطاقة. ويشكل تنويع قواعد الإنتاج حجر الزاوية في دفع مستويات التنويع الاقتصادي. ويمثل تحديد نسبة تطور وتوزيع النسيج الإنتاجي بين القطاعات الإنتاجية الرئيسية وتطوّر حصص أهم المنتجات في الناتج المحلي الإجمالي، أحد أهم المؤشرات لتبين مدى تنويع الاقتصاد وقواعده الإنتاجية.

هناك العديد من المؤشرات التي قد تعطي فكرة أوضح عن واقع التنويع في الصادرات. ورغم أن هناك مؤشر (Herfindahl-Hirshman Index) يعتبر من أبرز المؤشرات وأكثرها استخداماً في أدبيات قياس التنويع للصادرات. الا أنه يعاني من قصور في التقييم الفعلي لمستويات التنوع لذا تم قياس وتقييم التنويع في الصادرات، استناداً لمؤشرين فرعيين أساسيين وهما: " التنويع الموسّع للصادرات" (Extensive export diversification) و" التنويع المكثف للصادرات" (Intensive export diversification). حيث يعكس المؤشر الأول الزيادة في عدد منتجات التصدير أو في عدد الشركاء التجاريين، أما " التنويع المكثف للصادرات" فهو يرصد تطور حصص صادرات المنتجات أو الشركاء التجاريين.

في الفصل الثالث من التقرير تم مناقشة أسس صياغة نموذج عملي للتنويع قائم على السياسات. وتطلب بناء النموذج فهم آليات عملية التنويع وبيان علاقتها بالتحول الهيكلي وبالنمو أي ربطها بالتنمية الاقتصادية، وماهية أدوات السياسات المتاحة لمتخذي القرار، وحصر التحديات والخصائص الهيكلية التي تواجه عملية التنويع في الدول العربية، ليتم بعد ذلك تفصيل استراتيجية تنموية تستطيع أن تفتح المسار لعملية تنويع اقتصادي قادرة على إطلاق عملية النمو الاقتصادي وتخفيف حدة القيود الهيكلية التي تثبط النمو والتنمية خاصة تلك المتعلقة بقيود ميزان المدفوعات والموازنة. وبدأ الفصل بعرض مفهوم التنويع الاقتصادي ومبرراته الاقتصادية وعلاقاته مع نماذج التنمية القائمة على التخصص وفق الميزات النسبية الظاهرية و (الميزة التنافسية) وكذلك كيف تحولت بعض الدول الغنية بالموارد إلى «أحادية التصدير» ودور حجم الموارد الطبيعية في تعزيز تركز الصادرات في قطاعات إنتاجية محدودة، وكيف تعاملت هذه الدول مع التحديات المرتبطة بتقلب أسعار المواد الأولية والصدمات الخارجية المرتبطة بالدورات التجارية العالمية. كما عرض الفصل أهمية التنويع الاقتصادي في الدول العربية فقيرة الموارد متوسطة الدخل وكيف استطاعت أن تظهر «اقتصادياً متنوعة» باستخدام مؤشرات قياس تقليدية، ولكنها لم تنجح كلياً في تعظيم الفائدة من هذا التنويع من خلال تعميق التحول الهيكلي وتسريع معدلات النمو خاصة في بناء قطاعات اقتصادية تتمتع بحجم كاف «حرج» يمكن من رفع الطاقات الإنتاجية تسمح برفع الإنتاجية والدخل والانتقال في سلم التقانة والمعرفة لإنتاج سلع ذات قيمة مضافة عالية تسهم في استقطاب جزءاً من سلاسل القيم المضافة العالمية وتسهم في إخراج الدولة من مصيدة الدخل المتوسط. هذه العملية تتطلب إنفاذ سياسات متنوعة تصب في حفز وتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات تسمح بتعزيز التحول الهيكلي وتسريعه ونقل الاقتصاد نحو قطاعات تحقق مزيد من النمو الاقتصادي والتشغيل

استنادا لما تم إظهاره في الفصول السابقة من ضعف و عدم كفاية مستويات التنويع الاقتصادي في الدول العربية،

وما ترتب على ذلك من اختلالات في بنيتها ونوعية هياكلها الإنتاجية والتصديرية، فإن هذا الواقع يملي ضرورة البحث عن حزم متكاملة من السياسات الهادفة لتصويب هذا المسار، من أجل بناء اقتصادات عربية أكثر تنوعا، تتوافق ومقومات الاستدامة، وتجنب المجتمع العربي (للجيل الحالي والأجيال القادمة) الأعباء والخسائر المادية والبشرية التي سيكون معرضا لها حال استمرار المسار الراهن، سواء على مستوى طبيعة الهياكل القائمة أو على مستوى وتيرة التغير المنجز فيها. في هذا الإطار. يناقش الفصل الرابع حزم السياسات المناسبة لتمكين الدول العربية من تحقيق التحول الهيكلي وبناء هياكل اقتصادية أكثر تطورا وتنوعا، والتي يتم طرحها تحت مسمى «السياسات الصناعية الحديثة» مع التنويه أن وصف هذه السياسات بـــ «الصناعية» لا يقصد به القطاع الصناعي فقط، بل كل القطاعات الإنتاجية السلعية بما فيها الزراعة والصناعات المنجمية وكذلك الخدمية التجارية وذلك تماشيا مع الأدبيات التي تهتم بالسياسات القطاعية الإنتاجية الهادفة لتحقيق التنمية الاقتصادية. وتتطلب هذه السياسات التأقلم مع التعقيدات القائمة المرتبطة بتحديات العولمة وتنامي حدة التنافس الدولي، هذا إضافة إلى هامشية وعدم كفاية الانخراط العربي في السلاسل الدولية للإنتاج، وهي السلاسل التي أصبحت تمثل مكونا مهما ومركزيا في عمليات الإنتاج والتجارة على مستوى العالم، حيث اصبح الاصطلاح التطبيقي لمعظم السلع والمنتجات النهائية المتداولة في الأسواق الدولية هو «صنع في العالم» وهو ما يعني تغير المفهوم التقليدي للتنافس الدولي، من التنافس بين المنتجات إلى التنافس على الأدوار الممكن الاستحواذ عليها داخل تلك السلاسل الدولية للإنتاج. وهي الأمور التي تزيد من أهمية وحيوية دور الدولة في الاقتصادات العربية لتبني توجهات وسياسات واضحة ومحددة للتدخل تستهدف إقرار وتنفيذ أفضل سبل العمل والتنسيق بين مختلف الأنشطة والجهات والمؤسسات ذات الصلة، لضمان التموضع المناسب داخل تلك السلاسل الدولية للقيمة، تحقيقا للأهداف التنموية المطلوبة.

يناقش الفصل الرابع حزم السياسات المناسبة لتمكين الدول العربية من تحقيق التحول الهيكلي وبناء هياكل اقتصادية أكثر تطورا وتنوعا، والتي يتم طرحها تحت مسمى «السياسات الصناعية الحديثة» مع التنويه أن وصف هذه السياسات بـــ «الصناعية» لا يقصد به القطاع الصناعي فقط، بل كل القطاعات الإنتاجية.

يناقش الفصل الخامس من التقرير عدد من المنهجيات الحديثة التي تستخدم في المساعدة على استكشاف الأنشطة والمنتجات، القادرة على القفز بمستويات ونوعية التنويع القائم في الدول العربية، وكذلك المؤسسة لمسار تنموي أكثر استدامة، وذلك انطلاقا من معطيات وواقع الهياكل القائمة، وضمن مسار زمني متدرج يمتد إلى المدى المتوسط والطويل من خلال منهج تخطيطي علمي. هذا المنهج يقوم على تطبيق منهجيات واقعية قابلة للتطبيق في الدول العربية، وأهمها منهجية تتبع المسارات التنموية للدول المتقدمة، ومنهجية التنويع من خلال دراسة مصفوفة مطابقة هيكل الإنتاج والتجارة الخارجية، ومنهجية المسافة في حيز السلع، ومنهجية قياس الدخل والتنويع في أنشطة الخدمات، ومنهجية الخرائط الاستثمارية وتحليل سلاسل القيم والعناقيد الصناعية. ويجب التأكيد أن طرح هذه المنهجيات للتحليل والنقاش يأتي في إطار تطوير حوار السياسات والتدليل والإرشاد لمتخذ القرار في الدول العربية، وليس للأخذ بها كلها.

يناقش الفصل الخامس من التقرير عدد من المنهجيات الحديثة التي تستخدم في المساعدة على استكشاف الأنشطة والمنتجات، القادرة على القفز بمستويات ونوعية التنويع القائم في الدول العربية، وكذلك المؤسسة لمسار تنموي أكثر استدامة.

تناول الفصل السادس قطاع الطاقة نظراً لأهميته وتشابكاته المتعددة مع معظم القطاعات التنموية والاقتصادية حيث يمثل عنصر الطاقة اهم المدخلات في العمليات الإنتاجية للقطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والاستثمارية. وقد بدء الفصل بالتركيز على أهمية تنويع مصادر الطاقة كنموذج للتنويع الاقتصادي والنمو المستدام في جميع الدول العربية.

تناول الفصل السادس قطاع الطاقة نظراً لأهميته وتشابكاته المتعددة مع معظم القطاعات التنموية والاقتصادية حيث يمثل عنصر الطاقة اهم المدخلات في العمليات الإنتاجية كما ركز الفصل على أهمية تنويع مصادر الطاقة كنموذج للتنويع الاقتصادي والنمو المستدام في جميع الدول العربية.

وبما أن مستويات التنويع في مزيج الطاقة تتفاوت بين دولة عربية وأخرى، فإن جهود التنويع واستدامة مساراتها التنموية تتفاوت من دولة إلى أخرى. وجاءت فكرة هذا الفصل نظراً لأهمية التنويع في قطاع الطاقة والوصول إلى تكلفة مقبولة في كل من الدول العربية الغنية والفقيرة في مصادر الطاقة، ويعتبر ذلك بمثابة تطبيق عملي لكل ما تناوله التقرير

من سياسات وأدوات انجاز التنويع الاقتصادي في الدول العربية. وتم التركيز على سياسات بناء قطاع طاقة جديد يراعي تحديات البيئة والاستدامة الطاقوية، وسياسات تشجيع إنتاج وتوزيع وتصدير الطاقات البديلة المتجددة، علاوة على سياسات تطوير الصناعات المحلية ذات الصلة بإنتاج وتخزين واستهلاك وتوزيع مختلف أنواع الطاقات البديلة والمتجددة. وتجدر الإشارة أن التقرير ركز على منهجيات واستراتيجيات وسياسات التنويع الاقتصادي في الفصول السابقة لذا فإن التركيز على تنويع مصادر الطاقة يتلاءم مع التوجهات التنموية للدول العربية وتحقيق التنمية الحقيقية والمستدامة من خلال المسارات التي تهدف إلى الترشيد في استخدام مصادر الطاقة المتنوعة أو رفع كفاءة استخدامها، والتوجه نحو استعمال الطاقات البديلة والتنويع في مصادر الطاقة النظيفة، وإعادة النظر في سياسات التسعير والدعم في قطاع الطاقة، وبالتزامن مع المسارات التوعوية من خلال الترشيد وتوعية المواطنين بترشيد الاستهلاك، وأخيرا، التنويع من خلال زيادة استعمال الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء بدلاً من المنتجات البترولية، أو حتى النفط الخام. ولابد من التأكيد هنا أن الفصول السابقة من التقرير ركزت على حجم وعمق التحديات التنموية والاختلالات الهيكلية التي تواجهها الدول العربية والتي حدت من قدرتها على تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد اتضح جليا ضعف تنوعها وإنتاجيتها وتواضع مستوى ونوعية رأس المال البشري، وقلة التوجه الإنمائي الحديث القائم على تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد المعرفي، وضعف الأنظمة التحوطية الاقتصادية الكلية العربية. ويمكن القول هنا أن اختلاف مسارات ومستوى تنوع مصادر الطاقة في الدول العربية نتجت عن تباين في حجم الموارد المتاحة (الطبيعية والبشرية والمالية والمعرفية والإدارية) واختلاف توجه السياسات وأداء المؤسسات العربية. وبناء على ذلك، فإن التحديات التنموية العربية الخاصة بتنوع قطاع الطاقة يلزمها معالجات متباينة تتلاءم مع خصوصيتها، حيث أن قلة التنويع الاقتصادي بشكل عام وفي معظم القطاعات وتركز الإنتاج والتصدير والإيرادات من خلال قطاعات قليلة سوف يلقى بظلاله على قدرتها على تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

اختلالات وتحديات مسار الاستدامة في الدول العربية: الحاجة لتعديل المسار

1.1 نظرة عامة

تعاني أغلب الدول العربية من إشكالات تنموية وقيود هيكلية متعددة، ترتبط بعوامل اقتصادية ومؤسسية واجتماعية وبيئية، والتي تتطلب بدورها معالجات جذرية عميقة طويلة الأجل ذات طابع استراتيجي، يتم تطبيقها ضمن مراحل متعاقبة ومتدرجة، تتجاوز المعالجات النمطية الراهنة التي برهن الواقع على عدم فعاليتها.

لا شك أن الجزء الأساسي من تلك الإشكالات يرتبط بتبعات نمط التنمية الذي اتبعته الدول العربية طوال العقود السابقة. انتهجت معظم الدول العربية بعد استقلالها وحتى منتصف الثمانيات استراتيجيات تنموية قوامها الأساسي، التوجه للداخل ومحاولة إحلال الواردات وتطوير قطاع صناعي محلي خاصة في بعض الصناعات الاستهلاكية النهائية والوسيطة مثل الصناعات الغذائية والنسيجية والدوائية وصناعة الأثاث وبعض المعدات الكهربائية والحديدية والبتروكيماوية، دون إيلاء باقي القطاعات الإنتاجية والخدمية الأهمية المستحقة والمتسقة مع المزايا النسبية الكامنة في كل دولة. وقد أدى الانسداد في منوال التنمية القائم على إحلال الواردات وما نجم عنه من ضغوط على ميزان المدفوعات إلى تبني سياسات التصحيح الهيكلي وإعادة جدولة الديون الخارجية ومحاولة التوجه نحو نموذج تنموي ليبرالي قائم على الاندماج والانخراط في الاقتصاد العالمي واقتصاد السوق بهدف بعث النمو الاقتصادي مجددا من خلال تشجيع القطاع الخاص وانسحاب الدولة من التدخل المباشر في الحياة الاقتصادية والتوجه نحو تنمية الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية. وتشير مختلف المراجعات والتقييمات المتتالية لتجارب التنمية العربية أن أغلب الدول لم تحقق الأهداف المرجوة من هذا التحول التنموي.

وقد أدى الأداء التنموي المتواضع إلى نشأة ظواهر وأعباء اقتصادية واجتماعية أثقلت المسار التنموي العربي، منها ضعف الإنتاجية وعدم النمو بالقدر المطلوب، وازدياد تدفقات الهجرة من الريف إلى الحضر وما نتج عنه من ضغط على المرافق والبنى التحتية في المدن، واختلالات واضحة في سوق العمل أفرزت البطالة الهيكلية والتي جاءت نتيجة عدم قدرة ذلك المسار على تحقيق النمو المطلوب والكافي في حجم ونوعية مختلف الأنشطة الإنتاجية التي تمت إقامتها في الدول العربية. وقد كان طبيعياً أن ينعكس هذا القصور في القدرات الإنتاجية على قطاع التجارة الخارجية، حيث ظهر عدم كفاية الصادرات وضعف تنوعها، حتى أن هيكل الصادرات العربية من السلع المُصنعة في الوقت الراهن لم يشهد تغيراً ملموساً عما كان عليه منذ عقود في كثير من الدول العربية. ولا تزال نسبة الصادرات المصنعة تمثل نسبة ضعيفة من جملة الصادرات العربية، كما تفاقم العجز التجاري في معظم الدول العربية خاصة غير النفطية.

وترجع أسباب ضعف أداء هذه السياسات إلى تبنيها وتنفيذها دون مراعاة توفر الشروط المسبقة لها ودون مراعاة كفاءة مستوى التدخل الحكومي. وقد أهملت هذه السياسات جوانب مهمة مثل تعزيز دور القطاع المالي، وتحسين نوعية التعليم والتنافسية والحكم الرشيد وتعزيز دور القطاع الخاص. كل هذا أدى إلى تفاقم الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية.

ورغم تبني الدول العربية منذ عقد الثمانيات من القرن الماضي سياسات التحرير الاقتصادي والتي تدعو لتغيير دور الدولة الاقتصادي والانفتاح على الخارج، كما دعي إلى ذلك إجماع واشنطن (Washington Consensus)، محاولة منها لضبط مسارها التنموي، إلا أن هذه السياسات لم تحقق الأثر الإيجابي المرجو وبخاصة على القطاعات الإنتاجية.

وتوفر المعالجات الصحيحة لتلك الاختلالات، التي أنتجها نمط التنمية العربي خلال العقود السابقة، الإمكانية لإعادة توجيه الاقتصادات العربية نحو المسار

تعاني أغلب الدول العربية من إشكالات تنموية وقيود هيكلية متعددة، ترتبط بعوامل اقتصادية ومؤسسية واجتماعية وبيئية، والتي تتطلب بدورها معالجات جذرية عميقة طويلة الأجل ذات طابع استراتيجي، يتم تطبيقها ضمن مراحل متعاقبة ومتدرجة، تتجاوز المعالجات النمطية الراهنة التي برهن الواقع على عدم فعاليتها.

رغم تبني الدول العربية منذ عقد الثمانيات من القرن الماضي سياسات التحرير الاقتصادي والتي تدعو لتغيير دور الدولة الاقتصادي والانفتاح على الخارج، كما دعي إلى ذلك إجماع واشنطن (Washington Consensus)، محاولة منها لضبط مسارها التنموي، إلا أن هذه السياسات لم تحقق الأثر الإيجابي المرجو وبخاصة على القطاعات الإنتاجية.

الصحيح، وبما يضمن توزيع الموارد بكفاءة وإحداث التحول المطلوب الذي يعطي اقتصادات الدول العربية المرونة الكافية لامتصاص الصدمات الداخلية والعالمية، ويجعل النمو الاقتصادي مستداماً ويُسهل اللحاق بركب الدول الأكثر تقدماً. كما أن هذه المعالجات ستؤسس لعملية تنموية تقوم من خلالها الدول بتخفيض الاعتماد على قطاع واحد أو قطاعات محدودة، وتوجيه الاقتصاد نحو قطاعات وأنشطة ومنتجات أكثر أو أسواق أوسع، وعدم الاعتماد على بعض المنتجات أو القطاعات أو الأسواق التقليدية، وبما يتضمنه ذلك من تنويع هياكل الإنتاج وخلق وتوزيع الاستثمارات على قطاعات عديدة ذات قيمة مضافة كبيرة ومُدرّة للدخل وموفّرة لأكبر عدد من فرص العمل. وتُطلق الأدبيات الاقتصادية على هذه العملية التنموية «التنويع الاقتصادي».

تمثل الاستدامة الاقتصادية احدى ركائز التنمية المستدامة الثلاثة وتعني القدرة على تحمل مستوى محدد من الإنتاج الاقتصادي إلى أجل غير مسمى،

2.1 تحديات مسار التنمية المستدامة في الدول العربية - انعكاسات قصور هياكل الاقتصاد وضعف تنوعها

يهتم هذا الجزء من التقرير بتقييم نتائج نمط التنمية الذي تبنته الدول العربية خلال العقود السابقة، من زاوية قدرته على استيفاء متطلبات الاستدامة التنموية، ذلك المفهوم الذي يتمحور حول قدرة الدول على تبني أنماط تنموية تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة. والذي تم إقراره عالمياً في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في عام 1992 في ريو دي جانيرو بالبرازيل. وتوالت المؤتمرات العالمية للتنمية المستدامة حتى تم وضع الصيغة النهائية لأهداف التنمية المستدامة لعام 2030، والتي اعتمدتها الأمم المتحدة رسمياً في نيويورك في سبتمبر 2015. والتي اتسمت بدمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي: النمو الاقتصادي، والإدماج الاجتماعي والحماية البيئية.

وفيما يلي تقييم لنتائج مسار التنمية في الدول العربية وفقا لمعايير الاستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ورصد مدى نجاح الدول العربية في التحول والارتقاء بهياكلها الاقتصادية كركيزة لاستدامة النمو. بما يُسهم في توثيق مبررات تعديل هذا المسار، وبناء اقتصادات عربية أكثر تنوعاً وتوافقاً مع متطلبات تلك الاستدامة.

1.2.1 تحديات الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية

تمثل الاستدامة الاقتصادية احدى ركائز التنمية المستدامة الثلاثة وتعني القدرة على تحمل مستوى محدد من الإنتاج الاقتصادي إلى أجل غير مسمى، بمعنى استخدام الموارد القائمة على النحو الأمثل بحيث يمكن تحقيق توازن على المدى الطويل يتم من خلاله تحقيق المصالح الاقتصادية والإيفاء بالالتزامات المجتمعية. وتواجه الدول العربية العديد من القيود التي تعترض تحقيق الاستدامة الاقتصادية. وسيتم تقييم تلك الاستدامة الاقتصادية من خلال تسليط الضوء على عدد من الجوانب المؤثرة فيها وكذلك المُعبرة عنها، والممثلة في: استنفاد الموارد الطبيعية، وصافي الادخار المعدل، والديون الخارجية، ومستويات التركز في هيكل الصادرات والإنتاجية، إضافة إلى تقييم الاستدامة المالية، ومستويات الانكشاف على الخارج، مع رصد الأداء المقارن عالمياً. وتظهر البيانات الخاصة بمستويات استنفاد أو نضوب الموارد الطبيعية في الدول العربية (جدول 1.1)، ارتفاعاً ملحوظاً في نمط الاستخدام العربي لتلك الموارد، مُعبراً عنها بالتقدير النقدي لمستويات استنفاد الطاقة، والمعادن، والغابات. منسوباً إلى الدخل القومي الإجمالي للدولة، وذلك كمتوسط لسنوات الفترة 2005-2014

وتدل البيانات على ارتفاع شدة استنفاد الموارد الطبيعية في الدول النفطية لتصل إلى أكثر من 20 % في كل من السعودية، البحرين والكويت، بينما بلغت في عُمان نحو 34.9 % وهي النسبة الأعلى ضمن هذه

الجدول رقم (1.1): أوضاع الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية (2005-2014)

الدولة	استنفاد الموارد الطبيعية كنسبة لإجمالي الناتج (%)	صافي الادخار المعدل كنسبة لاجمالي الناتج (%)	مخزون الدين الخارجي كنسبة لإجمالي الناتج (%)	مؤشر تركز الصادرات ضمن المدى (0-1) *
الإمارات	9.20	...	...	0.41
البحرين	26.40	-2.00	...	0.37
الجزائر	14.70	26.90	2.60	0.49
السعودية	20.40	20.00	...	0.74
العراق	18.50	-2.60	...	0.97
الكويت	22.30	18.70	...	0.66
عُمان	34.90	-20.10	...	0.59
قطر	13.80	29.60	...	0.52
الدول النفطية	20.0	10.0	2.6	0.59
الأردن	0.50	15.70	68.50	0.16
السودان	3.60	6.10	30.60	...
المغرب	1.00	16.60	41.10	0.16
اليمن	8.10	-11.50	22.00	0.53
تونس	3.80	-2.70	57.30	0.15
جزر القمر	3.40	-2.20	22.40	0.55
جيبوتي	...	...	62.50	0.17
سوريا	-	9.20	14.30	0.17
فلسطين	-	...	...	0.19
لبنان	-	-7.70	68.00	0.12
مصر	6.40	2.30	14.20	0.16
موريتانيا	20.70	-17.00	73.40	0.47
الدول غير النفطية	5.94	0.88	43.12	0.26
الدول العربية	12.98	4.66	39.74	0.40

المصدر: تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – UNDP - 2016.
* للعام 2014

المجموعة. في حين انخفضت هذه النسبة في الدول العربية غير النفطية، باستثناء موريتانيا التي بلغت فيها هذه النسبة 20.7 % وهي نسبة مماثلة للدول النفطية، وأعلى من النسب التي سجلتها الدول العربية متوسطة الدخل. وعند مقارنة متوسط استنفاد الموارد الطبيعية في الدول العربية عموماً مع مناطق العالم الأخرى، يُلاحظ أن الدول العربية قد سجلت متوسط قدره 12.9 % وهي النسبة الأعلى في العالم تليها أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 8.3 %.يوضح هذا المؤشر أن الأداء العربي المرتبط بنمط إدارة واستخدام الموارد والطاقات المتاحة داخل الاقتصادات العربية النفطية، هو نمط غير مستدام اقتصادياً، بمعنى أنه غير قابل للاستمرار لخدمة متطلبات الأجيال القادمة وتلبية استحقاقاتها.

عند مقارنة متوسط استنفاد الموارد الطبيعية في الدول العربية عموماً مع مناطق العالم الأخرى، يُلاحظ أن الدول العربية قد سجلت متوسط قدره 12.9% وهي النسبة الأعلى في العالم تليها أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 8.3%.

بلغ متوسط صافي الادخار المعدل للدول العربية نحو 5% خلال الفترة (2005-2014)، وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ (13.0%).

أما مؤشر نسبة صافي الادخار المعدل (Adjusted Net Savings) الذي ينشره البنك الدولي ضمن قاعدة بيانات التنمية الدولية فهو يحظى بأهمية بالغة في تقييم الاستدامة الاقتصادية، حيث يتجاوز هذا المؤشر البعد التقليدي لتقييم المدخرات المحلية ومدى قدرتها على تمويل الاستثمارات الوطنية، ليتضمن صافي الادخار القومي للدولة مضافاً إليه الإنفاق على التعليم، كونه يمثل استثماراً طويل الأجل في رأس المال البشري، ومخصوماً منه استنفاد الطاقة واستنفاد المعادن وصافي استنفاد الغابات وانبعاث الغازات الكربونية، منسوباً إلى الدخل القومي الإجمالي للدولة (GNI). وبذلك فإن هذا المؤشر يعكس فعليا مدى وقدرة الادخار المحلي على الاستدامة في المستقبل.

بلغ متوسط صافي الادخار المعدل للدول العربية نحو 5 % خلال الفترة (2005-2014)، وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ (13.0 %). إلا أن تحليل نتائج هذا المؤشر على المستوى القطري للدول العربية، يوضح أنه رغم تمكن بعض الدول العربية مثل السعودية، الكويت، الجزائر، ليبيا، الأردن والمغرب من تسجيل نسب تفوق المتوسط العربي والعالمي، إلا أن دولاً عربية أخرى قد سجلت نسباً سالبة في هذا المؤشر مثل البحرين، لبنان، عُمان، وتونس. وحتى الدول التي سجلت قيماً موجبة لهذا المؤشر، فقد واجهت تذبذباً في قيمته. (شكل 1.1). في دلالة واضحة لعدم كفاية أو لعدم استقرار الموارد المالية المحلية المستدامة الطابع اللازمة لتمويل الانطلاق في مسارات تنموية أكثر تطوراً.

الشكل رقم (1.1): صافي الادخار المعدل في الدول العربية للفترة (2005-2014) كنسبة من الدخل القومي

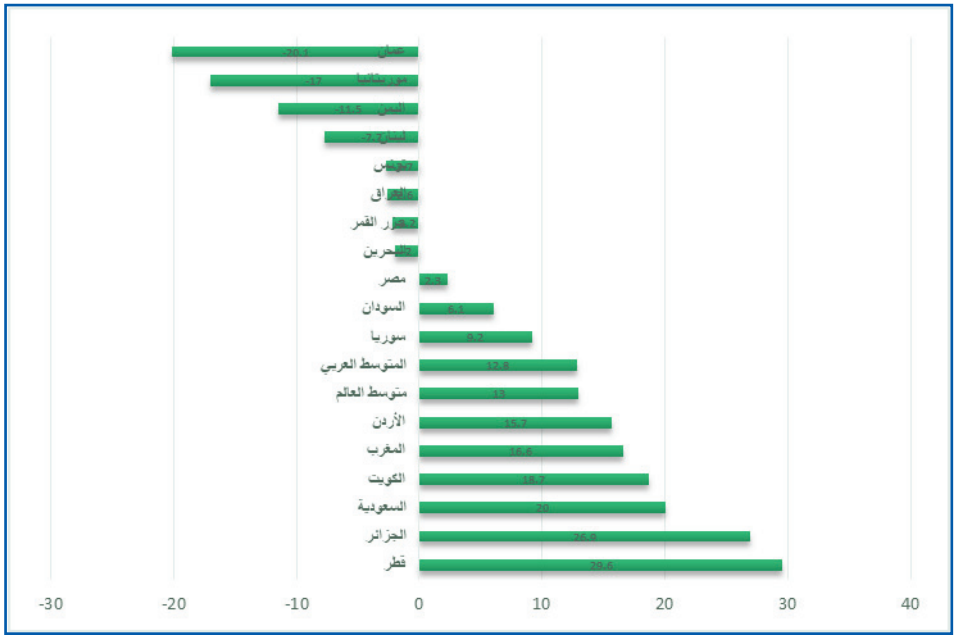

المصدر: تقرير التنمية المستدامة (2017)

كما يوضح الجدول (2.1) وتيرة التطور في أداء الدول العربية ضمن هذا المؤشر، وكذلك وتيرة التطور في أقاليم ودول العالم، التي تتقارب فيها مستويات الدخول أو المستويات التنموية مع نظيرتها في الدول العربية. يظهر الجدول أن الدول العربية ذات الوفرة في الموارد النفطية، هي الأكثر تقدما ضمن هذا المؤشر، ممثلة في قطر والجزائر والكويت والسعودية. وتتميز المغرب عن الدول غير النفطية بتحقيق معدلات مرتفعة تضاهي مستوى الدول النفطية. إن البيانات الواردة في الجدول (2.1) تبين تراجع واضح في وتائر الادخار الصافي المعدل، كما أن الأداء المقارن يظهر أن النمط السائد في بعض الدول النفطية، مثل النرويج، والمكسيك، كان اتجاهاً نحو الارتفاع. وتوضح البيانات أن المتوسط العربي قد اتخذ اتجاها عاما نحو التراجع، وذلك عكس اتجاه المتوسط العالمي، كذلك فقد جاءت باقي الدول العربية على اختلاف مستوياتها التنموية، محققة إما معدلات سالبة أو محققة لمعدلات لا تواكب متطلبات تمويل التنمية المستدامة وتتواكب مع المتوسطات العالمية، أو أنها تواجه حالات عالية من عدم الثبات وأيضا ضمن معدلات منخفضة لا تناظر المعدلات العالمية.

ورغم ما قد يظهره واقع الأداء في عدد من الدول المتقدمة والصاعدة من وجود اتجاه نحو تراجع هذا المعدل كما في بعض دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مثل اليابان وسنغافورة وغيرهم، وهو الأمر الذي يبدو ظاهريا متوافقا مع أداء معظم الدول العربية، إلا أن الملاحظة الأساسية التي يجب التوقف عندها هي

الجدول رقم (2.1): تطور معدل الادخار المعدل بأبعاد الاستدامة في الدول العربية ودول المقارنة لسنوات مختارة للفترة 1990-2015

الدولة/العام	1990	2000	2010	2011	2012	2012	2013	2014	2015
قطر	-	-	-	45.58	45.40	45.40	43.05	40.97	31.78
الجزائر	13.53	-	34.38	32.06	31.68	31.68	30.24	27.99	24.67
المغرب	25.49	20.05	23.28	21.74	18.75	18.75	20.60	19.97	21.40
الكويت	4.65	31.71	-	35.93	35.66	35.66	33.12	27.00	12.73
السعودية	1.12	13.46	26.18	32.04	30.37	30.37	26.18	21.32	12.72
العالم العربي		12.18	18.46	23.74	21.88	21.88	20.69	18.20	11.50
لبنان	-	-	(11.49)	(12.47)	(4.75)	(4.75)×	1.48	5.59	7.77
الأردن	15.75	12.63	10.23	8.44	4.73	4.73	10.75	13.88	7.35
مصر	11.60	8.60	7.22	4.12	1.64	1.64	3.89	2.95	3.28
تونس	14.34	8.27	6.46	(1.23)	(1.11)	(1.11)	(3.39)	(2.55)	(4.61)
السودان	-	-	-	4.22	(11.27)	(11.27)	(57.99)	(7.10)	(6.17)
عمان	(21.38)	(7.62)	(2.59)	(8.07)	(7.86)	(7.86)	(6.59)	(12.28)	(11.33)
البحرين	(1.92)	14.06	22.49	17.93	17.09	17.09	14.26	8.46	-
جزر القمر	0.70		(3.74)	(2.93)	1.60	1.60	-	-	-
العراق	-	-	1.95	9.57	6.79	6.79	-	-	-
موريتانيا	(8.62)	-	-	-	0.02	0.02	(6.09)	(9.05)	-

الدولة/العام	1990	2000	2010	2011	2012	2012	2013	2014	2015
دول وأقاليم المقارنة									
سنغافورة	31.07	33.29	41.32	40.29	38.33	38.33	38.32	36.52	35.63
الصين	17.91	17.57	25.86	21.95	22.73	22.73	21.73	22.44	22.87
النرويج	7.96	7.57	19.90	20.63	22.38	22.38	22.37	22.09	20.61
الهند	10.69	12.38	25.10	22.00	20.54	20.54	20.11	20.23	18.65
جمهورية كوريا	23.61	18.85	19.42	18.98	17.55	17.55	17.59	17.59	18.52
شرق آسيا والمحيط الهادئ	-	14.20	16.92	15.29	15.82	15.82	16.21	17.02	18.12
ماليزيا	10.05	14.97	16.02	17.66	14.77	14.77	14.00	13.65	13.28
المكسيك	8.23	11.37	12.58	10.57	10.84	10.84	8.95	10.12	12.62
العالم	8.78	10.69	10.27	10.42	10.79	10.79	10.69	11.13	11.67
منظمة التعاون والتنمية OECD	9.27	10.35	6.56	7.04	7.49	7.49	7.71	8.23	8.68
الولايات المتحدة	6.58	8.74	2.73	3.62	5.81	5.81	6.26	7.08	7.41
اليابان	-	12.23	6.14	5.14	5.04	5.04	5.18	5.53	6.75

WDI (2017): https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.ADJ.SVNG.GN.ZS?view=chart

* تشير القيم داخل الأقواس إلى تحقق معدلات سالبة للادخار المعدل كنسبة للدخل القومي الإجمالي.

ارتباط هذا التراجع النسبي في هذا المعدل في تلك الدول، بارتفاع قدرات وإمكانات تلك الدول وهياكلها الاقتصادية والإنتاجية والتصديرية، بشكل لم تواكبه الدول العربية محل المقارنة، كما أن هذا التراجع في كثير من الأحوال بقي دون الحدود المرتفعة، أو على أقل التقديرات ضمن معدلات موجبة، كما أن هذا لم يمنع من تمكن دول متقدمة وصاعدة أخرى من تحقيق وبناء اتجاهات متصاعدة نحو الارتفاع في هذا المعدل كما في حالة الولايات المتحدة والصين وكوريا والهند .

يظهر مؤشر تقييم أوضاع المديونية مُعبراً عنه بنسبة الدين الخارجي للدخل القومي الإجمالي، وجود تهديد حقيقي لمسار الاستدامة الاقتصادية في معظم الدول العربية، حيث بلغت هذه النسبة 68 % في كل من الأردن ولبنان، وبلغت 73.4 % في موريتانيا ونحو 62.5 % في جيبوتي، ونحو 41.3 % في المغرب خلال الفترة 2005-2014، كما ارتفعت المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة خلال عام واحد فقط من حوالي 200 مليار دولار في نهاية عام 2014 إلى نحو 210 مليار دولار في نهاية عام 2015. أما المديونية الخارجية كنسبة من الصادرات فقد تجاوزت نسبة 100 % في الدول العربية ذات المديونية في عام 2015 كما هو مبيّن في الجدول رقم (3.1).

بلغ معدّل خدمة الديون الخارجية كنسبة من الدخل القومي الإجمالي في عام 2015 حوالي 3.7 % في لبنان، 1.9 % في موريتانيا، 1.3 % في الأردن، 1.3 % في تونس مقارنة بـ 0.8 % في الدول متوسطة الدخل في العالم. وتشير هذه النسب إلى ارتفاع تكلفة خدمة الديون في الدول العربية مقارنة بالدول التي لها نفس مستوى الدخل. أما خدمة الديون الخارجية كنسبة من قيمة صادرات السلع والخدمات، فتتراوح بين 7.8 % في لبنان، 5.2 % في موريتانيا، 3.2 % في كل من المغرب والأردن، مقارنة بمتوسط عالمي في الدول متوسطة الدخل قدره 3.1 %. مما يوضح أن تكلفة خدمة الدين في معظم الدول العربية ذات المديونية العالية أعلى من المتوسط العالمي في الدول متوسطة الدخل. وترجع أسباب زيادة المديونية إلى

الجدول رقم (3.1): المديونية الخارجية كنسبة من الدخل القومي

ومن صادرات السلع والخدمات في الدول العربية للسنوات 2010، 2015

الدولة/المؤشر	المديونية الخارجية منسوبة لإجمالي الصادرات (%)		المديونية الخارجية كنسبة الى الناتج القومي (%)	
	2010	2015	2010	2015
جزر القمر	309.5	..	53.0	23.5
مصر	74.6	128.0	17.2	14.6
جيبوتي	171.6	195.2		
الأردن	125.2	173.3	65.1	69.4
لبنان	111.3	141.7	65.8	66.4
موريتانيا	116.4	220.5	62.8	81.0
المغرب	97.7	127.1	29.7	43.6
السودان	189.1	435.8	36.8	24.2
اليمن	69.6	385.6	22.3	20.0
تونس	99.6	151.3	53.5	64.9
الدول متوسطة الدخل	80.0	97.3	22.5	24.9

المصدر: البنك الدولي (2017)

الاقتراض لتمويل عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة. وتمثل المديونية العالية عبئاً ثقيلاً عالي الكلفة على المسار والخيارات التنموية المتاحة أمام الدول العربية وبخاصة عالية المديونية، والممثلة بشكل أساسي في الدول متوسطة ومنخفضة الدخل غير النفطية. ويرتبط هذا التحدي بشكل أساسي بوجود الاختلالات الهيكلية في هذه الدول والتي قادت في المحصلة إلى قصور الموارد المالية والتمويلية الوطنية واللجوء للاقتراض الخارجي. إن الاستدامة الاقتصادية تتطلب تعزيز قدرة الدولة على تحمل الديون القائمة وتخفيض احتمالات الوقوع في ديون جديدة في المستقبل والتي تعتمد بدورها على مدى مقدرة اقتصاد الدولة على تحمل الصدمات الداخلية والخارجية. وتزداد مخاطر الديون كلما ضعف الهيكل الإنتاجي للدولة وانخفض مستوى التنوع الاقتصادي فيها. وحتى تتمكن الدولة من معالجة مشكلة الديون في المدى الطويل لابد من التنويع الاقتصادي الذي يقود إلى إيجاد أنشطة اقتصادية جديدة وبالتالي إيجاد مصادر تمويل جديدة تساعد في حل هذه المشكلة.

أظهر تحليل واقع الدول العربية تراجع صادراتها الإجمالية بنسبة 30.8 % في عام 2015 لتبلغ 108.3 مليار دولار وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية. وعليه تراجع الفائض المسجل في أرصدة الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي بمعدل 65.4 % من 494 مليار دولار في عام 2014 إلى حوالي 215 مليار دولار في عام 2015. وفي الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط (الجزائر، العراق، ليبيا واليمن) تراجعت قيمة الصادرات السلعية بنحو 43 % في عام 2015 لتقود إلى عجز في الميزان التجاري بقيمة 20 مليار دولار في عام 2015. وانكمش العجز في الدول المستوردة للنفط بمقدار 11.3 % ليصل إلى 80 مليار دولار في عام 2015. وتراجعت حصة المدفوعات الخدمية في الدول العربية

يظهر مؤشر تقييم أوضاع المديونية مُعبراً عنه بنسبة الدين الخارجي للدخل القومي الإجمالي، وجود تهديد حقيقي لمسار الاستدامة الاقتصادية في معظم الدول العربية.

كنسبة من الإجمالي العالمي، لتبلغ نسبة 6.7 % في عام 2015 بعد أن بلغت 6.8 % في العام 2014. وانكمش العجز في ميزان تجارة الخدمات والدخل في الدول العربية من 176 مليار دولار في عام 2014 إلى 163 مليار دولار في عام 2015. ويظهر الجدول رقم (4.1) أوضاع الحساب الجاري في الدول العربية. حيث يتبيّن أن معظم الدول العربية غير النفطية لديها عجز مستدام في ميزان الحساب الجاري خلال الفترة 1985-2015 مثل مصر، الأردن، لبنان، المغرب، موريتانيا، السودان، اليمن، سوريا، تونس وفلسطين. كما يتضح من الجدول ارتباط أوضاع الحساب التجاري في الدول العربية بتقلبات أسعار النفط حيث سجلت كل الدول العربية عجز في ميزان الحساب الجاري في عام 2015 باستثناء الكويت وقطر والعراق. ويعود هذا الانكشاف بشكل أساسي إلى ضعف التنويع الاقتصادي والقطاعي في الاقتصادات العربية.

تشكل تركز الصادرات السلعية أحد أهم مكونات تقييم الاستدامة الاقتصادية للدول العربية وذلك لما لها من أهمية التأثير على ميزان المدفوعات والذي يحدد مستواه قدرة الدول على النمو. وتُظهر بيانات عام 2014، ارتفاع درجات تركز الصادرات في العديد من الدول

الجدول رقم (4.1): تطور الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية لسنوات مختارة للفترة (1985 – 2015)

	1985	1995	2000	2005	2010	2015
الجزائر	1.8	..	..	20.5	7.6	-16.5
البحرين	1.1	4.1	9.2	9.2	3.0	..
جيبوتي	..	15.6	6.0	2.8	4.5	-31.7
جزر القمر	-12.5	-8.2	..	-7.1	-7.4	..
مصر	-5.2	-0.4	-1.0	2.3	-2.1	-5.0
العراق	..	..	..	-6.7	4.7	2.3
الأردن	-5.2	-3.8	0.3	-18.0	-7.1	-8.9
الكويت	22.4	18.4	38.9	37.2	32.0	7.5
لبنان	..	..	..	-12.9	-19.9	-17.3
ليبيا	..	6.5	16.4	31.6	22.5	..
المغرب	-5.9	-3.0	-1.2	1.7	-4.2	-2.1
موريتانيا	-17.0	1.6	..	..	..	-19.7
عمان	-0.1	-5.8	16.0	16.7	8.3	-15.5
قطر	..	..	..	..	..	8.4
السعودية	-12.4	-3.7	7.6	27.4	12.6	-8.7
السودان	1.2	-3.6	-4.2	-9.3	-2.6	-6.1
اليمن	..	..	..	3.7	-3.4	-8.0
سوريا	-5.8	2.3	5.5	1.0	..	..
تونس	-6.9	-4.3	-3.8	-0.9	-4.8	-8.9
فلسطين	..	-30.0	-19.9	-28.3	-14.7	-13.5

المصدر: البيانات (البنك الدولي 2017)

العربية (شكل 2.1)، حيث تتراوح قيمة المؤشر في الدول النفطية والدول العربية الفقيرة أحادية التصدير ما بين 0.9 إلى 0.4. وبلغت قيمة مؤشر التركز نحو 0.97 في العراق، تليها السعودية 0.74 والكويت بقيمة 0.66 وعُمان بقيمة 0.59. وذلك مقابل انخفاضه نسبياً في كل من لبنان، تونس، والمغرب وجيبوتي مما يدل على مستويات أقل من التركز في صادرات تلك الدول. وبصورة عامة تُظهر هذه البيانات معاناة العديد من الدول العربية من ارتفاع مستويات التركز في قوائم منتجاتها التصديرية، كما سيرد تفصيله لاحقا، والذي يمثل بدوره مهدداً رئيسياً للاستدامة الاقتصادية للمسار التنموي في الدول العربية.

تمثل المديونية العالية عبئاً ثقيلاً عالي الكلفة على المسار والخيارات التنموية المتاحة أمام الدول العربية وبخاصة عالية المديونية، والممثلة بشكل أساسي في الدول متوسطة ومنخفضة الدخل غير النفطية.

الشكل رقم (2.1): تركز الصادرات في الدول العربية (2005-2014) ×

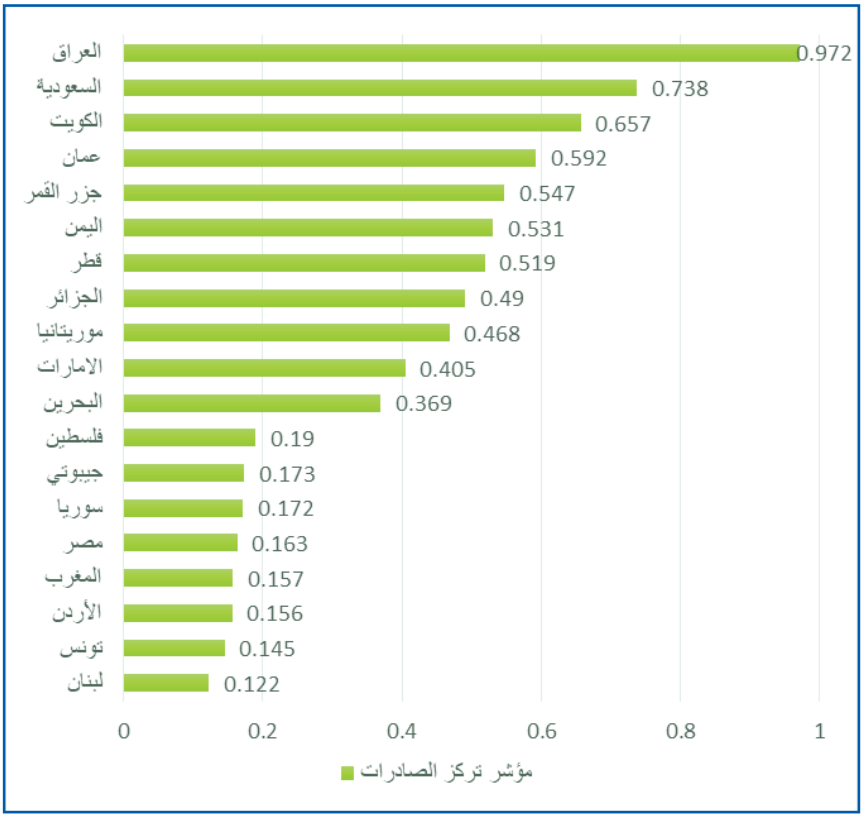

المصدر: بيانات تقرير التنمية المستدامة (2017).

(×) تتراوح قيمة هذا المؤشر بين (0 إلى 1) وكلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر، دل ذلك على أن صادرات هذه الدولة متجانسة وموزعة على عدد كبير من المنتجات، وكلما اقتربت من الواحد أشار ذلك لوجود درجة عالية من تركز الصادرات في عدد محدود من المنتجات.

تشكل إنتاجية العوامل الإنتاجية المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي وكذلك مصدر رفع القدرة الشرائية في الأجل الطويل، كما أنها تمثل مؤشراً مهماً لمقدرة الدولة على تحقيق الاستدامة من خلال زيادة الدخل وبالتالي محاربة الفقر، لذا يهتم صانعوا القرار بالأسباب الهيكلية التي تؤثر على معدل نمو الإنتاجية في الدولة. ويعطي الشكل (3.1) معدل نمو إنتاجية العمل في الدول العربية خلال الفترة (1995-2016)، حيث يظهر انخفاض معدل نمو الإنتاجية في الدول العربية مقارنة بالمتوسط العالمي، وسجلت 11 دولة عربية معدلات نمو سالبة، مقابل تسجيل 4 دول عربية أخرى معدلات نمو أقل من الواحد الصحيح، في حين تمكنت أربعة دول فقط من تحقيق معدلات نمو تتراوح بين 1 % إلى 2 %، وذلك مقارنة بمتوسط معدل نمو عالمي نسبته 2.1 %. إلا أن التحليل أظهر أن هذه الدول واجهت ارتفاعا في مستويات تذبذب هذه الإنتاجية، وهي مستويات عالية جداً مقارنة بمتوسط الانحراف المعياري للدول العربية الأخرى والذي يبلغ 1.8 %. كذلك أظهر التحليل أن التذبذب في معدل نمو الإنتاجية في الدول العربية بمختلف مستوياتها التنموية كان أعلى من المتوسط العالمي، مما يدل على ارتفاع التقلبات وعدم استقرار معدلات النمو في هذه الإنتاجية في الدول العربية، الأمر الذي يمثل بدوره مهددا واضحا للاستدامة الاقتصادية.

من جانب أخر يظهر تحليل النمو الاقتصادي في الدول العربية، والمقدر بنحو (4.0%) كمتوسط سنوي للفترة 1960-2010، وفقاً لمساهمات مصادره الأساسية، الممثلة في (رأس المال، وقوة العمل، والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج)، تركز مصادر هذا النمو على

الشكل رقم (3.1): متوسط معدل نمو الانتاجية في الدول العربية، والعالم للفترة (1995-2016)

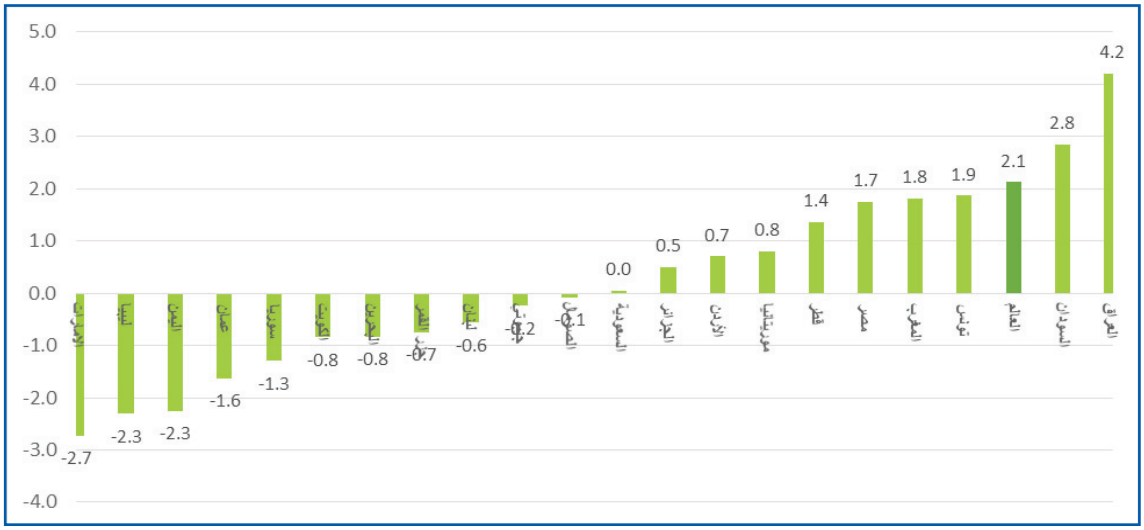

المصدر: حسابات التقرير استنادا لقاعدة بيانات البنك الدولي - 2017

مساهمة رأس المال بمعدل (2.3%)، وبوتيرة أقل على قوة العمل بمعدل (1.6%)، في حين ساهمت الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بمعدل متواضع بلغ نحو 0.04 % فقط. (تقرير التنمية العربية – العدد الثاني، 2015).

تشكل الاستدامة المالية أحد اهم جوانب الاستدامة الاقتصادية، والتي تقضي بعدم اتجاه سياسة الدولة الحالية إلى مراكمة مديونية عالية في المستقبل. ويتطلب هذا تأكيد رجوع معدل تحمل المديونية (الدين القائم نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) إلى مستواه التوازني لتكون السياسة المالية مستدامة وبشكل تكون القيمة الحالية للفوائض المستقبلية تساوي المديونية القائمة حالياً على الدولة (أو ما يعرف بقيد الميزانية ما بين الفترات الزمنية Constraint Budget Intertemporal). وتتمكن الدولة من تجنب تراكم المديونية المفرطة ومن تمديد وتحويل المديونية دون الوقوع في مخاطر تعثر الديون عند توفر شرط الاستدامة المالية. يظهر التحليل معاناة معظم الدول العربية من قصور مستويات استدامتها المالية، وارتباط أوضاع المالية العامة في عدد كبير منها بتقلبات أسعار النفط، حيث تزداد الضغوط على الموازين العامة بانخفاض أسعار النفط في الدول المصدرة له وتنخفض في الدول المستوردة له. وتظهر البيانات تراجع الإيرادات العامة في عام 2015 في الدول العربية كمجموعة بنسبة 30.3 % وذلك من حوالي 953.6 مليار دولار في عام 2014 أو ما يعادل 34.9 % من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 664.5 مليار دولار أو ما يعادل 27.2 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015. ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية من 96.2 دولار للبرميل في عام 2014 إلى 49.5 دولار للبرميل في عام 2015. كما تراجعت الإيرادات النفطية في الدول العربية من حوالي 658.2 مليار دولار في عام 2014 إلى حوالي 315.9 مليار دولار في عام 2015، وكنسبة من إجمالي الإيرادات العامة من حوالي 69 % إلى حوالي 51.6 % لذات الفترة. وعلى المستوى القطري، تراجعت الإيرادات النفطية بنسبة 50 % أو أكثر في كل من عُمان، السعودية، وليبيا وبنسب تتراوح بين 41 % - 49 % في كل من الكويت، العراق، قطر والإمارات على التوالي لذات العامين. وتراجع الإنفاق العام للدول العربية من نسبة 37 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 إلى نسبة 33.4 % في عام 2015 ليصل إلى حوالي 903 مليار دولار. وفي ضوء هذه التطورات ارتفع عجز الميزانية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من نسبة 1.1 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 إلى نسبة 10.6 % في عام 2016 ويتوقع أن تبلغ قيمة عجز الميزانية حوالي 320 مليار دولار خلال الفترة 2018-2022 لهذه الدول مجتمعة حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، (تقرير التطلعات الدولية، 2017). ويشير الجدول (5.1) والجدول (6.1) إلى بعض المؤشرات التي تعكس الاستدامة المالية والحيز المالي للدول العربية. ويعتبر الرصيد الكلي للموازنة العامة والمعطى في الجدول (5.1) أحد أهم المؤشرات التي تبيّن مستوى الاستدامة المالية في الدولة. والجدول (6.1) يوضح بعض مؤشرات الحيز المالي والتي تشمل مؤشرات توفر التمويل وشروطه ومؤشرات عبء المديونية الحالي والمستقبلي والديون القائمة واحتياجات الإصلاح. حيث توضح هذه البيانات ضعف الاستدامة والحيز المالي في الدول العربية المشمولة في التحليل مقارنة بدول أخرى.

إن تحقيق الاستدامة المالية يضمن امتلاك الدول حيزاً مالياً يمكنها من مواجهة التطورات الاقتصادية العكسية أو غير المواتية محليا وعالميا. ويكفي للتدليل على قصور هذه الاستدامة المالية، ما رصدته التقديرات الدولية، من عدم تمكن أي دولة من بين الدول المصدرة للنفط، من تكوين أو تجميع قدر كافٍ من الموارد المالية يمكّنها من ضمان استمرارية رفاهية أجيالها القادمة عند نفاد الموارد الهيدروكربونية. (آفاق الاقتصاد العالمي: 2017).

يظهر التحليل معاناة معظم الدول العربية من قصور مستويات استدامتها المالية، وارتباط أوضاع المالية العامة في عدد كبير منها بتقلبات أسعار النفط،

يحظى تحليل البُعد الاجتماعي من أبعاد تقييم استدامة المسارات التنموية في الدول العربية، بأهمية وخصوصية عالية، استناداً لما أظهره الواقع الراهن في العديد من الدول العربية من أن تجاهل الاستحقاقات الاجتماعية وتأسيس مجتمعات مستقرة هو مهدد حقيقي لاستدامة المسارات التنموية، وإهدار للجهود والطاقات التي تتسم بطبيعتها بالندرة.

الجدول رقم (5.1): الرصيد الكلي والمتوقع للميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية ودول مقارنة (2009-2019)

	2009	2011	2015	2016×	2017×	2018×	2019×
الجزائر	-5.8	-0.1	-15.4	-11.6	-2.2	-2.0	-0.9
مصر	-6.6	-9.3	-11.4	-12.0	-10.9	-9.8	-7.5
الكويت	27.2	33.1	1.2	-3.6	3.6	2.4	0.6
ليبيا	-5.9	-14.2	-75.7	-53.4	-16.4	-17.6	-21.5
المغرب	-1.8	-6.6	-4.2	-4.2	-3.5	-2.7	-2.1
عمان	-0.3	9.4	-15.1	-20.6	-10.0	-8.4	-7.1
قطر	15	7.4	5.6	-4.1	-3.1	-0.6	0.6
السعودية	-5.4	11.1	-15.8	-16.9	-9.8	-6.4	-4.6
السودان	-4.2	0.1	-1.9	-1.8	-2.5	-2.6	-2.8
اليمن	-10.2	-4.5	-10.6	-13.5	-6.0	-2.1	-1.4
الإمارات	-4.3	6.3	-2.1	-3.9	-2.6	-0.6	-0.1
أوروبا	-5.7	-0.1	-2.7	-2.9	-3.1	-2.2	-1.4
تركيا	-5.7	-0.6	-1.2	-2.3	-3.0	-2.0	-1.4
الصين	-1.8	-0.1	-2.8	-3.7	-3.7	-3.4	-3.4

المصدر قاعدة بيانات تقرير التوقعات العالمية، صندوق النقد الدولي (2017)

الجدول رقم (6.1): تقدير بعض مؤشرات الحيز المالي في الدول العربية ودول المقارنة 2017 - 2022

الدولة/المؤشر	توفر التمويل وشروطه: معبرا عنه بالفجوة بين سعر الفائدة والنمو 2017-2022 - (%)	الديون القائمة معبرا عنها بنسبة الديون قصيرة الأجل لإجمالي الدين الخارجي(%) - 2017 -	احتياجات الإصلاح معبرا عنها بالفجوة الأولية 2017- %GDP
الجزائر	-3.8	50.6	0.9
مصر	-7.0	13.2	-10.1
الكويت	-3.1	48.4	6.9
المغرب	-1.7	0.1	0.8
عمان	-2.2	32.6	7.3
قطر	-4.1	44.6	-1.5
الامارات	-4.6	20.0	0.9
السعودية	0.3	27.5	10.6
تركيا	-1.5	24.0	0.1
المانيا	-1.4		-2.3
الهند	-4.1	18.5	-0.8

المصدر صندوق النقد الدولي (2017)

تواجه الدول العربية تحديات اجتماعية متنوعة وهي مؤهلة لتزايد وتيرتها في المستقبل، ما لم يتم معالجة مسبباتها الحقيقية، والتي ترتبط بدورها والى حد بعيد بطبيعة المسار التنموي الذي سلكته الدول العربية خلال العقود السابقة،

2.2.1 تحديات الاستدامة الاجتماعية في الدول العربية

يرتكز النموذج الحديث للتنمية المستدامة على الربط بين الأبعاد الاجتماعية والمسارات التنموية المستهدفة والمأمولة، وأن توفير البنية التحتية والمرافق والخدمات الأساسية الجيدة، يُسهم في المحصلة في زيادة الإنتاجية الكلية، وأن تنامي اللامساواة والتمييز والتهميش والفقر والبطالة داخل المجتمع، يمثل تهديداً للترابط والاستقرار الاجتماعي، ومن ثم مُهدد للاستدامة التنموية. ويحظى تحليل البُعد الاجتماعي من أبعاد تقييم استدامة المسارات التنموية في الدول العربية، بأهمية وخصوصية عالية، استناداً لما أظهره الواقع الراهن في العديد من الدول العربية من أن تجاهل الاستحقاقات الاجتماعية وتأسيس مجتمعات مستقرة هو مهدد حقيقي لاستدامة المسارات التنموية، وإهدار للجهود والطاقات التي تتسم بطبيعتها بالندرة.

تواجه الدول العربية تحديات اجتماعية متنوعة وهي مؤهلة لتزايد وتيرتها في المستقبل، ما لم يتم معالجة مسبباتها الحقيقية، والتي ترتبط بدورها والى حد بعيد بطبيعة المسار التنموي الذي سلكته الدول العربية خلال العقود السابقة، فعلى المستوى الديمغرافي تشير البيانات إلى تضاعف عدد السكان بأكثر من ثلاثة أضعاف منذ عام 1970، ومن المتوقع أن يتضاعف سكان المدن في المنطقة بحلول عام 2050. كما بلغ متوسط معدل البطالة بين الشباب نحو 27.0 % وهو الأعلى بين أقاليم العالم، ويمثل أكثر من ضعف المعدل العالمي. وبالتالي لا يمكن التعامل مع تلك التحديات، دون تعزيز النمو الاقتصادي الغني بالوظائف، والذي لا يتحقق إلا من خلال تنويع الهياكل الإنتاجية وخلق أنشطة اقتصادية جديدة، تسهم تلقائياً في خلق فرص العمل المطلوبة.

وقد جاءت الأهداف التنموية الاجتماعية في مقدمة أهداف خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للعام 2030 التي أقرت للفترة 2015-2030، ومن قبلها الأهداف الإنمائية الألفية التي أُقرت للفترة 2000-2015، وكان في مقدمة هذه الأهداف المستدامة القضاء على الفقر والقضاء التام على الجوع في العالم. وأهم مؤشرات التنمية الاجتماعية هو مؤشر الفقر متعدد الأبعاد، الذي يرصد السكان الذين يواجهون مستويات من الحرمان في مجالات التعليم والصحة والمستوى المعيشي، كمتوسط لإجمالي عدد السكان. وقد أكدت دراسات عديدة أن مجموعة من الدول العربية مثل الأردن، ومصر، وفلسطين، وتونس، والجزائر، والمغرب، والعراق، وجزر القمر، واليمن، والسودان، وموريتانيا تواجه مستويات من انتشار الفقر والحرمان، وذلك رغم أن الفقر المدقع منخفض نسبيا. هذا إضافة لما أدت إليه النزاعات المسلحة في بعض الدول العربية، من بلوغ نسبة اللاجئين من الدول العربية لإجمالي عدد اللاجئين في العالم نحو 50.0 %. كما تم رصد نسبة السكان المعرضين للدخول ضمن دائرة الفقر متعدد الأبعاد بنحو 25.0 % من إجمالي عدد السكان في هذه الدول.

كذلك فقد دلت إحصائيات البنك الدولي لعام 2017 على أن نسبة الفقراء في الدول العربية وفقاً لخط الفقر الدولي والمقدر بـ 1.9 دولار في اليوم وبالقدرة الشرائية المتعادلة تتراوح بين 22.5 % في جيبوتي و18.8 % في اليمن كأعلى نسب تم تسجيلها في الدول العربية إلى نسبة 1.35 % في مصر و3.1 % في المغرب و0.1 % في الأردن. وترتفع فجوة الفقر وفقاً لخط الفقر 1.9 دولار في اليوم لتصل إلى 7.5 % في جيبوتي، وحوالي 4 % في السودان و4.5 % في اليمن. أما مؤشر عدم المساواة في الدخل عن خط الفقر 1.9 دولار فيشير إلى ارتفاع عدم عدالة توزيع الدخل في كل من جزر القمر وجيبوتي والمغرب والتي سجلت نسب 44.99، 44.13، 40.72 على التوالي(جدول رقم 7.1). وقد سجلت الجزائر أدنى نسب للمؤشر وهي 27.62 مما يشير إلى انخفاض سوء توزيع الدخل فيها مقارنة بعدد 14 دولة عربية ممن توفرت عنهم بيانات.

الجدول رقم (7.1): مؤشرات الفقر وعدالة توزيع الدخل في الدول العربية لسنوات مسح مختلفة

الدولة/المؤشر	عام المسح	عدد السكان - مليون	المتوسط الشهري للإنفاق	خط فقر ١,٩ دولار لليوم		خط فقر ٣,٢ دولار لليوم		مؤشر جيني	مؤشر واتس
				عدد الفقراء (٪)	فجوة الفقر	عدد الفقراء (٪)	فجوة الفقر		
الجزائر	2011	36.82	247.73	0.46	0.15	3.89	0.76	27.62	0.14
جزر القمر	2013	0.74	178.71	17.67	6.3	36.85	14.86	44.99	8.97
جيبوتي	2013	0.9	147.67	22.52	7.51	44.6	18.04	44.13	11.56
مصر	2015	93.78	183.13	1.35	0.16	16.12	2.96	31.82	0.19
العراق	2012	32.78	178.81	2.46	0.37	17.85	3.88	29.54	0.43
الأردن	2010	7.18	331.63	0.12	0.03	2.08	0.36	33.66	0.03
لبنان	2011	4.92	696.7	0	0	0.06	0.01	31.83	0
موريتانيا	2014	4.06	175.37	5.93	1.4	23.64	6.53	32.42	1.77
المغرب	2006	31.23	238.74	3.12	0.6	17	4.08	40.72	0.73
السودان	2009	33.65	138.89	14.92	3.98	40.53	13.64	35.39	5.31
سوريا	2004	17.81	217.18	1.67	0.24	15.3	3.17	35.78	0.28
تونس	2010	10.64	288.18	1.99	0.4	9.09	2.31	35.81	0.49
فلسطين	2011	3.93	327.82	0.2	0.08	3.41	0.57	34.44	0.1
اليمن	2014	26.25	123.29	18.82	4.46	52.22	17.27	36.71	5.62

المصدر: البنك الدولي 2017

وعند تحليل مؤشرات الفقر وفقاً لخط الفقر 3.27 دولار في اليوم، فإن المؤشر العددي للفقراء يرتفع بنسبة كبيرة في الدول العربية كما هو مبيّن في الجداول التالية. ووفقاً لهذا المؤشر فإن أكثر من نصف سكان اليمن، وأكثر من 40 % من سكان السودان وجيبوتي يقعون تحت خط الفقر (3.2 دولار في اليوم). وترتفع فجوة الفقر لتصل إلى 18 % في جيبوتي، 17 % في اليمن، 13.6 % في السودان. وازدادت معدلات الفقر في الأعوام 2015-2017 نتيجة لتراجع أداء النمو الاقتصادي في الدول العربية وانخفاض قيمة تحويلات العاملين بالدول المصدرة للنفط، وتأخر انتعاش الاقتصاد العالمي وزيادة عدد اللاجئين في بعض الدول العربية. وعلى الرغم من انخفاض سوء توزيع الدخل عالمياً في الثلاث عقود الماضية، إلا أنه قد ارتفع في بعض الدول العربية. ومن العوامل التي ساعدت على ازدياد عدم المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية: التغيرات في الاقتصاد العالمي مثل التقدم التكنولوجي والعولمة، تفاوت مستويات التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي والسياسات الداخلية مثل التحرير الاقتصادي، والسياسات المالية، وتحرير سوق العمل. ويؤدي ازدياد عدم عدالة توزيع الدخل إلى إضعاف التماسك الاجتماعي، وبالتالي إلى خفض النمو الاقتصادي. ولمعالجة الفقر وسوء توزيع الدخل في الأجل الطويل لابد من تحقيق استدامة النمو الاقتصادي الشامل والذي لا يتحقق إلا من خلال انجاز التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي.

وبخصوص تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الدول العربية، فقد أحرزت دول مجلس التعاون الخليجي تقدماً أكثر من غيرها من الدول العربية في تحقيق تلك الأهداف. وتشير الإحصاءات إلى أنه رغم رصد جهود لمكافحة الفقر في معظم الدول العربية، إلا أن عدم معالجة الإشكالات الاقتصادية الهيكلية تتسبب في عدم فعالية تلك الجهود، أو تحقيقها لأهدافها، فرغم ما ترصده الإحصاءات من التراجع النسبي في معدلات الفقر في الدول العربية من نسبة 5.5 % في عام 1990 إلى نسبة4.1 % في عام 2010، إلا أن تلك النسبة عادت للارتفاع في عام 2012 لتبلغ مستوى 7.4 % (تقرير التنمية البشرية 2015). كذلك يمكن تقييم الاستدامة الاجتماعية من زاوية المساهمة المباشرة للمورد البشري في العملية الإنتاجية، ذلك المورد الذي يمثل بدوره مدخل للعمليات الإنتاجية والابتكارية، وذلك عبر تقييم فاعلية سوق العمل في الدول العربية، ومدى تمتعه بالمقومات اللازمة لتحقيق التحولات الهيكلية المطلوبة في الدول العربية. فإضافة لما تعانيه المنطقة من تحديات ارتفاع معدلات البطالة عموماً وبين الشباب خاصةً، يُظهر مؤشر فاعلية سوق العمل العربية الذي يقيس ويُقيم: مرونة سوق العمل، والاستخدام الكفء للموارد، من خلال تتبع العديد من المؤشرات الفرعية وأهمها: آليات تحديد الأجور، وممارسات تعيين الموظفين، وتسريحهم، وتطبيقات نظام الدفع وفق الإنتاجية، ومستوى اعتماد الإدارة على الكفاءات، ومقدرة الدولة على جذب الكوادر والحفاظ عليهم، ومستوى مشاركة المرأة في العمل. أظهرت النتائج ضعفاً واضحاً للدول العربية، مقارنة بمناطق العالم الأخرى وتراجعت معظم الدول العربية في الترتيب العالمي للعام 2017، وجاء معظمها في الربع الأخير من هذا التصنيف. في دلالة واضحة لقصور فعالية أسواق العمل في الدول العربية، وعدم مواكبتها لنظيرتها السائدة عالمياً، وهو ما يمثل قيداً على انطلاق مسار التحول الهيكلي وبناء اقتصادات قابلة للاستدامة وتهيئة بيئة داعمة للتنافسية الكلية على مستوى الاقتصادات العربية. (جدول رقم 8.1)

تشير الإحصاءات إلى أنه رغم رصد جهود لمكافحة الفقر في معظم الدول العربية، إلا أن عدم معالجة الإشكالات الاقتصادية الهيكلية تتسبب في عدم فعالية تلك الجهود، أو تحقيقها لأهدافها،

الجدول رقم (8.1): مؤشر فاعلية أسواق العمل في الدول العربية ودول مقارنة، 2017

الدولة	الترتيب عالمياً
الإمارات	11
قطر	19
البحرين	35
السعودية	80
الأردن	90
لبنان	109
الكويت	119
المغرب	120
عُمان	122
موريتانيا	129
الجزائر	133
مصر	134
تونس	135
اليمن	136
دول المقارنة	
سويسرا	1
سنغافورة	2
النرويج	12
اليابان	22
ماليزيا	26
كازاخستان	35
الصين	38

المصدر: WEF (2017): The Global Competitiveness Report 2017-2018.

تواجه الدول العربية عموماً مشكلات وتحديات متعددة متصلة بتأثيرات نمطها التنموي على البيئة، حيث أسفر هذا النمط عن ظواهر تمثل تحديات متزايدة العبء، مثل تناقص الأراضي الخصبة،

3.2.1 تحديات الاستدامة البيئية في الدول العربية

تواجه الدول العربية عموماً مشكلات وتحديات متعددة متصلة بتأثيرات نمطها التنموي على البيئة، حيث أسفر هذا النمط عن ظواهر تمثل تحديات متزايدة العبء، مثل تناقص الأراضي الخصبة، وزيادة التصحر، وتدهور جودة الأراضي، إضافة إلى تناقص كميات المياه العذبة، حتى أن نصيب الفرد من المياه العذبة في الدول العربية هو الأقل على مستوى العالم. ويزداد الوضع سوءاً بالاستغلال المفرط للموارد المتاحة المحدودة. ومما لا شك فيه أن كيفية استخدام الموارد الطبيعية في الدولة، تحدد تلقائياً مستويات استنفادها وكذلك مستويات التلوث البيئي. حيث يؤدي الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية المتجددة إلى انخفاض المخزون المحلي من هذه الموارد والذي يقود بدوره الى اختلالات بيئية واقتصادية تلقي عبئاً مالياً وإدارياً على صانعي القرار في الدولة حاليا وفي المستقبل. إن التحديات البيئية التي تواجه الدول العربية هي تحديات عميقة ومتنوعة. وقد قُدرت تكلفة الأضرار الناتجة عن تلوث البيئة في دول المنطقة بنحو 3.4 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008. وبلغت تكلفة التلوث البيئي الخارجي ما نسبته 2 %، 1.97 %، 2.82 % من

الناتج المحلي الإجمالي في كل من مصر ولبنان والعراق على التوالي في نفس العام. وبلغت تكلفة تلوث المياه والصرف الصحي حوالي 3.6% ، 4.86 %، 3.99 % من الناتج المحلي الإجمالي في كل من السودان وسوريا وتونس. أما تكلفة تآكل التربة فقد بلغت نسبة 2.67 %، 3.86 %، 1.37% من الناتج المحلي الإجمالي في كل من سوريا وجزر القمر وفلسطين على التوالي للعام ذاته. (تقرير التنمية العربية، 2014). وتواجه العديد من الدول العربية تحدياً كبيراً في نقص المياه، لاسيما وان ذلك يتواكب مع ازدياد الطلب على المياه للري والمستلزمات الأخرى بسبب زيادة النمو السكاني وزيادة الأنشطة الاقتصادية.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار لما أكدته الدراسات الدولية والوطنية، من أن الشرائح المجتمعية الأضعف، هي التي تتحمل الجانب الأكبر من تبعات التغيرات البيئية ومخاطرها، لاسيما الفئات أصحاب الحيازات الزراعية المحدودة والعاملين الزراعيين. وهو الأمر الذي يهدد الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية.

ولتقييم أوضاع الاستدامة البيئية وتحديات مسارها في الدول العربية نستعرض بعض المؤشرات الدولية في هذا الجانب، مع مقارنتها بالأداء المناظر عالمياً. ويمكن قياس الاستدامة من زاوية بعدها البيئي من خلال ثلاثة مجموعات من المؤشرات، فالمجموعة الأولى تصف الحالة البيئية الراهنة أو ما يعرف بمؤشرات الحالة (State). والمجموعة الثانية هي المؤشرات التي تقيس تأثير الأنشطة أو الضغوط الإنسانية على البيئة وتسمى بمؤشرات الضغط (Pressure) مثل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. والمجموعة الأخيرة تقيس الاستجابة المجتمعية للقضايا البيئية مثل عدد الأشخاص الذين تتوفر لديهم خدمة الصرف الصحي. وسنقوم بتحليل الاستدامة البيئية في الدول العربية من خلال عدة مؤشرات أهمها: مؤشر استهلاك الطاقة المتجددة، مؤشر انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، مؤشر مساحة الغابات كنسبة من المساحة الكلية للدولة ومؤشر سحب الماء العذب.

وتظهر البيانات أنه رغم أن كمية الانبعاثات الكلية في الدول العربية مجتمعة هي من أقل أقاليم العالم، في أسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا وأمريكا اللاتينية، إلا أن كمية الانبعاثات العربية قد ارتفعت بمعدل 516 % عام 2014 مقارنة بمستواها عام 1975، في حين بلغ هذا المعدل للمتوسط العالمي نحو 116 % فقط. وهو أيضا المعدل الذي يتجاوز نظيره المحقق في كافة أقاليم العالم باستثناء جنوب أسيا المرتبط بدوره بنشاط ونمو الاقتصاد الصيني، الذي يحتل الترتيب الأول عالميا ضمن هذا المؤشر الكلي. (جدول9.1).

ويبرهن على تلك المخاطر متوسط نصيب الفرد من تلك الانبعاثات، والذي يكتسب أهميته من مراعاته لمدى التناسب الفعلي بين كمية الانبعاثات وعدد السكان. فرغم أن المتوسط العربي كان متقاربا مع نظيره العالمي عند مستوى 4.9 طن لكل فرد للعام 2014، إلا أن الدول العربية على المستوى الفردي قد شهدت تفاوتا حادا في هذا المؤشر الحيوي، وجاءت الدول العربية النفطية الخليجية، على رأس القائمة العربية والعالمية، لاسيما قطر التي جاءت في الترتيب الأول عالميا ، تلتها كل من الكويت والبحرين والإمارات والسعودية، في الترتيب الرابع والخامس والسادس والثامن لكل منهم على التوالي، ثم عمان في الترتيب الخامس عشر على مستوى العالم، وجاءت تلك المعدلات الخليجية متجاوزة بعدة أضعاف المستويات المسجلة في الدول الصناعية مرتفعة الدخل. بل وتجاوز نصيب الفرد في الدول الأكثر إسهاما في انتاج تلك الانبعاثات على مستوى العالم ممثلة في الصين والولايات المتحدة، مما يشير في المحصلة إلى تزايد الضغوط من الأنماط الاقتصادية القائمة على البيئة. أما الدول متوسطة ومنخفضة الدخل من الدول العربية، فقد جاءت

إن التحديات البيئية التي تواجه الدول العربية هي تحديات عميقة ومتنوعة. وقد قُدرت تكلفة الأضرار الناتجة عن تلوث البيئة في دول المنطقة بنحو 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008.

الجدول رقم (9.1) انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (كيلو طن) في الدول العربية ودول مقارنة للعامين 1975،2014- مؤشرات التنمية العالمية

الدولة	1975	2014	معدل التغير بين العامين (%)
متوسط الدول العربية	307638.9	1895700.3	516.2
السعودية	83336.2	601047.0	621.2
الإمارات	31070.5	211369.5	580.3
مصر	31099.8	201894.0	549.2
العراق	33157.0	168443.6	408.0
الجزائر	32031.2	145400.2	353.9
قطر	10957.0	107853.8	884.3
الكويت	16827.9	95408.0	467.0
عمان	7257.0	61169.2	742.9
المغرب	11111.0	59863.8	438.8
تونس	5548.2	28830.0	419.6
الأردن	2493.6	26450.1	960.7
لبنان	6431.9	24070.2	274.2
اليمن	2170.9	22698.7	945.6
السودان	4239.1	15364.7	262.5
جيبوتي	198.0	722.4	264.8
الصومال	502.4	608.7	21.2
جزر القمر	33.0	154.0	366.7
العالم	16745791.9	36138285.0	115.8
شرق آسيا والمحيط الهادئ	2570142.4	14272114.7	455.3
أعضاء منظمة التعاون والتنمية	9938824.9	12138272.4	22.1
أمريكا الشمالية	4803931.3	5792048.5	20.6
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	663905.2	1912531.5	188.1
أفريقيا جنوب الصحراء	300695.2	822819.0	173.6
اليابان	870072.8	1214048.4	39.5
سنغافورة	24543.2	56372.8	129.7
النرويج	29673.4	47627.0	60.5

World Bank (2017): WDI – data base – 2017

معدلاتها منخفضة عن المتوسطات العالمية، وحتى عن نظيرتها في الدول متوسطة ومنخفضة الدخل، وجاء معظمها ضمن الثلث الأخير من القائمة العالمية لهذا المؤشر، وان لا يمنع ذلك ملاحظة أن وتيرة النمو في تلك المعدلات تدعو هذه الدول إلى ضرورة مراجعة تركيبة هياكلها وأنشطتها الاقتصادية القائمة، ومنع تشكل أو ترسيخ أنماط تنموية مهددة للاستدامة.

يكفي للتدليل على ذلك ملاحظة أن متوسط نصيب الفرد في الدول العربية من تلك الانبعاثات الكربونية قد ارتفع بمعدل 655 % عام 2014 مقارنة بمستواه عام 1960، وارتفع بنحو 43 % مقارنة بمستواه عام 1995، مقابل نمو هذا المتوسط عالميا بنحو 60.5 %، ونحو 23.2 % فقط لذات الفترتين. كما تتجلى تلك الفجوات بوضوح أكثر عند تتبعها ومقارنتها على المستوى الفردي للدول العربية. وكذلك على المستوى المقارن. كما توضح ذلك بيانات الجدول (10.1).

الجدول رقم (10.1): تطور متوسط نصيب الفرد من الانبعاثات الكربونية في الدول العربية وأقاليم مقارنة لأعوام مختارة لسنوات الفترة 1960 – 2014

الدولة/الإقليم	1960	1995	2014	معدل الارتفاع بين العامين 1995، 2014	معدل الارتفاع بين العامين 1960 و2014
عمان	-	7.21	15.44	114.14	-
جيبوتي	0.48	0.48	0.79	64.03	64.21
السعودية	0.66	12.55	19.53	55.59	2881.32
المغرب	0.30	1.12	1.74	55.49	490.60
تونس	0.41	1.73	2.59	49.85	525.55
مصر	0.59	1.50	2.20	46.37	269.78
موريتانيا	0.04	0.46	0.67	44.42	1460.53
جزر القمر	0.06	0.15	0.20	31.47	252.35
العراق	1.13	3.68	4.81	30.79	324.38
اليمن	0.70	0.68	0.86	26.60	23.09
الجزائر	0.55	3.30	3.72	12.76	571.30
الأردن	0.80	2.96	3.00	1.28	276.02
ليبيا	0.48	9.30	9.19	-1.21	1819.94
لبنان	1.43	4.48	4.30	-4.04	200.34
البحرين	3.54	26.29	23.45	-10.80	561.59
الإمارات	0.12	28.85	23.30	-19.22	19521.48
الكويت	28.94	34.04	25.22	-25.89	-12.85
قطر	3.71	61.91	45.42	-26.63	1122.81

الدولة/الإقليم	1960	1995	2014	معدل الارتفاع بين العامين 1995، 2014	معدل الارتفاع بين العامين 1960و2014
الصومال	0.03	0.08	0.05	-41.21	47.20
سوريا	0.70	2.90	1.60	-44.95	126.87
متوسط الدول العربية	0.64	3.40	4.86	43.02	655.06
العالم	3.10	4.03	4.97	23.22	60.53
أعضاء منظمة التعاون OECD	7.27	10.63	9.53	-10.34	31.09
الاتحاد الأوروبي	5.76	8.15	6.38	-21.74	10.72
جنوب آسيا	0.24	0.74	1.46	98.22	499.16
شرق آسيا والمحيط الهادئ	1.16	3.16	6.30	99.46	442.39
الصين	1.17	2.76	7.54	173.75	544.57
الولايات المتحدة	16.00	19.28	16.49	-14.44	3.09

World Bank: WDI – 2017

ومن المؤشرات التي توضح الحالة البيئة الراهنة مؤشر استهلاك الطاقة المتجددة ويبيّن هذا المؤشر حصة هذا النوع من الطاقة في الاستهلاك الكلي للطاقة. ووفقاً لهذا المؤشر فإن معظم الدول العربية لا تستهلك الطاقة المتجددة وتقع في الثلث السفلي في الترتيب العالمي في استهلاك الطاقة المتجددة. ويُستثنى من ذلك بعض الدول العربية مثل تونس والسودان وموريتانيا وجيبوتي وجزر القمر مما يعني أن الدول العربية تواجه تحدياً كبيراً في مسار الاستدامة البيئية يرتبط بعدم استهلاك الطاقة المتجددة والذي يستلزم مراجعة نمط انتاج واستهلاك الطاقة وتنويع مصادر الطاقة في الدول العربية. ووفقاً لمؤشر مساحة الغابات كنسبة من المساحة الكلية للدولة فإن مساحة الغابات في الدول العربية تمثل حوالي 3 % فقط من جملة المساحة مقارنة ببلوغ المتوسط العالمي لهذا المؤشر نحو 30.8 %، وهي فجوة عالية للغاية تبرهن كذلك على غياب أحد مقومات دعائم الاستدامة البيئية في الاقتصادات العربية، والتي تمثل بدورها تهديدا لكونها الوعاء الواسع الذي يتضمن كافة جهود التنمية، ويضمن تراكمها وتطورها من جيل لآخر. (جدول 11.1). وتشير هذه الجوانب المتنوعة إلى أن تأثير الأنشطة أو الضغوط الإنسانية على البيئة في الدول العربية قد أصبح يقف حجر عثرة أمام الاستدامة البيئية في هذه الدول ويرجع ذلك للاختلال في كيفية استغلال واستخدام الموارد المتاحة. كذلك يظهر مؤشر سحب الماء العذبة كنسبة من جملة الموارد المائية المتجددة ارتفاع غير مسبوق في نسبة هذا المؤشر في الدول العربية لتبلغ حوالي 102.2 % مقارنة بمتوسط عالمي هو 6.9 % فقط. في دلالة واضحة على خطورة الأنماط والاستخدامات التنموية القائمة في الدول العربية وما تمثله من ضغوط على الموارد المائية. وهو الأمر الذي يمثل قطعا تهديداً مباشرا لاستدامة هذا المسار التنموي.

مما سبق يتبيّن بوضوح تأخر أوضاع الاستدامة البيئية، والتحديات الكبيرة التي تواجه صانعي السياسات ومتخذي القرار في الدول العربية مقارنة بمناطق العالم الأخرى. وهو ما يتطلب التصدي للاختلالات الهيكلية في اقتصادات الدول العربية وتنويع الأنشطة الاقتصادية فيها، بما يضمن التوازن في استهلاك الموارد البيئية المتاحة بطريقة مناسبة كما هو الحال في الدول المتقدمة.

الجدول رقم (11.1): تقييم أوضاع الاستدامة البيئية في الدول العربية – وفق أحدث البيانات المتاحة

الدولة	استهلاك الطاقة المتجددة كنسبة لإجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة (%) للعام 2012	مساحات الغابات		سحب المياه العذبة كنسبة لإجمالي المصادر المتجددة (٪) - 2005-2014
		كنسبة لإجمالي المساحة (%) - 2015	معدل التغير (٪) 2010-2014	
قطر	...	0	...	374.1
السعودية	0	0.5	0	943.3
الإمارات	0.1	3.9	31.7	1,867.00
البحرين	...	0.8	144.4	...
الكويت	...	0.4	81.2	...
عُمان	...	0	0	...
لبنان	5	13.4	4.8	24.3
الجزائر	0.2	0.8	17.3	66.9
الأردن	3.1	1.1	-0.6	92.4
تونس	13	6.7	61.9	69.7
مصر	5.5	0.1	65.9	126.6
فلسطين	...	1.5	1	48.8
العراق	1.6	1.9	3.3	...
المغرب	11.3	12.6	13.7	35.7
سوريا	2.4	2.7	32.1	84.2
موريتانيا	33.3	0.2	-45.9	11.8
جزر القمر	46.8	19.9	-24.5	...
السودان	64	8.1	-37.5	71.2
اليمن	1	1	0	168.6
جيبوتي	34.4	0.2	0	...

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2016. ملحوظة: القيمة الموجبة تعني تحسن المؤشر

3.1 إشكالات بطء التحول الهيكلي وقصور القدرات في الدول العربية: تحديات تأسيس مسار النمو المستدام

يمكن الربط بين نتائج المسار التنموي العربي وقصور استدامته، وتحديات نوعية الهياكل الاقتصادية والإنتاجية التي تأسست عليها الاقتصادات العربية خلال العقود السابقة. وهو الأمر الذي يتطلب تقييم القدرات الإنتاجية الحالية لتحديد التحديات التي تواجه الدول العربية والتي ستُمكّن بدورها من تحديد نوعية التنويع الاقتصادي المطلوب الذي يقود بدوره الى انجاز التحول الهيكلي ويحقق بدوره النمو المستدام. (شكل 4.1). وفيما يلي نعرض لعدد من الجوانب المرتبطة بطبيعة تلك الإشكالات الهيكلية.

الشكل رقم (4.1): المراحل من تقييم القدرات الاقتصادية إلى تحقيق الاستدامة الاقتصادية

مما سبق يتبيّن بوضوح تأخر أوضاع الاستدامة البيئية، والتحديات الكبيرة التي تواجه صانعي السياسات ومتخذي القرار في الدول العربية مقارنة بمناطق العالم الأخرى. وهو ما يتطلب التصدي للاختلالات الهيكلية في اقتصادات الدول العربية وتنويع الأنشطة الاقتصادية فيها، بما يضمن التوازن في استهلاك الموارد البيئية المتاحة بطريقة مناسبة كما هو الحال في الدول المتقدمة.

1.3.1 بطء التحول الهيكلي في الدول العربية

تعتبر التغيرات المستمرة في الهيكل الاقتصادي من الأمور المهمة لاستدامة النمو الاقتصادي. وقد وثقت العديد من الدراسات التطبيقية الدولية، دور التنويع الاقتصادي في الدول النامية في تخفيض التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي وإطالة فترة موجات النمو الاقتصادي الموجبة. والمهم هنا، التأكيد على أهمية نوعية هيكل الاقتصاد في استدامة النمو الاقتصادي. فالتغير التكنولوجي مثلاً ينتج قطاعات اقتصادية جديدة ويقلص قطاعات أخرى ذات تكنولوجيا أقل تطوراً، ويتفاعل التغير التكنولوجي مع التغير في الطلب ليحدث التغير في هيكل الإنتاج في الدولة. ويوضح الشكل رقم (5.1) العلاقة بين التحول في الهياكل الاقتصادية واستدامة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. حيث يؤدي التحول الهيكلي إلى ظهور قطاعات ديناميكية جديدة تعمل كمحركات للنمو، مما يقود إلى زيادة تنويع الأنشطة الاقتصادية، وتطوير بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وبالتالي زيادة الإنتاجية ومن ثم زيادة مقدرة الدولة على المشاركة بشكل مثمر في سلاسل القيمة العالمية. كل هذه الأنشطة ستنعكس إيجابا على تمكين الدولة من استدامة النمو الاقتصادي

تعتبر التغيرات المستمرة في الهيكل الاقتصادي من الأمور المهمة لاستدامة النمو الاقتصادي. وقد وثقت العديد من الدراسات التطبيقية الدولية، دور التنويع الاقتصادي في الدول النامية في تخفيض التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي وإطالة فترة موجات النمو الاقتصادي الموجبة.

من خلال زيادة معدله، وإطالة مدة موجاته الموجبة، وتقليل حالات توقفه وتقلباته. وتُمهد لتحقيق التنمية المستدامة بأنواعها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما أنها ستُعجل بإمكانات اللحاق بالدول المتقدمة التي تمكنت فعلياً من إنجاز هذا التحول.

وللإجابة على التساؤل الخاص بمدى تمكن الدول العربية من تحقيق التحول الهيكلي، فقد تم استخدام واحتساب مؤشر التغير الهيكلي Structural Change index-SCI الذي يُدلل على نسبة الموارد التي تمت إعادة توزيعها بين القطاعات الاقتصادية خلال فترة من الزمن. فعلى سبيل المثال، إذا كانت قيمة المؤشر هي (0.2) أو 20 % فهذا يشير إلى أنه قد تم إعادة توزيع 20 % من الموارد بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في فترة الدراسة.

تم تطبيق تلك المنهجية وفقاً للبيانات المتاحة للدول العربية خلال الفترة (1974-2015) من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي، (ملحق 1.1) وتم تقسيم اقتصادات الدول العربية إلى أربعة قطاعات وهي: الزراعة، والصناعات التحويلية،

الشكل رقم (5.1): العلاقة بين التحول الهيكلي واستدامة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة

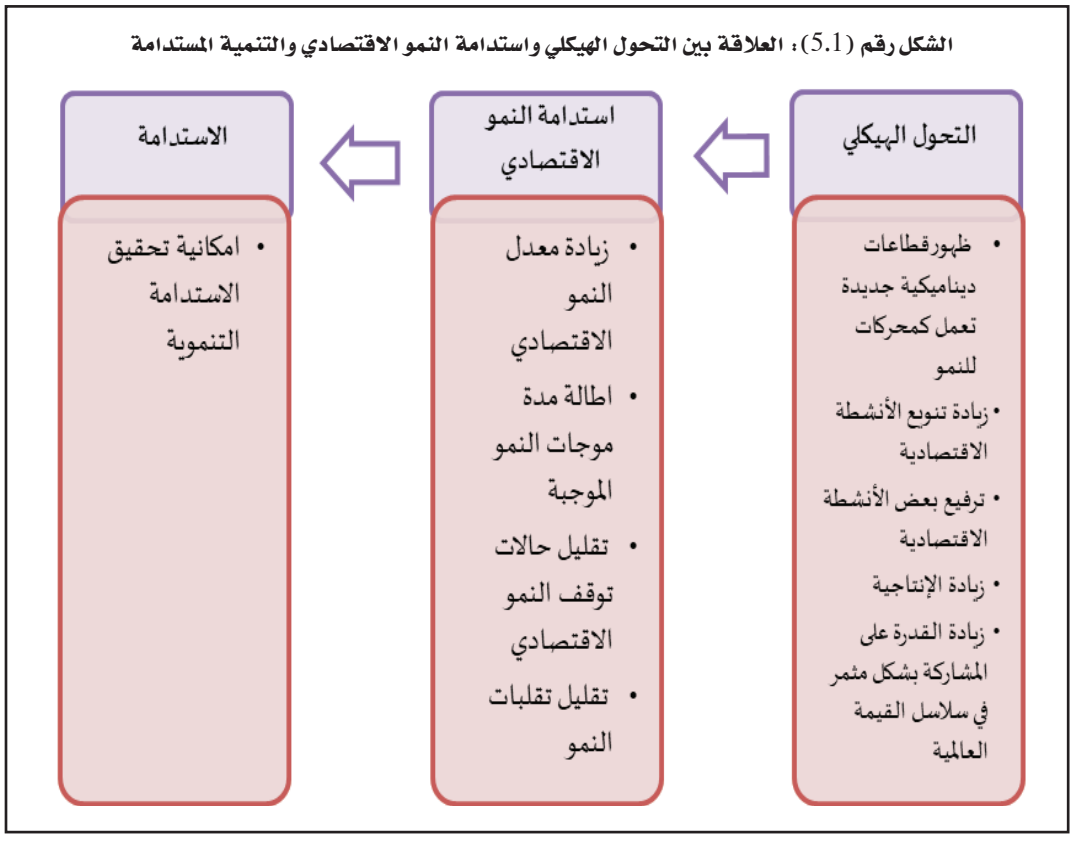

المصدر: منظمة اليونيدو، 2016

والصناعات الأخرى، والخدمات. كما تم تطبيق تلك المنهجية على عدد من دول المقارنة وهي الصين، الهند، كوريا الجنوبية، ألمانيا، وبريطانيا خلال نفس الفترة. لإظهار وتبين الأداء النسبي في التحول الهيكلي للدول العربية. (جدول 12.1) (ملحق 2.1).

ففي الجزائر، بلغت قيمة مؤشر التغير الهيكلي نسبة 2.55 % في الفترة (1990-2015). وهذا يشير الى أن نسبة الموارد التي تمت إعادة توزيعها في الجزائر بين القطاعات المختلفة قد بلغت 2.55 % في فترة الدراسة وهي نسبة ضعيفة جداً، مقارنة بدول المقارنة مثل الصين (28.59%)، والهند (19.94 %) وكوريا (21.96%)، أو حتى مقارنة بمتوسط مؤشر التغير الهيكلي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والذي بلغ 14.3%. أخذاً في الاعتبار دلالات القيمة المنخفضة نسبياً لمؤشر التحول الهيكلي في الدول المتقدمة مثل المانيا وبريطانيا، والذي يرتبط بتمكن تلك الدول من انجاز الجزء الأكبر من تحول هياكلها الاقتصادية والإنتاجية في فترات تاريخية سابقة.

وبلغت قيمة هذا المؤشر في البحرين 9.67 % وهي أقل من متوسط الدول العربية، وجاء معظم التغير من زيادة حجم القطاع الخدمي على حساب القطاع الصناعي. وسجلت جيبوتي قيمة منخفضة لمؤشر التغير الهيكلي وهي 5.21 % خلال الفترة (1989-2007) وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالدول العربية الأخرى. وقد حدث التحول من خلال زيادة حصة القطاع الخدمي على حساب القطاع الصناعي، وقد بلغت حصة القطاع الخدمي في جيبوتي حوالي 77.2 % في عام 2007، وهذا يعكس التركز وعدم التنويع القطاعي فيها.

أما في مصر فقد بلغت قيمة مؤشر التغير الهيكلي حوالي 17.87 % خلال الفترة (1974-2015) وهي نسبة أعلى من المتوسط العربي، وجاءت هذه الزيادة في مصر نتيجة لازدياد حصة القطاع الخدمي والصناعي على حساب القطاع الزراعي بينما لم تتغير نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة. وعند مقارنة حصة مصر من القيمة المضافة العالمية في القطاع الصناعي لعامي 2015، 2014 (بالدولار الثابت لعام 2010) بالدول الأخرى، نجد أن حصتها تمثّل نسبة 0.4 % من القيمة المضافة العالمية بمعنى أنها أقل من الواحد في المائة وقد كانت هذه النسبة تساوي 0.24 % في عام 1990، أي أن الزيادة طفيفة للغاية. أما في قطاع الخدمات، فقد بلغت مساهمة مصر في القيمة المضافة العالمية بالدولار الثابت نسبة 0.17 % في عام 1995 ارتفعت إلى نسبة 0.25 % في عام 2014.

وبلغ مؤشر التغير الهيكلي في الأردن نسبة 9.93 % بما يشير إلى أن حوالي 10 % من الموارد قد تم إعادة توزيعها بين القطاعات المختلفة في الأردن خلال الفترة (1965-2015). وتعادل هذه النسبة أقل من نصف القيمة التي سجلتها الصين، والبرازيل، وكوريا الجنوبية، علاوة على أن نسبة التغير الهيكلي الذي حدث في الأردن كان أقل من المتوسط العربي البالغ 14.1 %. وقد جاء معظم التحول الهيكلي في الأردن نتيجة لتوسع حصة قطاع الصناعات التحويلية والصناعات الأخرى وانخفاض نسبة حصة القطاع الزراعي أما حصة القطاع الخدمي فظلت على ما هي عليه خلال فترة الدراسة.

وارتفعت قيمة مؤشر التغير الهيكلي في لبنان قليلاً مما هي عليه في الأردن، فبلغت 11.3 % خلال الفترة (1994-2015) مما يشير إلى أن 11.3 % من الموارد الاقتصادية قد تم إعادة توزيعها بين القطاعات

الجدول رقم (12.1): نتائج احتساب قيمة مؤشر التغير الهيكلي في الدول العربية وعدد من دول المقارنة

الدولة	مؤشر التغير الهيكلي	الفترة الزمنية
الجزائر	2.55	1990-2015
البحرين	9.67	1980-2015
جيبوتي	5.21	1989-2007
مصر	17.87	1974-2015
الأردن	9.93	1965-2015
الكويت	6.65	2010-2015
لبنان	11.32	1994-2015
ليبيا	6.92	2002-2008
المغرب	4.80	1980-2015
موريتانيا	19.59	1985-2014
عمان	23.37	1974-2015
فلسطين	14.69	1994-2015
السعودية	22.62	1974-2015
السودان	15.97	1974-2011
تونس	16.05	1974-2015
اليمن	21.55	1990-2015
دول وأقاليم المقارنة		
الدول العربية	14.13	1974-2014
الصين	28.59	1974-2013
البرازيل	26.16	1974-2015
الهند	19.94	1974-2015
كوريا الجنوبية	21.96	1974-2015
المانيا	4.85	1990-2015
بريطانيا	8.92	1990-2015

المصدر: حسابات التقرير استناداً لقاعدة بيانات البنك الدولي

المختلفة. وقد كان التغير في لبنان نتيجة لزيادة حصة القطاع الخدمي ليصل إلى نسبة 69.2 % في عام 2015 وانخفاض حصة القطاعات الأخرى. وانخفضت قيمة المؤشر في كل من الكويت وليبيا والمغرب، حيث بلغت نسبة 6.65 %، 6.92 %، 4.80 % على التوالي. وهذه النسب منخفضة مقارنة بالدول العربية الأخرى فضلاً عن دول المقارنة. وقد جاءت الزيادة في الكويت بسبب زيادة في حصة قطاع الخدمات على حساب القطاع الصناعي وبقاء القطاعات الأخرى على ما هي عليه. وعلى العكس في ليبيا، فقد انخفضت مساهمة القطاع الخدمي والزراعي والصناعات التحويلية وزادت مساهمة القطاع الصناعي خلال فترة الدراسة. أما في المغرب، فقد زادت حصة القطاع الخدمي وانخفضت حصة القطاعات الأخرى خلال فترة الدراسة. وقد ارتفعت قيمة مؤشر التغير الهيكلي في كل من موريتانيا والسودان واليمن، فبلغت (19.59 %، 15.97 %، 21.55 %) لكل منهم على التوالي. وذلك بفضل الاكتشافات النفطية في السودان واليمن، أما في موريتانيا فجاء التغير الهيكلي نتيجة زيادة حصة القطاع الصناعي في مقابل انخفاض حصة القطاعات الأخرى. ولكن هذا التحول في موريتانيا لم ينعكس على متوسط دخل الفرد الذي بلغ (4.400 $) والذي يأتي في الترتيب رقم 173 عالمياً.

2.3.1 التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي ومتطلبات استدامة النمو

لتحليل العلاقة بين تنويع/تحول الهيكل الاقتصادي ومستوى النمو الاقتصادي في الدول العربية سوف يتم احتساب أحد مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي المعروفة لهيكل الاقتصاد ونقوم بربطه بالنمو الاقتصادي في الدول العربية. وقد استخدمت الدراسات التجريبية العديد من المؤشرات لقياس مستوى التنويع أو التخصص في اقتصاد الدولة، ومن أهمها المنهجية التي يقوم عليها مؤشر ثايل (Theil Index) (ملحق 1.1). الذي تتراوح قيمته بين (0-1) وكلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد الصحيح دلّ ذلك على ارتفاع مستوى التخصص أو ضعف التنويع في اقتصاد الدولة (هيكل ناتجها المحلي الإجمالي)، بمعنى وجود توزيع مركّز وغير عادل للموارد بين القطاعات. وبالعكس كلما انخفضت قيمة المؤشر كلما دلّ ذلك على انخفاض التخصص وزيادة التنويع الاقتصادي. وقد قُمنا باحتساب مؤشر ثايل بناءً على بيانات القيم المضافة لأربعة قطاعات اقتصادية لمجموعة من الدول العربية في الفترة من 2015-1985. وهذه القطاعات هي: الزراعة، الصناعات التحويلية، الصناعات الأخرى، والخدمات. وسيتم استخدام مؤشر ثايل في معرفة مدى تغير مستوى التنويع الاقتصادي بمرور الوقت في الدول العربية.

ويوضح الشكل (6.1) اتجاهات مؤشر ثايل المحتسب لعدد من الدول العربية وفق البيانات المتاحة لسنوات الفترة 2015-1985، حيث يتضح بوجه عام عدم حدوث التنويع المطلوب في الأنشطة الاقتصادية في الدول العربية. ففي الجزائر مثلاً، ظلت قيمة المؤشر شبه ثابتة خلال الفترة (2014-1985) مُتأرجحةً بين الارتفاع والانخفاض في مدى ضئيل جداً، ما يدل على عدم حدوث تنويع اقتصادي ينعكس على الاتجاه العام للمؤشر. أما في مصر، فعلى الرغم من أن قيمة المؤشر تشير إلى وجود اقتصاد أكثر تنوعاً، إلا أن قيمة المؤشر أخذت في الارتفاع في السنوات الأخيرة عن مستواها التاريخي مما يدل على انخفاض التنويع وزيادة التخصص. وفي الأردن، يشير الاتجاه العام للمؤشر إلى انخفاض قيمته، بمعنى الاتجاه نحو المزيد من التنوع، ولكن تبقى القيم المطلقة للمؤشر أعلى من بقية الدول الأخرى، مما يعني أن الاقتصاد ما زال يعاني من درجة عالية

الشكل رقم (6.1): تطور قيمة مؤشر ثايل لعدد من الدول العربية لفترات زمنية بين العامين (1985، 2015)

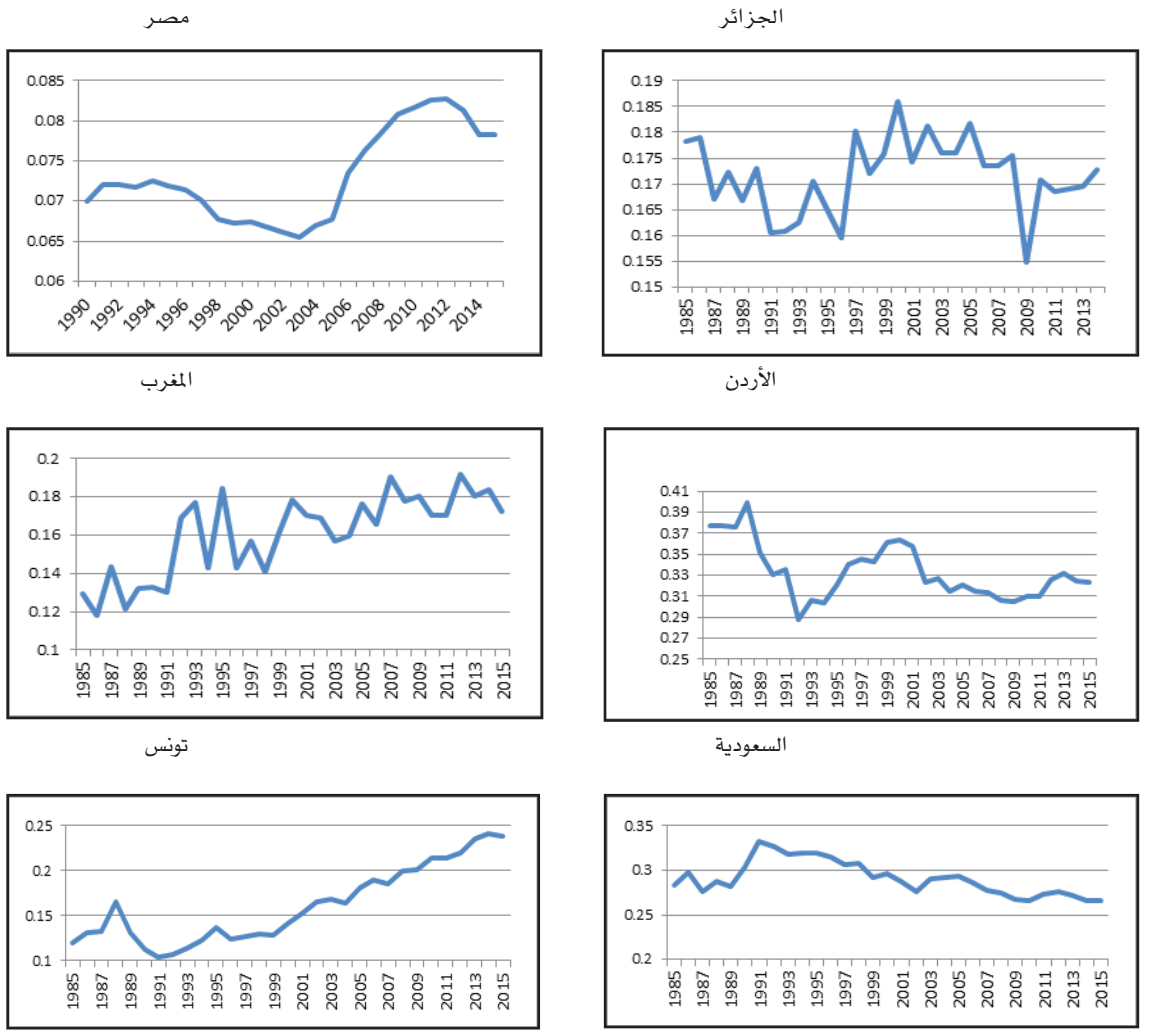

المصدر: تم الاحتساب استنادا إلى قاعدة بيانات البنك الدولي لسنوات الفترة محل التحليل (1985-2015)

من التخصص وعدم التنويع.

وفي المغرب، يُلاحظ أن اتجاه المؤشر يميل إلى التصاعد خلال الزمن، مما يشير إلى الاتجاه نحو التخصص وانخفاض التنويع الاقتصادي. وفي السعودية، يشير الاتجاه العام للمؤشر إلى الانخفاض، مما يدل على زيادة التنويع الاقتصادي، ولكن القيمة المطلقة للمؤشر مازالت عالية جداً مقارنة بالاقتصادات العربية الأخرى، وهو ما يُشير إلى أن الاقتصاد مازال يُعاني من التخصص ويحتاج للمزيد من التنويع. وفي تونس، يشير الاتجاه العام للمؤشر إلى تصاعد واضح في قيمته، ما يدلل على زيادة التخصص وتناقص التنوع في الاقتصاد.

وعند إجراء اختبار إحصائي لمعرفة طبيعة العلاقة بين معدل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول العربية السابقة خلال الفترة (1985-2015)، بافتراض أن النمو الاقتصادي هو نتاج عملية التنويع الاقتصادي، فقد وُجد أن معامل خط الانحدار بينهما قد سجل قيم سالبة لكل هذه الدول باستثناء الجزائر، مما يشير إلى أن زيادة قيمة مؤشر ثايل تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي في المدى الطويل، بمعنى أن زيادة التنويع الاقتصادي تزيد النمو الاقتصادي في المدى الطويل، وبالتالي تقود إلى استدامة هذا النمو. (جدول 13.1)

الجدول رقم (13.1): العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو في المدى البعيد في عدد من الدول العربية

الدولة	معامل خط الانحدار الخطي بين النمو الاقتصادي ومعامل ثايل للتخصص	الفترة الزمنية
مصر	-0.407808	1991-2015
الجزائر	0.943846	1986-2014
الأردن	-0.682815	1986-2015
السعودية	-0.061007	1990-2015
المغرب	-0.811126	1986-2014
تونس	-0.198000	1986-2015

المصدر حسابات التقرير استناداً لقاعدة بيانات البنك الدولي – 2017.

مما سبق يمكن التأكيد على ضرورة استيفاء عدد من المتطلبات الأساسية لتتمكن الدول العربية من تأسيس مسار مستدام لنموها الاقتصادي تتمثل في: تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي، وطول فتراته، وانخفاض وتيرة تذبذباته وتقلباته. فقد أوضحت الدراسات التطبيقية أن عملية اللحاق بالدول المتقدمة منذ عام 1950 كانت تتطلب معدل نمو اقتصادي يفوق 5 % وبشرط أن يكون هذا النمو مستداماً لأكثر من عقدين من الزمان. ولم يتحقق هذا الشرط في الدول العربية، فقد كان متوسط معدل النمو في معظم الدول العربية أقل من 5 % في الثلاث عقود السابقة. وحتى تلك الدول التي نمت بمعدل أعلى من 5 % فإن هذا النمو لم يكن مستقراً بل كان متقلباً جداً، كما يتضح ذلك من القيمة العالية للانحراف المعياري لمعدل النمو الاقتصادي في الدول العربية (الجدول 14.1). كذلك فكلما طالت فترات النمو الاقتصادي الموجبة، عجّل ذلك من اللحاق بالدول المتقدمة.

وتُظهر البيانات الخاصة برصد مستوى التقلبات في النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 1985-2015 مقاسة بالانحراف المعياري لمعدل النمو خلال هذه الفترة. ارتفاع قيمة الانحراف المعياري لمعدل النمو الاقتصادي في الدول العربية، ليبلغ 6.8 % مقارنة بالمستوى العالمي البالغ نحو 1.26 %. (شكل 7.1)

حيث سجلت الدول العربية قيماً أعلى من المستوى العالمي لهذا المؤشر مما يشير الى ارتفاع تقلبات النمو

الجدول رقم (14.1): معدل النمو الاقتصادي: المتوسط والانحراف المعياري (1985-2015) للدول العربية والمتوسط العالمي

الدولة	1985–1989		1990–1994		1995–1999		2000–2004		2005–2009		2010–2015	
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري
الجزائر	1.4	2.5	-0.3	1.6	3.5	1.5	4.8	1.6	3.0	1.8	3.4	0.5
البحرين	2.8	5.9	7.0	5.3	4.0	0.6	4.9	1.8	6.1	2.1	3.8	1.2
جيبوتي			-3.0	3.0	-1.2	2.6	2.4	1.3	4.8	1.0	5.0	1.1
مصر	4.4	1.8	3.6	1.7	5.1	0.8	3.7	1.1	6.0	1.3	2.9	1.4
العراق	2.5	4.7	12.1	46.7	17.4	12.2	3.6	31.7	5.5	3.6	6.3	4.7
الأردن	-0.4	8.0	6.2	7.2	3.6	1.5	5.6	1.8	7.4	1.2	2.6	0.3
الكويت	5.7	13.9	21.2	18.1	2.0	2.6	7.3	6.7	3.8	6.7	2.9	4.4
ليبيا							3.7	5.9	5.3	4.7	-28.5	47.4
لبنان			16.8	14.8	2.5	3.7	3.6	1.6	6.6	4.1	2.7	2.6
المغرب	5.9	4.9	3.7	5.3	2.7	7.1	4.6	2.2	4.9	1.8	3.9	1.0
موريتانيا	3.4	1.8	0.9	3.5	4.4	5.4	2.8	2.9	6.1	8.0	5.1	0.8
عُمان	6.1	7.1	4.9	3.2	3.3	2.4	1.5	3.5	5.3	2.1	4.3	3.5
قطر							8.5	7.3	16.3	7.0	8.3	6.7
السعودية	0.8	5.8	4.6	4.2	1.7	1.8	4.5	4.1	5.8	2.5	5.0	2.6
الصومال	3.2	3.7										
السودان	4.4	8.0	2.8	5.3	6.0	2.8	6.2	1.4	8.0	3.1	2.3	2.6
سوريا	1.5	8.8	8.4	3.1	2.9	4.0	4.3	2.6	5.6	0.6		
تونس	2.5	3.5	5.0	2.7	5.2	1.8	4.2	1.8	4.5	1.5	2.1	2.2
الإمارات	-1.1	10.0	6.1	7.2	4.8	3.2	6.6	4.4	3.2	5.4	4.2	1.8
فلسطين					16.4	8.9	0.1	8.8	3.4	12.2	5.3	7.5
اليمن			6.3	1.7	5.1	0.9	4.3	1.0	3.9	1.0	-4.3	13.6
العالم	3.8	0.5	2.2	0.8	3.2	0.5	3.2	1.2	2.5	2.6	3.0	0.7

المصدر: استنادا للبيانات الصادرة عن البنك الدولي

الاقتصادي في الدول العربية، وهذا من أهم أسباب عدم استدامة النمو الاقتصادي فيها. ولكن يجب ان تتم مراعاة أن دراسة متوسط معدلات النمو وحدها قد تقود إلى نتائج مضللة، والأولى التركيز على أسباب شروع الدول في النمو وتوقفه. حيث يدل الواقع أن ارتفاع النمو الاقتصادي في الدول العربية وانخفاضه يرتبط في كثير من الأحيان بتغير أسعار المواد الأولية العالمية وهزات الاقتصاد العالمي الناجم بدوره عن عدم تنويع الأنشطة الاقتصادية. كذلك دلت الدراسات أنه كلما انخفضت تقلبات النمو الاقتصادي، استدام لمدة أطول. ويدل الواقع على ارتفاع هذه التقلبات بصفة عامة في الدول النامية وانخفاضها في الدول المتقدمة، الأمر الذي يجعل النمو في الأخيرة أكثر استدامة، وبالتالي بقاء واتساع الفجوة بين الدول النامية والمتقدمة.

وقد أكّدت الدراسات التطبيقية أن الفجوة الكبيرة بين الدول المتقدمة والنامية بما فيها الدول العربية قطعاً تتطلب تسارع النمو الاقتصادي في الدول النامية، وهذا لا يحدث إلا عبر عمليات متواصلة وممنهجة من التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي، وخصوصاً بالنسبة للدول التي لها ميزات نسبية في المنتجات الأولية، كما هو عليه الحال في الدول العربية.

الشكل رقم (7.1): تقلبات النمو الاقتصادي في الدول العربية والعالم خلال الفترة (1985-2015)

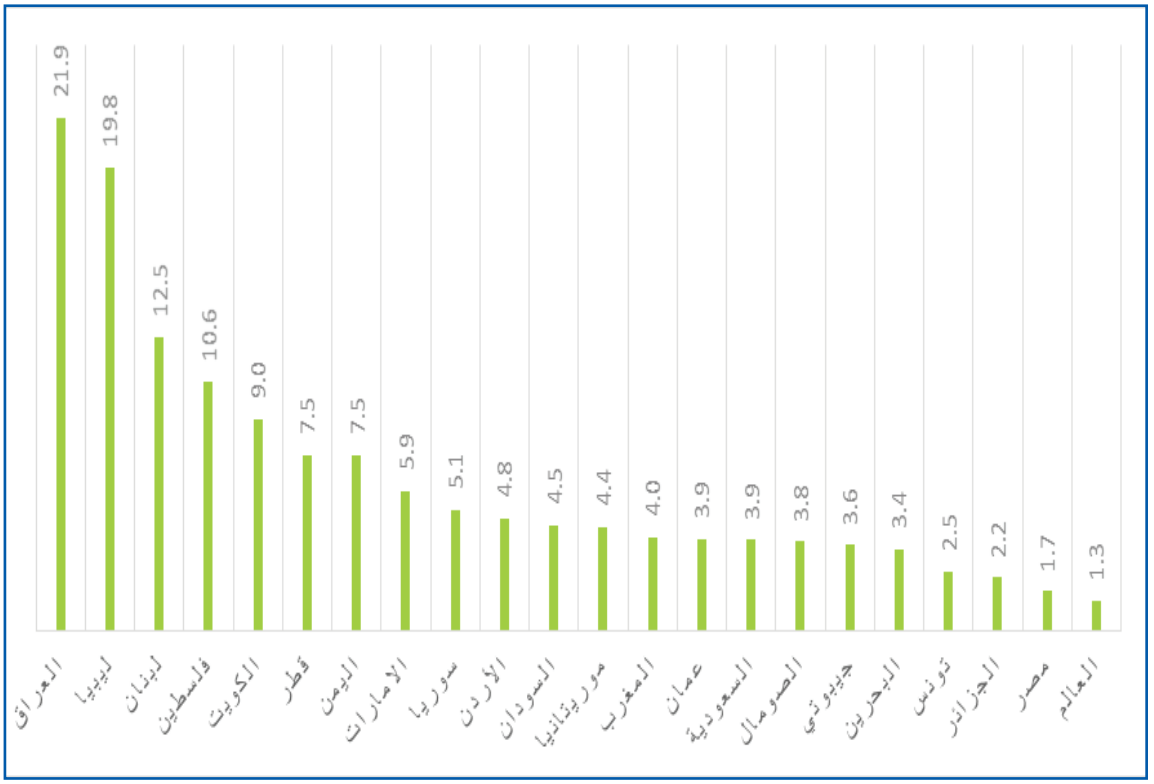

المصدر: تم الاحتساب استناداً لقواعد بيانات البنك الدولي.

3.3.1 الأبعاد النوعية للهياكل الاقتصادية والإنتاجية للدول العربية

في ضوء ما أظهره الأداء العربي من مواجهته العديد من التحديات فيما يتعلق ببناء هياكل اقتصادية قادرة على تحقيق التحول الهيكلي والتنويع المفضيان إلى استدامة النمو، يتوجه هذا الجزء من التقرير إلى محاولة تحليل الجانب النوعي للهياكل الإنتاجية العربية، وذلك استناداً إلى تقييم تنافسية القطاع الصناعي. حيث يمثل وجود قطاع إنتاجي متطور أحد أركان جودة البنية الهيكلية للاقتصاد، وأحد أهم قاطرات النمو، ودعامة التشبيك بين الأنشطة الاقتصادية على مستوى الدولة. وفي هذا الإطار يمكن تقييم قدرات ذلك القطاع الحيوي من خلال نتائج مؤشر تنافسية الأداء الصناعي (CIP) الذي يقوم بتقييم الهيكل الإنتاجي والتكنولوجي ومدى قدرته على إنتاج وتصدير السلع المصنعة بصورة تنافسية. وذلك استناداً الى قياس وتقييم أربعة جوانب أساسية هي: نصيب الفرد من القيمة المضافة في الصناعات التحويلية، ونصيب الفرد من الصادرات المصنعة، والكثافة الصناعية، ومستوى جودة الصادرات. ومما يُميّز هذا المؤشر أنه يقيس القدرات الإنتاجية للدولة بناءً على مُخرجات الإنتاج وليس مُدخلاته، وبالتالي يصلح لتقييم الأداء الصناعي بالإضافة إلى تقييم أداء الصادرات في الدولة. وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر كلما دلّ ذلك على ارتفاع تنافسية الإنتاج الصناعي في الدولة.

حيث تظهر النتائج انخفاض قيمة هذا المؤشر في الدول العربية بشكل عام مقارنة بالدول المتقدمة والصاعدة. وقد بلغت أعلى قيمة لهذا المؤشر في الدول العربية (0.10) في السعودية، تليها الامارات وقطر بقيمة (0.07) مقارنة بدول أخرى مثل المانيا (0.54)، الصين (0.40) وكوريا (0.39) وفرنسا (0.28) وايرلندا (0.27)، مما يشير الى انخفاض تنافسية الدول العربية الصناعية وضعف القدرات الإنتاجية في هذه الدول مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم. وتشير القيم السابقة لهذا المؤشر إلى أن القدرات الصناعية لمعظم الدول العربية تمثل أقل من ثلث قدرات دول المقارنة المذكورة آنفاً. (شكل 8.1)

الشكل رقم (8.1): مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في الدول العربية ودول المقارنة - 2015

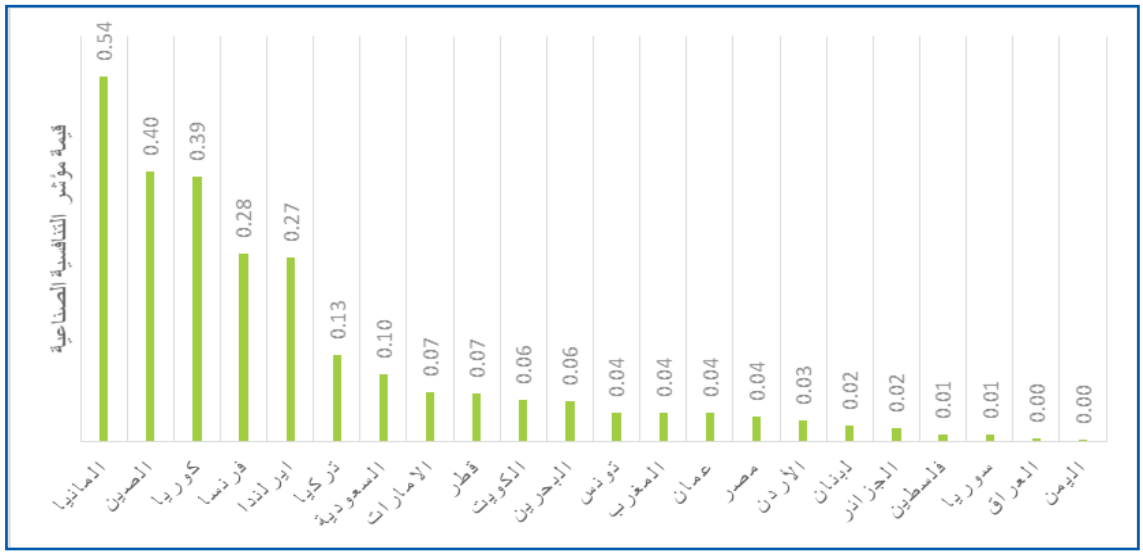

المصدر: اليونيدو 2017

يعتبر مؤشر الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تعكس تطور القدرات والطاقات الإنتاجية لاقتصاد الدول. وتوضح البيانات ارتفاع هذه النسبة في الدول العربية مقارنة بالمتوسط العالمي. حيث بلغت في المتوسط نسبة 44.7 % في الدول العربية مقارنة بنسبة 28.5 % في المتوسط العالمي. وقد بلغ متوسط هذه النسبة في الإمارات حوالي 88.5 % وفي البحرين 79.6 % وفي المغرب 60.8 % وفي السعودية حوالي 50 % خلال الفترة 2015-1990، وانخفضت هذه النسبة إلى 20.7 %، 17.4 %، 14 % في المتوسط في كل من مصر، فلسطين، والسودان خلال نفس الفترة. (جدول 15.1)

ورغم ما أظهرته تلك النسبة من ارتفاع كمتوسط عام للدول العربية، إلا أن تحليل وتيرة التقلب في قيمة هذه الصادرات، استناداً لحسابات الانحراف المعياري، قد أظهر بلوغ هذا الانحراف ما يُعادل تقريباً ضعفين ونصف المعدل العالمي. مما يشير إلى ارتفاع التذبذب والتقلبات في الصادرات العربية مقارنة ببقية مناطق العالم الأخرى، وهو الأمر المرتبط بدوره بعدم كفاية التنويع الاقتصادي والاعتماد على صادرات المواد الأولية والأنشطة الاستخراجية في الدول العربية.

يتبين من الاستعراض السابق لأوضاع الاستدامة في الدول العربية والتقييم لبنيتها الهيكلية وطبيعة قدراتها الإنتاجية أنها فعلياً تواجه العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. والتي تتفاوت في حدتها ونوعيتها فيما بينها. وأن الاقتصادات العربية في المحصلة لم تتمكن من إنجاز التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي الذي يجعلها مقاومة للصدمات الاقتصادية الداخلية والعالمية ويجعل نموها الاقتصادي مستداماً. كما أظهر التحليل أهمية استدامة النمو الاقتصادي، المستند بدوره الى تحقيق معدلات نمو إيجابية لفترات طويلة وبشكل مستقر منخفض التذبذب، وأن هذه الاستدامة لا تتم إلا من خلال التنويع الاقتصادي.

الجدول رقم (15.1): الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية لسنوات مختارة للفترة (1985 - 2015) (%)

الدولة	1990	2000	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	23.4	41.2	47.1	48.0	35.4	38.4	38.8	36.9	33.2	30.5	
البحرين	115.6	79.2	79.7	82.6	68.5	69.5	79.7	74.3	74.5	72.1	..
جيبوتي	53.8	35.1	57.1	..	..	..	..	..	..	..	..
مصر	20.0	16.2	30.2	33.0	25.0	21.3	20.6	16.6	17.2	14.4	13.2
العراق	7.7	75.7	45.9	50.3	39.4	39.4	44.4	44.5	37.7	42.4	34.8
الأردن	59.8	41.8	54.2	57.8	46.4	48.2	47.7	46.2	42.4	43.3	37.6
لبنان	18.0	14.2	38.2	39.7	34.1	36.3	36.2	56.5	56.9	57.5	57.0
ليبيا	39.7	31.6	72.7	72.5	59.2	65.6	54.8	..	..	..	..
المغرب	24.6	26.8	34.6	35.7	28.0	32.2	34.7	34.9	32.8	34.3	34.3
عُمان	47.2	53.7	56.5	58.5	50.6	57.1	72.9	71.5	75.2	69.5	56.1
قطر	..	67.3	60.3	61.4	51.1	62.3	72.6	76.5	72.7	68.0	56.1
السعودية	40.6	43.7	59.9	62.1	47.1	49.7	56.2	54.4	52.1	47.0	33.7
الصومال	9.8	..	..	..	..	..	..	..	14.6	14.5	14.5
السودان	4.0	16.0	21.9	24.1	16.0	19.7	17.6	9.2	8.8	8.1	8.2
تونس	43.6	39.5	51.1	56.2	45.8	50.5	49.3	49.4	47.7	45.6	40.8
فلسطين	..	20.5	19.4	17.5	15.6	15.3	17.2	16.6	16.6	17.1	18.3
اليمن	12.2	41.4	35.9	37.8	28.3	30.0	30.3	24.9	22.4	21.5	10.2
موريتانيا	45.6	30.0	44.9	45.9	40.9	50.7	56.1	53.0	49.8	37.7	..
الكويت	44.9	56.5	63.4	66.8	59.5	66.7	73.2	74.7	70.9	68.5	54.4
سوريا	28.3	35.4	38.6	..	..	..	..	..	..	..	..
الإمارات	..	..	72.4	78.9	79.7	78.8	90.3	100.6	101.0	97.3	97.4

المصدر: البنك الدولي (2017)

واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية

1.2 الدول العربية والتنويع الاقتصادي: إشكالات الواقع

في ضوء ما انتهى إليه الفصل الأول من مواجهة الاقتصادات العربية تحديات وإشكالات هيكلية متعددة أفرزها النمط التنموي العربي بوجه عام خلال العقود السابقة، والتي تمحورت حول قصور مستويات التنويع وضعف وتيرة التحول الهيكلي الاقتصادي. يقوم هذا الفصل بشكل مُعمق بدراسة وتشخيص وتحليل واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية.

تُطرح عدة تساؤلات حول مدى اهتمام الدول العربية بالتنويع الاقتصادي كسياسة تهدف إلى المساهمة في النمو المستدام، وذلك من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية والتوسع في الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، وإلى الجهود التي بذلتها على مستوى التخطيط والتنفيذ في هذا المجال. وهنا لا بد من الإشارة أن الاهتمام بالتنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية، يرجع إلى عدة عقود سابقة، حيث اعتمدت العديد من الدول العربية في خططها التنموية على سياسات قطاعية وكلية كان يأمل منها تعزيز تنويع الإنتاج والتصدير. إلا أن أزمة التنمية العربية التي تبلورت بوضوح خلال فترة الثمانيات أنتجت زخماً كبيرا لدى صناع القرار التنموي للاهتمام بالتنويع الاقتصادي، خاصة في البلدان المصدّرة للنفط، وأصبح ركناً أساسياً في خططها ورؤاها الاستراتيجية مثل رؤية السعودية 2030، ورؤية البحرين 2030، ورؤية قطر 2030، ورؤية الكويت 2035، ورؤية سلطنة عمان 2040، وكذلك رؤية الإمارات 2021.

وبالنظر لسجل الأداء في مجال تنوع الإنتاج والتجارة وما حققته الدول العربية في مجال النمو الاقتصادي يُطرح تساؤل محوري حول نجاعة المنهجيات المستخدمة في تقييم ومعرفة هل أن اقتصاد دولة ما حقيقة متنوع بشكل وثيق بالنمو الاقتصادي. وتفرض الإجابة على مثل هذه التساؤل توفّر مؤشرات ومعايير تعكس طبيعة التنوع في الاقتصادات وتُمكّن من تصنيفها حسب نسبة تقدمها أو تأخّرها في هذا المعيار. ومن البديهي والمنطقي أن تنبثق هذه المؤشرات من التعاريف الخاصة بالتنويع الاقتصادي والتي يمكن تلخيصها، كما سبق التقديم في كون التنويع الإنتاجي عملية تنموية منبثقة عن تحول هيكلي عميق للاقتصاد ينجم عنها رفع وتائر النمو واستدامته، وذلك من خلال رفع القدرات الإنتاجية والتصديرية في القطاعات السلعية أو الخدمية.

بالنظر لسجل الأداء في مجال تنوع الإنتاج والتجارة وما حققته الدول العربية في مجال النمو الاقتصادي يُطرح تساؤل محوري حول نجاعة المنهجيات المستخدمة في تقييم ومعرفة هل أن اقتصاد دولة ما حقيقة متنوع بشكل وثيق بالنمو الاقتصادي.

وانطلاقاً من هذا التعريف، يمكن تحديد عدة مجالات مختلفة ينصب عليها مستوى تنويع الدول لاقتصاداتها. ويتمحور أغلبها حول ثلاث مكوّنات رئيسية وهي تنويع الصادرات، والعائدات المالية للدولة، وكذلك تنويع القاعدة الإنتاجية السلعية والخدمية. ويشكل تنويع قواعد الإنتاج حجر الزاوية في دفع مستويات التنويع الاقتصادي في الدول وشرطا ضروريا لتنويع الصادرات وكذلك لمصادر دخل الموازنة العامة، وتنعكس مستويات التنويع في القواعد الإنتاجية للسلع والخدمات على تنويع هياكل الصادرات والدخول والإيرادات العامة من خلال حزم سياسات توجه الإنتاج المحلي نحو الأسواق الدولية من خلال تحسين سياسات البيئة والقدرة التنافسية وكذلك سياسات ضريبية وجبائيه تحقق تنويع مصادر الدخل. ويتضمن تنويع القاعدة الإنتاجية السلعية والخدمية، عمليات توسيع الإنتاج المحلي من خلال حفز وتوجيه الاستثمار المنتج ليشمل أكبر عدد ممكن من الأنشطة والقطاعات الإنتاجية، وتحويل هيكل الإنتاج من خلال إعادة توزيع الموارد سواء على مستوى التنويع العمودي وما يتضمنه من التوسّع وتعزيز الاستثمار وتنويع المنتجات في أحد القطاعات الرئيسية كالزراعة، أو الصناعة، أو النفط، إلى ما غير ذلك. أو على مستوى التنويع الأفقي، بما يتضمنه من تنويع الإنتاج والاستثمار في قطاعات مختلفة ذات قيمة مضافة عالية.

إن الارتقاء بمستويات التنويع سيدفع بوتائر النمو الاقتصادي نحو الأعلى، وبالتالي يسمح بتنويع هيكل الإيرادات العامة، وذلك لارتباطه بهياكل الإنتاج والتصدير.

وكما سبق التقديم فإن الارتقاء بمستويات التنويع سيدفع بوتائر النمو الاقتصادي نحو الأعلى، وبالتالي يسمح بتنويع هيكل الإيرادات العامة، وذلك لارتباطه بهياكل الإنتاج والتصدير، فكلما كانت القاعدة الإنتاجية والتجارة الخارجية متركزة على عدد قليل ومحدود من القطاعات والمنتجات كلما زاد احتمال انخفاض قيمة الإيرادات العامة، خاصة في حالة تعرّض الاقتصاد لصدمات داخلية أو خارجية. كما أن التنويع الإنتاجي يدفع نظيره التصديري. حيث يعتبر اقتصاد ما أقل تنوعا عندما تعتمد عائدات التصدير على مجموعة قليلة من القطاعات أو على عدد محدود من الدول والأسواق الشريكة على المستوى التجاري. وبالتالي فإن عملية تنويع الصادرات يمكن أن تتضمن تنويع المنتجات التصديرية أو تنويع الأسواق، أو تنويعهما معاً.

من أجل تحليل المؤشرات الخاصة بهذه المكونات الثلاث، ونظراً للاختلاف القائم بين الدول العربية على مستوى القطاعات الإنتاجية والتجارة الخارجية والموارد المالية، يمكن التمييز الأولي بين مجموعتين بارزتين من البلدان لتحديد مستوى ووتيرة تطوّر التنويع الاقتصادي. تتكوّن المجموعة الأولى من الدول العربية المصدّرة للنفط، المُشار إليها لاحقاً بالدول النفطية، بالخصوص الدول العربية أعضاء مجلس التعاون الخليجي، والمجموعة الثانية والتي تضم باقي الدول العربية، المُشار إليها بالدول غير النفطية.

تتضمّن عملية تنويع القاعدة الإنتاجية توزيع الإنتاج المحلي على عدة قطاعات مختلفة، وما يرتبط بها من إعادة توزيع الموارد. وقد يتم إنجاز توزيع الموارد من خلال تبني التنويع الأفقي أو العمودي،

2.2 تنويع القاعدة والأنشطة الإنتاجية

تتضمّن عملية تنويع القاعدة الإنتاجية توزيع الإنتاج المحلي على عدة قطاعات مختلفة، وما يرتبط بها من إعادة توزيع الموارد. وقد يتم إنجاز توزيع الموارد من خلال تبني التنويع الأفقي أو العمودي، وذلك على مستوى القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدولة. ويمثل تحديد نسبة تطور وتوزيع النسيج الإنتاجي بين القطاعات الإنتاجية الرئيسية وتطوّر حصص أهم المنتجات في الناتج المحلي الإجمالي، أحد أهم المؤشرات لتبين مدى تنويع الاقتصاد وقواعده الإنتاجية. ومن المعلوم في الأدبيات التنموية أن التغيرات في الوزن النسبي للقطاعات الإنتاجية هو نتاج عملية تحول هيكلي معقد ينجم عنه ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي في المراحل الأولى من التنمية وتراجع شديد لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي نتيجة النمو السريع للقطاع الصناعي وتوسع حجمه. ويصاحب تراجع المساهمة النسبية للقطاع الزراعي ارتفاع إنتاجية الزراعة وانتقالها من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة القائمة على الميكنة وطرق الإنتاج الحديثة.

ولعل أبرز ما تُظهره البيانات الخاصة بالأداء القطاعي في الدول العربية، هي ضعف مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي القيمة المضافة في جل الدول العربية، باستثناء بعض الدول مثل الصومال والسودان والقُمر وموريتانيا والتي لازال اقتصادها في المراحل الأولى من التحول الهيكلي المرتبط بانتشار الزراعة التقليدية. أما في الدول العربية الأخرى فإن تراجع قطاع الزراعة قد لا يكون حتما نتاج تحول هيكلي بقدر ما يرجع الأمر إلى القيود المتعددة التي تحد من نمو الزراعة مثل الظروف البيئية القاسية وشح المياه وتراجع الأراضي الزراعية نتيجة التوسع العمراني الشديد. وتعتبر الدول الخليجية الأقل في هذا النطاق حيث لم تتجاوز في السنوات الأخيرة حصة الزراعة 2 % من إجمالي القيمة المضافة (السعودية 3 %). وتبقى الجزائر البلد الوحيد من بين الدول المصدرة للبترول التي شهد فيها هذا القطاع تطوراً ملموساً، حيث تضاعفت مساهمته مقارنة مع فترة الثمانينات من القرن الماضي والتي كانت تناهز حوالي 5 %. وقد

الشكل رقم (1.2): تطور مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي القيمة المضافة في الدول العربية (بالأسعار الثابتة) ×- (%)

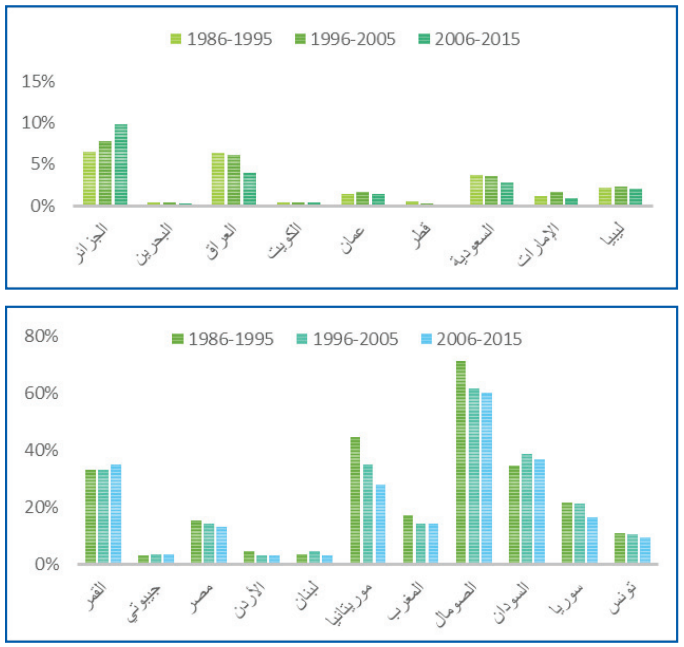

(*) الأسعار الثابتة لعام 2005. مصدر البيانات: الاونكتاد.

ساهم في ذلك تراجع التصنيع منذ منتصف الثمانيات وتكثيف جهود التنمية الزراعية من خلال تطبيق «المخطط الوطني للزراعة والتنمية الريفية» الذي أُطلق في عام 2000، والذي مكّنها من تطوير الإنتاج الزراعي خاصة في بعض القطاعات كالحبوب والخضروات، والفاكهة. (شكل رقم 1.2).

بصفة عامة، يلاحظ تواضع إنتاج القطاع الزراعي في النشاط الاقتصادي في الدول العربية وتركّز الإنتاج والصادرات في عدد محدود من المنتجات من الخضر والفواكه وفي بعض الدول كمصر والمغرب والجزائر والسودان وتونس والعراق وسوريا ولبنان والأردن. ويعود هذا التواضع أساساً لانخفاض الإنتاجية والناجمة بدورها عن الصعوبات التي يعرفها القطاع والتي تتمثل في تواجد معظم البلاد العربية في مناطق جافة أو شبه جافة، وتصحر عدد كبير من الأراضي، وندرة المياه، إضافة إلى تراجع الاهتمام عموماً بتنمية الزراعة في الوطن العربي مقارنة بالقطاعات الأخرى.

وإذا كان التنويع يتضمن، إضافة لزيادة الصادرات، إحلال الواردات، فيمكن القول بأنه لم يحقق الأهداف المرجوة منه بالنسبة للقطاع الزراعي، فقد ساهمت العوامل السابقة في ارتفاع كبير للواردات، وبلغت نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية أقل من 27 % في عام 2014. كما شهد العجز التجاري الزراعي ارتفاعاً متواصلاً ليصل إلى نحو 80 مليار دولار. وبلغت قيمة الفجوة الغذائية، أي الفرق بين الكميات المنتجة محليا ومجمل الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي، نحو 35 مليار دولار وهو ضِعف مستوى عام 2005.

من جهته، يساهم قطاع الخدمات بنسبة كبيرة في

الأنشطة الاقتصادية لأغلب الدول العربية. وتبرز في هذا النطاق كل من لبنان وجيبوتي والأردن والقمر وتونس والمغرب وكذلك بعض الدول النفطية كالبحرين والكويت حيث تجاوز متوسط مساهمة هذا القطاع نصف الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2006-2015 ويصل إلى قرابة 80% في جيبوتي ولبنان. وكان مصدر هذا التطور في القمر على سبيل المثال، ما شهده هذا القطاع من تنامي أنشطة تجارة الجملة وتجارة التجزئة والمطاعم والفنادق. وفي لبنان، نتيجة لنمو أنشطة السياحة والمصارف، وفي الأردن، نتيجة نمو أنشطة التعليم والصحة والسياحة والقطاع المالي، وفي جيبوتي نتيجة نمو أنشطة خدمات النقل والخدمات ذات الصلة، نتيجة لتميز موقعها على خليج عدن على مفترق طرق الممرات البحرية الهامة لحركة البضائع والنفط. كذلك فقد تميّزت الإمارات في خدمات السياحة والنقل والخدمات المالية وكذلك في الخدمات التجارية، والتي مكنتها من تحقيق قفزة نوعية على مستوى التصدير حيث تضاعفت قيمتها بأكثر من أربع مرات ما بين عامي 2006 و2015 لتحتل المرتبة الأولى عربيا متبوعة بقطر والتي سجلت أيضا نموا أيضا بأكثر من أربع مرات خلال نفس الفترة. (شكل رقم 2.2).

ورغم أن السمة الواضحة للاقتصادات الحديثة في الدول المتقدمة والصاعدة هي ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الخدمات الإنتاجية القابلة للاتجار ذات القيمة المضافة العالية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي. أما بالنسبة للدول العربية فإن ارتفاع نسبة قطاع الخدمات ليس مؤشراً لبلوغ

الشكل رقم (2.2): تطور مساهمة قطاع الخدمات في إجمالي القيمة المضافة في الدول العربية (بالأسعار الثابتة) – (%)

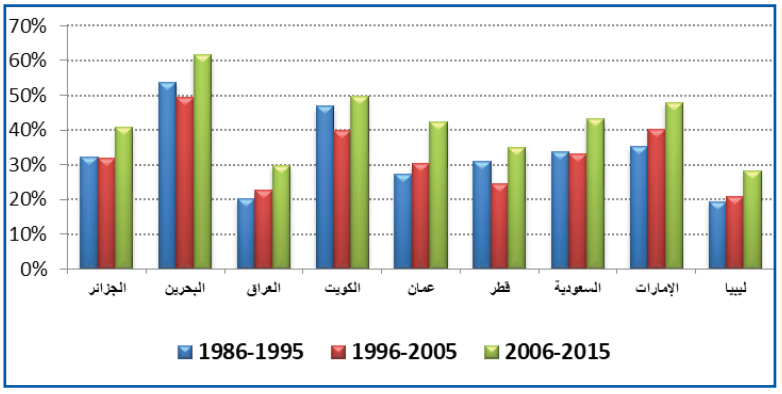

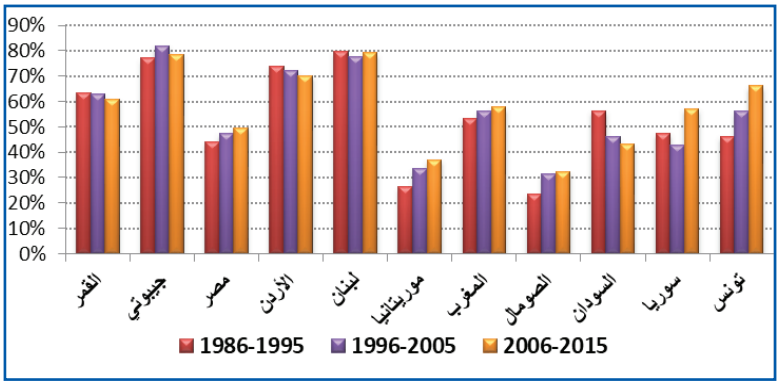

(*) قاعدة بيانات: الاونكتاد.

مستوى من التنمية تكون فيه الخدمات الإنتاجية والشخصية والترفيهية هي الدافع للنمو الاقتصادي. وقد يرجع ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات في الدول العربية الى ضعف القطاع الصناعي وارتفاع نسبة الخدمات غير التجارية مثل الإدارة والدفاع والصحة العامة والتعليم العام، وكذلك خدمات التجارة والتوزيع والخدمات العقارية. ويرجع ضعف الخدمات التجارية القابلة للاتجار إلى ضعف الصناعة والبنية التحتية والتي تولد طلبا مهما لهذا النوع من الخدمات.

إن التحدي الرئيسي الذي يواجه كافة الدول العربية، يبقى متعلقاً بطبيعة الأنشطة الخدمية ومدى تطورها وارتفاع قيمتها المضافة، حيث لم تتمكن معظم الدول العربية من مواكبة عمق واتساع وتطور الأنشطة الخدمية المهيمنة على هيكل قطاع الخدمات في الدول المتقدمة ونظيرتها الصاعدة على مستوى العالم. وللتدليل على ذلك يُمكن تحليل الأهمية النسبية لاحد بنود صادرات الخدمات التي تتسم بارتفاع قيمتها المضافة ورصد مدى تناسقها مع المتوسطات العالمية، مثل رصد صادرات خدمات الحواسيب والاتصالات الأخرى كنسبة من صادرات الخدمات كمتوسط للفترة (1985-2015)، حيث أخفقت معظم الدول العربية في مجاراة المتوسط العالمي البالغ 37.6 % كمتوسط لذات الفترة، كما ظهر واضحاً التفاوت فيما بينها، لتبلغ هذه النسبة في المتوسط حوالي 46 % في الجزائر، و41 % في فلسطين، و39 % في لبنان ، وهي المعدلات التي تتجاوز المتوسط العالمي، في حين انخفضت بشدة عن المتوسط العالمي في دول أخرى، لتبلغ 11.9 % في تونس و5 % في قطر و10.4 % في عُمان. أخذاً في الاعتبار انخفاض القيمة المطلقة لتلك الصادرات

الشكل رقم (3.2): متوسط قيمة صادرات خدمات الحواسيب والاتصالات كنسبة من صادرات الخدمات في الدول العربية والعالم للفترة (1985-2015)

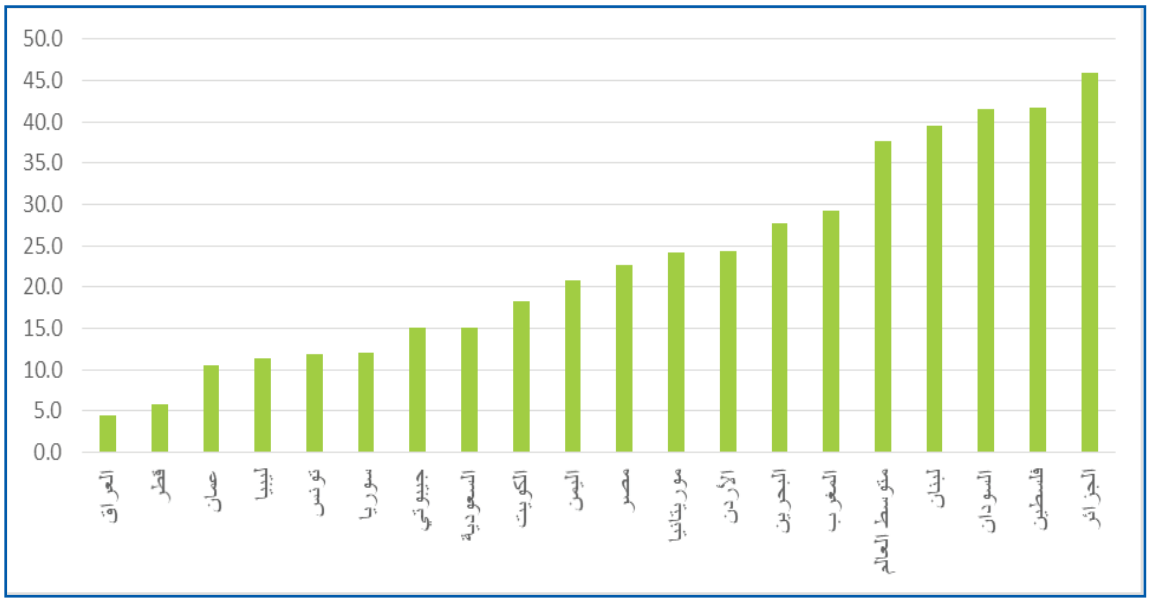

المصدر: البنك الدولي (2017)

في كافة الدول العربية. (شكل 3.2).

أما فيما يخص قطاع الصناعة، فقد سجّل تطورا ملموسا (بالأسعار الجارية) في السنوات الأخيرة في معظم الدول النفطية، وزادت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لأغلب هذه الدول، وأصبح يساهم بأكثر من 60 % من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول. (الشكل رقم 4.2).

إلا أن تحليل تطور هذه المساهمة استناداً للأسعار الثابتة يظهر تراجعها الواضح، خاصة في الفترة 2003-2008 والفترة 2010-2013 والتي شهدت ارتفاعا كبيرا لأسعار النفط. أما بالنسبة لباقي للدول العربية، فتبرز مصر (38 %) والمساهمة الكبيرة لقطاعها المعدني، وموريتانيا (35 %) والتي تعتمد صناعتها على مناجم الحديد والنفط والذي بدأ استغلاله منذ عام 2006. كما تتراوح مساهمة هذا القطاع ما بين 25 % و28 % من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) في كل من المغرب والأردن وتونس، مع ملاحظة تراجع لهذه المساهمة في تونس في السنوات الأخيرة بالخصوص بسبب الاضطرابات التي عرفها قطاع الصناعة خاصة قطاع مناجم الفوسفات.

لكن، يُطرح سؤال حول نوعية المنتجات الصناعية التي عرفت تطورا ملموسا وجودتها والذي قد يعكس الجهود التي تبذلها الدول العربية لتنويع قطاعها الصناعي. لذا فمن الضروري معرفة حجم ونسبة تطور الصناعة التحويلية، وما تتضمنه من أنشطة مثل صناعة الغزل والنسيج، والملابس، والصناعات الغذائية والكيماوية،

الشكل رقم (4.2): مساهمة الصناعة في إجمالي القيمة المضافة في الدول العربية (بالأسعار الثابتة)

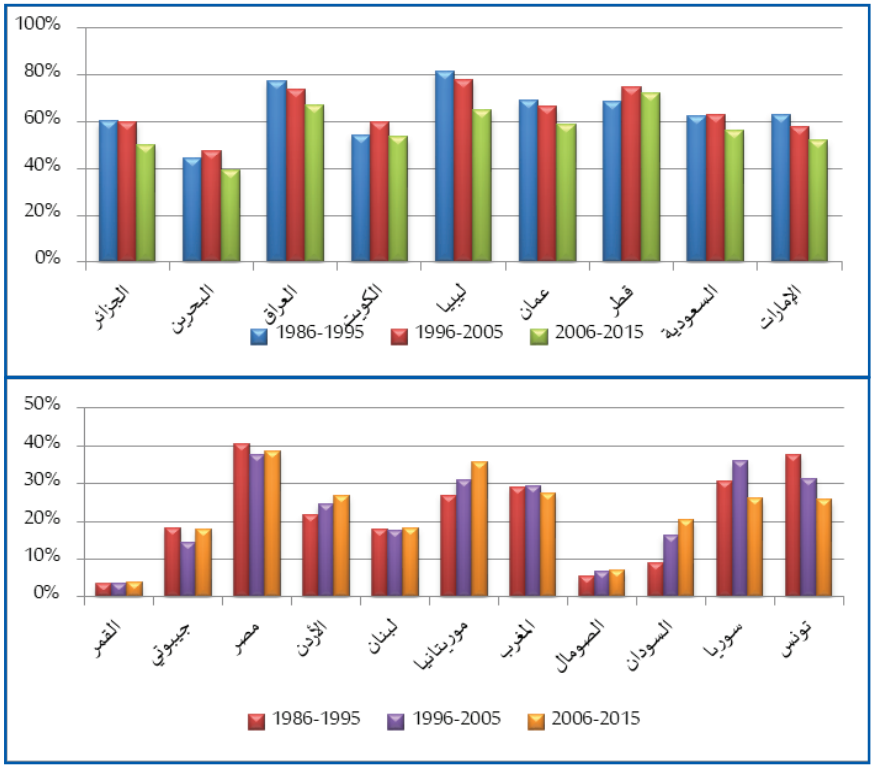

(*) الأسعار الثابتة لعام 2005. مصدر البيانات: الاونكتاد. (السودان: البيانات متوفرة للفترة 2005-2011).

والبتروكيماوية، والصناعات الكهربائية والإلكترونية، وغيرها. ومدى مساهمتها في الإنتاج لكونها قطاعاً مهماً لتنويع مصادر الدخل، وتنويع الصادرات، وإحلال الواردات، وخلق فرص عمل، والمساهمة في زيادة وتنويع مكوّنات الوعاء الضريبي. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تحديد نوعية القيمة المضافة التحويلية وحجم مكوناتها من السلع العالية والمتوسطة التقانة مما سيعطي فكرة أوضح عن كثافة التصنيع في الدول العربية.

وتظهر البيانات الواردة في الجدول 1.2 بشكل عام المساهمة الضعيفة للصناعات التحويلية للدول العربية على مستوى مساهمتها في القيمة المضافة العالمية، ويكفي للتدليل على ذلك أن مساهمة الدول العربية مجتمعة، لم تصل للمساهمة المحققة في اقتصاد إحدى الدول الصاعدة ممثلة في كوريا الجنوبية التي ساهمت بنحو (3.1 %) في القيمة المضافة العالمية للصناعات التحويلية. وقد جاء هذا الضعف منطقياً في ظل قصور مساهمة الصناعة التحويلية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية. وباستثناء بعض البلدان خاصة الأردن وتونس والمغرب ولبنان، يُظهر الهيكل الصناعي أن الصناعات والأنشطة الاستخراجية لازالت تهيمن على الاقتصادات العربية بالخصوص النفطية، والذي استمرّ حتى بعد الانخفاض الحاد لأسعار النفط (الشكل رقم 5.2). كما يتضح عند تحليل تطور

تظهر البيانات بشكل عام المساهمة الضعيفة للصناعات التحويلية للدول العربية على مستوى مساهمتها في القيمة المضافة العالمية،

الجدول رقم (1.2): تقييم أداء قطاع الصناعة التحويلية في الدول العربية ودول مقارنة - 2014 (%)

البلد	حصة السلع عالية ومتوسطة التقانة من القيمة المضافة التحويلية	مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي	نسبة السلع العالية والمتوسطة التقانة من الصادرات التحويلية	القيمة المضافة التحويلية من إجمالي القيمة المضافة التحويلية العالمية	مساهمة الصادرات التحويلية في إجمالي الصادرات التحويلية العالمية
كوريا	63	28.9	72.4	3.1	4.2
سنغافورة	81	19.4	66.5	0.5	1.4
ماليزيا	42	23.9	59.5	0.6	1.4
السعودية	41	11.7	35.7	0.7	0.5
الإمارات	13	9.2	22.6	0.3	0.3
البحرين	24	14.6	12.0	0.0	0.10
الكويت	29	6.2	9.2	0.1	0.22
عمان	48	11.0	36.0	0.1	0.07
قطر	62	9.0	0.9	0.1	0.05
تونس	20	16.5	46.8	0.1	0.11
المغرب	28	13.3	48.9	0.1	0.15
مصر	20	16.3	34.4	0.3	0.14
الأردن	28	16.5	42.0	0.0	0.04
الجزائر	27	4.5	1.8	0.1	0.15
لبنان	20	9.7	37.6	0.03	0.02
سوريا	22	4.0	22.7	0.01	0.05
اليمن	2	8.5	22.7	0.02	0.002
العراق	7	3.5	2.7	0.04	0.004

المصدر: مؤشر التنافسية الصناعية الدولية. منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة (اليونيدو)

مساهمة الصناعة التحويلية في إجمالي القيمة المضافة ضعف هذه المساهمة في الدول العربية مقارنة مع دول مثل كوريا الجنوبية وماليزيا والتي بلغت نحو 31 % و26 % لكل منهما على التوالي وذلك كمتوسط سنوي للفترة 2006-2015 (الشكل رقم 6.2). ورغم هذا فقد تم تسجيل تطور ملموس في كل من السعودية وعمان والإمارات (حوالي 10 %) وخصوصا البحرين (13 %) حيث فاقت مساهمة التصنيع والإنشاء إضافة إلى قطاعات الخدمات المالية، مساهمة القطاع النفطي في الناتج الإجمالي المحلي خلال السنوات الماضية والذي أصبح لا يتعدى 20 %.

وتبقى الأبرز عربيا كل من المغرب وتونس والأردن ومصر (13.3 – 16.5%). مع ذلك، تسجل هذه الدول مستوى منخفض من ناحية التطور التصنيعي (complexity of manufacturing) بحيث تتراوح حصة السلع

الشكل رقم (5.2): مساهمة القطاع الصناعي (الصناعات الاستخراجية والتحويلية) لعدد من الدول العربية في الناتج المحلي الإجمالي (%) 2014-2015

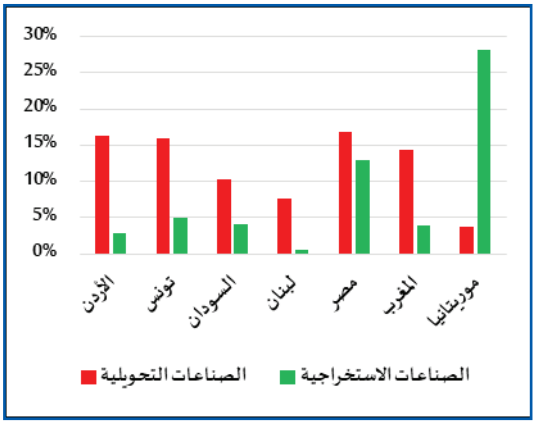

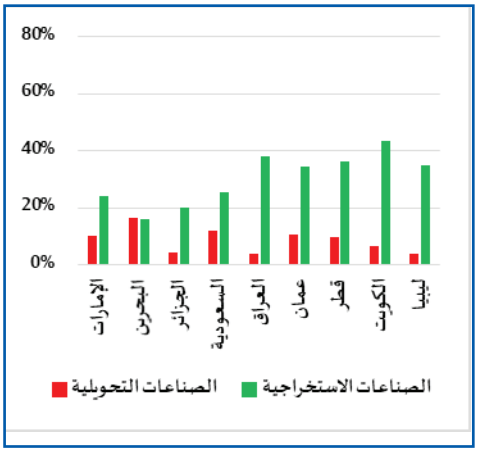

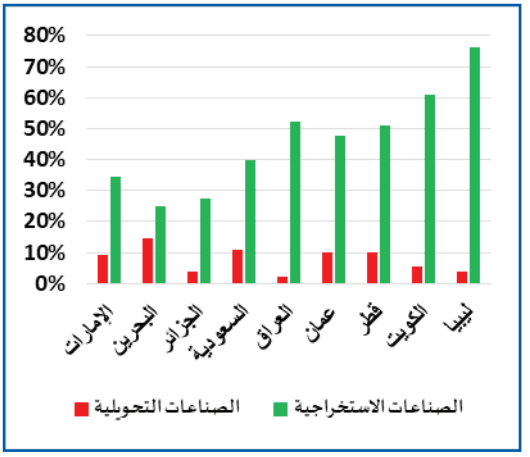

المصدر: اليونيدو (United Nations Industrial Development Organization).

العالية والمتوسطة التقانة ما بين 20 - 28 % من القيمة المضافة التحويلية مقابل 63% لكوريا الجنوبية و83 % في ماليزيا. وتبقى قطر الأبرز في هذا النطاق (62 %) إضافة إلى سلطنة عمان (48 %) والسعودية (41 %).

ويعود التميّز النسبي لبعض الدول العربية فيما يتعلق بمساهمة الصناعات التحويلية في الناتج، أو تحسن معدلات المنتجات ذات المحتوى التقني المرتفع، إلى نمو عدد محدود من الأنشطة مثل صناعات البلاستيك والصناعات الغذائية والدوائية والنسيج والملابس، وكذلك إلى بعض الصناعات الثقيلة مثل الألمنيوم والبتروكيماويات والحديد والغاز. ورغم ذلك فقد واجه هذا الهيكل تحديات عديدة، أدت إلى ضعف تنافسيته بشكل عام، وذلك نتيجة نشأة

الشكل رقم (6.2): مساهمة الصناعة التحويلية في إجمالي القيمة المضافة في الدول العربية ودول المقارنة (بالأسعار الثابتة)

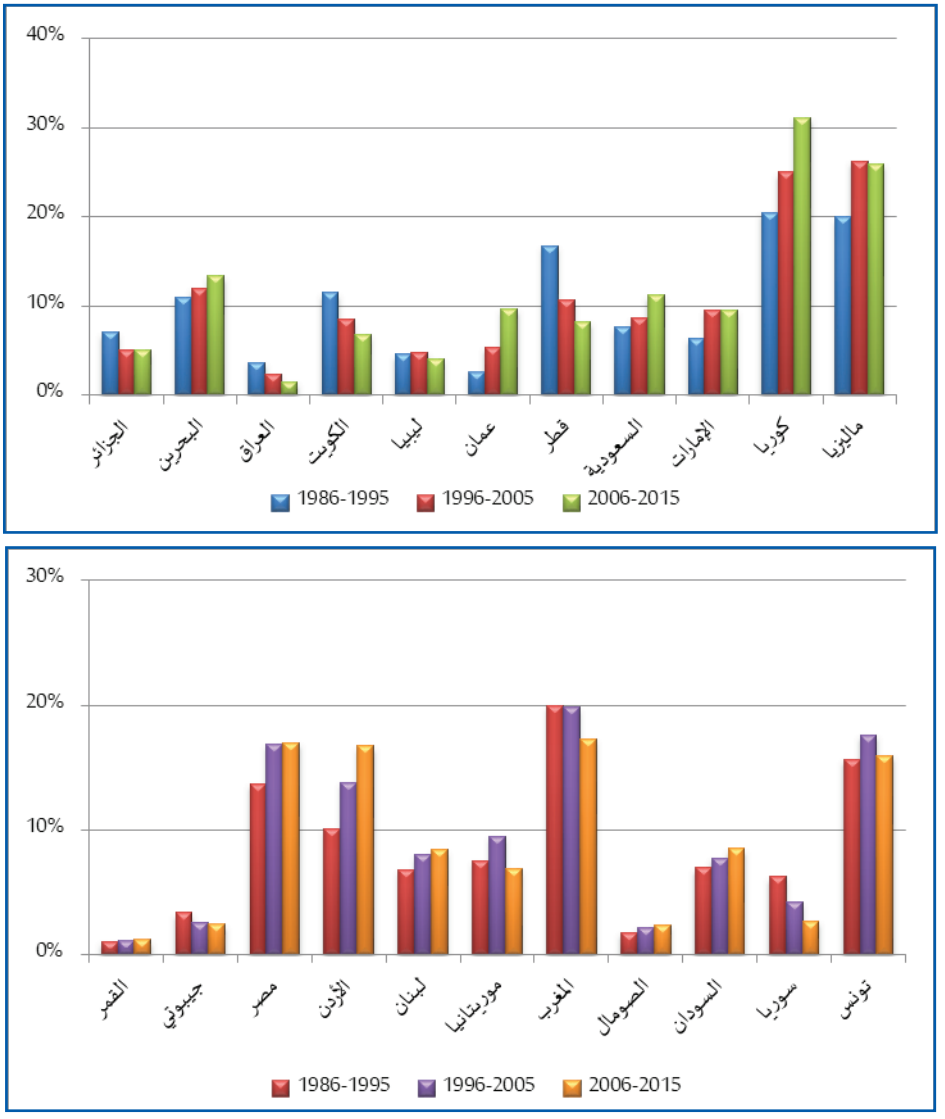

(*) الأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٥. مصدر البيانات: الاونكتاد.

ترتبط الإيـرادات العامة بشكل كبير بهيكل الإنـتـاج وبمستوى التـجـارة وذلـك لانهما يشكلان الـوعـاء الأسـاسـي لـلإيـرادات الـضـريـبـيـة وغـيـر الضريبية.

هذه الأنشطة في الأساس ضمن استراتيجيات إحلال الواردات، والدّعم من خلال سياسات حمائية، مما جعلها غير قادرة على المنافسة بشكل منفرد، سواء في الجودة أو الأسعار، وبخاصة في أنشطة صناعات الغزل والنسيج، والصناعات الجلدية، ومؤخراً صناعات الصلب.

3.2 واقع التنويع في هياكل الإيرادات العامة في الدول العربية: انعكاسات تباينات الهياكل الاقتصادية على الهياكل المالية

ترتبط الإيرادات العامة بشكل كبير بهيكل الإنتاج وبمستوى التجارة وذلك لانهما يشكلان الوعاء الأساسي للإيرادات الضريبية وغير الضريبية. فكلما كانت القاعدة الإنتاجية والتجارة الخارجية للدولة متركزة على عدد قليل ومحدود من القطاعات والأنشطة والمنتجات، تراجع عدد الأوعية والمصادر المالية للدولة، ومن ثم زاد احتمال تعرّض الموازنة العامة وإيراداتها للانخفاض والتقلب، لاسيما في حال مواجهة ظروف غير تقليدية مثل الصدمات والأزمات الداخلية أو الخارجية.

وقد أظهر تحليل هيكل الإيرادات العامة في الدول العربية تركزها إلى حد بعيد على الإيرادات النفطية، والتي عادة ما تتراوح بين 60 % إلى 70 % من إجمالي تلك الإيرادات. وبلغت هذه النسبة أقصاها لتبلغ حوالي 75 % من إجمالي الإيرادات لاسيما خلال الفترة 2011-2013 التي شهدت ارتفاعاً عالياً في أسعار النفط، قبل أن تتراجع لنحو 50 % في عام 2015، نتيجة الانخفاض الكبير لهذه الأسعار. أما حصّة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة، فقد ارتفعت نسبتها مما متوسطة 19.0 % للسنوات العشر الماضية، لتصل إلى نحو 25% في عام 2015، وهو الأمر الذي ارتبط بشكل أساسي بانخفاض الأهمية النسبية للإيرادات النفطية، وليس باتساع القاعدة الضريبية، أو نمو الأنشطة الاقتصادية. (الشكل رقم 7.2).

الشكل رقم (7.2): هيكل الإيرادات العامة في الدول العربية للفترة 2000 – 2015 (%)

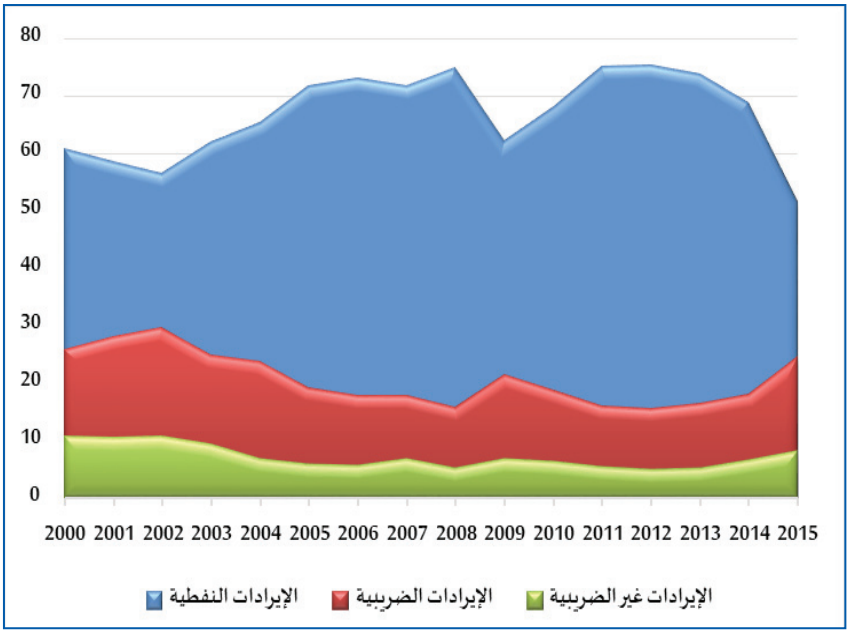

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد. صندوق النقد العربي. الإمارات العربية المتحدة. 2016.

وقد تم رصد تباين واضح على مستوى بنية الإيرادات المالية بين مجموعة الدول العربية النفطية، ونظيرتها غير النفطية. حيث اتسمت الأولى بتركّز كبير لهذه الإيرادات على العائدات النفطية، في حين اتسمت الأخرى بتصدر الإيرادات الضريبية كمكون أساسي لإيراداتها العامة. وبالرغم من التراجع الكبير لأسعار النفط والغاز، تبقى هذه المواد أهم مصدر للموارد المالية في العديد من الدول النفطية، بالخصوص العراق والكويت والبحرين والسعودية وليبيا، مقارنة مع دول مثل الإمارات وقطر. (الشكل رقم 8.2). ويتضح بالتالي مدى الارتباط الوثيق للنشاط الاقتصادي والموازنات العامة، خاصة للدول النفطية، بتطورات الأنشطة النفطية، التي ترتكز من جهتها على تطوّر الأسعار على المستوى العالمي والتي تحددها، في الغالب بالإضافة إلى مستوى العرض، وتيرة النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والناشئة لاسيما الصين.

الشكل رقم (8.2): نسبة إيرادات النفط في الإيرادات العامة في الدول العربية النفطية 2015-2014 (%)

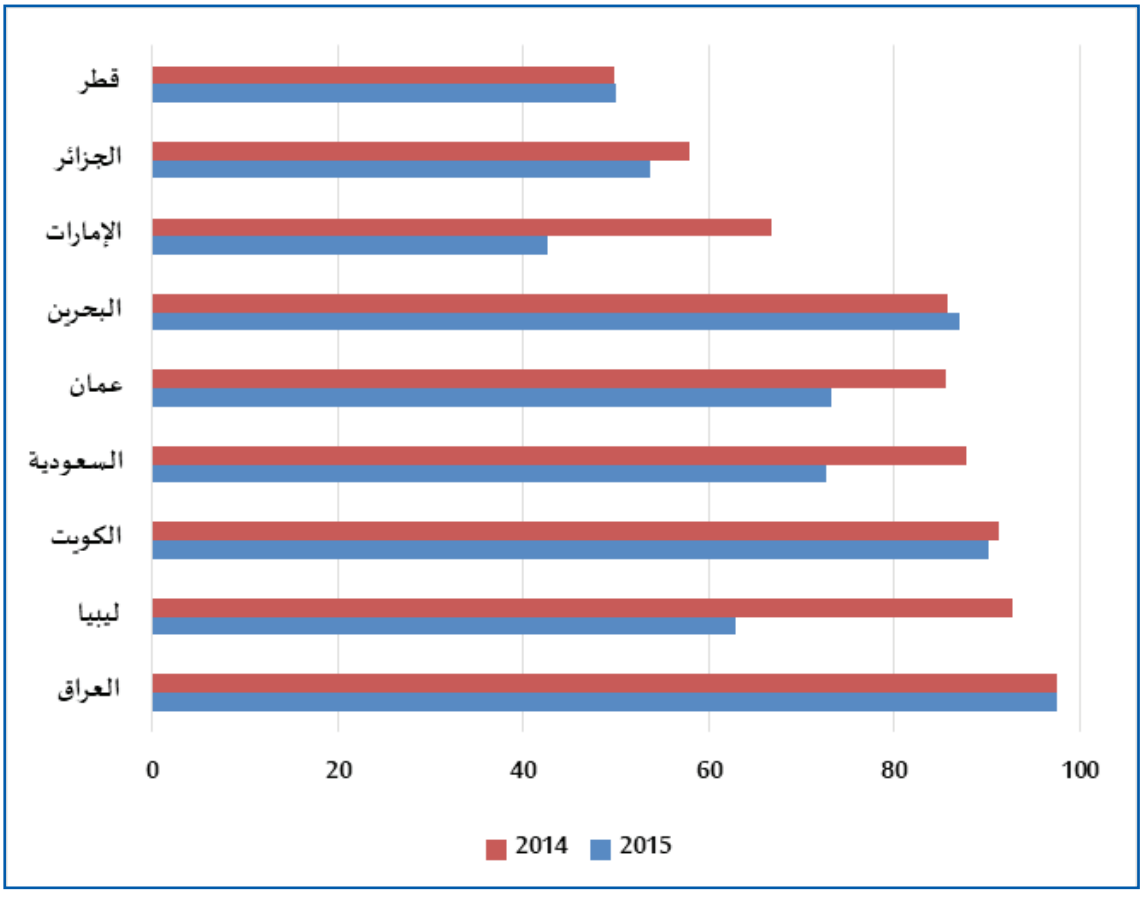

المصدر: صندوق النقد العربي. 2016

تم رصد تباين واضح على مستوى بنية الإيرادات المالية بين مجموعة الدول العربية النفطية، ونظيرتها غير النفطية. حيث اتسمت الأولى بتركّز كبير لهذه الإيرادات على العائدات النفطية، في حين اتسمت الأخرى بتصدر الإيرادات الضريبية كمكون أساسي لإيراداتها العامة.

أما على مستوى الضرائب، وباستثناء الجزائر التي تعرف نسبة مهمة من الضرائب على الدخل والأرباح وعلى السلع والخدمات، فهي لا تشكل سوى نسب قليلة من إجمالي الإيرادات العامة في أغلب الدول النفطية حيث تتراوح بين 2 % في العراق و15 % كحد أقصى في قطر (الشكل رقم9.2). وهي تمثل ما يقل عن 5% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، أي أقل بكثير من متوسط بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، وكذلك من المتوسط في باقي بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الشكل رقم (9.2): نسبة الضرائب في الإيرادات العامة في الدول العربية- عام 2015 (%)

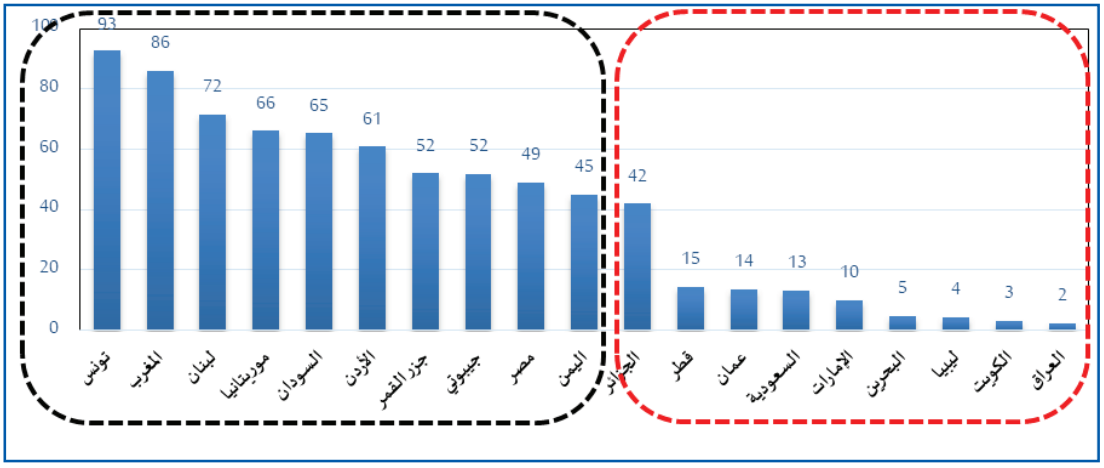

المصدر: صندوق النقد العربي. 2016

يرجع الاستخدام المحدود للنظم الضريبية في البلدان النفطية وقلّة تنوعها لعدة أسباب أهمها الحجم الكبير للإيرادات النفطية والتي مثّلت في العديد من البلدان المصدرة للنفط نسبة مرتفعة من حيث نصيب الفرد، مما حدّ أو خفض من لجوء هذه الدول، خاصة بلدان مجلس التعاون الخليجي، إلى تنمية واستحداث إيرادات مالية بديلة كالضريبة على الدخل والضرائب غير المباشرة على الوقود. وبالرغم من قلتها، تميل الضرائب في هذه الدول إلى التركيز على ضريبة دخل الشركات، خاصة الشركات والبنوك الأجنبية، والضرائب التجارية والتي تمثل المصادر الرئيسية للإيرادات الضريبية غير الهيدروكربونية خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا والعراق. أما الضرائب غير المباشرة، مثل الضريبة على القيمة المضافة، فلم يتم اللجوء إلى تطبيقها في بعض الدول وبخاصة في لبيبا، ودول مجلس التعاون الخليجي، وإن تم إقرار تطبيقها ودخولها حيز التنفيذ في دول المجلس في عام 2018 في كل من السعودية والإمارات والبحرين بمعدل 5 %.

يرجع الاستخدام المحدود للنظم الضريبية في البلدان النفطية وقلّة تنوعها لعدة أسباب أهمها الحجم الكبير للإيرادات النفطية والتي مثّلت في العديد من البلدان المصدرة للنفط نسبة مرتفعة من حيث نصيب الفرد، مما حدّ أو خفض من لجوء هذه الدول، خاصة بلدان مجلس التعاون الخليجي، إلى تنمية واستحداث إيرادات مالية بديلة

أما في باقي الدول العربية غير النفطية، فتتميّز تونس والمغرب ولبنان وموريتانيا والسودان باعتمادها أساساً على هذا المصدر لتمويل موازناتها العامة، بالخصوص الضرائب على الدخل والأرباح والضرائب على السلع والخدمات. وتشكّل الضرائب على الدخل الشخصي، والتي يتم تحصيلها في المنبع، والضرائب على دخل الشركات نحو ثلث الإيرادات الضريبية في معظم الدول العربية. كما تمثل الضرائب على السلع والخدمات، والتي تتألف من ضريبة القيمة المضافة والمبيعات والرسوم على الخدمات، أوسع مصادر الإيرادات الضريبية. أما الضرائب على التجارة الدولية، فقد تقوضت إيراداتها والمشتقة في معظمها

من الواردات بسبب عملية تحرير أغلب الدول لتجارتها الخارجية وإبرامها لاتفاقيات وترتيبات تجارية دولية تقوم على التخفيض المتبادل لمستويات التعريفة الجمركية.

يُظهر التحليل السابق بشكل عام الاعتماد والتركيز الكبير للموارد المالية على الإيرادات المرتبطة بالأنشطة النفطية، بالنسبة للدول النفطية، وعلى الإيرادات المرتبطة بالضرائب، بالنسبة لباقي الدول العربية، بمعنى أن هيكل الإيرادات العامة في الدول العربية يواجه مستويات عالية من التركز نتيجة اعتماده على مصادر تمويلية محلية محدودة. ويُشكّل مثل هذا الهيكل في حد ذاته مخاطر كبيرة فيما يتعلق بالاستدامة المالية، لاسيما في ظل التزام العديد من الدول بتقديم الدعم للمواد الغذائية والطاقة.

4.2 تنويع الصادرات في الدول العربية: تنويع المنتجات والأسواق

عادة ما يعمل تنويع الصادرات على تحقيق هدفين رئيسيين. الأول يتعلّق بتنويع وزيادة التصدير لأكبر عدد من السّلع والخدمات أما الهدف الثاني. فيتعلق بتوزيع المنتجات على أكبر عدد من الأسواق الخارجية. كما يمكن أن يأخذ تنويع الصادرات أشكالا وأبعاداً مختلفة. فقد يتمثّل في شكل زيادة في حصص تصدير المنتجات الموجودة، أو في إدخال سلع وخدمات جديدة في محفظة التصدير. وفيما يلي تحليل لمختلف تلك الجوانب، بما يُسهم في القراءة الصحيحة لطبيعة ومستويات التنويع القائم في صادرات الدول العربية.

1.4.2 تنويع الأسواق الخارجية للصادرات العربية

يظهر تحليل وجهات صادرات السلع العربية، تركزاً على بعض المناطق والدول، وتبقى آسيا أهم تلك الوجهات، حيث تستقطب حوالي 46 % من إجمالي الصادرات العربية، خاصة الصّين التي تستحوذ على نحو (10%) والتي تضاعفت حصتها في الصادرات العربية بأكثر من ثلاث مرات بين عامي 2001 و2015. في المقابل، سُجِّل انخفاض تدريجي لحصة أسواق الاتحاد الأوروبي، ثاني شريك اقتصادي، لتصل إلى 13% بعدما كانت 24 % في عام 2001، وكذلك الولايات المتحدة التي تراجعت حصتها من 11.0 % إلى 5 %. أما الصادرات السلعية البينية العربية، فبالرغم من وتيرة تحسنها النسبي، فهي لا تمثل سوى 13% من إجمالي الصادرات العربية. (شكل رقم 10.2).

الشكل رقم (10.2): تطور مستويات التنويع في الأسواق الخارجية للصادرات الإجمالية للدول العربية خلال الفترة 2001-2015 (%)

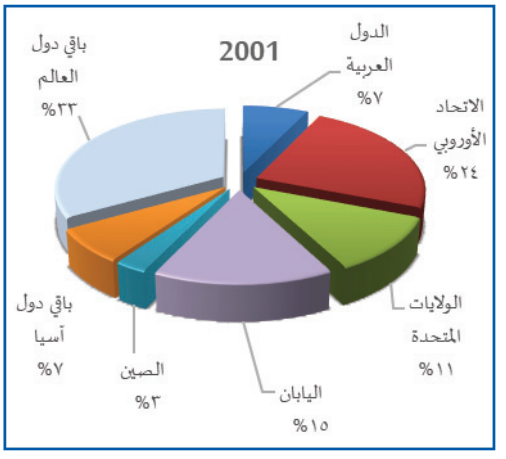

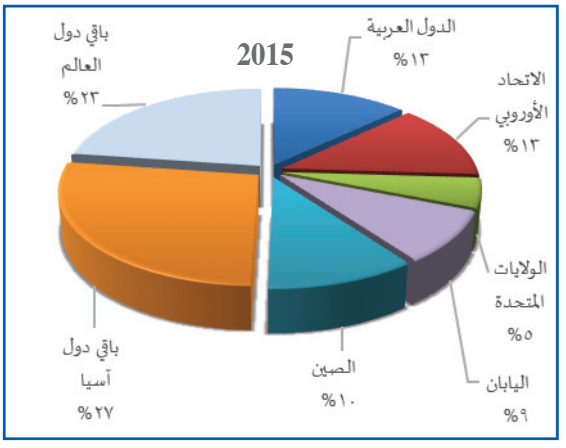

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016.

عادة ما يعمل تنويع الصادرات على تحقيق هدفين رئيسيين. الأول يتعلّق بتنويع وزيادة التصدير لأكبر عدد من السّلع والخدمات أما الهدف الثاني. فيتعلق بتوزيع المنتجات على أكبر عدد من الأسواق الخارجية.

من جهة أخرى، لا يمكن اعتبار التطور الملحوظ لصادرات السلع العربية، خاصة نحو البلدان الآسيوية خلال هذه الفترة، ناتجاً بالأساس عن جهود وسياسات عربية لتنويع الأسواق، بقدر ارتباطه بنتائج ارتفاع أسعار النفط وتزايد الطلب عليه من بعض الاقتصادات الديناميكية كالصين. وبصفة عامة، يتميّز التوزيع الجغرافي للصادرات العربية عبر العالم خلال السنوات الأخيرة بتنويع منخفض، لاسيما بالنسبة للعديد من الدول المصدّرة للنفط، أو تنويع متوسط في دول مثل لبنان والأردن والمغرب والإمارات. كما تبرز مصر كإحدى الدول ذات الأسواق التصديرية الأكثر تنوعاً في هذا المعيار.

2.4.2 التنويع في هياكل وقوائم الصادرات العربية: الأبعاد الكمية والنوعية

1.2.4.2 هيكل الصادرات العربية: تركّز كبير

بالرغم من ارتفاع قيمة الصادرات السلعية العربية على مدى مرور السنين لتبلغ 1316 مليار دولار في عام 2013 قبل أن تتراجع إلى 832 مليار دولار في عام 2015 أساساً بسبب انخفاض أسعار النفط وتباطؤ الطلب العالمي، فقد تراجعت حصتها في إجمالي الصادرات العالمية لتصل إلى 5،1 % في عام 2015 مقابل 6،5 % في عام 2014 و7 % في عام 2013. أما صادرات الخدمات، فقد بلغت 141 مليار دولار فقط في عام 2015، وقد تركز الجانب الأكبر من هذه القيمة في أنشطة السياحة والنقل وخدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات. وبالرغم من ارتفاع حصة صادرات الخدمات في إجمالي الصادرات العربية لتبلغ 17 % عام 2015، مقابل نحو 10 % في عام 2014، فقد ارتبط هذا التطور في جانبه الأكبر بتراجع الأهمية النسبية للصادرات السلعية خاصة النفطية، المرتبطة بدورها بتراجع أسعار النفط.

لا يمكن اعتبار التطور الملحوظ لصادرات السلع العربية، خاصة نحو البلدان الآسيوية، ناتجاً بالأساس عن جهود وسياسات عربية لتنويع الأسواق، بقدر ارتباطه بنتائج ارتفاع أسعار النفط وتزايد الطلب عليه من بعض الاقتصادات الديناميكية كالصين.

وعند تحليل أداء وتطوّر الصادرات السلعية، بالأسعار الثابتة، يتبيّن انه رغم تمكن بعض الدول العربية النفطية من مضاعفة حجم صادراتها مؤخراً، وذلك مقارنة مع مستوياتها عام 2000، بنحو ثلاثة أضعاف، كما في قطر، وبنحو ضعفين كما في الإمارات. كما حققت بعض الدول الأخرى تطورا ملحوظا، في هذا المجال مثل موريتانيا التي استندت إلى التوسع في صادرات مواردها المعدنية. إلا أنه غالبا ما اتسم هذا التطور بالتقلب وعدم الاستمرارية. وقد تم تسجيل انخفاض في كل من العراق، قبل أن تعود منذ عام 2010 في زيادة حجم مبيعاتها من النفط، وليبيا نتيجة تداعيات عدم استقرارها الداخلي على اقتصادها. يأتي هذا الأداء للاقتصادات العربية، في الوقت الذي تمكنت فيه العديد من الدول الصاعدة من تأمين مسار مستقر ومتنامي لصادراتها، كما في حالة تركيا التي حققت ارتفاعا ملحوظا لحجم صادراتها بلغ أكثر من 300 % ما بين العامين 2000 و2015، وكما في كوريا والهند اللتان حققتا نمواً بحوالي 400 %. والصين التي حققت نمواً بنحو سبعة أضعاف لنفس الفترة. (الشكل رقم 11.2).

الشكل رقم (11.2): تطوّر الصادرات العربية (بالأسعار الثابتة)

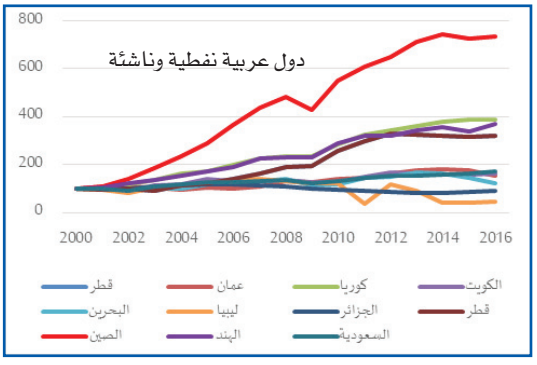

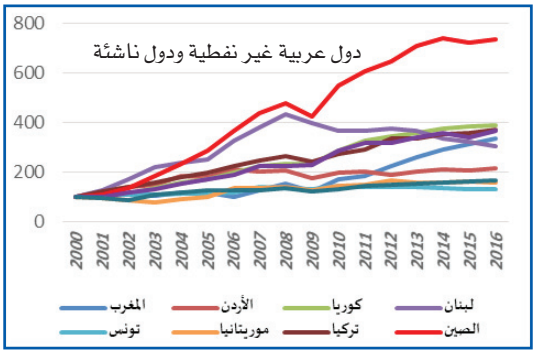

المصدر: صندوق النقد الدولي. آفاق الاقتصاد العالمي . أكتوبر 2017. سنة أساس = 2000.

وتتركز الصادرات العربية بصفة عامة حول عدد من المنتجات، حيث يؤكّد تحليل تطور الهيكل السلعي بأن النصيب الأكبر يبقى لمجموعة «الوقود والمعادن»، خاصة النفط، والتي بالرغم من الانخفاض الحاد لأسعارها في عام 2015 لا تزال تهيمن على نحو 62 % من إجمالي الصادرات. من جانبها تمثل المنتجات المُصنعة (الصناعات التحويلية) حوالي ربع هذه الصادرات، والتي تتركز بدورها حول صناعات المواد الكيماوية (12،4 %)، إضافة إلى المصنوعات الأساسية والآلات ومعدات النقل. أما السلع الزراعية، فلا تتجاوز حصتها 5 % ضمن هذا الهيكل. (الشكل رقم 12.2).

الشكل رقم (12.2): الهيكل السلعي للصادرات العربية الإجمالية (%)

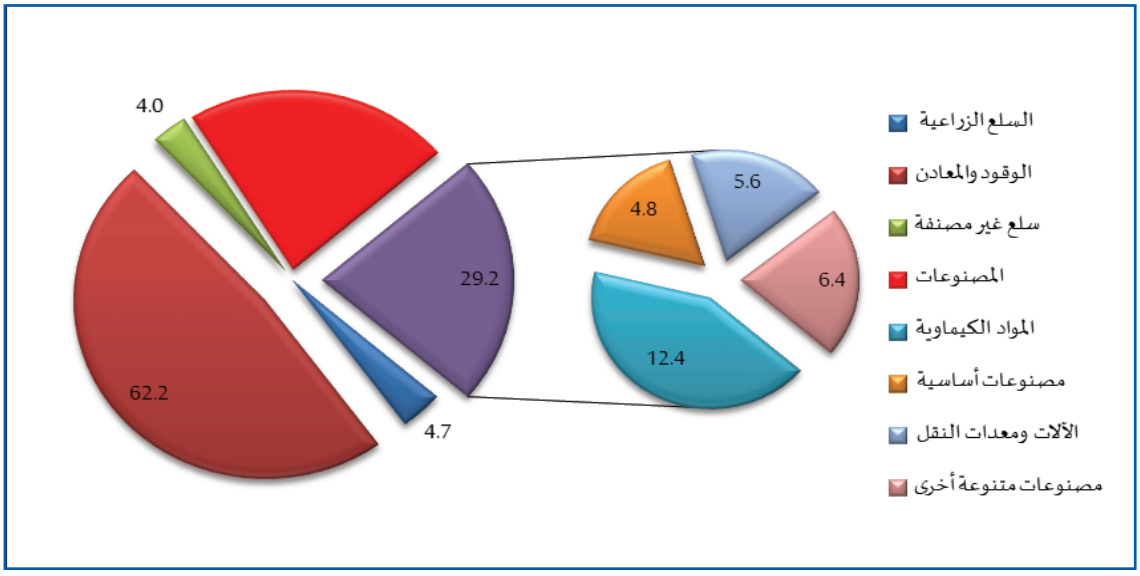

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016.

مع ذلك، هناك تباين بين الدول العربية على مستوى تقليل اعتماد صادراتها على المواد الأولية، والذي قد يعكس الجهود المبذولة لتنويع اقتصاداتها بعيداً عن تلك المنتجات. فبالنسبة للدول النفطية والتي يشكّل النفط نسبة عالية من مواردها الطبيعية، فقد عرف البعض منها انخفاضاً متواصلاً لحصّة هذا القطاع في إجمالي الصادرات، وتأتي الإمارات على رأس هذه الدول بمعدل انخفاض سنوي بنحو 4 % خلال الفترة 2015-2000، تليها كل من سلطنة عمان (2،1 %) والسعودية (1،5%)، والبحرين (1،7%)، فيما لا يزال النفط يسيطر على أكثر من 90% من الصادرات في الجزائر والعراق. ويُظهر تحليل واقع الدول المتقدمة والصاعدة والنامية المصدرة للنفط، دلالات متباينة في هذا المجال، حيث يظهر تمكن دولة متقدمة مثل النرويج من خفض الأهمية النسبية للنفط ضمن هياكل صادراتها، في حين اتجهت هذه النسبة للارتفاع في دول نامية وصاعدة مثل روسيا وكازاخستان وأذربيجان، في إشارة إلى أن ارتفاع أسعار النفط من متوسط سنوي قدرة 27.6 دولار عام 2000، إلى متوسط سنوي قدره نحو 49.5 دولار لكل برميل لسلة خامات أوبك، كان ذا أثر متباين على اقتصادات الدول، بما يؤكد أن المعيار الأساسي

لارتفاع أو لتراجع هذه النسبة، هو ما تتبناه وتطبقه الدول من سياسات وإجراءات هادفة إلى تنويع هياكلها الإنتاجية والتصديرية. (الشكل رقم 13.2).

الشكل رقم (13.2): حصة النفط في إجمالي الصادرات في الدول العربية النفطية ودول المقارنة للعامين 2000،2015 (%)

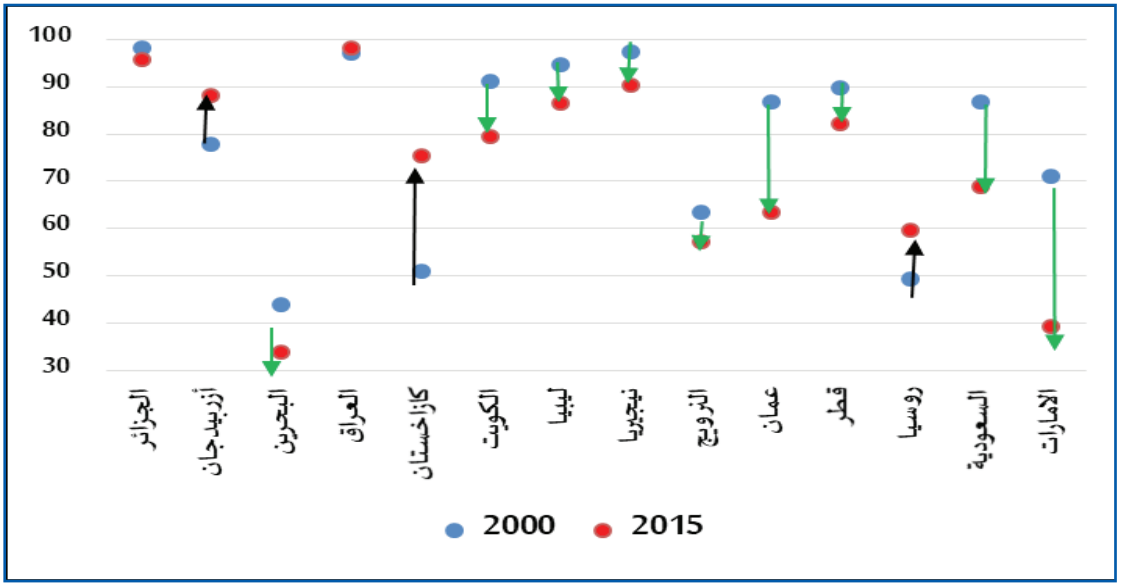

المصدر: الاونكتاد – مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – سنوات مختلفة.

تتركز الصادرات العربية بصفة عامة حول عدد من المنتجات، حيث يؤكّد تحليل تطور الهيكل السلعي بأن النصيب الأكبر يبقى لمجموعة «الوقود والمعادن»، خاصة النفط.

أما على مستوى باقي الدول العربية، فقد شهدت مصر انخفاضا ملحوظا لحصة المواد الأولية في الصادرات، لكن مع ذلك تبقى مساهمة هذه المنتجات مرتفعة (نحو 50%). وسُجّل بعض الانخفاض كذلك في لبنان والمغرب لتبقى حصة هذه المواد في حدود حوالي ثلث الصادرات. كما استقرت هذه الحصة خلال هذه الفترة في تونس والأردن لتمثل ربع الصادرات (شكل رقم 14.2). وتبقى موريتانيا

الشكل رقم (14.2): حصة المواد الأولية في إجمالي الصادرات في عدد من الدول العربية ودول المقارنة للعامين 2000، 2015

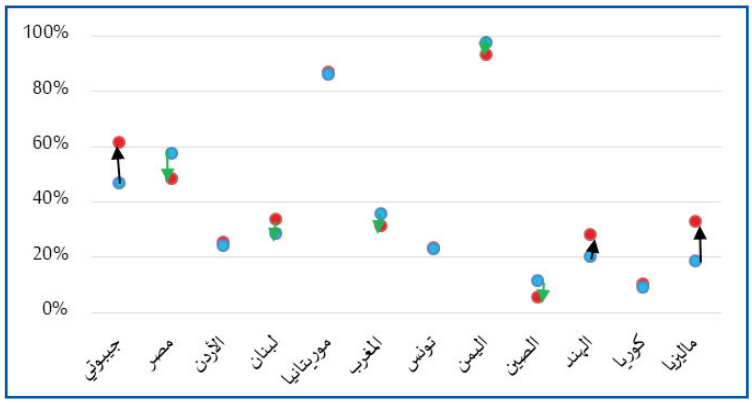

المصدر: الاونكتاد – سنوات مختلفة.

واليمن من بين الدول التي لا تزال تهيمن المواد الأولية على صادراتها (أكثر من 80%). في المقابل، وعلى مستوى بعض الدول الناشئة، يلاحظ انخفاض مساهمة هذه المواد في صادرات الصين واستقرارها في كوريا الجنوبية، ورغم الارتفاع في حصة تلك المواد في حالة دولة صاعدة مثل ماليزيا، فإن التحليل يظهر ارتباط ذلك بارتفاع حصة القطاع الزراعي.

من جهة أخرى، وعند تحليل مستويات الارتباط بين قدرة الدول على تنويع منتجاتها (عدد المنتجات المصدّرَة) وتنويع أسواقها (أسواق الشركاء في الخارج)، يتبين بأن دولا عربية مثل الصومال وجيبوتي واليمن وموريتانيا وليبيا والعراق والسودان، قد شهدت ضعفاً واضحاً على مستوى عدد الأسواق والمنتجات التصديرية، في حين تمكنت دول مثل الإمارات يليها كل من السعودية ومصر وتونس والمغرب ، من تحقيق أداء أفضل، ومع ذلك يظهر أن كافة الدول العربية لم تتمكن من مواكبة ما حققته الدول الصاعدة في العالم والشرق الأوسط من النهوض المتوازي بكل من عدد المنتجات وعدد الأسواق، كما في الصين، والهند، وكوريا الجنوبية، وتركيا، وماليزيا، وسنغافورة. (الشكل رقم 15.2).

تثير هذه النتائج تساؤلات حول حقيقة التنويع في الدول العربية، وهل انخفاض حصة قطاع مُسيطر في الصادرات أو زيادة في عدد المنتجات المصدّرة والأسواق تعني تنويعاً اقتصادياً حقيقياً ينمّ عن إرادة فعلية من الدول للتحوّل نحو قطاعات وأنشطة تصديرية متنوعة. فقد يكون التغير (ارتفاعاً أو انخفاضاً) في حصة الموارد الطبيعية ناتج أساسا عن تغير أسعارها، كما هو الحال للنفط منذ أواخر عام 2014، أو لتغير الكميات المصدّرة الناجم عن تغير العرض أو الطلب الخارجي. وبالتالي لا تكفي هذه المؤشرات منفردة لتقييم مستويات التنويع الدقيق في الصادرات، وبالتالي وجب تحليل مؤشرات أخرى والتي قد تعكس بشكل أكثر عمقاً مدى تنويع الدول العربية لمنتجاتها التصديرية.

الشكل رقم (15.2): عدد المنتجات المصدّرَة والأسواق الخارجية الشريكة للدول العربية للعام 2014

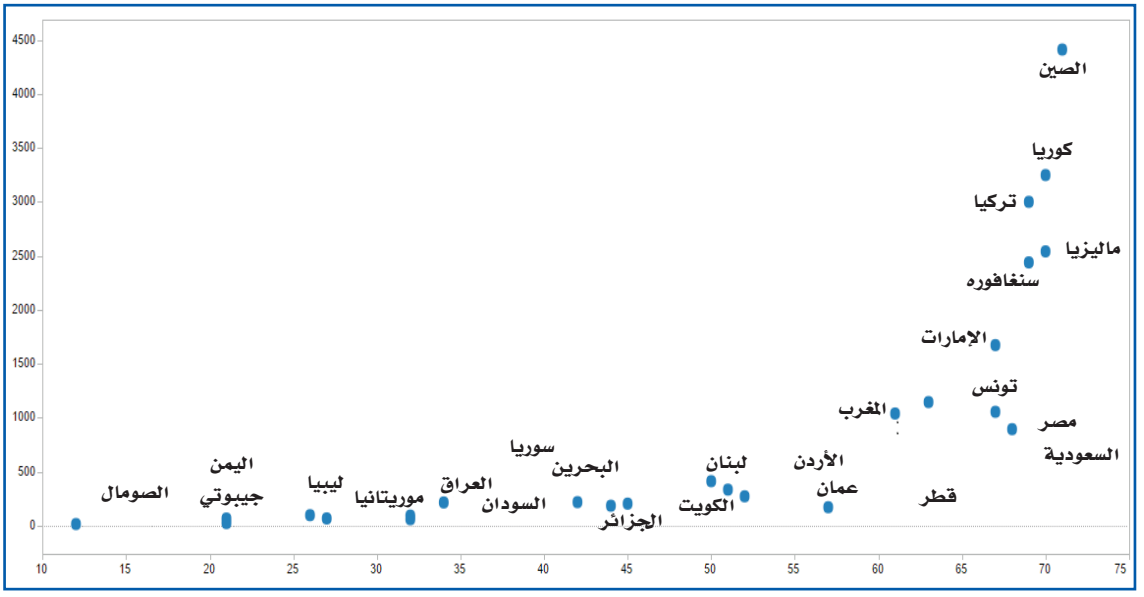

المصدر: البنك الدولي (World Integrated Trade Solution).

تثار تساؤلات حول حقيقة التنويع في الدول العربية، وهل انخفاض حصة قطاع مُسيطر في الصادرات أو زيادة في عدد المنتجات المصدّرة والأسواق تعني تنويعاً اقتصادياً حقيقياً؟

2.2.4.2 تنويع الصادرات: تحليل أكثر عمقاً

الدلالات الكمية لقياس التنويع في الصادرات العربية

هناك العديد من المؤشرات التي قد تعطي فكرة أوضح عن واقع التنويع في الصادرات. ويُعتبَر مؤشر (Herfindahl-Hirshman Index) من أبرز المؤشرات وأكثرها استخداماً في أدبيات قياس التنويع للصادرات، إلى جانب مؤشرات أخرى مثل جيني وثايل (Gini، Theil). ويعكس مؤشر هيرشمان درجة اعتماد صادرات دولة ما على عدد قليل من المنتجات (التركيز) أو على فئة محدودة من الشركاء التجاريين (تنويع الأسواق). كما يُبيِّن مدى اختلاف وتنوّع أو تشابه هيكل الصادرات فيها عن هيكل صادرات العالم. بمعنى أنه يقيس نسبة انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة ما في إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات العالمية من تلك السلع في الصادرات على مستوى العالم. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين 0 و1، بحيث كلّما اقترب من 1 كلّما قلّت درجة تنوّع الصادرات وتصبح أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية لكونها تقتصر على عدد قليل من المنتجات أو على عدد محدود من أسواق التصدير.

ويتبيّن من نتائج احتساب هذا المؤشر بأن الدول النفطية، التي أصبحت أقل ارتباطا مقارنة بباقي الدول الأخرى بمبيعات الهيدروكربونات، هي نفسها التي حققت تنويعاً متزايداً ومتنامياً على مستوى التصدير. ومرّة أخرى، تبرز دول مثل سلطنة عمان والبحرين والسعودية وبالخصوص الإمارات، التي حقّقت أفضل النتائج في هذا المؤشر. كما يتبين مرة أخرى أن العراق يُعتبر الأكثر تركّزاً على مستوى التصدير (الشكل 16.2). أما على مستوى دول المقارنة التي

الشكل رقم (16.2): تطور مؤشر تركز الصادرات في الدول العربية والناشئة وفق مؤشر هيرفندال - هيرشمان

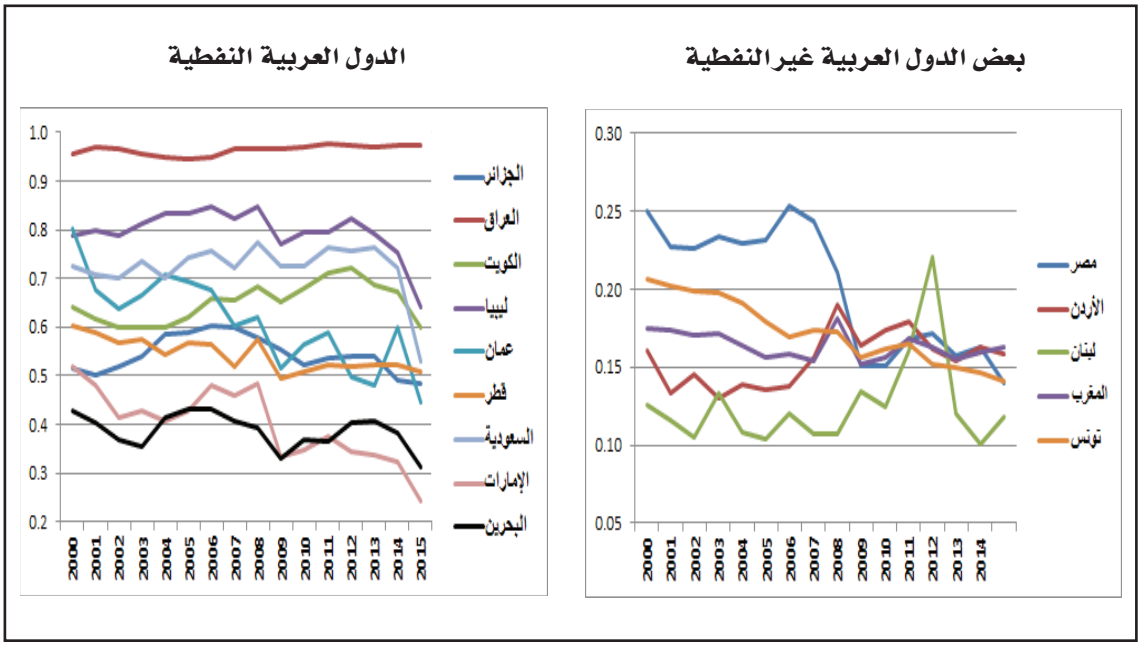

ويتبيّن من نتائج احتساب مؤشر هيرشمان بأن الدول النفطية، التي أصبحت أقل ارتباطا مقارنة بباقي الدول الأخرى بمبيعات الهيدروكربونات، هي نفسها التي حققت تنويعاً متزايداً ومتنامياً على مستوى التصدير.

المصدر: الاونكتاد.

تتسم بوفرة الموارد، توضح البيانات أن دولاً مثل نيجيريا وكازاخستان قد شهدتا تركزاً عالياً لصادراتهما، في إشارة لاستمرارية الاعتماد بشكل كبير على النفط، ومن ثم عدم كفاية جهود دفع التنويع، في المقابل، فقد تمكنت دولة مثل المكسيك ، والتي تمثل خامس منتج للنفط في العالم، من تحقيق مستويات عالية من التنويع لصادراتها، لتتضمن قوائمها الإنتاجية والتصديرية، إضافة للوقود المعدني والنفط وبعض المعادن الأخرى، منتجات أخرى مثل المعدات الكهربائية والإلكترونية، والسيارات، والآلات، والعديد من المواد والمنتجات الزراعية. وإن لم تتمكن الدولة من مواكبة هذا التنويع في الصادرات بتنويع مماثل في الأسواق، حيث يتم تصدير 80 % من منتجاتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

يتبين من تباين أداء دول المقارنة أنه رغم اشتراكها جميعاً في وفرة الهبات والموارد والثروات، إلا أن معيار الاختلاف في الأداء يعكس مدى وجود توجهات وسياسات واضحة من الدول، لإعادة استخدام وتوظيف هذه الموارد لخلق قطاعات وأنشطة جديدة، تدفع بدورها النمو والإنتاجية والتنويع الاقتصادي. أمّا في باقي الدول العربية، فتبرز تونس ومصر لكونهما عرفتا تنويعا متزايدا ومتناميا للصادرات قبل أن تسجلا تراجعا خلال السنوات الأخيرة متأثرتين بالخصوص بالأوضاع السياسية والأمنية وانعكاساتها على الاقتصاد بصفة عامة والاستثمار والتصدير بصفة خاصة. وعادة ما يُركّز التنويع في عدة دول من هذه المجموعة على قطاع الخدمات كالسياحة، والنقل، والتجارة، والخدمات المالية. من جانب آخر، يظهر أن جل الدول العربية، وبالرغم من الجهود المبذولة، لا تزال بعيدة في مجال تنويع الصادرات، بالخصوص مقارنة ببعض البلدان الناشئة مثل كوريا وماليزيا والصين، والذي يعني بأن هيكل التصدير في هذه الدول لا يزال يعرف بعض الاختلاف وعدم التشابه مقارنة بهيكل الصادرات العالمية.

بالرغم من أهمية مؤشر هيرفندال – هيرشمان وكونه يصدر عن الاونكتاد ويحسب من قاعدة بيانات واسعة حول الصادرات حسب الدول والسلع ولسلسلة زمنية ممتدة. إلا أنه في الواقع يثير عدة إشكالات في دلالته. حيث يعتمد قياسه على الوزن النسبي للمنتجات في إجمالي الصادرات، ومن ثم يعتبر الاقتصاد أكثر تنوعا عند اعتماد صادراته على عدد كبير من السلع، ويعتبر أكثر تركزا عندما يمثل منتج، أو بعض المنتجات، نسبة كبيرة من صادراته. وبالنظر لطريقة حسابه (شكل تربيعي، Quadratic form)، فهو يُرجّح بشكل كبير المنتجات التي تمثل جزءا هامّا من إجمالي الصادرات، وبخاصة الصادرات الرئيسية. ونتيجة لذلك يكون المؤشر أقل تأثراً بظهور منتجات جديدة ضمن الصادرات، وبالتالي لن ينخفض أو يتحسن المؤشر بشكل كبير، إلا إذا كان لهذه المنتجات حصة كبيرة من إجمالي الصادرات. بالإضافة إلى ذلك، لا يوفر هذا المؤشر معلومات عن نوعية الصادرات (أولية، مصنعة، إعادة تصدير، ...)، ولا عن محتواها التكنولوجي والتقني، وبالتالي لا يُمكّن من تحليل ديناميكية أو جودة هذه الصادرات.

الدلالات النوعية لقياس التنويع في الصادرات العربية

لتجاوز هذه النواقص في منهجية احتساب مؤشر هيرفندال – هيرشمان، يمكن الاستعانة ببعض المؤشرات الأخرى التي تعطي فكرة أوضح عن نوعية وجودة الصادرات في البلدان العربية، أبرزها نسبة صادرات الصناعة التحويلية إلى إجمالي الصادرات، والمحتوى التكنولوجي لهذه الصادرات. فبالنسبة للمؤشر الأول، يتبيّن مرّة أخرى بأن الدول التي أشارت المؤشرات السابقة بأنها تشهد بعض التنويع الاقتصادي هي نفسها التي تعرف تحسناً على مستوى مساهمة الصناعة التحويلية في الصادرات (وانخفاضاً لحصة المواد الأولية)، كالإمارات والبحرين بالنسبة للدول النفطية، أو استقراراً لهذه الحصة والتي تتجاوز 60 % كما هو الحال في تونس والأردن والمغرب بالنسبة للدول غير نفطية (الشكل رقم 17.2).

يتضح من تباين أداء دول المقارنة أنه رغم اشتراكها جميعاً في وفرة الهبات والموارد والثروات، إلا أن معيار الاختلاف في الأداء يعكس مدى وجود توجهات وسياسات واضحة من الدول، لإعادة استخدام وتوظيف هذه الموارد لخلق قطاعات وأنشطة جديدة، تدفع بدورها النمو والإنتاجية والتنويع الاقتصادي.

بالرغم من أهمية مؤشر هيرفندال – هيرشمان وكونه يصدر عن الاونكتاد ويحسب من قاعدة بيانات واسعة حول الصادرات حسب الدول والسلع ولسلسلة زمنية ممتدة. إلا أنه في الواقع يثير عدة إشكالات في دلالته.

الشكل رقم (17.2): حصة الصناعات التحويلية في صادرات الدول العربية النفطية (2000-2015)

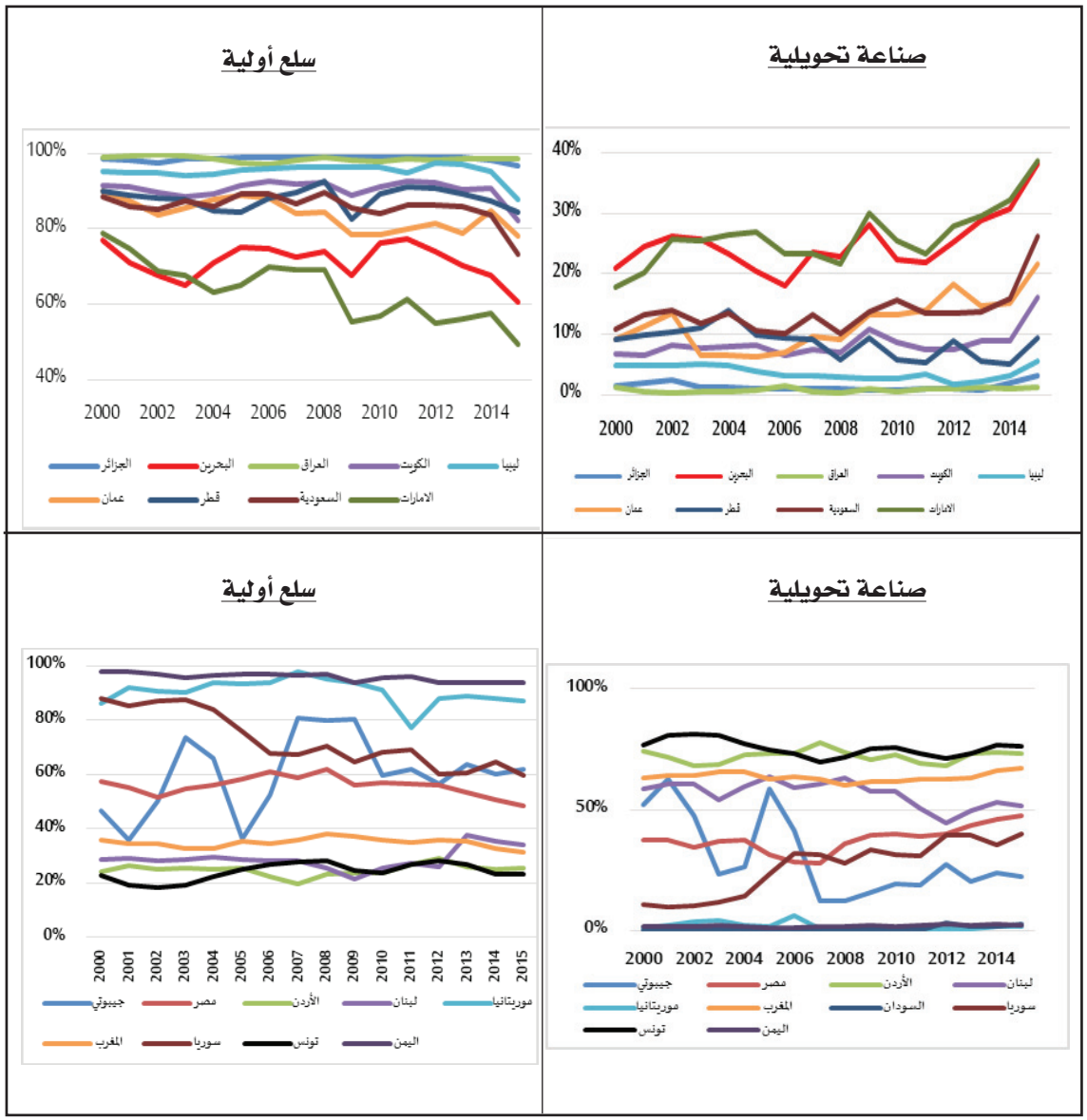

المصدر: الاونكتاد.

من جهة أخرى، ولتحديد المحتوى التكنولوجي للمنتجات المصدّرة، تم الأخذ بالاعتبار خمس فئات وهي: (التكنولوجيا العالية، والمتوسطة، والمنخفضة، والمنتجات الأولية، والمواد الطبيعية) ويمكّن هذا المؤشر من تحليل مساهمة التكنولوجيا في تطوّر مكوّنات سلة صادرات دولة ما على مدى السنين. وبصفة عامة، يتضح بأن صادرات أغلب الدول العربية تشهد ضعفا كبيرا على مستوى المحتوى التكنولوجي، خاصة إذا ما تمت المقارنة مع دول صاعدة مثل كوريا. ولعل أبرز ملاحظة هي النسبة الكبيرة التي تمثلها المنتجات الأولية (وقود ومعادن، ...) في الدول النفطية والتي تتراوح ما بين 60 % و73 % من إجمالي الصادرات، باستثناء الإمارات (30 %) وذلك بفضل تطوير نشاط إعادة التصدير من المناطق الحرة بشكل واسع، عكس ذلك، تبرز دول مثل تونس (47 %) والمغرب (44 %) والأردن (30 %) بمنتجات تصديرية من فئة التكنولوجيا المتوسطة والعالية، في الوقت الذي تبقى الإمارات الأبرز على مستوى الدول النفطية، بحصة قدرها نحو 22.0 %، وذلك نتيجة تقدمها في أنشطة إعادة التصدير، تليها كل من قطر بحصة قدرها نحو (11 %). مقابل بلوغ هذه النسبة في حالة كوريا نحو 73 %. (الشكل رقم 18.2).

ويرجع بروز تونس والمغرب بالخصوص أساساً لكون صادراتهما تتكوّن من قطع غيار ومكونات السلع الكهربائية والإلكترونية، والآلات والمعدات ووسائل النقل، والمنتجات الصيدلانية والمنتجات الكيماوية المتنوعة والأسمدة. في حين أن المنتجات

الشكل رقم (18.2): التصنيف التكنولوجي للصادرات السلعية للدول العربية (2015)

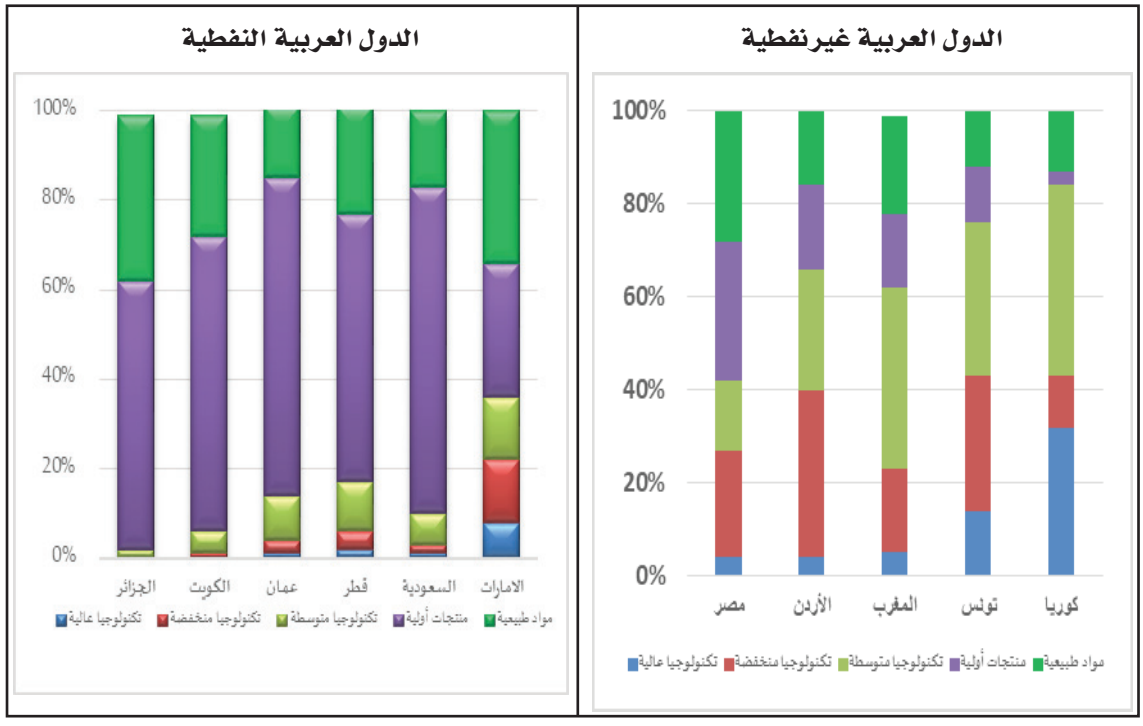

المصدر: البنك الدولي (World Integrated Trade Solution).

الأولية تتكوّن بالخصوص من غزل النسيج والأقمشة والملابس وبعض المواد الغذائية. وتطرح بعض المستويات المتطورة لصادرات بعض الدول العربية على مستوى الجودة واستعمال التكنولوجيا والتنويع علامات استفهام حول حقيقة هذه المعطيات. وتزداد التساؤلات حول عدم تمكّن الكثير من هذه الدول تحقيق نموا اقتصاديا كبيرا كالذي وصلت إليه دول تنعدم فيها الموارد الطبيعية. لذلك، من المهم معرفة نوعية تخصص الدول العربية على المستوى التجاري وهل صادراتها خاصة ذات القيمة العالية هي سلع منتجة محلياً، أم ناتجة فقط عن عملية تجميع في بلدان ذات عمالة بأجور منخفضة، أم عن إعادة تصدير سلع تمر عبر بلد ما دون أن تعرف أي تغيير وأي قيمة مضافة. والتي في هذه الحالة لا تدخل في نطاق الإنجاز الحقيقي لعملية التنويع.

التنويع في إطار مستويات التخصص السلعي.

أظهر مؤشر التخصص السلعي أن دولاً كالإمارات والبحرين، المتقدّمة على مستوى التنويع حسب المؤشرات السابقة، لا تزال متخصّصة في بعض المنتجات الأولية

يبيّن مؤشّر تخصّص التجارة السلعية بأنّ أغلب الأقطار العربية تتخصّص في إنتاج وتصدير المواد الأولية، فيما تقوم باستيراد العديد من المواد المُصنّعة والتي تقوم بعض الدول بإعادة تصديرها نحو الخارج دون أن يكون لها نصيب في عملية الإنتاج وخلق القيمة المضافة.

للإجابة على التساؤلات السابقة تم تحليل مؤشر تخصّص التجارة السلعية (Trade Merchandise specialization Index) بالنسبة للدول العربية، والذي يقيس درجة تخصّص الدول للبضائع عن طريق التجارة. فهو يقارن بين صافي تدفق السلع (الصادرات - الواردات) ومجموع تدفق السلع (الصادرات + الواردات)، حيث يتراوح بين (1-، 1)، حيث تدل القيمة الموجبة للمؤشر في منتج ما، على صافي صادرات إيجابي، وبالتالي تخصّص في إنتاج هذه السّلعة، في حين تشير القيمة السلبية إلى قيمة استيراد أعلى من قيمة التصدير لهذا المنتج.

وقد أظهر هذا المؤشّر بأنّ دولاً كالإمارات والبحرين، المتقدّمة على مستوى التنويع حسب المؤشرات السابقة، لا تزال متخصّصة في بعض المنتجات الأولية (الشكل رقم 19.2)، لكنها في الوقت نفسه تستورد الكثير من المواد المُصنّعة والغذائية والتي تُعيد تصدير العديد منها إلى الخارج (المناطق الحرّة). وتشكّل السّلع المُعاد تصديرها من طرف الإمارات خاصة المصنّعة ثُلث قيمة صادراتها الإجمالية، ويتكوّن حوالي 70% منها من الآلات والمعدات الكهربائية، والآلات والأجهزة الميكانيكية، واللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة. أمّا البحرين فتمثل إعادة تصدير المنتجات نحو 12 % من مجموع الصادرات (60% موجّهة إلى السعودية)، يتشكّل جلها من الآلات والمعدات الكهربائية، والآلات والأجهزة الميكانيكية، والسيارات، وسفن نقل البضائع والأشخاص. وتتضح بصورة أكبر أهمية السّلع المُعاد تصديرها عند تحليل المؤشر المتعلق بالصادرات الإجمالية ذات التكنولوجيا العالية، مستثناة منها إعادة تصدير هذه المنتجات، كنسبة إلى إجمالي الصادرات مستثنى منها إجمالي إعادة التصدير. وقد بلغت هذه النسبة 0.5 % في البحرين و0.1 % في الإمارات و3.4 % في تونس، مقابل 22 % في كوريا و27 % في سنغافورة وأكثر من 28 % في كل من الصين وماليزيا. وتعكس هذه النتائج ضعفا على مستوى عامل رئيسي في تطوير المنتجات القائمة أو ابتكار أخرى جديدة.

وبصفة عامة، يبيّن مؤشّر تخصّص التجارة السلعية بأنّ أغلب الأقطار العربية تتخصّص في إنتاج وتصدير المواد الأولية، فيما تقوم باستيراد العديد من المواد المُصنّعة والتي تقوم بعض الدول بإعادة تصديرها نحو الخارج دون أن يكون لها نصيب في عملية الإنتاج وخلق القيمة المضافة.

في هذا الإطار، وبالرغم من الانفتاح التجاري والتكاليف المنخفضة في العديد من الدول العربية فإن مساهمتها في سلاسل القيمة العالمية (Global

value chain) تعد بصفة عامة ضعيفة ولا تزال في بداية عملية الاندماج نسبة إلى وضعها التقني والتكنولوجي ولكون صادراتها تغلب عليها المواد الأولية. ففي أغلب الدول النفطية، لا تزال المواد النفطية تهيمن على الإنتاج والصادرات وبالتالي فإن عمق الاندماج في سلاسل القيمة العالمية و/أو سرعة انضمام هذه الدول إلى شبكات سلاسل التوريد العالمية هي ضعيفة نسبيا. أما في باقي الدول العربية،

الشكل رقم (19.2): مؤشر تخصّص التجارة السلعية في بعض الدول العربية (2000-2012)

المصدر قاعدة بيانات الاونكتاد.

فإن بروز البعض من حيث المساهمة في سلاسل القيمة المضافة العالمية، مثل تونس والمغرب ومصر والأردن، على مستوى صناعة الملابس الجاهزة، والمغرب وتونس بالنسبة لصناعة المعدات الإلكترونية، والمغرب على مستوى صناعة السيارات، فهي عادة ما تقتصر على خلق قيمة مضافة ضعيفة لكونها متخصصة إجمالاً في أنشطة تتمثل في الحياكة والخياطة (الألبسة) أو في التجميع (السيارات والمعدات الإلكترونية) لصالح شركات أجنبية. وتبقى هذه المساهمة الضعيفة في سلاسل القيمة المضافة مرتكزة أساسا على ميزة نسبية تتمثل في تكاليف منخفضة على مستوى الأجور، أو الموقع الجغرافي المتميز والقرب من الأسواق الكبرى، إضافة إلى الانفتاح التجاري وتوقيع اتفاقيات تجارية ثنائية أو إقليمية.

من جهة أخرى، وبالرغم من زيادة الصادرات في منتجات مثل المنسوجات والملابس الجاهزة، والمنتجات الزراعية، والإلكترونيات، والسيارات، ... في عدة دول عربية، غير أن أثرها الإنمائي كان محدودا نسبيا. ولم تتمكّن هذه الدول من رفع نوعية مساهمتها في سلاسل القيمة العالمية، وظلت متخصصة في الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة في هذه السلاسل. كما أن معظم صادراتها تتركز بدرجة كبيرة في عدد محدود من أسواق التصدير.

قياس التنويع في إطار دلالات الهامش المكثّف ونظيره الموسّع للصادرات العربية

قد تشير بعض المؤشرات إلى تنويع مستمر لصادرات بعض الاقتصادات العربية، لكنها لا تحدد مصدر هذا التنويع، وهل يتعلق الأمر بتصدير منتجات جديدة أو بتسويق منتجات نحو شركاء تجاريين جدد، أو بكلا الأمرين معاً.

وقد قام صندوق النقد الدولي بتطوير منهجية حديثة لقياس التنويع وتحديد مصادره، وذلك من خلال قاعدة بيانات ممتدة لكافة دول العالم، وتم قياس وتقييم التنويع في الصادرات، استناداً لمؤشرين فرعيين أساسيين وهما: «التنويع الموسّع للصادرات» (Extensive export diversification) و «التنويع المكثف للصادرات» (Intensive export diversification). حيث يعكس المؤشر الأول الزيادة في عدد منتجات التصدير أو في عدد الشركاء التجاريين، أما «التنويع المكثف للصادرات» فهو يرصد تطور حصص صادرات المنتجات أو الشركاء التجاريين. وكلما كانت قيمة هذه المؤشرات منخفضة كلما دل ذلك على تنويع أعلى. ويعتبر بلد ما أقل تنوعا عندما تكون عائدات صادراته ترتكز على عدد قليل من القطاعات أو عدد محدود من الشركاء التجاريين، هذا بالرغم من كونه قد يصدّر الكثير من السلع المختلفة أو يتاجر مع العديد من الدول.

وعند تطبيق هذه المنهجية على الدول العربية وعدد من دول المقارنة للفترة الممتدة منذ العام 1980 حتى العام 2010، يتضح أن عدة دول عربية شهدت تحسنا على مستوى تنويع الصادرات، لكن هذا التنويع يختلف من دولة لأخرى من حيث المصدر، وما إذا كان تنويعا موسّعا أم مكثّفا أم كلاهما. فعلى سبيل المثال ففي حالة الإمارات، توضح البيانات مساهمة التنويع المكثّف بشكل كبير في التنويع الذي شهدته الدولة خلال فترة الدراسة، أما في قطر والبحرين والسعودية، فقد كان للتنويع الموسّع دورا بارزا في تحسنّ مستوى تنويع صادراتها لكن في نفس الوقت ارتفعت قيمة مؤشر التنويع المكثّف، مما يشير إلى زيادة في نسبة التركّز على مستوى بعض المنتجات والأسواق الخارجية (جدول 2.2. شكل 20.2).

الجدول رقم (2.2): التنويع الموسّع والمكثّف للصادرات طبقاً لمنهجية صندوق النقد الدولي في الدول العربية ودول المقارنة للعامين 1980،2010

الدولة/المؤشر	مؤشرات التنويع						تغير المؤشرات بين 1980 و2010		
	المؤشر الكلي للتنويع		التنويع الموسّع		التنويع المكثّف		مؤشر التنويع	تنويع موسّع	تنويع مكثّف
	1980	2010	1980	2010	1980	2010			
الإمارات	5.81	3.57	0.03	0.01	5.78	3.56	-2.24	-0.02	-2.22
البحرين	4.39	3.03	1.95	-0.03	2.44	3.06	-1.36	-1.98	0.62
الجزائر	5.56	5.38	0.59	0.56	4.97	4.82	-0.18	-0.02	-0.16
العراق	6.36	6.41	1.98	2.00	4.38	4.41	0.05	0.02	0.03
الكويت	5.21	5.68	2.05	1.80	3.16	3.89	0.48	-0.25	0.73
قطر	6.25	4.67	2.99	0.36	3.26	4.31	-1.58	-2.64	1.05
عمان	6.16	4.59	3.07	1.97	3.09	2.63	-1.57	-1.11	-0.46
السعودية	6.09	5.41	2.48	1.68	3.61	3.73	-0.68	-0.80	0.12
جزر القمر	4.22	4.17	4.22	4.17	3.31	3.64	-0.06	-0.06	0.33
جيبوتي	3.37	4.02	0.01	0.03	3.35	3.99	0.65	0.02	0.63
مصر	4.93	2.32	0.95	0.07	3.97	2.25	-2.61	-0.88	-1.72
الأردن	2.78	2.46	0.05	-0.04	2.73	2.50	-0.32	-0.09	-0.23
لبنان	1.82	2.10	0.18	0.29	1.64	1.81	0.28	0.12	0.16
ليبيا	6.18	5.96	1.49	1.17	4.69	4.78	-0.23	-0.32	0.09
المغرب	3.38	2.89	0.53	0.20	2.85	2.69	-0.50	-0.33	-0.16
موريتانيا	5.68	4.88	0.19	0.15	5.49	4.73	-0.80	-0.04	-0.76
السودان	3.82	5.98	0.55	0.19	3.28	5.79	2.16	-0.36	2.51
الصومال	4.27	4.80	1.73	1.91	2.55	2.88	0.52	0.19	0.33
سوريا	4.63	3.96	1.13	0.82	3.49	3.14	-0.66	-0.31	-0.35
تونس	3.95	2.63	0.80	0.39	3.15	2.24	-1.32	-0.41	-0.91
اليمن	2.68	5.49	0.83	0.03	1.85	5.47	2.81	-0.80	3.61
البرازيل	2.24	2.45	0.76	0.77	2.92	2.92	0.21	0.01	0.00
تشيلي	3.68	3.69	0.06	0.09	1.76	1.87	0.00	0.04	0.12
الصين	1.81	1.97	0.32	0.29	1.92	2.16	0.15	-0.03	0.24
إندونيسيا	4.49	2.25	0.99	0.38	3.50	1.86	-2.24	-0.60	-1.64
الهند	2.12	1.92	0.28	0.15	1.84	1.77	-0.20	-0.13	-0.07
كوريا	2.78	2.46	0.15	0.09	1.78	2.29	-0.32	-0.06	0.51
المكسيك	3.41	2.44	0.37	0.25	3.04	2.19	-0.96	-0.12	-0.84
ماليزيا	3.44	2.73	0.01	0.00	3.43	2.73	-0.70	0.00	-0.70
سنغافورة	2.54	2.71	0.22	0.10	2.32	2.62	0.18	-0.12	0.30
تركيا	2.80	1.76	0.49	0.10	2.31	1.66	-1.05	-0.39	-0.66

المصدر: صندوق النقد الدولي

الشكل رقم (20.2): واقع التنويع ومصادره في عدد من الدول العربية ودول المقارنة للعامين (1980، 2010)

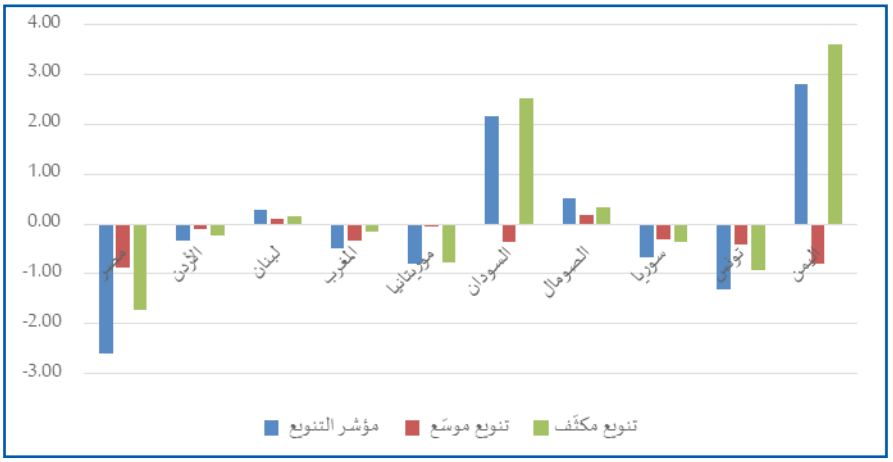

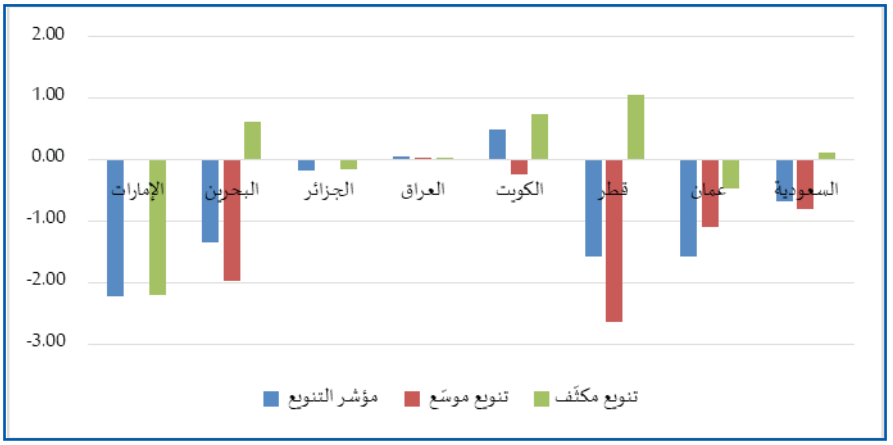

أما فيما يخص الدول العربية المتنوعة، فقد كان للتنويع المكثّف دور أكبر في تحسّن مستوى تنويع الصادرات كما في مصر وتونس. مع وجود مساهمة للتنويع الموسّع، ولكن بنسبة أقل. مقابل ذلك ففي حالة المغرب كانت المساهمة أكبر مقارنة مع تلك التي تتعلق بالتنويع المكثّف. أما على المستوى المقارن، فقد أظهرت البيانات تميز أغلب الدول الناشئة بمساهمة كلا المؤشرين في زيادة نسبة تنويع الصادرات باستثناء حالة «الصين»، التي شهدت تراجعاً نسبيا في مستويات التنويع، وهو الأمر الذي يفسّر بتوجّهها، بعد مرحلة كبيرة من التنويع، نحو التركيز والتخصص في إنتاج وتصدير فئة معينة من السلع والبضائع.

كما يمكن تدعيم هذه المنهجية الهامة بمؤشرات أخرى تستكمل جوانب القصور فيها، وبخاصة فيما يتعلق بتوضيح ارتباط التوسع أو التكثيف، بمنتجات جديدة أو بالنفاذ إلى أسواق خارجية لأول مرة أم فقط زيادة في تصدير السلع الموجودة إلى نفس الأسواق القديمة. حيث تم تحليل تطور الصادرات في عدد من الاقتصادات العربية، من خلال مؤشرين أساسيين يتضمنا بدورها سبعة مؤشرات فرعية. حيث يقوم المؤشر الأساسي الأول بقياس «الهامش المكثّف لتنويع الصادرات (Intensive export diversification) وذلك استناداً إلى قياس ثلاثة مؤشرات فرعية تتعلق برصد صادرات المنتجات القائمة إلى الأسواق، وهل عرفت ارتفاعاً (المؤشر الأول)، أم انخفاضا (المؤشر الثاني)، أم انقراضاً وتوقفاً (المؤشر الثالث). في حين يقوم المؤشر الأساسي الثاني بقياس» الهامش الموسّع لتنويع الصادرات (Extensive Export Diversification) وذلك استناداً إلى قياس أربعة مؤشرات فرعية ترصد الزيادة في التغير في الصادرات المرتبط بطبيعة المنتجات، أو الأسواق، أو كليهما. بمعنى قياس: إدخال منتجات جديدة إلى أسواق جديدة (المؤشر الرابع)، أو إدخال منتجات جديدة إلى الأسواق القائمة (المؤشر الخامس)، أو نفاذ المنتجات القائمة إلى أسواق جديدة (المؤشر السادس)، أو تنويع المنتجات القائمة في الأسواق القائمة (المؤشر السابع).

وقد أظهر تحليل هذا المؤشر وفق البيانات المتاحة لعدد من الدول العربية خلال الفترة الممتدة منذ العام 2002 حتى العام 2015 العديد من النتائج الهامة والتي تمثلت في: رصد تطور واضح في الصادرات في أغلب الدول (النفطية وغير النفطية)، والذي نتج أساسا عن تطور التصدير المكثّف سواء فيما يخص المنتجات الموجودة أو الأسواق القائمة، كما تركّز هذا التصدير المكثّف على زيادة تصدير المنتجات الموجودة إلى نفس الأسواق التقليدية، أي زيادة في التركّز على مستوى السلع والأسواق. (شكل رقم 21.2). كما أظهر التحليل ضعفاً واضحاً بالنسبة لكل الدول فيما يخص الهامش الموسّع للتصدير. وهو المؤشر الذي يعكس بشكل حقيقي جهود الدول وتوجهاتها الفعلية في مجال اقتحام واكتشاف أسواق جديدة، أو الانخراط في إنتاج سلع ومنتجات جديدة. كذلك فقد أظهرت النتائج أن التحسن النسبي في هذا المؤشر ارتبط بتمكن بعض الدول من إدخال بعض المنتجات الجديدة ولكن إلى الأسواق القائمة، كما هو الحال خاصة في البحرين وعمان والسعودية وكذلك في بعض الدول غير النفطية كالمغرب وتونس. وهي النتائج التي تتوافق مع التحليل السابق إتمامه في هذا الفصل حول واقع وعدم كفاية جهود التنويع في هياكل الإنتاج والأسواق والصادرات للدول العربية.

مما سبق يمكن التأكيد على أن التنويع الاقتصادي لا يزال دون المستوى المطلوب في أغلب الدول العربية، وذلك وفقاً لكافة المؤشرات والمنهجيات الدولية المعروفة، سواء تلك التي تركز على الجوانب الكمية أو نظيرتها التي تستهدف تقييم الجوانب النوعية للهياكل والأنشطة والمنتجات والأسواق. وهو ما يملي بضرورة التبني والتطبيق لنموذج تنموي جديد للدول العربية. يضمن تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي، ووضع أسس تدعم استمرارية سياساته.

للهياكل والأنشطة والمنتجات والأسواق وهو ما يملي بضرورة التبني والتطبيق لنموذج تنموي جديد للدول العربية. يضمن تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي ووضع أسس تدعم استمرارية سياساته.

الشكل رقم (21.2): تطوّر الصادرات: الهامش المكثّف والموسّع في عدد من الدول العربية للعامين (2002، 2015)

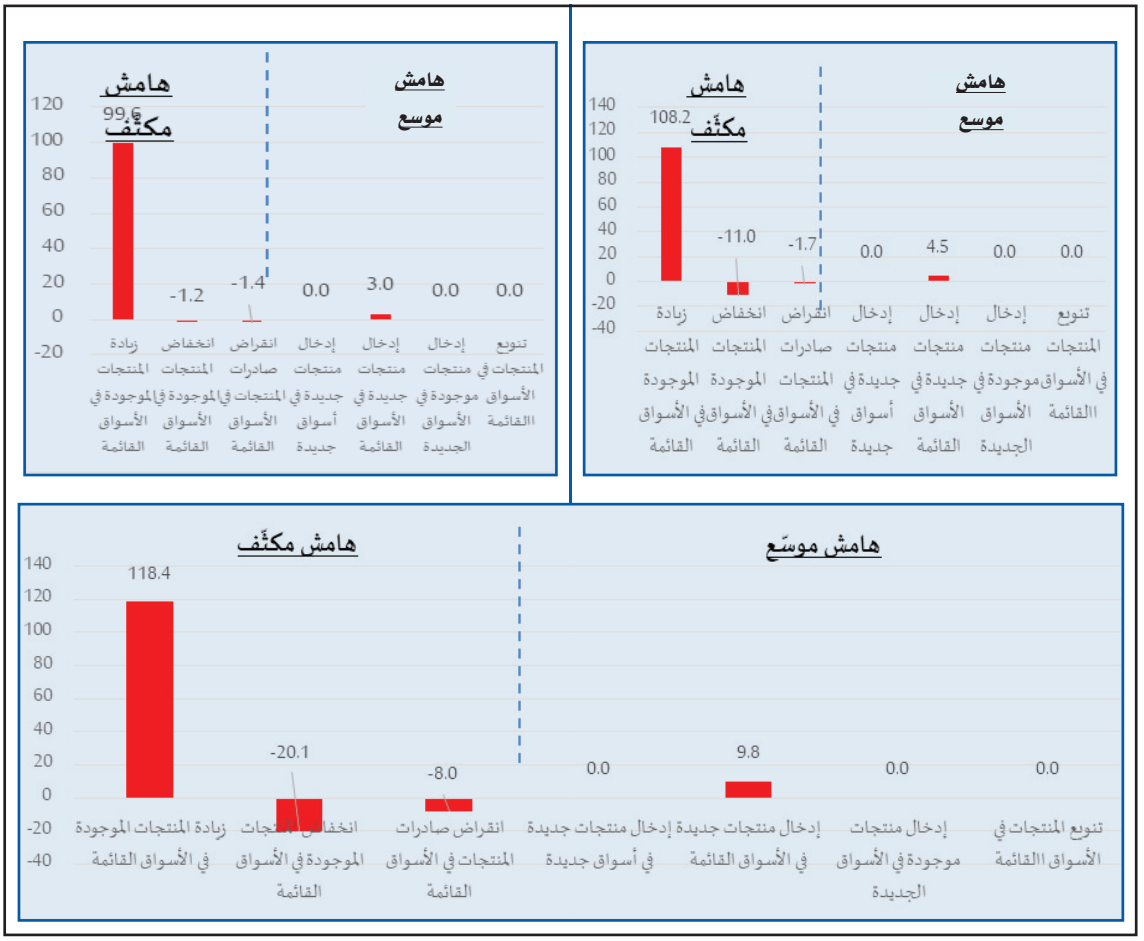

المصدر: البنك الدولي (World Integrated Trade Solution).

نموذج مُقترح للتنويع الاقتصادي في الدول العربية

1.3 مقدمة

تواجه أغلب الدول العربية تحديات تنموية متعددة تجلت نتائجها وآثارها في تواضع وتائر النمو الاقتصادي طويل الأجل وبطء التحول الهيكلي وسقوطها في مصيدة الدخل المتوسط[1]. (تقرير التنمية العربية، 2013، 2015) مما انعكس سلباً على الأداء الاقتصادي وعلى أداء أسواق العمل خاصة بالنسبة للشباب المتعلم[2] الباحث عن فرص عمل لائقة. وعموما تتشابه الدول العربية في أدائها التنموي بالرغم من عدم تجانس اقتصاداتها من حيث السمات الهيكلية الأساسية واختلاف طبيعة الهبات والموارد والحجم وكثافة عوامل الإنتاج والتوجهات في السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية والقطاعية. ونظرا لتقاطع هذه الخصائص الهيكلية ما بين الدول العربية فإنه من الصعب تصنيفها بصفة جامعة مانعة حسب معيار واحد، ولكن يمكن استخدام توليفة من المعايير حتى نحصرها في مجموعات صغيرة جزئية تسهم في تحديد واقعها التنموي وتسهل عملية صياغة السياسات أخذا بعين الاعتبار القيود التي تواجهها والموارد التي تمتلكها. فالدول الخليجية كلها ذات دخل مرتفع ذات تنمية بشرية عالية جدا وكذلك مستوردة للعمالة وذات اقتصادات أولية غير متنوعة يطغى عليها إنتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي. وبالرغم من هيمنة النفط على التجارة فإن دولة الإمارات حققت تقدما في مجال تنويع صادراتها من خلال تطوير نشاط إعادة التصدير وبناء قطاع إنتاجي تحويلي تصديري بلغ حجم صادراته أكثر من 20 مليار دولار. كما أن السعودية والتي لازالت صادراتها مركزة فإنها تمتلك أكبر قطاع تحويلي تصديري عربي على الإطلاق حيث بلغت صادراتها من السلع المصنعة أكثر من 37 مليار دولار أمريكي. هذه المعطيات تعكس مفارقة بعض الدول العربية (مصر، تونس، المغرب، الأردن، لبنان) التي تصنف كاقتصادات متنوعة (وفق مؤشر هيرشمان) لكن في نفس الوقت حجم صادراتها من السلع المصنعة لم يبلغ ما حققته الدول الخليجية النفطية والتي تصنف كاقتصادات غير متنوعة. فعلى سبيل المثال بلغت مستويات التركز في تونس أقل المستويات العربية وبلغت نسبة صادراتها من السلع المصنعة أكثر من 76 % من الصادرات السلعية لكن لم تبلغ في الحجم نصف ما تصدره دولة الإمارات، وأقل من ثلث ما تصدره السعودية من السلع المصنعة. وهناك مجموعة الدول العربية ذات الدخل المتوسط التي تضم دولا ذات تنمية بشرية عالية ودخل متوسط شريحة عليا (ليبيا، لبنان، الأردن، تونس والجزائر) وتنمية بشرية متوسطة ودخل متوسط شريحة دنيا (مصر، المغرب، سورية). أما العراق فيصنف ضمن الدول ذات الدخل المتوسط شريحة عليا لكن ذي تنمية بشرية متوسطة. هذه الدول باختلاف هبتها من الموارد الطبيعية وتنميتها البشرية فهي ذات فائض عمالة (باستثناء ليبيا) وتواجه أزمة بطالة مزمنة واختلالات في موازينها الأساسية، وتحتاج هذه الدول إلى مزيد من جهود التصنيع وتطوير قطاع الخدمات الإنتاجية القابلة للاتجار لتحقق مزيدا من التنويع في قاعدتها الصناعية والخدمية. أما مجموعة الدول العربية متوسطة الدخل وذات التنمية البشرية المتدنية (السودان، اليمن، موريتانيا)، وكذلك مجموعة الدول منخفضة الدخل ومنخفضة التنمية البشرية (جيبوتي، الصومال، جزر القمر) فإن مسيرتها التنموية يجب أن تنطلق من المزايا النسبية التي تمتلكها في قطاعات الموارد الطبيعية والمناجم والتي يجب أن تستغلها لتحقيق فوائض تصديرية يمكن استخدامها لانطلاق عملية التنمية الاقتصادية والتحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي مع التركيز على القطاعات ذات كثافة العمل المرتفعة لامتصاص الفقر والبطالة.

تواجه أغلب الدول العربية تحديات تنموية متعددة تجلت نتائجها وآثارها في تواضع وتائر النمو الاقتصادي طويل الأجل وبطء التحول الهيكلي وسقوطها في مصيدة الدخل المتوسط.

وقد يرجع تواضع النمو الاقتصادي وتباطأ التحول الهيكلي إلى عدة عوامل معقدة متشابكة ومتداخلة فيما بينها، حاولت مختلف نظريات ونماذج النمو والتنمية منذ عقود من الزمن إبرازها وتحديد حدتها على مسار النمو

والتنمية[3]. وعموماً تتمحور أغلب التفسيرات المتداولة في الأدبيات التنموية ودوائر صنع السياسات حول ضعف حجم رأس المال المادي والبشري والتقاني والناجم عن ضعف الاستثمار في الأصول المادية وفي التعليم والتدريب وفي التقانة والعلوم والمعرفة. ويرجع ضعف الاستثمار بدوره إلى ضعف الادخار الناجم عن ضعف الدخل (الحلقة المفرغة للتنمية) وصعوبة تجنيد الموارد المتاحة إلى استثمارات منتجة وتوجيهها إلى القطاعات ذات الأولوية وذلك نتيجة ضعف السياسات وضعف منظومة التخطيط وتدهور بيئة الأعمال وضعف مستويات حوكمة المؤسسات العامة والخاصة والتي ينجم عنها تكاليف إضافية وارتفاع في مستويات اللايقين والمخاطرة والتي كلها تقلل من العائد المتوقع للاستثمارات، مما يقلل من التوجه نحو نشاط الاستثمار المنتج بالرغم من توفر الفرص الاستثمارية والإمكانات المتاحة. ونتيجة عدم وجود بيئة مواتية للاستثمار المنتج فإن رأس المال بقلته يتجه إلى القطاعات غير المنتجة ذات دورة رأس المال القصيرة قليلة المخاطرة والتي تكون عادة في قطاعات ضعيفة القيمة المضافة مثل التجارة والنقل والعقار والصناعات القائمة على الموارد الطبيعية.

يشكل توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية والقابلة للاتجار ورفع وتائرها وأحجامها إلى مستويات حرجة العامل الأساسي في بعث النمو الاقتصادي وتسريع التحول الهيكلي. وهذا التوجيه عبر التخطيط والسياسات يعتبر أمراً أساسياً في تعزيز التنمية الاقتصادية، وكذلك في الوصول إلى اقتصاد متنوع كمياً ونوعياً. وبالاستناد إلى التجارب الناجحة والتي تحولت فيها بعض الدول من دول فقيرة إلى دول صناعية حديثة،[4] فإن ذلك لابد أن يتم من خلال تصميم محكم لحزمة «سياسات تنموية» هدفها بناء جهاز إنتاجي (سلعي وخدمي) متطور في القطاعات القابلة للاتجار ذات محتوى معرفي وتقاني يقود في نهاية المطاف إلى تنويع الاقتصادات العربية. وتشكل السياسات الأفقية الوظيفية العامة الداعمة والتي لا تميز بين القطاعات، والسياسات الانتقائية التي تحدد من خلالها الأولويات القطاعية، والتي تعرف بالسياسات الصناعية التقليدية والحديثة الإطار الذي تتبلور فيه حزمة السياسات التنموية التي توجه الاقتصاد وتنقله إلى اقتصاد متنوع.

تتطلب صياغة نموذج عملي للتنويع قائم على السياسات فهم آليات عملية التنويع وبيان علاقتها بالتحول الهيكلي وبالنمو، أي ربطها بالتنمية الاقتصادية، وماهية أدوات السياسات المتاحة لمتخذي القرار، وحصر التحديات والخصائص الهيكلية التي تواجه عملية التنويع في الدول العربية ليتم بعد ذلك تفصيل استراتيجية تنموية تستطيع أن تفتح المسار لعملية تنويع اقتصادي قادرة على إطلاق عملية النمو الاقتصادي وتخفيف حدة القيود الهيكلية التي تثبط النمو والتنمية خاصة تلك المتعلقة بقيود ميزان المدفوعات [5] والموازنة.

ونظراً لاختلاف مستويات التنمية والتنويع الاقتصادي ما بين الدول العربية «غنية الموارد وفقيرة الموارد» وما ينتج عنها من اختلاف في تركيبة المزايا النسبية والتكاليف وكثافة عوامل الإنتاج فإن صياغة استراتيجية تنويع اقتصادي تتطلب توظيف سياسات مختلفة خاصة بكل مجموعة. ففي حالة الدول الغنية بالموارد الطبيعية المنجمية والزراعية والتي لا زالت مستويات التنويع فيها منخفضة، فإن هذه السياسات سوف تختلف ما بين الدول ذات الهبات العالية ومستوردة العمالة (الدول الخليجية وليبيا) والدول ذات هبة الموارد وكثيفة السكان (الجزائر، العراق، السودان، موريتانيا) والدول ذات الدخل المنخفض قليلة الموارد (الصومال، جيبوتي، جزر القمر، اليمن). أما الدول الأخرى ذات الدخل المتوسط ذات فائض العمالة والتي قطعت شوطاً لا بأس به في عملية التنويع والتصنيع لكن لا زالت لم تحقق الفائدة القصوى

بالرغم من الاختلافات الهيكلية العميقة ما بين مختلف مجموعات الدول العربية حسب الحجم وطبيعة الموارد وكثافة عوامل الإنتاج وتوجه السياسات، فإنه هنالك العديد من عناصر السياسات التنموية التي هي ضرورية وصالحة للجميع

منه فإنها تحتاج إلى إعادة صياغة سياساتها التنموية المعتمدة وتوجيهها نحو تعميق عملية التحول الهيكلي، ومن خلال سياسات صناعية قطاعية حديثة تؤدي إلى تسريع عملية النمو في القطاعات الإنتاجية القابلة للاتجار ذات التوجه التصديري والمحتوى التقاني المتوسط إلى المرتفع.

وبالرغم من هذه الاختلافات الهيكلية العميقة ما بين مختلف مجموعات الدول العربية حسب الحجم وطبيعة الموارد وكثافة عوامل الإنتاج وتوجه السياسات، فإنه هنالك العديد من عناصر السياسات التنموية التي هي ضرورية وصالحة للجميع ويجب تطبيقها مهما كانت الاختلافات الهيكلية، ولكن تختلف فقط في الأهمية والأولوية حسب طبيعة اقتصاد كل دولة ومجموعة. ونتيجة هذه العوامل كلها فإنه يجب التنويه بأنه لا يوجد نموذج تنويع صالح لكل الحالات.

2.3 حجم الموارد والمزايا النسبية والتخصص والتجارة الخارجية والتنمية

أشادت النظريات الكلاسيكية منذ أن كتب آدم سميث كتابه حول «ثروة الأمم»، وصاغ ريكاردو مفهوم المزايا النسبية التي أسست للتخصص التجاري وما تبعها من نظريات التجارة الخارجية النيوكلاسيكية على أهمية ومنافع التجارة الخارجية في التنمية ومساهمتها في النمو والرفاهية الاقتصادية. بالمقابل تجد الدراسات الامبريقية المختلفة والعديدة صعوبة كبيرة في إثبات منافع التجارة الخارجية على التنمية وذلك لأسباب منهجية وأخرى متعلقة بجودة البيانات وخاصة صعوبة تحديد الأثر الآني المتبادل ووجود سببية متبادلة ما بين نمو التجارة والنمو الاقتصادي. كما أن رصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات يعتبر من أهم القيود التوازنية التي يفرضها على مسار التنمية أي أنه لا يمكن أن ينمو الاقتصاد بشكل مستدام دون ميزان مدفوعات متسق مع أساسيات الاقتصاد. وعليه فإن تنمية التجارة وخاصة تنمية الصادرات تعد من أهم متطلبات التنمية الاقتصادية لضمان مسار نمو مستدام. وقد تمخض أيضاً عن النظريات الكلاسيكية خاصة الريكاردية بأن الاقتصادات المختلفة تمتاز بمجموعة مزايا نسبية ظاهرية يمكنّها التخصص في إنتاج وتجارة سلع تمتلك فيها هذه الميزات. وقد أصبح هذا التخصص القاعدة الأساسية التي تحدد تقسيم العمل الدولي خاصة ما بين دول الشمال المتقدم الغني الذي يملك التقانة والمعرفة (كثافة عالية في رأس المال) وبالتالي تستند على الاختراع والإنتاجية في استدامة نموه الاقتصادي، ودول الجنوب النامية التي تمتلك كثافة عالية في العمل وبالتالي الأجور والتكاليف المتدنية وتصدير المواد الأولية المنجمية والزراعية في شكلها الخام، والمنتجات المصنعة ذات التقانة المنخفضة والمتوسطة والتي يتم إنتاجها في الدول المتقدمة وتجمع في الدول النامية أو من خلال إنتاجها في الدول النامية بفضل الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث أصبحت هذه الدول تتنافس على استقطابها.

وقد أدى تخصص الدول وفق نموذج تقسيم العمل الدولي القائم على امتلاك الميزات النسبية الظاهرية في الموارد الطبيعية، وفي كثافة عوامل الإنتاج، إلى تركز صادراتها في عدد محدود من السلع الزراعية والمنجمية الخام. وقد نجم عن هذا التركز والتخصص الدولي في الموارد صعوبات اقتصادية ناجمة عما أسماه راؤول بريبيش وسنجز بالتراجع الاتجاهي لمعدلات التبادل ما بين الدول الصناعية والنامية نتيجة التراجع النسبي لمعدل أسعار صادرات هاتين المجموعتين. أي أن أسعار صادرات الدول النامية لا تواكب تطورات أسعار صادرات الدول المتقدمة الصناعية وذلك لضعف مرونات الطلب على الموارد الأولية لصالح السلع المصنعة[6].

كما أن أسعار الموارد الأولية تمتاز بعدم الاستقرار والتذبذب نتيجة المضاربة في أسواق السلع العالمية وكذلك

نتيجة الصدمات الاسمية والحقيقية الناجمة عن الأزمات الاقتصادية العالمية وصدمات السياسات والاختراعات. وقد نجم عن تراجع حدود التبادل لفترات طويلة وكذلك ارتفاع معدلات تذبذب الأسعار مصاعب كبيرة في إدارة التنمية وخاصة في استقرار ميزان المدفوعات والموازنة العامة خاصة في الدول النفطية.

وبالرغم من وجود احتياطات النفط والغاز بكميات كبيرة في العديد من الدول العربية فإن أثره على الاقتصاد يختلف عن أثر الموارد الطبيعية المنجمية الأخرى والزراعية وذلك لكثافته الرأسمالية وسهولة تصديره ولارتفاع حدود تبادله بالرغم من تذبذبه الشديد. فلقد سمح النفط خاصة في الدول ذات الحجم السكاني الصغير أو التي تنتجه بكميات كبيرة إلى إحداث نقلة نوعية كبيرة في اقتصادات هذه الدول[7] حيث أن أغلبها ذات دخل مرتفع أو دخل متوسط من الشريحة العليا وكذلك ذات تنمية بشرية عالية جداً أو عالية. وقد استطاعت معظم الدول النفطية أن تواجه لحد الآن التذبذب الشديد للأسعار من خلال بناء احتياطات معتبرة من العملة الصعبة وتثبيت أسعار صرفها واستخدام الاحتياطي كماص للصدمات الاسمية والحقيقية، مما حقق لها استقرار اقتصادي كلي كبير. بالمقابل ساهم ارتفاع الدخل في رفع تكاليف العمل دون رفع الإنتاجية، مما أثر سلبا على القدرة التنافسية وخاصة قدرتها في المنافسة في مجال تصدير منتجات الصناعات التحويلية القائمة على التجميع. ونظرا لان الدول النفطية تمتاز بأسعار طاقة تنافسية فإنها تمتلك مزايا نسبية كبيرة في تطوير صناعات تحويلية قائمة على معالجة وتكرير وتحويل المواد الأولية ذات الكثافة الطاقوية الكبيرة.

بالمقابل عززت هبة الموارد[8] خاصة النفط والغاز تركز الإنتاج والصادرات بشكل كبير وبالتالي زادت من حدة ما يعرف «بالمرض الهولندي» والذي يعكس حالة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، والذي يشجع زيادة الواردات ويثبط الصادرات ويزيد من التوجه نحو القطاعات غير القابلة للاتجار على حساب القطاعات القابلة للاتجار. وإذا كان هذا التغير في الأسعار النسبية[9] لم يؤدي إلى تراجع ملحوظ في التصنيع في الدول العربية خاصة النفطية وذلك لكون هذه الدول غير صناعية أصلا مثل ما حدث في هولندا عند اكتشاف الغاز الطبيعي، فإن هذه الظاهرة تسهم في تقييد تطور القطاعات القابلة للاتجار الصناعية والخدمية والزراعية، وبالتالي عدم حدوث تحول هيكلي[10]. وقد ساهمت ترتيبات سعر الصرف القائمة على تثبيته مع عملة أجنبية أو سلة من العملات إلى تعزيز هذه الظاهرة خاصة في الدول التي لم تنجح في التحكم في التضخم. كما أن الشواهد الامبريقية أثبتت أن هبة الموارد تؤثر سلباً على التنمية وتشكل نقمة عندما تكون المؤسسات التي تدير العملية التنموية ضعيفة وتؤجج الصراع ما بين النخب الحاكمة حول استقطاب الموارد وتزيد من مستويات الفساد وتفشي ظاهرة البحث عن الريع خاصة في ظل استخدام عوائد الصادرات في الدعم غير المستهدف وغير المبرر وفي تخصيص الموارد بعيداً عما تحدده التوازنات الاقتصادية الأساسية خاصة توازن أسواق السلع والخدمات[11].

بالرغم من وجود احتياطات النفط والغاز بكميات كبيرة في العديد من الدول العربية فإن أثره على الاقتصاد يختلف عن أثر الموارد الطبيعية المنجمية الأخرى والزراعية وذلك لكثافته الرأسمالية وسهولة تصديره

عززت هبة الموارد خاصة النفط والغاز تركز الإنتاج والصادرات بشكل كبير وبالتالي زادت من حدة ما يعرف «بالمرض الهولندي»

3.3 التنويع الاقتصادي نتاج التحول الهيكلي

يمكن اعتبار ظاهرة التنمية الاقتصادية كنتاج عملية تحول هيكلي معقدة تنتقل فيه الاقتصادات من مرحلة الاقتصاد الزراعي- الحرفي الريفي الثنائي (اقتصاد أولي) مع وجود فائض عمالة في حالة بطالة مقنعة إلى اقتصاد صناعي حضري تمتص فيه البطالة المقنعة وتصبح التكاليف وبعدها الإنتاجية والاختراع والمعرفة أساس العملية التنموية والنمو (اقتصاد حديث). وقد أسفرت الدراسات التطبيقية لكل من «شنري وسكواير» في البنك الدولي والتي تم إعادة إحياؤها مؤخرا إلى تحديد

ملامح وأهم سمات التحول الهيكلي. وحسب النموذج فإن عملية التحول الهيكلي تتم تدريجياً بحيث يرتفع الدخل القومي ويتغير الوزن النسبي للقطاعات الإنتاجية من خلال انخفاض حصة القطاع الأولي (الزراعة والصيد والغابات والمناجم) إلى مستوى محدد ليصبح الاقتصاد قائماً أساسا على إنتاج وتصدير منتجات الصناعة التحويلية. وبعدها تشهد الدول الصناعية تحولا نحو مزيداً من الخدمات الإنتاجية[12]. وقد أكد اقتصاديون آخرون أن تحولات هيكلية أخرى تحدث مع عملية التنمية منها تغير هيكل التشغيل (كلارك) وكذلك تغير توزيع الدخل (كوزنت) وكذلك الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر (راي وفاني) وكذلك امتصاص فائض العمالة (لويس).

وتتحكم في عملية التحول الهيكلي عدة عوامل أساسية يمكن تجميعها في: حجم الاقتصاد[13]، ودرجة الانفتاح التجاري، وهبة الموارد، وكذلك السياسات والتوجه التجاري. وتبين الدراسات الامبريقية التي تمت في إطار مشروع التحول الهيكلي الذي أجراه «شنري وسكوايز» في البنك الدولي أن هبة الموارد تؤدي إلى بقاء الاقتصاد في حاله الأولي وذلك من خلال اعتماد ما يسمى باستراتيجية تأجيل التصنيع[14] وذلك لأن التوجه التجاري والإنتاجي للاقتصاد يبقى مرتبطاً بـ القطاع الأولي[15] (الزراعة والمناجم) حيث يسهل استغلال المزايا النسبية ويصبح إطلاق عملية التصنيع صعباً وذلك للأثار السلبية التي تحدثها هبة الموارد. وفي حال الدول الصغيرة ذات هبة الموارد العالية سوف يكون لها توجهاً تجارياً منفتحاً على عكس الدول الكبيرة والتي تتجه أن تكون دول منغلقة، حيث تكون مساهمة التجارة فيها متواضعة. وقد يؤدي قلة أو انعدام الهبات من الموارد الطبيعية إلى انتهاج سياسة تنموية قائمة على التصنيع المبكر بحيث تتجه الدول الصغيرة إلى تطوير صناعات متجهة نحو نشاط التصدير وذلك لضيق حجم السوق المحلي من خلال تبني استراتيجية ترويج الصادرات على غرار دول جنوب شرق آسيا التي طورت مزايا تنافسية[16] في الصناعة من خلال توجه قائم على سياسات صناعية ذكية والتي من خلالها وجهت الاستثمار وسهلته في قطاعات إنتاجية منتقاة مثل وسائل النقل المتعددة وتكنولوجيا الاتصال. وفي حال عدد أخر من الدول خاصة ذات الحجم[17] الكبير مثل المكسيك والبرازيل والأرجنتين وتركيا والهند فقد ركزت على استراتيجية التصنيع القائم على إحلال الواردات من خلال رفع مستوى حماية الإنتاج الوطني (الحماية الجمركية العالية وإعفاء المدخلات الوسيطة وتحديد سعر صرف مبالغ فيه) وتدخل الحكومات بشكل سافر في عملية الإنتاج أو في توجيه القطاع الخاص في تطوير الصناعات المحلية. وعموماً فإن هذه الدول اعتمدت أساسا على الديون الخارجية لتمويل عملية التصنيع[18]، بالمقابل شكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد مصادر التمويل الأساسية خاصة في حالة الدول التي تتبع استراتيجية ترويج الصادرات[1920]. ونظراً أن استراتيجية إحلال الواردات لم تكن مستدامة نتيجة عدم قدرتها على التصدير بشكل يكفي لخدمة المديونية المتفاقمة، فقد اضطرت أغلب الدول أن تتخلى عن هذه الاستراتيجية وتتحول إلى تحرير التجارة الخارجية وتفكيك منظومة الحماية كجزء من ترتيبات الإصلاحات الهيكلية التي طبقتها في ظل التفاوض مع مؤسسات بريتون وودز وكذلك ضمن اتفاقيات إعادة جدولة الديون الخارجية مع نادي باريس[21].

هنالك القليل من الدراسات التي رصدت التحولات الهيكلية في الدول العربية وتحديد مراحل إنجازه وفق المعايير التي تحدد نقاط التحول الهيكلي. وتشير دراسة قام بها العباس (2008) وحنان مرسي (2017) أن الدول العربية لم تنجز التحول الهيكلي ولا زالت أغلبها اقتصادات أولية وقليل من الدول غير النفطية متوسطة الدخل استطاعت أن تتحول إلى دول قائمة في الأساس على إنتاج السلع المحولة بالإضافة إلى تصدير الخدمات

التجارية. وبالرغم من هذا التقدم النسبي للتحول الهيكلي مقارنة بالدول النفطية فإنها لم تستطع أن تتجاوز المستوى التنموي الذي حققته هذه الدول. كما أن سجل نموها الاقتصادي لم يسمح بمواجهة تحديات سوق العمل وميزان المدفوعات ومعدلات الفقر والمديونية[22]. وقد يرجع السبب إلى طبيعة التحول الهيكلي ونوعيته وحجمه. فنتيجة لفقدان هذه الدول للهبات الطبيعية من الموارد ذات الإيراد المرتفع[23] لجأت إلى التصنيع المبكر الذي ارتفعت معدلاته ليقترب من المعدلات المتسقة مع مستوى دخلها. لكن بالنظر بدقة أكثر لهيكل الصناعة التحويلية فيها فإننا نجد أن أغلب التحولات حدثت في الصناعات القائمة على معالجة الموارد الطبيعية مثل الصناعات الغذائية والمشروبات وصناعة الأحذية والجلود والصناعات النسيجية والأقمشة وصناعة الخشب والأثاث وهي كلها صناعات قائمة على تقانة منخفضة قليلة القيم المضافة وكذلك غير مندمجة بشكل فعّال في سلاسل القيم العالمية ولا تنمو في شكل عناقيد متكاملة بل تعتمد على الاستيراد بشكل كبير في توفير المدخلات والآلات والمعدات. ونفس الأمر يمكن أن يقال على تجارة الخدمات حيث أنه بالرغم من تسجيل ارتفاع نسب الخدمات من الناتج إلا أنه في الغالب ناجم عن ارتفاع نسب الخدمات العامة والتي عادة ما تحتسب بتكلفة تقديمها. كما أن الخدمات التجارية تتركز في الخدمات التقليدية مثل السياحة والنقل والاتصالات والخدمات العقارية والتجارة الداخلية. وبالرغم من أنها تشكل رافداً مهماً لصادرات السلع ودعماً لميزان المدفوعات، فإن الدول العربية في أغلبها تعتمد على استيراد الخدمات ذات المحتوى المعرفي المرتفع وخاصة الخدمات الإنتاجية الموجهة للمؤسسات وللقطاع الاقتصادي مثل تشييد المشاريع الكبيرة وخدمات الهندسة والتصميم والحاسوب وتقانة المعلومات ونظم المعلومات الرقمية وبعض قطاعات الخدمات الصحية المتقدمة.

ركزت دراسات التحول الهيكلي على التغيرات الإجمالية في الاقتصاد، لكن في واقع الأمر فإن هذه التحولات هي نتاج عملية معقدة تقع على مستوى الأنشطة الاقتصادية التفصيلية والتي تحدث نتيجة عملية استثمارية تحددها تضافر وتفاعل المزايا النسبية من الموارد الطبيعية ووفرة عوامل الإنتاج ورأس المال والأسعار والتكاليف النسبية والتقانة وأذواق المستهلكين ومستوى الطلب الداخلي ودرجة الانفتاح للتجارة الخارجية وطبيعة السياسات الصناعية 24، وسلوك رجال الأعمال ومهاراتهم وكيفية تعاملهم مع المخاطر والسبل المتاحة للتحوط منها.

ركزت دراسات التحول الهيكلي على التغيرات الإجمالية في الاقتصاد، لكن في واقع الأمر فإن هذه التحولات هي نتاج عملية معقدة تقع على مستوى الأنشطة الاقتصادية التفصيلية

كل هذه العوامل تحدد اتجاهات الاستثمار والعائد منه وبالتالي ينجم عنها تغير في مستوى وشكل العرض من إنتاج السلع والخدمات التي تحدد درجة تنوع الاقتصاد من حيث عدد السلع والخدمات المنتجة وكذلك حجمها وطبيعتها القطاعية والتقنية والمعرفية، بالإضافة إلى مُساهمتها في دعم التشابكات القطاعية الخلفية والأمامية ودرجة الاعتماد على الاستيراد من المدخلات الإنتاجية وكذلك حصة القيم المضافة المنتجة في الصادرات ودرجة المساهمة في حلقات الإنتاج العالمية.

إن تسريع عملية التحول الهيكلي من اقتصاد أولي تسيطر عليه القطاعات الأولية (الزراعة والمناجم) إلى اقتصاد صناعي حديث (الصناعة التحويلية والخدمات الإنتاجية) سيفضي في نهاية المطاف إلى تنويع الاقتصاد إذا صاحب ذلك تحولاً هيكلياً أعمق داخل القطاعات (الزراعة والصناعة والخدمات) بحيث يتم زيادة عدد وحجم ونوع وبدائل السلع المنتجة. وتعمل السياسات القطاعية على توجيه الاستثمار الخاص والعام نحو مجموعة من الأنشطة المستهدفة ذات القيم المضافة المرتفعة، من خلال السيطرة على أكبر قدر من سلسلة القيم المضافة عبر تصنيعها وتحويلها إلى منتجات وسيطة ونهائية، والانتقال في سلم المعرفة والتقانة، والانتقال من نظام قائم على استغلال الموارد الطبيعية إلى إنتاج السلع

تحتاج عملية إنتاج سلع «جديدة» تدرج لأول مرة ضمن سلة السلع المصنعة محليا، إلى استكشاف المزايا النسبية ومنحنى التكاليف .

ذات التقانة المتوسطة والمرتفعة.

سرعة هذه العملية سوف تحددها إلى حد كبير الهبات الطبيعية والمزايا النسبية وكذلك حجم الاقتصاد والذي يحدد مستوى الطلب ونوعيته، بالإضافة إلى درجة الانفتاح وطبيعة السياسات التنموية المتبعة وعلاقتها بالتحول الهيكلي وتنويع الاقتصاد.

يعتمد اقتصاد السوق على قوى العرض والطلب والتوازنات السعرية والتي تحدد مستوى الإنفاق والربح والاستثمار الأمثل، وعليه، فإن عملية التحول الهيكلي والتنويع تنبع من قرارات المستثمرين وخياراتهم الاستثمارية بما يعظم العوائد على تلك الاستثمارات. ونظراً للعوائق والتحديات المتعددة التي تواجه عملية الاستثمار والتي تتلخص في إخفاق السوق، عادة ما تؤثر سلبا على نسق الاستثمارات وحجمها الضروري لبلوغ عملية التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي التي تصاحب هذه العملية. وعليه فإنه على العملية التخطيطية والسياسات التنموية العمل على توفير الشروط لتحقيق أهداف التنمية والتي يكون فيها الاستثمار محركها الأساسي.

لقد تطورت النماذج والأدبيات الاقتصادية الكلية التي تفسر وتحدد ظاهرة الاستثمار والتي بدأت من النظرية الكينزية والتي أكدت أن قرارات الاستثمار تستمر إلى أن تعادل القيمة الحالية للعوائد المستقبلية. تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال، أي أن الاستثمار سيتم حتى تعادل القيمة الحالية الصافية الصفر، وعرفت نظريات الاستثمار تطورات انطلاقاً من مفهوم صافي القيمة الحالية لتغطي مبادئ تقييم المشاريع والاستثمار في الأصول والخيارات المالية. وقد طور «جورجنسن» نموذجا بحيث أصبح قرار الاستثمار مبنياً على الفكر النيوكلاسيكي القائم على تعظيم العائد من الاستثمار والتي يتحدد من خلالها الحجم الأمثل لكمية لرأس المال. كما تم تحديد طرق تعديل الاستثمار الحالي للوصول إلى الحجم الأمثل والمعروفة بطرق التعديل الجزئي. كما أن تطوير نظرية المسرع الذي اقترحه كلارك وساملسون بحيث أن تدفقات الاستثمار تحددها العلاقة الفنية ما بين معدل النمو الاقتصادي بافتراض أن معامل رأس المال للإنتاج ثابتاً. وقد بنت نظرية الفجوة التمويلية على نظرية المسرع لتحديد الاستثمارات الضرورية لبلوغ معدل نمو مستهدف في الخطط الاقتصادية.

إن مسألة التحول الهيكلي والتنويع تتطلب فهم عملية قرارات الاستثمار على أرض الواقع لتحديد «العوائق الهيكلية» التي تواجهها والتي يمكن وضعها في خانة فشل السوق. إن المستثمر في الدول النامية عموما يعتمد على نسخ طرق الإنتاج المتاحة والقائمة على المعرفة والتقانة المتوفرة والمستكشفة في الدول المتقدمة. تحتاج عملية إنتاج سلع «جديدة» تدرج لأول مرة ضمن سلة السلع المصنعة محليا، إلى استكشاف المزايا النسبية ومنحنى التكاليف (Cost Discoveries).ويتم تحديد التكاليف وطبيعة معالم دالة الإنتاج من خلال التجربة على أرض الواقع والتي تتلخص في عملية الاستكشاف الذاتي(Self-Discovery) التي يقوم بها المستثمر المستكشف أو المغامر. ويواجه هذا المستثمر في مسعاه في إنتاج السلع الجديدة عدم قدرته على السيطرة على كل الوفورات الخارجية (Externalities) والتي سوف يستغلها مستثمرون آخرون حال تم معرفة منحنى التكاليف. كما أن المستثمر يواجه تحديات التنسيق في قرارات الاستثمار نظراً لاعتماد المشاريع على بعضها وتشابكها والتي لا يمكن حلها إلا من خلال منظومة تخطيط تقدم «السلع العامة» الضرورية لاستكمال الاستثمارات في القطاعات المنتجة. هذه الوفورات، يمكن أن تؤدي إلى تسريع النمو الناجم عن نسخ تجارب الاستثمار، وذلك لأن العديد من المنتجات والصناعات تستخدم نفس التقانة وبالتالي سيؤدي التحكم فيها إلى إنتاج سلع جديدة قريبة منها لها نفس تقانة الإنتاج. ونتيجة التشابكات الأمامية والخلفية

ما بين القطاعات فإن هذه الاستكشافات لها أثر موجب على النمو من خلال التشابكات ما بين الصناعات وكذلك التشابكات والتنويع داخل نفس القطاع.

وقد طور فريق من الباحثين في جامعة هارفارد تقنية جديدة تحدد حيز السلع استناداً إلى ظاهرة التشابه في المعرفة وتقنيات وطرق ومتطلبات الإنتاج. وقد تم تحديد التشابه وقياس مدى التقارب والمسافات بين السلع من خلال دراسة صادرات الدول من السلع التي لها فيها مزايا نسبية. ومن خلال هذه المسافات تم تحديد كل المسارات الممكنة بين السلع مما شكل ما يعرف بحيز السلع. ويمكن تعريف عملية التنويع والتحول الهيكلي بأنها عملية القفز ما بين السلع ذات المسافات القريبة ذات المعرفة الإنتاجية والمتطلبات المتشابهة. أي أن أي بلد يطور إمكانات في انتاج سلعة معينة يمكنه انتاج السلع المتشابهة بنفس المخزون من المعرفة. كما أن حيز السلع لكل دولة يمكن أن يكون كثيفا ما يدل على امتلاك الدولة لفرص معتبرة لإنتاج عدد كبير من السلع، أو قد يكون فارغا ويدل على وجود عدد قليل من المسارات التي تسمح بإنتاج سلع جديدة انطلاقا مما تملكه من مزايا نسبية قائمة.

بالرغم من أن الدول النامية بما فيها الدول العربية تمتاز بضيق القاعدة الإنتاجية وضعف الميزات النسبية وانحصارها في عدد محدود من السلع فإن عملية الاستكشاف الذاتية وإدخال إنتاج سلع جديدة انطلاقاً من معرفة إنتاج سلع ذات نفس التقانة سوف يؤدي حتما إلى تنوع الاقتصاد مع تقدم عملية الاستكشاف والانتقال إلى إنتاج وتصدير سلع جديدة في حيز السلع. إن عملية الاستكشاف وإنتاج السلع الجديدة يمكن أن يسرع النمو ويعمق عملية التحول الهيكلي وخاصة من خلال توسع القاعدة الإنتاجية تدريجياً مما يسمح بتوسيع الوعاء الضريبي وزيادة دخل الموازنة مما يسمح بالاستثمار في السلع العامة التي بدورها تعزز عملية الاستكشاف والانتقال إلى إنتاج سلع جديدة. كما أن هذه العملية سوف تعزز رأس المال البشري من خلال التعلم بالممارسة وتوسع التعليم الرسمي وبناء المهارات من خلال التدريب وهي أيضاً تسهم في تعميق تنويع الاقتصاد والتحول الهيكلي وأخيراً إطلاق عملية النمو.

كما يتطلب حل مشكلة التنسيق إيجاد منظومة تخطيطية واتخاذ قرار يحدد طبيعة الاستثمارات الإنتاجية العامة الخاصة والعمل على توجيهها إلى جملة من القطاعات المستهدفة من خلال الاستثمار العام في البنى التحتية واللوجستية وبناء رأس المال البشري وتوجيه رأس المال الإنتاجي من خلال منظومة حوافز تقلل من تكاليف الاستكشاف مثل الدعم والإعفاءات واستهداف قطاعات من خلال تطبيق سياسات صناعية قائمة على حزمة من الإجراءات والسياسات الوظيفية (الأفقية) التي تطبق على كل الاقتصاد والقطاعات وجملة من الإجراءات الانتقائية التي توجه لجملة من القطاعات المنتقاة والمختارة من أجل دفع تنميتها بإعطائها الأفضلية.

إن صياغة سياسات تنويع عملية تحقق أهدافها تتطلب توفر منظومة رصد متطورة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية التنويع الوطنية.

4.3 التنويع وطرق قياسه وانعكاسات ذلك على سياسات التنويع

إن صياغة سياسات تنويع عملية تحقق أهدافها تتطلب توفر منظومة رصد متطورة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية التنويع الوطنية.

لقد تم ربط عملية التنوع الاقتصادي بعملية التحول الهيكلي، والتي تنعكس في عملية الانتقال من اقتصاد متخلف زراعي ريفي إلى اقتصاد متقدم قوامه الصناعة وإنتاج الخدمات المتقدمة. ويصاحب هذا التحول الهيكلي ما بين القطاعات تحولاً آخر أكثر أهمية داخل القطاعات والأنشطة، حيث أن عملية التنمية والتحول ينجم عنها إنتاج سلع جديدة واختفاء أخرى. وعموما سوف ينبثق عن هذه العملية الهيكلية ارتفاع عدد وحجم (البعد الكمي)

وبدائل السلع المنتجة (البعد النوعي) مما يفضي في نهاية المطاف إلى مزيد من تنويع الجهاز الإنتاجي. وينعكس ذلك أساسا في تغير الهيكل الإنتاجي وفي هيكل التشغيل كما ونوعا وكذلك في هيكل التجارة الخارجية خاصة في الصادرات.

ونظراً لعدم قدرة المؤشرات التقليدية لقياس التركز والتنوع بطريقة تظهر الاختلالات الهيكلية التي تحد من الوصول إلى جهاز إنتاجي متنوع عال الإنتاجية، فإنه بدأت تظهر في الأدبيات مناهج جديدة يمكن من خلالها تسليط الضوء على العلاقة ما بين التنويع والإنتاجية. وفي هذا الإطار يمكن ذكر مؤشري التطور السلعي والاقتصادي (Product and Economic Complexity Index)، وهما مؤشران يقيسان إمكانية إنتاج السلع من طرف دولة معينة مع الأخذ بعين الاعتبار احتمال إنتاجها من طرف دول أخرى. إن الدول التي تنتج سلعاً وخدمات منتجة بشكل واسع تأخذ قيماً عالية في قيمة مؤشر التطور الإنتاجي، مع افتراض أنه كلما تخصصت الدول في إنتاج سلع لوحدها، فهذا يعكس قدرتها التقنية وحصولها على مزايا لا تتوفر لدى الغير. إن هذا المؤشر مشتق من منهجية حيز السلع الذي يقارن صادرات الدول في السلع التي لها مزايا نسبية واشتقاق احتمال تصديرها معاً أم لا لنفس السلع، ويتم بعد ذلك تقييم احتمالات انتشار السلع في الفضاء السلعي.

وتشير بيانات مؤشر تطور الجهاز الإنتاجي لسنة 2016 أن أغلب الدول العربية لا زال مستوى تطور جهازها الإنتاجي متواضع مقارنة بدول صناعية حديثة مثل كوريا وسنغافورة، والتي كان مستوى تطور جهازها الإنتاجي في سنة 1970 متواضعاً وأصبح في سنة 2016 يعادل مستوى اليابان والتي تملك أكثر الأجهزة تطوراً في العالم. كما أن نتائج حيز السلع[25] تظهر أن المزايا النسبية تتركز في الأجزاء الغير كثيفة من الحيز مما يقلل الترابطات ويزيد من بعد المسافات ما بين السلع مما يقلل فرص التنوع الاقتصادي. أما مؤشر التطور الاقتصادي لعام 2016 فيشير أن السعودية صنفت في المرتبة 47 الأولى عربيا وحققت مؤشرا قيمته 0.2 مقارنة بـ 2.26 لليابان. وتقع كل من تونس (52)، الإمارات (54)، لبنان (56)، مصر (58)، عمان (61)، قطر (72)، الكويت (75) في الثلث الثاني من ترتيب الدول. أما المغرب (87)، الجزائر (110)، ليبيا (110) واليمن (116)، وموريتانيا (118) في الثلث الأخير من سلم الترتيب.

وكما سبق التقديم فقد طور صندوق النقد الدولي مؤشر تنويع الصادرات قائم على مفهوم التنويع الممتد (Extensive) أو التنويع الأفقي، والتنويع الكثيف (Intensive) أو التنويع الرأسي. حيث يقوم المؤشر على فكرة أن الدول التي تتوسع في زيادة عدد السلع المصدرة وكذلك زيادة عدد المتعاملين التجاريين يؤدي إلى تحسن في التنويع الأفقي والذي بدوره يحسن قدرة البلد على مواجهة الصدمات (Resilience). كما أن زيادة الحصة من التجارة العالمية أو الإقليمية يعكس تحسنا في التنويع الرأسي وأيضاً قوة تفاوضية وارتفاع أسعارها وكذلك اندماج أكثر في سلاسل القيمة المضافة العالمية. كما طّور صندوق النقد الدولي مؤشر تنوع الجهاز الإنتاجي من خلال تقييم توزيع القيم المضافة على القطاعات الإنتاجية والخدمية وذلك باستخدام مؤشر جيني. ويشمل تنويع الإنتاج كذلك تحسن النوعية "Quality upgrading" من خلال تقييم سلم النوعية "Quality ladders" حيث أن وجود عدم تجانس في النوعية في مختلف بدائل سلعة محددة يدل على إمكانية تحسين النوعية لتلك السلعة. وقد تم تقدير النوعية من خلال احتساب مؤشر كمي لمدى تغير مجال النوعية باستخدام قيم الوحدة "Unit Values" للسلع المصدرة وهي أسعار ضمنية (متوسط أسعار السلع المصدرة). وتعتبر هذه الأسعار

مؤشرات تقديرية لنوعية السلعة نظراً لوجود مؤثرات كثيرة على أسعار السلع، وبالتالي فقد تمّ تصحيح أسعار الوحدة لكي تعكس أبعاد النوعية والتي تمّ تحديدها مقارنة بالحدود العليا الدولية. وتشير نتائج مؤشر التنويع أن الدول العربية النفطية عموما سجلت مستويات تنوع متواضعة مقارنة بالدول غير النفطية. ويمكن استثناء دولة الإمارات العربية حيث أن مستويات تنويع اقتصادها تحسن نتيجة تطوير نشاط إعادة التصدير بشكل واسع. ولكن المهم في الأمر أن التحسن في مستويات التنويع في أغلب الدول كان أفقيا، أي انه نجم عن نمو في عدد وأسواق السلع التصديرية. ولم تعرف هذه الدول تحسنا في تنوع صادراتها من خلال زيادة حصصها في الأسواق الدولية. وهذا الواقع ربما يفسر أكثر لماذا لم تنجح الدول ذات الاقتصادات المتنوعة في تسريع وتائر النمو والإنتاجية وذلك لاعتمادها على تطوير سلع عديدة لكن لم تكن بالحجم الحرج الذي يحقق الانطلاقة الاقتصادية. وتشير بيانات مؤشر تطوير نوعية الصادرات أن العديد من الدول العربية عرفت تدهورا في نوعية صادراتها ما بين العامين 1990 و2010. وهذه الدول هي الجزائر، البحرين، جزر القمر، العراق، الكويت، ليبيا، السعودية، الصومال، السودان، سوريا، تونس، واليمن. بالمقابل حققت دولا أخرى تحسنا في سلم نوعية الصادرات وهي مصر، الأردن، لبنان، موريتانيا، المغرب، عمان وقطر، والإمارات.

كما تمّ الاهتمام مؤخراً من طرف الباحثين بتوفير بيانات حول محتوى الصادرات من القيم المضافة المنتجة محلياً وما هي حصص الدول في استقطاب سلاسل القيمة العالمية، وقد تمّ تطوير العديد من المؤشرات التي تعكس اتجاهات المساهمة في التجارة الدولية منها مؤشر التجارة بين القطاعات وكذلك مؤشر التجارة في القيم المضافة الذي طورته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (بيانات متوفرة لثلاثة دول عربية فقط وهي تونس، السعودية، والمغرب) ومؤشر محتوى الصادرات الذي طوره البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسات أخرى ، وهي مؤشرات قائمة على مقارنة الجهاز الإنتاجي باستخدام جداول المدخلات – المخرجات، وكذلك هيكل الصادرات والواردات لتحديد مدى المحتوى من القيمة المضافة في المنتجات التي يتم تداولها عبر الدول والتي تشكل ما يعرف بسلسلة القيم المضافة. وتحتوي قاعدة البيانات التي طورها البنك الدولي ضمن قاعدة بيانات إحصاءات التجارة العالمية المدمجة (WITS) جملة واسعة من مؤشرات التنويع والتطور بحيث تُشكل مصدراً مهماً لتقييم أوضاع تنويع الاقتصادات العربية. وتشير البيانات المتوفر لعدد محدود من الدول العربية أن القيمة المضافة المحلية المضمنة في الصادرات (إجمالي الصادرات مطروحا منها المدخلات المحلية والمستوردة بلغت في المتوسط حوالي 34 % من إجمالي القيم المضافة. وإذا استثنينا الدول النفطية فإن هذه النسبة تنخفض إلى 25 % فقط وذلك لانخفاض التوجه التصديري وارتفاع نسب واردات المدخلات في الإنتاج. وتبلغ نسبة القيمة المضافة المحلية المضمنة في الصادرات حولي 29 % من إجمالي القيمة المضافة للصادرات. وتنخفض هذه النسبة بشكل كبير في الدول النفطية التي جهازها الإنتاجي يعتمد على المدخلات المستوردة بينما ترتفع هذه النسبة بشكل كبير في الدول غير النفطية. كما تحتوي قاعدة بيانات البنك الدولي على مساهمة العمل في القيم المضافة المنتجة والمصدرة. ومن أهم المؤشرات التي تلخص وضع الجهاز الإنتاجي العربي نذكر أن نسبة القيمة المضافة للعمل تبلغ في المتوسط 22 % من إجمالي القيمة المضافة المصدرة. وتنخفض هذه النسبة إلى حوالي 10 % في الدول النفطية وتصل إلى حوالي 27 % في الدول غير النفطية. كما أن نسبة القيمة المضافة للعمل المؤهل تبلغ حوالي 19 % من إجمالي القيمة المضافة المصدرة.

يتطلب تسريع عملية الاستكشاف وإنتاج سلع جديدة وجود استراتيجية تنموية قائمة على نوع محدد من التخطيط التنموي بحيث يتم تنمية وتوجيه الاستثمار من خلال حزمة واسعة من السياسات العامة والقطاعية

5.3 الإطار العام لصياغة سياسات التنويع الاقتصادي

انطلاقاً من اعتبار عملية تنويع الاقتصاد هي مخاض لعملية التحول الهيكلي الذي يشهده الاقتصاد من خلال قرارات الاستثمار والإنتاج التي يقوم بها رجال الأعمال والحكومات في سعيهم لتحقيق العوائد من الاستثمارات فإن هذه العملية تتطلب إنفاذ سياسات متنوعة تصب في حفز وتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات تسمح بتعزيز التحول الهيكلي وتسريعه ونقل الاقتصاد نحو قطاعات تحقق مزيد من النمو الاقتصادي والتشغيل. إن التنويع والتحول الهيكلي الاقتصادي الناجم عن عملية استكشاف التكاليف ومستوى الطلب ومحاولة استنساخ مشاريع وأفكار استثمارية من قبل مستثمرين مستكشفين (رواد أعمال) يتحملون قدراً من المغامرة، وانطلاقاً من المزايا النسبية القائمة كما يعكسها حيز السلع لكل دولة والذي يمكن الاسترشاد به للتوسع في إنتاج السلع ذات نفس التقانة والمعرفة، في واقع الأمر تواجهه جملة من إخفاقات السوق خاصة تلك المتمثلة في وفورات المعلومات ومشاكل تنسيق قرارات الاستثمار مما يؤدي إلى تركز الاستثمارات في القطاعات ذات المخاطرة المتدنية ودورة رأس المال العامل القصيرة والمعرفة البسيطة والتقانة المتدنية والتي عموماً تتمثل في قطاعات التجارة والعقار والصناعات الغذائية والنسيجية وبعض الأنشطة الكيماوية والحديدية الخفيفة.

يتطلب تسريع عملية الاستكشاف وإنتاج سلع جديدة وجود استراتيجية تنموية قائمة على نوع محدد من التخطيط التنموي بحيث يتم تنمية وتوجيه الاستثمار من خلال حزمة واسعة من السياسات العامة والقطاعية. لقد تنوعت تجارب الدول النامية وأخذت مسارات متعددة تم تصنيفها من وجهة نظر الاستراتيجية التنموية إلى إحلال الواردات وترويج الصادرات[26]. وتقوم هذه الاستراتيجيات التنموية على حزم من السياسات القطاعية الإنتاجية والخدمية والتي تسمى مجازا بالسياسات الصناعية، حتى إن كانت تشمل تطوير الزراعة والخدمات. كما أن الدول استخدمت مناهج تخطيطية متعددة وحسب فلسفة تدخل الدولة بالتخطيط التنموي المركزي (المختلط) والتخطيط التأشيري القائم على اقتصاد السوق والقطاع الخاص.

في حقيقة الأمر فإن استراتيجية التنمية والسياسات الصناعية والتخطيط التنموي قد تقاطعت لتنتج نموذجين تنمويين أساسيين. يقوم النموذج التنموي الأول على فلسفة إحلال الواردات من خلال هيمنة التخطيط المركزي والتركيز على السوق الداخلي وهيكل ميزان المدفوعات في تحديد فحوى السياسة الصناعية. وتعتبر الحماية الجمركية من خلال إجراءات التعرفة وغير التعرفة (الحصص والتحريم) وتثبيت سعر الصرف من أهم الأدوات الأساسية لبناء اقتصاد وطني يكون عادة من طرف تطوير القطاع العام. وقد نهجت الدول النامية ذات الأسواق المحلية الكبيرة إلى تطبيق هذا النموذج خلال عقود من الزمن وقد سهل تطبيق هذا النموذج مساهمة رأس المال العالمي في تمويل التنمية من خلال القروض السيادية وصلت في حالة بعض دول أمريكا اللاتينية إلى مئات المليارات.

في هذا النموذج لعبت الدولة دور المستثمر المستكشف حيث قامت ببناء «صناعة وطنية» تديرها شركات القطاع العام من خلال شراء التكنولوجيا من الدول الرأسمالية بصيغة «المفتاح باليد». وقد تميزت دول الخليج العربي بتركيز الحكومات على تثمين الموارد الوطنية من خلال تطوير شركات النفط والغاز وترك القطاع الخاص يتمركز حول قطاعات غير صناعية (أساساً خدمية غير قابلة للاتجار)، يمولها الإنفاق المتأتي من مداخيل الموظفين والعمالة الوافدة في قطاعات الخدمات أساساً. وقد اتجهت دول مثل الجزائر والعراق وليبيا ومصر وسوريا

في مراحل مختلفة إلى صيغة أكثر تقدماً في تطبيق نموذج الإحلال القائم على التجربة الاشتراكية حيث تم تهميش القطاع الخاص واحتكار القطاع العام للحياة الاقتصادية من خلال منظومة من التخطيط المركزي البيروقراطي. أما الدول العربية الأخرى مثل تونس والأردن والمغرب وسوريا فقد طبقت نموذجاً أقل تشدداً حيث لعب القطاع الخاص دوراً محدوداً في قطاعات الصناعات الخفيفة والزراعة والخدمات.

إن تطبيق نموذج الإحلال خلال عقود ما قبل الثمانيات أدى إلى نشوء صناعات وطنية غير موجهة نحو التصدير وإنما لإشباع الطلب المحلي. وعموماً كانت صناعات وسيطة أو تعالج الموارد الطبيعية وقائمة على قدر كبير من استيراد المدخلات والمعدات والآلات. وقد كان من الصعب قياس مساهمتها في تنويع الإنتاج وذلك لأن تقييم التنويع والتركيز يتم انطلاقاً من بيانات التجارة الخارجية وخصوصاً تنويع الصادرات.

أدت أزمة مديونية الدول النامية في منتصف الثمانيات إلى انهيار نموذج إحلال الواردات حيث أن برامج التصحيح الهيكلي واتفاقيات إعادة جدولة الديون الخارجية أفضت إلى برامج تحرير التجارة الخارجية وتحطيم منظومة الحماية التي بنتها هذه الدول. وتجدر الإشارة أن دول جنوب شرق آسيا وظفت استراتيجية إحلال الواردات بشكل ذكي حيث طبقت الإجراءات الحمائية وفي نفس الوقت ركزت على إقحام اقتصادها في نشاط التصدير في قطاعات مختارة من السلع المصنعة محلياً مما جنبها قيد ميزان المدفوعات الذي عرفته دول نموذج إحلال الواردات.

أدى نجاح دول جنوب شرق آسيا وخاصة كوريا وتايوان وسنغافورة في التحول في وقت وجيز إلى دول صناعية ذات دخل مرتفع، إلى الاهتمام بالاستراتيجية التنموية التي اتبعتها والتي عرفت بسياسات ترويج الصادرات. كما أن الإصلاحات الهيكلية التي روجت لها مؤسسات بريتون وودز أدت إلى انتشار واسع لهذا الاستراتيجية التنموية منذ منتصف الثمانيات. ونظراً للتغيرات التي حدثت في المنظومة التجارية العالمية والتحول من اتفاقية الجات إلى منظمة التجارة العالمية فإنه يجب التمييز بين سياسات التنمية في زمن كل من هاتين المنظومتين.

قامت استراتيجية التنمية في دول جنوب شرق آسيا ضمن منظومة التخطيط التأشيري الهادفة إلى بناء صناعة وطنية جنينية محمية، في شكل نموذج مرن من إحلال الواردات لفترة محدودة، ثم العمل من خلال سياسة صناعية واعية قائمة على توجيه الاستثمارات في قطاعات الصناعات التحويلية في قطاعات منتقاة تسمى باختيار الرابحين وتوجيههم نحو العمل على تحقيق أهداف تصديرية من خلال تصميم منظومة حوافز (دعم ومزايا) مشروطة بتحقيق النتائج. وقد تولد نقاش حاد في الأوساط الأكاديمية ودوائر صناعة القرار حول جدوى السياسة الصناعية الانتقائية (اختيار الرابحين) والتقليل من أهميتها في نجاح دول جنوب شرق آسيا بدعوى أن التدخل في توجيه الاستثمار يؤدي إلى تشويه منظومة تخصيص الموارد تجاه انتشار سلوك البحث عن الريع وهدر الموارد مما ينعكس في نهاية المطاف في انخفاض معدل النمو. وقد تم نصح الدول من طرف مؤسسات بريتون وودز أنه يكفي فقط التركيز على تحسين بيئة الأعمال وبناء رأس المال البشري وتطوير البنية التحتية في ظل اقتصاد منفتح قائم على السوق ومبادرة القطاع الخاص لكي تشهد الدول انطلاق عملية النمو والتشغيل. وعليه قامت الدول النامية ومنها الدول العربية بالتوجه نحو التركيز على تطبيق النموذج الليبرالي للتنمية من خلال صياغة سياسات تحسين البيئة التنافسية وتقليل تكاليف العمل والخصخصة. لكن تقييم أداء النمو في الدول العربية

يشير أن النتائج تشير إلى تحقيق أداء متواضع وأن الأمر يتطلب إعادة توجيه السياسات التنموية لتكون أكثر فاعلية من خلال تركيزها على دفع الاستثمار من خلال سياسات صناعية حديثة.

تشكل سياسات تخفيض سعر الصرف جزءاً هاماً في برامج التعديل وذلك لما لها من آثار تخفيض الإنفاق وتحويله من القطاعات غير القابلة للاتجار نحو القطاعات القابلة للاتجار مما يدعم الصادرات ويقلل من الواردات.

استطاعت دول جنوب شرق آسيا وقبلها اليابان أن تستفيد من التجارة العالمية دون قيود حادة من خلال نقل التقانة والمعرفة باستخدام طرق النسخ والتقليد والهندسة العكسية وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر. ومع تحول منظومة التجارة العالمية من الجات إلى منظمة التجارة العالمية، تم صياغة قوانين صارمة في مجال الحماية الفكرية ومحاربة الدعم والحد من الحماية الجمركية وغير الجمركية مما أدى بالكثير إعلان انتهاء زمن السياسات الصناعية وذلك لتضاربها مع قوانين الحرية التجارية وما تتضمنه من تحريم الدعم وتحرير التجارة الخارجية والتشدد في قوانين الحماية الفكرية. وقد عرفت الدول التي انتقلت من نموذج إحلال الواردات إلى نموذج الانفتاح الاقتصادي تلكؤاً في مسيرتها التنموية وذلك لان انهيار الحماية وارتفاع الواردات أدى إلى ارتفاع الاستهلاك على حساب الادخار وبالتالي أثر سلباً على مستويات الاستثمار بالإضافة إلى ضعف الشركات المحلية في منافسة الواردات مما أدى إلى تراجع القطاع الإنتاجي المحلي مثلما حدث في قطاع النسيج. في عدد من الدول العربية، كما أن سياسات التصحيح الهيكلي والتثبيت التي طبقت لتصحيح الاقتصاد ركزت على محاربة التضخم وتقييد الإنفاق والعجز المالي والتحكم في الائتمان (البرمجة المالية) لتحقيق تعديل ميزان المدفوعات.

وتشكل سياسات تخفيض سعر الصرف جزءاً هاماً في برامج التعديل وذلك لما لها من آثار تخفيض الإنفاق وتحويله من القطاعات غير القابلة للاتجار نحو القطاعات القابلة للاتجار مما يدعم الصادرات ويقلل من الواردات. لكن الانفتاح الشديد للدول النامية واعتمادها على الواردات من المدخلات الوسيطة جعل من عملية التخفيض الحقيقي أمراً صعباً في تحقيق أهداف تعديل سعر الصرف. ويأتي تطوير البنية التحتية الأساسية والتقنية ضمن السياسات الأساسية في استراتيجية التنمية الحديثة وذلك لان خدمات البنية التحتية لها أثر على انتاج الخدمات والسلع حيث أن تطور الخدمات اللوجستية وإدارة المرافق مهم جداً في فتح الباب أمام المستثمرين في تنفيذ المشاريع عبر قيام الحكومة بحل إشكالية تنسيق الاستثمار من خلال توفير البنية التحتية اللازمة. وقد تم تطوير صيغ تمويلية حديثة تسمح للقطاع الخاص والمحلي والأجنبي بالمساهمة في تطوير البنية التحتية والتي تتطلب استثمارات مهمة.

يمثل تطوير رأس المال البشري أحد أهم عناصر السياسات التنموية الحديثة حيث أنه من الصعب توجيه الاستثمار نحو الأنشطة الإنتاجية التصديرية دون العمل على توفير المهارات الفنية والإدارية التي تحقق إنتاجية أعلى تسمح للإنتاج المحلي التنافسي في الأسواق الدولية

العنصر الرابع في السياسات التنموية الحديثة هو مسألة تطوير رأس المال البشري وتنمية التقنيات حيث أنه من الصعب توجيه الاستثمار نحو الأنشطة الإنتاجية التصديرية دون العمل على توفير المهارات الفنية والإدارية التي تحقق إنتاجية أعلى تسمح للإنتاج المحلي بالتنافس في الأسواق الدولية وكذلك في رفع ربحية المشاريع مما يشجع المستثمرين المستكشفين والمقلدين الاستمرار في الاستثمار في سلع جديدة مما يسمح بتنويع الجهاز الإنتاجي وتعميقه. وبالطبع فإن بناء رأس المال البشري يجب أن يتطور مع تطور الميزات النسبية وبناء مزايا تنافسية جديدة.

يرى الكثير من مؤيدي الفكر الليبرالي أن نجاح دول جنوب شرق آسيا في بناء اقتصاد متطور لا يرجع إلى قوة السياسة الصناعية الانتقائية وإنما يعود بالأساس إلى بناء اقتصاد السوق الذي يوفر بيئة مواتية للقطاع الخاص من خلال منظومة تخطيطية تأشيريه تركز على بناء مؤسسات محوكمة توفر بيئة استثمارية وبيئة أعمال وبيئة تنافسية جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي. كما تتطلب هذه الاستراتيجية التنموية العمل على تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي خاصة من خلال الحفاظ على التوازنات الكبرى في المالية العامة

يرى الكثير من مؤيدي الفكر الليبرالي أن نجاح دول جنوب شرق آسيا في بناء اقتصاد متطور لايرجع إلى قوة السياسة الصناعية الانتقائية وإنما يعود بالأساس إلى بناء اقتصاد السوق الذي يوفر بيئة مواتية للقطاع الخاص من خلال منظومة تخطيطية تأشيريه تركز على بناء مؤسسات محوكمة توفر بيئة استثمارية وبيئة أعمال وبيئة تنافسية جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي.

وتصحيح اختلال موازين المدفوعات من خلال تبني منظومة أسعار صرف مرنة وتحرير الميزان الجاري من القيود وضبط مستويات التضخم من خلال إدارة صارمة من التحكم في الإنفاق العام وترشيده وضبط السياسة النقدية من خلال استقلالية البنك المركزي. ويمكن بلورة أهم محاور هذه الاستراتيجية التنموية في خمسة اتجاهات أساسية وهي تطوير الأسواق المالية، وتطوير البنى التحتية، وبناء رأس المال البشري وتطوير التقانة والمعرفة، وتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، وحوكمة الاقتصاد.

لقد أصبح تمويل التنمية أمراً معقداً وذلك لتراجع دور القروض السيادية في التمويل وتفاقم المديونية الداخلية للدول وجنوح الأنظمة التمويلية الداخلية لتقديم القروض للأنشطة ذات الربحية العالية وكذلك ضيق قاعدة أسواق الأوراق المالية. كل هذه القيود والبيئة الاقتصادية تتطلب إعادة النظر في السياسات المالية للدولة بما يخدم عملية الاستثمار، لأنه في نهاية المطاف لا يمكن تطبيق سياسة تنويع الاقتصاد دون رفع معدل الاستثمار عند مستوى حرج لانطلاق النمو. وعليه فإن التوجه السليم يتطلب العمل جدياً على إدخال الاستثمار الأجنبي المباشر في العملية الإنتاجية من خلال تحسين بيئة الأعمال والاستثمار وكذلك صياغة قوانين استثمار أجنبي مباشر تسمح باستقطاب تلك الاستثمارات في المجالات المستهدفة من خلال تصميم "حزمة مزايا" مدروسة بعناية فائقة. كما أن تطوير المنظومة المالية المصرفية وغير المصرفية وتشجيع استخدام الأدوات التمويلية الحديثة مثل التمويل الإسلامي وتشجيع قاعدة أسواق الأوراق المالية وطرح الأسهم والسندات والصكوك الإسلامية وخاصة إعادة تفعيل بنوك وصناديق التنمية وتطوير مؤسسات تمويل رأس المال المغامر والمشاريع المشتركة ما بين القطاع العام والخاص واستخدام صيغ تمويل المشاريع. أما في مجال تحسين بيئة الاستثمار والأعمال، فإن كل الدراسات تدل على ضرورة توفير بيئة اقتصادية كلية مستقرة من خلال التركيز على مُحاربة التضخم من خلال توجيه السياسة النقدية لاستهدافه بواسطة سياسات صارمة في إدارة السيولة النقدية مع الأخذ بعين الاعتبار عدم رفع معدلات الفائدة على اقتراض المشاريع للاستثمار من خلال دعم أسعار الفائدة ضمن «حزمة المزايا» المقدمة للقطاعات المستهدفة. كما يتطلب ضبط البيئة الاقتصادية الكلية صياغة سياسات مالية قوامها التشدد في الإنفاق الجاري خاصة في تقديم الدعم العام وتحويله إلى دعم مباشر من خلال التحويلات حسب الحاجة والاستحقاق. وستسمح الإدارة الفعالة للمالية العامة بتوسيع دائرة الإنفاق الاستثماري العام والذي يجب أن يوجه لبناء رأس المال البشري والبنية التحتية الحديثة. ويتطلب تطوير بيئة الأعمال ودعم التنافسية الوطنية استكمال إصلاحات عميقة في مجال حوكمة القطاع العام والشركات وذلك أولاً من خلال محاربة البيروقراطية وجعلها في حدها الأدنى وفق أحسن الممارسات الدولية، وكذلك العمل على تخفيض تكاليف القيام بالعمل ومحاربة الفساد وتحسين الشفافية ونشر المعلومات العامة وتحسين المنافسة في الأسواق الداخلية ومحاربة صيغ الاحتكار والقيود التنظيمية المبالغ فيها.

إن سياسات الانفتاح المتسرع الذي خاضته الدول النامية ومنها العربية منذ منتصف الثمانيات وذلك لحصد منافع العولمة والفرص التي أتاحتها أدى إلى انخفاض مستويات الحماية الفعلية نتيجة تفكيك منظومة التعرفة الجمركية. إن سياسات التنويع لن تنجح إلا إذا تم إعادة النظر في منظومة الحماية بحيث تعطي الفرصة للصناعات الوطنية من خلال قدر معقول من الحماية. وفي هذا الإطار فإن العديد من الدول تملك إمكانيات رفع معدلات التعرفة المطبقة لتصل إلى تلك الأسقف في اتفاقيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وفي مجال الخدمات فإن العديد من الدراسات تشير أن معظم الدول

العربية قدمت جداول نفاذ إلى الخدمات وفق الصيغ الأربعة ذات مستوى قيود عالية. وهنالك العديد من مؤيدي التيار الليبرالي المنادي بفتح أسواق الخدمات أمام رأس المال الأجنبي حتى يحصل تحسن ومنافسة حقيقية في قطاع الخدمات التجارية وغير التجارية. يتطلب تعزيز الحماية التوجه نحو سعر الصرف وصياغته بشكل يسمح بعدم حصول ارتفاع حقيقي يؤدي لتشجيع الاستيراد على حساب الإنتاج المحلي. كما أن تعزيز الحماية الفعلية يتطلب إجراء إعفاءات جمركية على المدخلات من السلع الموجهة للإنتاج المحلي.

يشكل بناء رأس المال البشري وتطوير المعرفة ونقل التقانة وتطويعها محلياً أحد أبرز السياسات والاستراتيجيات التنموية. إن سياسات التعليم العام الذي انتهجته معظم الدول العربية قد سمحت بتطوير رأس المال البشري بشكل معتبر حيث بلغ مستواه الكمي في العديد من الدول العربية إلى مراتب الدول الصناعية الحديثة على غرار النمور الآسيوية. بالرغم من هذا التطور فإن هنالك العديد من الدول العربية التي لا زالت تعاني نقصاً في بناء رأس المال البشري من خلال نشر التعليم العام وتعميمه لكل شرائح السكان. وبالرغم من توفر رأس المال فإن النقاش حول هذا الموضوع قد تركز على عدم قدرة رأس المال البشري في رفع الإنتاجية ودعم النمو. وقد يكون الجواب لهذا السؤال مرتبط بنوعية رأس المال البشري وجودته وليس بأبعاده الكمية. فدراسات القدرات الذهنية تشير إلى تواضع مستوى نوعية التعليم في الدول العربية مما يضعف حلقة رأس المال البشري والإنتاجية والنمو. والسبب يرجع إلى طبيعة النموذج التنموي المتبع إلى الآن في أغلب الدول العربية والذي ركز على بناء منظومة تعليمية قوامها تخريج الطلبة للعمل في القطاع العام دون مراعاة متطلبات سوق العمل واحتياجات القطاع الخاص. كما أن التعليم لم يمنح أهمية لمنظومة التدريب المهني والفني مما خلق بطالة هيكلية ناجمة عن عدم تطابق المهارات المعروضة والمطلوبة. وعليه فإن نجاح هذه الاستراتيجية يتطلب إجراء إصلاح عميق في منظومة التعليم العام في اتجاه الجودة وكذلك تطوير منظومة التدريب الفني وإيلاءها الأهمية التي تحتاجها لبناء المهارات الفنية والإدارية والتخطيطية.

إن عنصر المعرفة وثورة المعلومات جعلت من المعرفة والتقانة أحد عناصر التنمية وأحد شروط بناء جهاز إنتاجي متطور قادر على خوض غمار التنافسية في الأسواق الدولية. وتبشر إرهاصات الثورة الصناعية الرابعة على تحول المنتجات بشكل متسارع إلى منتجات ذكية تفاعلية قائمة على المعرفة الرقمية. ونتيجة هذا التحول الهيكلي الهائل فإن السيطرة على التقانة ونقلها يجعلها في قلب استراتيجية التنمية وسياسات التنويع والتنافسية. وفي الوقت الذي سهلت فيه اتفاقية الجات على الدول النامية عملية نقل التقانة من خلال النسخ وتطبيق الهندسة العكسية. فإنه للأسف الشديد فإن منظمة التجارة العالمية أرست قواعد متشددة في مجال حماية الملكية الفكرية. وعليه فإن الجهود يجب أن تكون متمحورة حول نقل التقانة وتطويعها بشتى السبل الممكنة والمتمثلة في بناء نخبة علمية من خلال البعثات في الخارج وإشراك العقول المهاجرة من خلال صيغ مرنة بالإضافة إلى تطوير وظائف البحوث والتطوير والشراكة ما بين القطاع العام والخاص وتشجيع مؤسسات البحوث على البحوث التطبيقية وحل المشكلات وتطوير حدائق العلوم في الجامعات وتسهيل بناء الشركات المبدعة وبناء الأقطاب الصناعية المتخصصة في مجالات تقانة المعلومات والبيولوجيات والإلكترونيات الدقيقة.

تحتل البنية التحتية الأساسية والتقنية (الشبكات الرقمية) واللوجستية مكاناً محورياً في التنمية في عصر العولمة والمعلومات. كما تشير الأدبيات الحديثة أن عملية التنويع من خلال الاستثمار الجديد في القطاعات الإنتاجية تعمقه عملية بناء البنية التحتية، حيث أن قرارات الاستثمار

مرتبطة بقرارات بناء البنية التحتية (التنسيق). وبالرغم من أهمية بناء البنية التحتية لتطور الاقتصاد فإن أغلب الدول خاصة كبيرة المساحة تجد صعوبات في تطوير بنيتها وذلك لارتفاع تكلفتها وبناؤها وكذلك صيانتها. وقد برزت منذ عقود قليلة عملية مساهمة القطاع الخاص في بناء وإدارة الأصول من خلال عقود الشراكة ما بين القطاع العام والخاص (PPP) وخاصة من خلال صيغ البناء – التشغيل – التحويل (BOT). وقد تشكل هذه الصيغ التمويلية الحديثة أحد المحاور الأساسية التي يجب أن تبني عليها استراتيجية التنمية الحديثة.

تشكل السياسات القطاعية الزراعية والصناعية والخدمية القلب النابض لأي سياسة تنويع اقتصادي وذلك لأن التنويع يتولد من قرارات الاستثمار والإنتاج القطاعية. ونظراً لضخامة المهمة المتمثلة في بناء جهاز إنتاجي متطور حديث في ظل قيود الموارد المتاحة، فإن سياسات التنويع يجب أن ترتكز على اختيار للقطاعات الرائدة للتنمية لكي يتمكن البلد من تسريع عملية التنويع ووضعها في مسار اتجاهي يعزز الإنتاجية ويعضد النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي (التنمية).

فعلى المستوى القطاعي فإن سياسة التنويع يجب أن تركز على ماهية القطاعات والأنشطة الواجب التركيز على تنميتها وكذلك ماهية السياسات القطاعية الانتقائية الكفيلة بتطوير الأنشطة المستهدفة أخذاً بعين الاعتبار العوامل التي أدت إلى إخفاق السياسات القائمة على الدعم والحماية والتدخل السافر للدولة في الشأن الاقتصادي بشكل بيروقراطي. ويجب أن تستند على الأدوات التحليلية التي تم مناقشتها سابقا مثل دراسة حيز السلع.

إن القاعدة الأساسية في دعم التنويع تتمثل في اختيار عدد من القطاعات الإنتاجية كنقطة ارتكاز (الانطلاق) والعمل على تعميق التنويع الأفقي والعمودي من خلال تشجيع المستثمرين المستكشفين والذين يتبعونهم لاحقاً من خلال إلغاء كل إخفاقات السوق وصياغة منظومة حوافز توجه قراراتهم نحو اختيار هذه القطاعات. وعموماً تتشكل المزايا النسبية في الدول العربية في الزراعة في دول تمتلك موارد مائية ويد عاملة وأراضي زراعية مثل السودان، العراق، سوريا، لبنان، تونس، الجزائر. وتوجد إمكانات تنويع كبيرة داخل القطاع (تنويع أفقي) حيث يمكن التركيز على انتاج المحاصيل ذات القيمة المضافة العالية الطلب في الأسواق الإقليمية والدولية مثل الزراعة العضوية ومنتجات البواكر. كما أن قطاع الصناعات الغذائية وكل صناعات معالجة الموارد الطبيعية الاستهلاكية وغير الاستهلاكية يشكل فرصة للدول ذات الكثافة الطاقوية حيث تشكل الطاقة أهم بند في الاستهلاك الوسيط، وهذا يفتح مجالاً واسعاً للدول النفطية التي تحوز على طاقة رخيصة تسمح لها بتطوير صناعات تشكيل المعادن الفلزية وغير الفلزية وكذلك نشاطات تكرير النفط وكذلك النشاطات الأخرى مثل تكرير الزيوت النباتية انطلاقاً من المواد الأولية المستوردة.

أما بالنسبة للدول العربية غير النفطية فإن الصناعات القائمة على "التجميع" والتي تتطلب يد عاملة وأجور تنافسية فإنها تشكل فرصة لتنويع اقتصادها وكذلك تعميق التنويع من خلال الانتقال من مراحل التجميع البسيطة إلى مراحل متقدمة من إنتاج المكونات. مما يسمح برفع نسب الاندماج المحلي إلى مستويات تسمح لها بتصديرها إلى مناطق التجارة الحرة العربية وكذلك منطقة الأورو متوسطية وباقي دول العالم. ومن أهم الصناعات التي تتوفر فيها إمكانيات التجميع على شكل واسع الصناعات الميكانيكية خاصة صناعة معدات النقل وكذلك الصناعات الكهربائية والإلكترونية.

إن تطوير نسب الاندماج المحلي يتطلب الانتقال من التجميع من مراحله البسيطة إلى مراحله الدقيقة وكذلك

تطوير وتشجيع قيام نسيج من شركات «المناولة» وكذلك الانتقال في سلم التقانة حيث يتم التنويع العميق بالانتقال التدريجي من انتاج تحويل الموارد الأولية والتجميع إلى صناعات متكاملة في قطاعات ذات التقانة المتوسطة والعالية وذات المحتوى العالي من القيم المضافة.

كما تتطلب استراتيجية التنويع، تنظيم القطاعات في شكل عناقيد صناعية حسب التخصص والمنتوج بحيث تشكل تجمعات ذات منفعة مشتركة من أصحاب المصلحة من إنتاج السلعة المحددة. وتسمح هذه العناقيد بالتعرف على كل العوائق التي يواجهونها في تطوير مختلف الأسواق (المنتجات وعوامل الإنتاج) بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة والعامة التي لها علاقة بالعملية الإنتاجية. ومن أهم مهام العناقيد تسهيل التنسيق ما بين هذه الأطراف للارتقاء بالإنتاج. كما أن تطوير البحوث والدراسات في مجالات تحديد حيز السلع وتحديد القطاعات ذات الميزات النسبية والقطاعات المرتبطة بها، ستسهل للمستثمر عملية الاستكشاف والتعرف على منحنى الطلب والتكاليف. وتشكل دراسة سلاسل القيمة وخاصة السلاسل العالمية للإنتاج ووضع الدولة فيها معلومات قيمة حول كيفية التوجه نحو مزيد من استقطاب القيم المضافة لدعم النمو من خلال رفع نسب المساهمة العملية للإنتاج (شكل رقم 1.3).

الشكل رقم (1.3) مجالات السياسات الهادفة لتنويع الاقتصاد المقترحة للتطبيق - استراتيجية التنويع

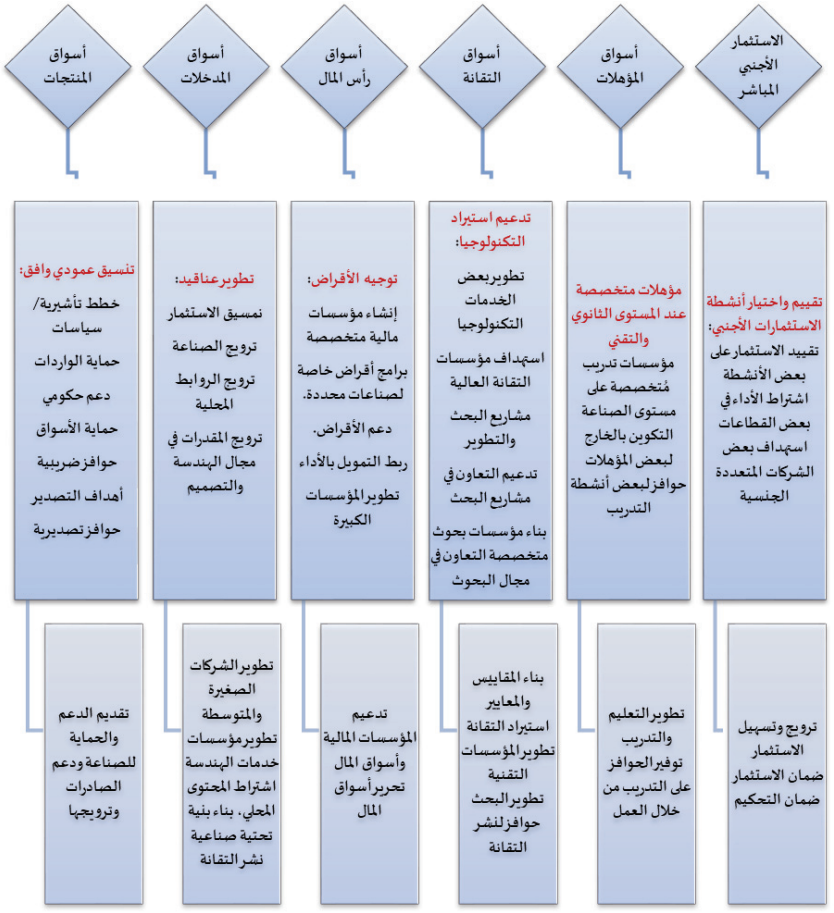

السياسات الصناعية المعاصرة لتنويع اقتصادات الدول العربية

1.4 تمهيد

استنادا لما تم إظهاره في الفصول السابقة من ضعف وعدم كفاية مستويات التنويع الاقتصادي في الدول العربية، وما ترتب على ذلك من اختلالات في بنيتها ونوعية هياكلها الإنتاجية والتصديرية، فإن هذا الواقع يملي ضرورة البحث عن حزم متكاملة من السياسات الهادفة لتصويب هذا المسار، من أجل بناء اقتصادات عربية أكثر تنوعا، تتوافق ومقومات الاستدامة، وتجنب المجتمع العربي (للجيل الحالي والأجيال القادمة) الأعباء والخسائر المادية والبشرية التي سيكون معرضا لها حال استمرار المسار الراهن، سواء على مستوى طبيعة الهياكل القائمة أو على مستوى وتيرة التغير المنجز فيها. وقد أكد واقع التطور الاقتصادي في الدول المتقدمة، ونظيرتها الناشئة حديثا، أنه لا يمكن لأي اقتصاد تحقيق مستويات مقبولة من التنويع والارتقاء في مراحل التنمية ورفع متوسط نصيب الفرد من الدخل دون المرور بعملية حقيقية للتحول الهيكلي العميق بكافة جوانبه الاقتصادية والاجتماعية، والتحول بالاقتصاد من الأنشطة التقليدية ذات الإنتاجية المنخفضة إلى نظيرتها الحديثة ذات الإنتاجية الأعلى، لتوسيع قاعدة الأنشطة والمنتجات والأسواق. وهي الأمور التي تسهم في المحصلة في رفع قدرات الدول وزيادة منعتها في مواجهة الصدمات الخارجية، لاسيما وان هذه الصدمات أصبحت سمة أساسية من سمات الواقع الدولي المعاصر.

ورغم ما يعترض موضوع الاسترشاد بتجارب الدول الناجحة أو الرائدة عموما من مخاطر، ترتبط بمدى دقة فهم ديناميكيات أدائها والقوى الحقيقية المحركة لتطورها وتعديل مسارها، إلا أن ثمة توافق كبير بين المختصين والباحثين على وجود العديد من المرتكزات والجوانب المشتركة في مسار تلك الدول، يمكن توظيفه والبناء عليه لتحقيق التطور والتنويع الاقتصادي المطلوب.

وفي هذا الإطار يقوم هذا الفصل بالسعي لطرح ومناقشة حزم السياسات المناسبة لتمكين الدول العربية من تحقيق هذا التحول الهيكلي وبناء هياكل اقتصادية أكثر تطورا وتنوعا، والتي يتم طرحها تحت مسمى «السياسات الصناعية الحديثة» مع التنويه أن عبارة الصناعة يقصد بها كل القطاعات الإنتاجية السلعية بما فيها الزراعة والصناعات المنجمية وكذلك الخدمية التجارية وذلك تماشيا مع الأدبيات التي تهتم بالسياسات القطاعية الإنتاجية الهادفة لتحقيق التنمية الاقتصادية. وتتطلب هذه السياسات التأقلم مع التعقيدات القائمة المرتبطة بتحديات العولمة وتنامي حدة التنافس الدولي، هذا إضافة إلى هامشية وعدم كفاية الانخراط العربي في السلاسل الدولية للإنتاج، وهي السلاسل التي أصبحت تمثل مكونا مهما ومركزيا في عمليات الإنتاج والتجارة على مستوى العالم، حيث اصبح الاصطلاح التطبيقي لمعظم السلع والمنتجات النهائية المتداولة في الأسواق الدولية هو «صنع في العالم» وهو ما يعني تغير المفهوم التقليدي للتنافس الدولي، من التنافس بين المنتجات إلى التنافس على الأدوار الممكن الاستحواذ عليها داخل السلاسل الدولية للإنتاج. وهي الأمور التي تزيد من أهمية وحيوية دور الدولة في الاقتصادات العربية لتبني توجهات وسياسات واضحة ومحددة للتدخل تستهدف إقرار وتنفيذ أفضل سبل العمل والتنسيق بين مختلف الأنشطة والجهات والمؤسسات ذات الصلة، لضمان التموضع المناسب داخل تلك السلاسل الدولية للقيمة، تحقيقا للأهداف التنموية المطلوبة.

2.4 السياسات الصناعية الحديثة: قاطرة بناء اقتصادات عربية أكثر تنوعاً

إن أول ما يتبادر للذهن عند طرح الدور الممكن للسياسات الصناعية الحديثة أن تلعبه لإنجاز التنويع المطلوب في هياكل الاقتصادات العربية، هو الإشكالية المتصلة بطبيعة الدور الحكومي في الحياة الاقتصادية

لا يمكن لأي اقتصاد تحقيق مستويات مقبولة من التنويع والارتقاء في مراحل التنمية ورفع متوسط نصيب الفرد من الدخل دون المرور بعملية حقيقية للتحول الهيكلي العميق بكافة جوانبه الاقتصادية والاجتماعية.

رغم ما يعترض موضوع الاسترشاد بتجارب الدول الناجحة أو الرائدة عموما من مخاطر، ترتبط بمدى دقة فهم ديناميكيات أدائها والقوى الحقيقية المحركة لتطورها وتعديل مسارها، إلا أن ثمة توافق كبير بين المختصين والباحثين على وجود العديد من المرتكزات والجوانب المشتركة في مسار تلك الدول، يمكن توظيفه والبناء عليه لتحقيق التطور والتنويع الاقتصادي المطلوب

تغير المفهوم التقليدي للتنافس الدولي، من التنافس بين المنتجات إلى التنافس على الأدوار الممكن الاستحواذ عليها داخل السلاسل الدولية للإنتاج.

وكيفية صياغة السياسات وتحديد أهدافها ووسائلها، وهل يمثل التوجه «الحديث» إعادة استنساخ أو استحضار لمراحل تنموية وحقب زمنية قديمة، بعضها لم يعد ناجعا بعد أن اتجهت أغلب الحكومات نحو تبني منهجية تنموية قائمة على تكريس اقتصاد السوق وتعزيز المبادرة الخاصة والاندماج في النموذج الجديد لتقسيم العمل الدولي والانخراط في منظومات التجارة الدولية والإقليمية وتقليص الدور الحكومي المباشر في النشاط الاقتصادي؟

وتقتضي الإجابة على هذا التساؤل بداية التأكيد على الاختلاف الجوهري بين مصطلحي «السياسات الصناعية» – محل اهتمام هذا التقرير – والمفهوم التاريخي «لعمليات التصنيع» و«التنمية الصناعية» التي مارستها معظم الدول النامية بعد حصولها على استقلالها خلال النصف الثاني من القرن الماضي. حيث تدور أهداف وتعريفات التنمية الصناعية حول مجموعة السياسات والبرامج الموجهة بشكل أساسي لتطوير قدرات وبنية القطاع الصناعي، وسبل تنميته اعتمادا على الاستراتيجيات التصنيعية خاصة تلك الهادفة لإحلال الواردات. هذا النمط الذي استدعي تاريخيا إجراءات الحماية والدعم المباشر للصناعات الوليدة وفي كثير من الأحيان عبر تطوير القطاع العام الصناعي والتجاري، إلى غير ذلك من الإجراءات الحمائية والتدخلية المباشرة من خلال منظومة التخطيط المركزي. هذا الاتجاه التنموي كان له وزنا كبيرا في بداية مسار التنمية في الدول العربية لغاية منتصف الثمانيات، وأسهم في بناء القواعد الصناعية التي لازالت قائمة في الدول العربية إلى اليوم وربما لازالت تشكل القوام الأساسي للقدرات الإنتاجية والتصديرية. وقد أدى فشل نموذج إحلال الواردات إلى تخلي الدول طواعية أو كراهية عن هذه السياسات والإجراءات والتي كان معمولا بها والتي لم تعد مقبولة أو متاحا استخدامها اليوم. وأمام انحباس نموذج التنمية القائم على إحلال الواردات أو على النفط في الدول النفطية بدأت الدول تطبق سياسات هيكلية إصلاحية قائمة على تنمية القطاع الخاص واقتصاد السوق والاندماج في المنظومة التجارية العالمية سعيا منها لإحداث التنمية وبعث النمو الاقتصادي. وتشير الدلائل والقرائن المتوفرة أن الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والمالية وإعادة صياغة دور الدولة لم تولد النتائج المأمولة منها والمتمثلة في تعميق التحول الهيكلي والتنويع وبعث النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة وذلك لأنه لم يتم التخلص نهائيا من «إخفاق الحكومة» وكذلك لم يتم معالجة «إخفاق السوق» بشكل كاف مما أدي في نهاية المطاف إلى ضعف الاستثمارات وقلة توجهها نحو القطاعات الإنتاجية الكفيلة بإحداث التغير الهيكلي التنموي المطلوب. وقد يرجع السبب في الأساس إلى قصور منهجية النموذج التنموي الإصلاحي المطبق منذ نهاية الثمانيات وتركيزه المفرط على قضايا التعديل والتوازن والتصحيح الهيكلي والانتقال إلى اقتصاد السوق وتفكيك منظومة الحماية وتقليل دور الدولة وتشجيع القطاع الخاص، دون وضع سياسات تضمن نمو القطاعات الإنتاجية وتنويعها وتوجيهها نحو اقتحام الأسواق الدولية من خلال تصميم منظومة حوافز قادرة على التأثير على القرارات الاستثمارية وتوجيهها نحو قطاعات مستهدفة وكذلك عبر بناء مؤسسات تنموية ومنظومة تخطيط تنموي حديث تقوم بالتغلب على إخفاق الحكومة وإخفاق السوق وترفع من القدرة والبيئة التنافسية الوطنية. وفي ظل ضعف القطاع الخاص وعدم قدرته على خوض المغامرة الرأسمالية فإن سياسات التحول نحو اقتصاد السوق وتحسين البيئة الاقتصادية لم تعط ثمارها نتيجة ضعف التراكم وتوجه رأس المال نحو النشاطات التقليدية والبحث عن الريع.

إن السياسات الهادفة لتحقيق التحول الهيكلي من خلال رفع القدرات الإنتاجية يمكن تسميتها «السياسات الصناعية الحديثة» والتي تستهدف تنمية مختلف القطاعات والأنشطة السلعية والخدمية

داخل الاقتصاد الوطني والتي تمتلك أو التي يمكن أن تمتلك مزايا تنافسية في الأسواق الدولية، وتوجيه ما يلزم اليها من سياسات وبرامج وإجراءات لدفع حجمها ومساهمتها الاقتصادية والتنموية. وبذلك فإن هذه السياسات يمكن اعتبارها بمثابة «دليل» للتدخل الحكومي لانتقاء قطاعات وأنشطة بعينها (اختيار الرابحين) بهدف تشجيع الاقتصاد لتعزيز قطاعاته ذات المزايا النسبية الظاهرة، وتطوير نظيرتها التي تتمتع بمزايا نسبية كامنة، أو بأنها الإجراءات التي تستهدف قطاع أو نشاط محدد سواء كان صناعي أو زراعي أو خدمي، سعياً لزيادة إنتاجيته وزيادة أهميته بالنسبة لباقي الأنشطة داخل الاقتصاد أو داخل القطاع»، أو بأنها «حزم السياسات التي تتدخل من خلالها الحكومات لمحاولة تغيير هياكل الإنتاج لصالح كافة القطاعات التي من المتوقع أن توفر فرصا أفضل للنمو الاقتصادي، الذي لا يمكن تحقيقه في حال عدم وجود هذا التدخل».

وتكمن خصوصية وأهمية السياسات الصناعية الحديثة، فيما أظهره التطور التاريخي للدول المتقدمة والصاعدة، من أن الاقتصادات والمجتمعات لا تلتحق بمسار التطور والاستدامة تلقائيا، بل إن الأمر يتطلب تدخلاً واضحاً وحازماً من جانب واضعي السياسات لتحديد السبل الأكثر جدوى للالتحاق بهذا المسار وبأسرع وتيرة ممكنة. بمعنى أن هذه السياسات وفقا لهذا السياق لا تعني استعادة تجارب الماضي، وإنما هي نموذج جديد يعترف بوجود عناصر جديدة في منظومة العمل الاقتصادي والإنتاجي، بما في ذلك التوجه نحو خلق أسواق جديدة وكذلك منتجات وقوائم سلعية جديدة مثل الإلكترونيات، والخدمات الهندسية، وخدمات الإنترنت وغيرها من الخدمات المالية والتجارية المتعددة وفق ما تمتلكه الدول من مزايا نسبية وما تستطيع من خلق مزايا تنافسية جديدة. وبما يتطلبه ذلك من بناء وتطوير مهارات جديدة وقواعد مواكبة للمعرفة، ومصادر جديدة للائتمان، إضافة إلى البعد الخاص بتنمية السياسات الصناعية الجديدة في إطارها الإقليمي، وذلك تماشيا مع التحولات الدولية في تقسيم العمل من خلال ظهور سلاسل القيم والتوريد العالمية وكذلك توسع رقعة التعاون الإقليمي، وأيضا توسع مجال عمل الشركات الدولية متعددة الجنسيات وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما حدث ذلك في تجارب الدول الصاعدة في أسيا وأمريكا اللاتينية، وهي التجارب التي مزجت بين أهداف السياسات الصناعية الحديثة، وسياسات وأولويات التنمية الوطنية بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

يظهر ذلك أن السياسات الصناعية المتوجه مباشرة لانتقاء القطاعات الأكثر قدرة، هي فعليا الأقدر على قيادة مسار التنويع المرجو في الاقتصادات العربية، لاسيما وان الاقتصادات العربية مطالبة بهذا الإنجاز في ضوء تنامي الالتزامات الدولية على القرارات الوطنية التنموية، مثل اشتراطات الحفاظ على البيئة وخفض معدلات الانبعاثات (باريس 2015)، وقيود منظمة التجارة العالمية والالتزام بقواعد عملها (الدعم والأفضليات التجارية والحماية والملكية الفكرية)، وقيود تنظيم العمل الدولي ، والالتزام بالعديد من التنظيمات والضوابط في مجال العمل اللائق (ILO 2015). هذا إضافة لما شهده العالم من ترسيخ أسس الإنتاج وتجزئته ضمن سلاسل الإنتاج الممتدة عبر أقاليم العالم، وما ارتبط بذلك من اشتداد حدة المنافسة بين دول العالم لتطوير قدراتها الإنتاجية والتصديرية، وتحقيق السبق في قوائم الإنتاج العالمي (التكنولوجيات والمنتجات الأكثر حداثة) وهو الأمر الذي يفرض تحديات وأعباء إضافية على الدول المتأخرة في الالتحاق بهذا المسار، فيما يطلق عليه "فقد الأرض في ميادين العمل الجديدة".

إن السياسات الهادفة لتحقيق التحول الهيكلي من خلال رفع القدرات الإنتاجية يمكن تسميتها «السياسات الصناعية الحديثة» والتي تستهدف تنمية مختلف القطاعات والأنشطة السلعية والخدمية داخل الاقتصاد الوطني والتي تمتلك أو التي يمكن أن تمتلك مزايا تنافسية في الأسواق الدولية،

تكمن خصوصية وأهمية السياسات الصناعية الحديثة، فيما أظهره التطور التاريخي للدول المتقدمة والصاعدة، من أن الاقتصادات والمجتمعات لا تلتحق بمسار التطور والاستدامة تلقائيا،

إن السياسات الصناعية المتوجه مباشرة لانتقاء القطاعات الأكثر قدرة، هي فعليا الأقدر على قيادة مسار التنويع المرجو في الاقتصادات العربية،

3.4 السياسات الصناعية الحديثة في ضوء التجارب الدولية

يعرض هذا الجزء من التقرير للسياسات الصناعية الحديثة استنادا لتجارب تطبيقاتها في الدول المتقدمة والصاعدة، بما يوفر للدول العربية إطارا واسعا قابلا للتطبيق لتطوير قدراتها وتنوعها الاقتصادي، ويهيئ لها مسار تنموي أكثر استدامة.

أكد الواقع أن السياسات الصناعية كانت حاضرة – بصور مختلفة ومتفاوتة – منذ انطلاق الثورة الصناعية في المملكة المتحدة، ومن بعدها في فرنسا وألمانيا ثم الولايات المتحدة واليابان وغيرهم من الدول المتقدمة، كما أن تقدم هذه الاقتصادات لم يكن ليستمر في حال عدم تدعيمه بسياسات حكومية تتدخل لتؤثر في طبيعة الهياكل والأنشطة الاقتصادية (التعليم– القانون – علاقات العمل – البحوث – البنى والمرافق الأساسية والإنتاجية....). وهو الأمر الذي استمر تطبيقه لاحقاً في تجارب الدول الصناعية الحديثة، لاسيما تجارب دول شرق أسيا، التي تمكنت من إنجاز مستويات عالية من التنويع والتغييرات الهيكلية في طبيعة اقتصاداتها صوب القطاعات والأنشطة والمنتجات (السلعية والخدمية) الأعلى إنتاجية. حتى أن هناك توافق دولي على أن النقاش حول السياسات الصناعية لم يعد مرتبطا بتطبيقها من عدمه، ولكنه يتعلق بكيفية التطبيق وما قد يتطلبه من برامج أو أدوات أو إجراءات، وان جميع الدول تمارس بشكل معلن أو غير معلن تطبيق تلك السياسات.

يؤكد الواقع الراهن للدول المتقدمة، لاسيما الولايات المتحدة واليابان، وجود تطبيقا واسعا لتلك السياسات لدفع النمو والإنتاجية، ارتكازا على توجيه الأنشطة الاقتصادية نحو تعميق الانخراط فيما يطلق عليه الثورة الصناعية الرابعة،

ويؤكد الواقع الراهن للدول المتقدمة، لاسيما الولايات المتحدة واليابان، وجود تطبيقا واسعا لتلك السياسات لدفع النمو والإنتاجية، ارتكازا على توجيه الأنشطة الاقتصادية نحو تعميق الانخراط فيما يطلق عليه الثورة الصناعية الرابعة، المرتبطة بتقنيات الفضاء المعلوماتي والأمن السيبراني (cyber Security) وغيرها من التكنولوجيات المتقدمة، حفاظا على الارتفاع في معدلات الإنتاجية الاقتصادية الكلية التي تحققت في العقود السابقة، والتي نتجت بدورها من الاستمرار والمواظبة من جانب الدولة على التعديل والتطوير المستمر في هياكلها الإنتاجية، والانتقال المتواصل من القطاعات الأقل في القيمة المضافة إلى نظيرتها الأكثر رقيا. وبشكل عام يمكن التمييز بين مجموعتين أساسيتين تكونان معا الخليط الخاص بالسياسات الصناعية الحديثة، وهما حزم السياسات الأفقية أو العريضة أو الوظيفية أو المرنة وحزم السياسات العمودية أو الرأسية. تتميز السياسات الأفقية أو الوظيفية بانها غير انتقائية وتتوجه إلى النطاق العريض للاقتصاد، حيث تهدف إلى الدفع بكافة القدرات الداعمة للتوازن والاستقرار الكلي، ولتنافسية الاقتصاد بكل قطاعاته وأنشطته، بما يتضمنه ذلك من تعميم قيم وممارسات المؤسساتية وتطوير نظم التعليم وتطوير البنية التحتية والإنفاق على البحوث والتطوير، وتحفيز بيئة الابتكار، وتهيئة المناخ العام لبيئة الأعمال، وتعديل هياكل التشريعات والبنى القانونية المؤثرة في النشاط الاقتصادي لاسيما القائم على الأبداع والمبادرة.

حيث يلاحظ أن هذه السياسات تستهدف في المحصلة توفير دعائم النمو الاقتصادي، كما أنها تستهدف التغلب على حالات فشل الأسواق، وبخاصة من خلال دورها في تعزيز المؤسساتية، وتأسيس وتطوير البنى والمرافق الأساسية والإنتاجية، وتسهيل النفاذ للخدمات المالية، بما يمكن أن يطلق عليه تعزيز التنافسية الكلية للاقتصاد.

في حين تتوجه السياسات الرأسية (العمودية) الانتقائية مباشرة لاستهداف بعض القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختارة، من خلال توجيه الموارد لها وإعطائها الأولوية بغرض زيادة إنتاجيتها وأهميتها وتطوير سلسلة إنتاجها وخاصة إقحامها في عمليات التصدير، وهو ما يستدعي تنفيذ سياسات وبرامج تضمن التغلب على فشل عمليات التنسيق داخل السوق، وتسهم في التحديد الدقيق

للأنشطة أو المجموعات أو العناقيد أو السلاسل المختارة الأكثر قدرة على تحسين الإنتاجية الكلية للاقتصاد وكذلك رفع تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق الدولية. لاسيما وأن سيادة مظاهر العولمة والانخراط في سلاسل القيمة الدولية، قد زادت من مخاطر التمركز الجغرافي للأنشطة على مستوى دول العالم، الأمر الذي يجعل من إمكانات التطوير والارتقاء لاحقاً في تشكيلة المنتجات والأنشطة الوطنية امراً صعباً وغير تلقائي.

تقوم السياسات الرأسية عبر التدخل الحكومي الهادف والفعال في إقرار برامج وإجراءات، لخدمة أنشطة بعينها في مناطق محددة لخفض كلفة الإنتاج، وبما يتضمنه ذلك أيضا من تقديم إعانات أو ضمانات أو معلومات لدفع القطاع الخاص في تلك الأنشطة أو تلك المناطق والأقاليم الجغرافية. كما قد تتوجه الدولة ضمن هذه السياسات لتشجيع مؤسسات الأعمال العامة لفتح المجال في المجالات والأنشطة المرغوبة أو الجديدة، والتي قد لا تكون جاذبة للقطاع الخاص والاستثمارات الدولية على المدى القصير، بحيث يتم استقطاب تلك الاستثمارات لتلك الأنشطة في مراحل لاحقة، كما في مجالات وأنشطة الطاقة المتجددة على سبيل المثال. وبذلك يمكن التأكيد أن التطبيق الناجح لتلك السياسات يتطلب وجود تواصل ونقاش دائمين وجادين بين الدولة (بكافة أجهزتها ومستوياتها المركزية والإقليمية والمحلية) ومؤسسات القطاع الخاص (لأصحاب المشروعات الكبرى والمتوسطة والصغرى في كافة أقاليم الدولة)، لتوليد كافة المعلومات التي تسمح للدولة بالتحديد الدقيق للقيود والمعوقات التي قد تعوق أو تحد من فعالية دور تلك السياسات، وكذلك تحديد قائمة الأنشطة أو المجالات المؤهلة للاختيار.

وفي الوقت الذي اعتمدت فيه السياسات الصناعية في التجارب الدولية السابقة على استخدام وتطبيق أدوات مثل حماية الصناعات الوليدة، أو الصناعات الاحلالية، أو الإعانات والدعم المباشر، أو القيود الجمركية وغير الجمركية، إلى غير ذلك من إجراءات انتقائية وتفضيلية، فإن هذه السياسات والأدوات لم يعد مقبولا استخدامها بشكل عام في الوقت الراهن، الذي فتح المجال واسعا أمام استحقاقات العولمة وقلص من الهامش التاريخي الذي كان متاحاً سابقاً للدولة، وهو الأمر الذي يقتضي طرح سياسات اكثر مواءمة مع طبيعة تلك التغيرات والالتزامات الدولية والإقليمية الحالية. إن الترتيبات التجارية الدولية لم تمنع ممارسات أشكال من الحماية على المستوى الدولي، وذلك لان الدول المؤسسة لمنظمة التجارة الدولية لم تفاوض لانضمامها وبالتالي لم تقم بتحرير منظومتها التجارية كما هو مطلوب للدول التي انضمت بعد تأسيس منظمة التجارة العالمية سنة 1995. كما أن الدول الأعضاء تستخدم سياسات حمائية تحت صيغ ومسميات مقبولة من منظمة التجارة العالمية، مثل السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي، ومكافحة الإغراق والرسوم التعويضية أو حماية الملكية الفكرية وكذلك الإجراءات الفنية غير التعرفة لمراقبة الواردات، حيث رصد تقرير الاونكتاد (2016) تنامي استخدام إجراءات الحماية عالميا، وبخاصة في دول مثل الهند، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والصين، وفي السنوات الأخيرة انضمت إليهم كل من تركيا والبرازيل والأرجنتين. وهو ما يظهر أن أكثر الدول تطبيقاً للتوجهات الحديثة للسياسات الصناعية باستخدام سياسات الحماية، هي الدول الأعلى مساهمة في الإنتاج الدولي وفي التجارة الدولية، والتي تتسم فعلياً بسعيها الدائم لتطوير قدراتها أو الانتقال إلى مستويات أكثر تقدما ورقيا. كما تختلف وسائل تطبيق تلك الحماية وفقا للقطاع والأنشطة المنتقاة للحماية، حيث تشير البيانات الدولية لانتشار إجراءات الحماية باستخدام تدابير الصحة والصحة النباتية لحماية الأنشطة الزراعية، في حين يكثر استخدام تدابير المواصفات الفنية والقياسية لحماية باقي الأنشطة الإنتاجية.

يمكن التأكيد والتبين الواضح لارتباط نجاح التجارب الشرق أسيوية، في قدرة سياساتها المطبقة للربط الفعال والمباشر بين الابتكارات من جانب وقطاعات الإنتاج الصناعي من جانب اخر،

أظهرت أدبيات التنمية أن السياسات الصناعية التي طبقتها الدول الصناعية الحديثة والمعروفة أيضا بالنمور الأسيوية مثل كوريا، وتايوان، وسنغافورة، ساهمت بشكل جلي في إنجاز مستويات متقدمة من التنويع والتحول الهيكلي وتحويل هذه الدول إلى دول صناعية في وقت وجيز. ونتيجة ذلك يحظى هذا النموذج باهتمام بالغ بالنسبة للدول العربية، لتقارب معطيات بداية مساره التنموي مع معطيات واقع معظم الدول العربية حاليا، لاسيما ما يتعلق بالاعتماد على الأنشطة الأولية أو تلك ذات القيمة المضافة المنخفضة، مع سيادة تحديات اجتماعية في مجالات الصحة والتعليم وضعف الإنفاق على البحوث والتطوير إضافة لظواهر الفقر والبطالة وضعف العدالة في مستويات توزيع الدخول. حيث يظهر تحليل واقع الممارسة في تلك الدول وجود العديد من الجوانب المشتركة في تطبيقات السياسات الصناعية طوال مسارها والى الوقت الراهن. وقد ركزت هذه السياسات أساسا على التوجه نحو تشجيع التصدير من خلال ربط الدعم بتحقيق أهداف التصدير، وجذب وتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر والتقانة، وتبني سياسات الاقتصاد الكلي التي تحقق التوازن والانضباط المالي والمشجعة للادخار، وتوجيه وانتقائية الائتمان المقدم للقطاع الإنتاجي، واعتماد سياسات التعليم والتدريب وتطوير رأس المال البشري لضمان اكتساب المهارات التي تسهل وتمكن استيعاب التكنولوجيا الأجنبية وتوطين المعرفة، بما يتضمنه ذلك من خطط تدريب إلزامية للعاملين، وإنشاء صناديق رأس المال المغامر أو المخاطر، إضافة إلى جذب الاستثمارات والشركات العابرة للقوميات والتنسيق بين الاستثمارات. وعملت تلك السياسات معاً وبشكل متكامل من خلال منظومة تخطيط تأشيري مستهدفة توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المستهدفة وتوطين المعرفة والتكنولوجيا وترسيخ اليات التعلم، والتطوير المستمر والمنهج للتعليم وعمليات اكتساب المهارات، بما يسمح بتطوير هياكل الإنتاج وتوسيع مستويات التنويع على مستوى الأنشطة والمنتجات.

كما يمكن التأكيد والتبين الواضح لارتباط نجاح التجارب الشرق أسيوية، في قدرة سياساتها المطبقة للربط الفعال والمباشر بين الابتكارات من جانب وقطاعات الإنتاج الصناعي من جانب اخر، انطلاقاً من أن الابتكارات هي المرتكز الأساسي لتجسير الفجوات مع الدول الأكثر تقدما والأكثر أسبقية في هذا المسار، وهي أيضا التي تدعم توليد المعارف الجديدة وتراكم القدرات، وهي الأمور التي تترجم تطبيقيا إلى إمكانات اعلى لتطوير الأنظمة الوطنية للإنتاج والإبداع، والتي تتضمن بدورها عمليات التعلم وتنمية الطاقة الاستيعابية وتهيئة البيئة المواتية لخلق وتسويق الابتكارات. وفي مرحلة لاحقة استفادت الدول الصاعدة في أمريكا اللاتينية، لاسيما الأرجنتين والبرازيل وشيلي، من تطبيق تلك السياسات الصناعية الحديثة، حيث استهدفت سياساتها الأفقية الدور الحكومي المباشر بما يتضمنه ذلك من سياسات تدعيم التنافسية الكلية للاقتصاد، وصياغة سياسات عامة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وإنفاذ قوانين التعاقد وحقوق الملكية، وخفض كلفة بدء الأعمال وأنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوجه عام، كما استهدفت سياساتها الرأسية التدخل والتأثير في مسار السوق وإعادة تخصيص الموارد صوب القطاعات والأنشطة المختارة من خلال سياسات وإجراءات الحوافز المالية والضريبية والجمركية، وتهيئة السياسات الداعمة لعمليات البحث والتطوير، وبناء القدرات البشرية، وتوسيع تطبيقات التكنولوجيا، وتشجيع التصدير. كما اتسمت تجارب تلك الدول بتركيزها على التمييز بين نوعين إضافيين (فرعيين) من السياسات وهما سياسات (أفقية ورأسية) موجهة إلى القطاعات والأنشطة الاقتصادية التي تتمتع فيها الدولة بمزايا تنافسية واضحة، وأخرى موجهة إلى القطاعات والأنشطة القابلة لخلق وتوطين المزايا التنافسية فيها.

بما يضمن تحقيق مسارات متنامية ومتطورة لهيكل الاقتصاد والأنشطة والمنتجات والأسواق في الدولة.

4.4 مجالات عمل السياسات الصناعية الحديثة

1.4.4 السياسات العامة الشاملة غير التمييزية

استناداً لما سبق وفي ضوء تحليل التجارب الدولية لتلك السياسات في مختلف دول العالم يمكن حصر مجالات تنفيذ السياسات الصناعية الحديثة الأفقية والرأسية، والتي تستهدف بشكل أساسي الحد من الإخفاقات والقيود التي تعيق قطاعات الاقتصاد من النمو والتطور، سواء كانت تلك الإخفاقات مرتبطة بالسوق أو بالحكومات ذاتها فيما يلي:

سياسات التوازن الاقتصادي الكلي والانضباط المالي: يلعب التوازن الاقتصادي الكلي والانضباط المالي دورا حاسما في نجاح السياسات الصناعية من خلال تأمين بيئة كلية مستقرة قليلة التضخم ومساندة للادخار وللاستثمار، وكذلك اتباع سياسات صرف مناسبة تدعم التنافسية الوطنية من خلال تطبيق فعال للسياسات المالية والنقدية. إن الحفاظ على مستوى مقبول من التضخم سوف يشجع على ارتفاع وتائر الادخار والاستثمار وكذلك يقلل من توجه البنوك الرسمية إلى رفع معدلات الفائدة لمحاربة الضغوطات التضخمية وهو الأمر الذي يقلل الاستثمار خاصة في ظل وجود هامش فائدة كبير ما بين أسعار الودائع والإقراض وذلك لان السوق النقدية ليست بالعمق المطلوب وفي كثير من الأحيان ذات تركز مرتفع مما يقلل المنافسة ما بين المؤسسات المالية وبالتالي يرفع هامش معدل الفائدة. كما أن السياسة المالية المنضبطة تلعب دورا أساسيا في التأثير على التضخم وأسعار الفائدة والاستثمار. وتؤثر السياسة المالية التوسعية على المستوى العام للأسعار من خلال الإنفاق العام الذي يرفع الطلب الاسمي الكلي، والذي يؤثر كذلك على أسعار الفائدة وبالتالي على الاستثمار الخاص خاصة في حال اتجاه القطاع المصرفي لشراء السندات الحكومية. كما يؤثر التضخم بشكل كبير على القدرة الشرائية للعملة الوطنية حيث أن ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالدولية سوف يؤدي إلى ارتفاع حقيقي لسعر الصرف مما يسبب فقدانا للتنافسية السعرية في الأسواق الدولية. وعادة ما تفشل سياسات تخفيض العملة في تحقيق تخفيض حقيقي للعملة وذلك لارتباط الجهاز الإنتاجي بالمدخلات المستوردة. وفي حال عدم التحكم في التضخم فإن تخفيض العملة المحلية سوف ينجم عنه فقط حلقة تضخمية تؤدي إلى ارتفاع حقيقي للعملة مما يضر بتنافسية الاقتصاد. كما أن العديد من الدول العربية وخاصة الدول الخليجية التي تتبع نظام سعر الصرف المثبت وحرية انتقال رأس المال، فإنها تفقد السياسة النقدية المستقلة وتضطر إلى تحديد أسعار الفائدة عند المستويات الدولية كما ينص قانون تعادل أسعار الفائدة وذلك حتى لا يحدث تدفق معاكس لرؤوس الأموال.

وتظهر بيانات ومؤشرات التوازنات الاقتصادية الكلية أن أغلب الدول العربية تعرف عجزا هيكليا في ميزان المدفوعات حيث أن قدرتها التصديرية من السلع والخدمات ودخل عوامل الإنتاج لا يكفي لتغطية وارداتها من هذه العوامل. كما أن انهيار سعر النفط نهاية عام 2014 أدى إلى تراجع الفوائض في أغلب الدول النفطية خاصة في السعودية والجزائر وعمان. كما أن الدول العربية غير النفطية ذات الاقتصادات المتنوعة تعرف أيضا وضعا صعبا في رصيد الميزان الجاري. ويرجع عدم قدرة هذه الدول على تحقيق فائض في معاملاتها الخارجية إلى ضعف جهازها الإنتاجي والذي يعتمد على المدخلات المستوردة بالإضافة إلى صغر حجمه مقارنة بالاحتياجات وتركزه في قطاعات تقليدية قليلة الإنتاجية. كما أن قطاع الخدمات خاصة السياحة والتي تشكل جزءا مهما من صادرات هذه الدول يعرف تحديات كبيرة نتيجة

تراجع وتباطؤ الطلب العالمي نتيجة الأزمة العالمية وكذلك التحديات الأمنية التي تعرفها هذه الدول.

كما أن وضع ميزان المدفوعات يمكن تعميمه على رصيد الموازنة العامة، حيث تعرف اختلالا هيكليا ناجم عن عدم قدرة الدول على تجنيد الموارد الضرورية لمواجهة نفقاتها المتصاعدة والتي في نهاية المطاف تؤدي إلى تفاقم حجم الدين العام. وتظهر البيانات أن جل الدول العربية تشهد عجزا في الموازنة العامة بنسب متفاوتة. ويرجع سبب العجز في الدول النفطية عموما إلى ارتفاع الإنفاق العام والتراجع القوي لأسعار النفط والذي يشكل المورد الأساسي للإيرادات الحكومية. وتعرف الدول العربية غير النفطية نفس الوضع بالرغم أن تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية يقلل من كلفة الواردات وكذلك من قيمة دعم المنتجات الطاقوية. ويرجع السبب في ذلك أيضا إلى اتساع رقعة الإنفاق وكذلك عدم قدرة الجهاز الجبائي في تجنيد الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة نتيجة توسع القطاع غير الرسمي والتهرب الضريبي وضيق القاعدة الاقتصادية في هذه الدول. وبالرغم من توسع رقعة عجز الموازنة وارتفاع الدين العام وعجز الميزان الجاري فإن الدول العربية في أغلبها تعرف مستويات مقبولة من التضخم وفي حدود ال 5 % باستثناء مصر والسودان حيث تعرف مستويات عالية من التضخم. وبالرغم من النقاش حول أثر التضخم على النمو، حيث يرى بعض الباحثين أن التضخم يؤثر على النشاط الاقتصادي بطريقة غير خطية ويكون أثره واضحا عند مستويات عالية فقط من ارتفاع الأسعار. ومن أهم آثار التضخم السلبية هو الارتفاع الحقيقي لسعر الصرف بحيث يؤدي ذلك الى تراجع للتنافسية السعرية وبالتالي يقلل من التنويع الاقتصادي. وعادة تواجه الدول صعوبة في تعديل أسعار الصرف الحقيقية من خلال آلية تخفيض العملة وذلك سواء أنها تنتهج نظام التثبيت القوي مثل حال الدول الخليجية، وكذلك الاعتماد الكبير على الواردات في إشباع الحاجات مما يعني أن تخفيض العملة سوف يؤدي إلى تضخم في الأسعار وبالتالي ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي. وعليه فإن الحفاظ على القدرة التنافسية الوطنية يتطلب سياسة نقدية صارمة تحارب التضخم أولا وقبل كل شيء. وتشير بيانات سعر الصرف الحقيقي الفعلي ما بين العامين 2005 و2015 أن بعض الدول العربية عرفت عملاتها ارتفاعاً حقيقيا كبيرا مثل مصر والعراق وليبيا واليمن. كما ارتفع سعر الصرف الحقيقي بشكل متوسط بمعدل 2 % في كل من الأردن والكويت وقطر والسعودية وهي دول تطبق نظام التثبيت الصارم لكن معدلات التضخم فيها تفوق مستويات شركائها التجاريين. بالمقابل تعرف كل من الجزائر والبحرين ولبنان والمغرب استقرارا جيدا في مستوى سعر الصرف الحقيقي الفعلي مقارنة بسنة الأساس 2005 وذلك للسيطرة على التضخم أو تعديل سعر الصرف الاسمي تدريجيا مما سمح باستهداف سعر الصرف الحقيقي عند مستوى تقريبا ثابت. أما في تونس والإمارات العربية فإن سعر الصرف الحقيقي الفعلي تراجع أكثر من المجموعة السابقة وذلك بفضل التحكم أكثر في التضخم.

حالة العجز في الموازنة وميزان المدفوعات وكذلك مستوى التضخم ومستوى سعر الصرف الذي تعرفه الدول العربية يصاحبه وضع من تباطؤ النمو الاقتصادي والذي عموما يمتاز بتواضعه وتذبذبه الشديد وتركزه في قطاعات غير إنتاجية أو ضعيفة القيم المضافة ومتدنية الإنتاجية في طبيعتها مما يولد بطئا في التحول الهيكلي وبالتالي عدم حدوث اختراق في تنويع القاعدة الإنتاجية. ويتطلب نجاح سياسات التنويع الاقتصادي القائمة على تفعيل السياسات الصناعية إعادة النظر بشكل جدي في ترتيبات الإطار الاقتصادي الكلي بحيث يتم العمل بجدية على التحكم في الإنفاق العام وتوجيهه نحو دعم الأنشطة الإنتاجية وكذلك صياغة سياسة مالية ونقدية منضبطة قائمة على تحقيق التوازنات الكلية الداعمة للنمو الاقتصادي.

يتطلب نجاح سياسات التنويع الاقتصادي القائمة على تفعيل السياسات الصناعية إعادة النظر بشكل جدي في ترتيبات الإطار الاقتصادي الكلي بحيث يتم العمل بجدية على التحكم في الإنفاق العام وتوجيهه نحو دعم الأنشطة الإنتاجية وكذلك صياغة سياسة مالية ونقدية منضبطة قائمة على تحقيق التوازنات الكلية الداعمة للنمو الاقتصادي.

سياسات تعزيز المؤسسات وتطوير الحوكمة: لقد أثبتت تجارب التنمية الناجحة والفاشلة أن المؤسسات تلعب دورا حاسما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في نجاح تطبيق السياسات الصناعية. وترجع أهمية حوكمة المؤسسات التنموية في نجاح تجارب التنمية إلى الدور المحوري الذي تلعبه في صياغة القرار العام التنموي وبناء الخطط والاستراتيجيات التنموية. كما أن المؤسسات تضبط وتؤطر العلاقات التبادلية بين مختلف المتعاملين والأعوان الاقتصاديين وخاصة بين القطاع العام والقطاع الخاص. من خلال ما تتمتع به من شفافية ومحاسبة وبيروقراطية وفساد إداري. هذه العوامل مجتمعة تحدد بقدر كبير نوعية بيئة الأعمال وتكاليف ممارستها وكذلك درجة اللايقين والمخاطرة التي يجب على المستثمرين أخذها بعين الاعتبار عند صياغة القرارات الاستثمارية. ويرتبط نجاح السياسات الصناعية بدرجة كبيرة بنوعية المؤسسات الحاكمة للعملية الاقتصادية خاصة في حال اعتماد سياسات انتقائية قائمة على منظومة حوافز. في حال ضعف المؤسسات فإن انتشار سلوك البحث عن الريع واستقطاب المنافع لصالح مجموعات النفوذ سوف يؤدي إلى فشل السياسات الصناعية. ولتفادي هذا الفشل فإن المؤسسات القوية يجب عليها إدارة منظومة الحوافز لتصبح منضبطة ومقيدة بمتطلبات الكفاءة والتنافسية والإنتاجية، وتحسين الوصول إلى معايير عادلة تتسم بالشفافية لدخول السوق، وتعديل ومواءمة النظم الضريبية، وكذلك تحديد أسعار الأراضي والماء والكهرباء من اجل دفع النمو في القطاعات والأنشطة المرغوبة عبر التدخل والتأثير في ربحتها وتعديل هيكل تكاليفها.

إن نجاح التنمية عموما والسياسات الصناعية بالذات يتطلب تعزيز دور الدولة في بناء وتحسين قدراتها المؤسسية، وإيجاد دور فاعل مؤسسي للتعامل مع حالات فشل الأسواق التي تعوق خلق الحوافز المناسبة للأعمال، لاسيما على مستوى المؤسسات المؤثرة في النشاط الاقتصادي والاستقرار الكلي والبيئة العامة الداعمة لدور القطاع الخاص، وإيجاد تنظيم منضبط للأسواق يمنع الاحتكار ويشجع المنافسة ويقوم بإرساء دعائم اقتصاد المعرفة وبناء نظم وطنية للإنتاج تستهدف تحسين المحتوى التقني في الإنتاج الوطني (إتقان الإنتاج، والهندسة العكسية، والابتكارات). بدءا من الأنشطة الصناعية التقليدية مثل قديما الهندسة الميكانيكية، والأجهزة الكهربائية، وفي الوقت الحاضر أنشطة تكنولوجيا المعلومات، وهي الأنشطة التي أظهرت تطبيقاتها -لاسيما في الدول الصاعدة - قدرتها العالية على تشبيك الأنشطة الاقتصادية القائمة في الدولة (الروابط) وأنها الأكثر ديناميكية كمصدر لتحسين التقانة وتطوير المهارات وتحسين الإنتاجية. إن هذا الدور المنوط بالمؤسسات وفقا للإطار العام للسياسات الصناعية الحديثة، يقتضي التأثير المباشر للمؤسسات والتنظيمات القائمة في الدولة، لتوليد الإشارات والحوافز الإيجابية للتأثير في الربحية، لتشكيل الأنماط والقطاعات والأنشطة المرغوبة، التي تتسم بارتفاع قيمتها المضافة ومحتواها التقني، والتي ستسهم بدورها تلقائيا في ضمان تخصيص الموارد الاقتصادية بشكل أمثل، وبخاصة على المستوى الجزئي.

تدل مختلف المؤشرات التي تحاول قياس الأداء المؤسسي أن الدول العربية تعرف تباينا واضحا في مستويات الحوكمة المؤسسية، لكن أغلبها لا زال دون المستوى المرغوب، مما يؤشر أن نجاح السياسات التنموية عموما والسياسات الصناعية يتطلب عملا كبيرا في مجال إرساء قواعد حوكمة صارمة وذلك لتقليل التكاليف وعدم اليقين وكل المخاطر المؤسسية التي تحد من جودة القرار التنموي خاصة تلك المتعلقة بتوجيه الاستثمار نحو القطاعات الإنتاجية. فبالاستناد إلى مؤشرات الحوكمة التي يصدرها البنك الدولي والتي تقوم على استخدام طيف واسع من المؤشرات والبيانات التي تقيس مختلف أوجه العمل المؤسسي. عبر قياس مدى انتشار الفساد

إن نجاح التنمية عموما والسياسات الصناعية بالذات يتطلب تعزيز دور الدولة في بناء وتحسين قدراتها المؤسسية، وإيجاد دور فاعل مؤسسي للتعامل مع حالات فشل الأسواق التي تعوق خلق الحوافز المناسبة للأعمال،

إن الدور المنوط بالمؤسسات وفقا للإطار العام للسياسات الصناعية الحديثة، يقتضي التأثير المباشر للمؤسسات والتنظيمات القائمة في الدولة، لتوليد الإشارات والحوافز الإيجابية للتأثير في الربحية، لتشكيل الأنماط والقطاعات والأنشطة المرغوبة،

وجودة التنظيم للحكومات والاستقرار السياسي وفرض النظام العام وأخيرا المشاركة المجتمعية والمحاسبة. نجد أن الدول العربية تعرف فجوة مؤسسية معتبرة خاصة في عمل المؤسسات التي تضمن المشاركة والمحاسبة. بالمقابل نجد أن هنالك عدد من الدول العربية أحرزت تقدما واضحا في مجال حوكمة المؤسسات في العمل التنموي خاصة في مجال البيروقراطية ومحاربة الفساد وجودة التنظيم. ففي مجال محاربة الفساد نجد أن الدول الخليجية وتونس والمغرب والأردن ودولة فلسطين (حسب بيانات 2016) استطاعت أن تصنف في النصف المئوي الأعلى ضمن دول العالم. بالمقابل فإن باقي الدول العربية تصنف ضمن الثلث الأدنى وترتفع مستويات الفساد الإداري في بعض الدول بشكل كبير بحيث تصنف في أدنى المراتب. وتنعكس نفس الصورة بالنسبة لفعالية الحكومة حيث أن الدول الخليجية استطاعت أن تقلل من مستويات البيروقراطية بشكل ملحوظ باستثناء دولة الكويت حيث تعرف تحديات في إرساء مستوى مقبول من الفعالية الحكومية. وتشير بيانات باقي الدول العربية أن أدائها في مجال الفعالية وجودة التنظيم تتطلب إصلاحات جوهرية حتى تستطيع أن تزيد من فعالية السياسات التنموية خاصة في مجال السياسات الصناعية القائمة على توجيه القطاع الخاص من خلال الحوافز والذي في الأساس يتطلب نظاما مؤسسيا ومستوى حوكمة جيد.

يمثل رأس المال البشري المؤهل القادر على الابتكار الركيزة الأساسية لبناء وضمان نجاح أهداف السياسات الصناعية الحديثة، وإرساء قواعد ومتطلبات النمو والاستدامة.

سياسات بناء القدرات وتوطين المعرفة والتقانة:

يمثل رأس المال البشري المؤهل القادر على الابتكار الركيزة الأساسية لبناء وضمان نجاح أهداف السياسات الصناعية الحديثة، وإرساء قواعد ومتطلبات النمو والاستدامة. في الوقت الراهن تعول الدول النامية كثيرا على القدرات البشرية وبيئة الابتكار في تحقيق التنمية المنشودة وذلك بالتركيز على نشر وتطوير التعليم بكافة مراحله منذ مراحل التعليم المبكر حتى أرقي المراحل التعليمية، وتوجيه أنماطه المختلفة نحو التزود بالمهارات والقدرات الفنية، بعيدا عن أطر التلقين التقليدية التي برهنت على عدم جدواها. كما تقوم العديد من الدول خاصة المتقدمة وحديثة التصنيع، من حماية وتدعيم قدراتها التقنية، من خلال الإصرار على حماية حقوق الملكية الفكرية، وتوسيع مستويات الدعم والإعانات والإنفاق على جهود البحث والتطوير وتوجيه قواعدها البحثية إلى مختلف المجالات الداعمة للابتكارات والإبداع، وكذلك الاستثمار الحكومي الواسع في مشروعات بناء قاعدة المعرفة، وحمايتها من خلال رعاية الدولة. وهي الأمور التي تمنح في المحصلة العديد من جوانب الحماية والدعم والمساندة للأنشطة الوطنية القائمة على انتاج التكنولوجيا الأكثر تقدما والأعلى إنتاجية.

وفي ذات الاطار يظهر دور السياسات الصناعية الحديثة في الدول الصاعدة لاسيما الصين، في دعم ومساندة الابتكار التكنولوجي وإصلاح التعليم والاستفادة الكاملة من الموارد البشرية لجعل الاقتصاد وأنشطته مدفوعاً أكثر بالعلم والابتكار والتكنولوجيا، وهو ما تم إعطاءه أولوية في خططها الخمسية لاسيما للفترتين 2011 – 2015 ، 2016 – 2020، وبما يستدعيه ذلك من إقرار سياسات ضريبية ومالية مساندة ومحفزة، والاستثمار في تحسين نوعية التعليم، وتوجيه السياسات المالية والضريبية والتمويلية لدعم المشروعات في مجالات العلوم والتكنولوجيا، ولتعزيز الابتكارات وتنمية الصناعات والأنشطة الأكثر تقنية على مستوى المقاطعات والمحليات.

وفيما يرتبط بالدول العربية والتي حققت قفزات كبيرة في نشر التعليم ومحاربة الأمية فإنها في أغلبها تعاني من انخفاض جودة التعليم مما يعيق عملية التطور التقاني واتساع الفجوة مع الدول الصناعية وكذلك صعوبة نقل وتطويع التقانة. هذا الوضع يستدعي إقرار العديد من البرامج والإجراءات الموجهة صوب تطوير نظم التعليم لاسيما التعليم العالي بما يتضمنه

ذلك من إعطاء الجامعات ومعاهد البحوث مزيداً من الاستقلالية، والسماح لها بمزيد من الحرية في اتخاذ القرارات الأكثر مناسبة لها، بما في ذلك الإدارة المالية وشؤون العاملين، وتعزيز القدرات في مجال التدريس واستقطاب الكفاءات، لضمان استيفاء المتطلبات والمعايير الدولية لجودة النظم التعليمية والمساهمات البحثية للجامعات والمؤسسات التعليمية العاملة، إضافة للتوسع في إنشاء نظام المعاهد المهنية الحديثة المتوافقة مع أهداف الدولة التنموية لاسيما على المستوى القطاعي، وتشجيع ربط مسارات التعليم بالتعليم العالي، وإقرار نظم مرنة تسمح بمعادلة الشهادات واعتمادها، وهي الأمور التي تهدف في المحصلة إلى تمكين الاقتصادات العربية من توفير عنصر بشري اكثر قدرة على التوافق مع تطلعات الدول لتوطيد الحلقة القائمة بين الابتكار والتنويع والنمو والإنتاجية على المدى الطويل.

تتوجه هذه السياسات والبرامج المتكاملة لبناء قاعدة بشرية متطورة قادرة على التعلم والمواكبة والتطوير ولاحقاً الابتكار. وهو ما يتطلب من الدولة التحرك في مسارات ومجالات عدة أهمها: صياغة سياسات تعليمية وعلمية تراعي التوجهات والأولويات الأساسية للسياسات الصناعية التي تتبناها الدولة، بحيث تضمن توفير المنتج البشري الداعم للقطاعات والأنشطة المستهدفة كمدخل أساسي من مدخلاتها الإنتاجية، مع تخصيص مشاريع محددة تستهدف تطوير التكنولوجيا، وتطوير نظم تمويل البحوث الجامعية والتطبيقية، وبخاصة تلك التي تخدم أهداف السياسات الصناعية وأولوياتها، وإنشاء وتطوير مراكز البحوث المتخصصة، وزيادة ميزانيات البحث العلمي، وتدعيم توجه الشركات الخاصة نحو ذلك من خلال خلق الحوافز المالية المناسبة، مثل الإعفاءات الضريبية على نشاطات البحث والتطوير من طرف القطاع الخاص. كما تتضمن تلك السياسات تطوير التعليم وبرامج التدريب، وتطوير الخطط الموجهة لتحديد أولويات البحوث الوطنية في المستقبل، وتشجيع المؤسسات على تدريب العاملين وتطوير قدراتهم وربط ذلك بالإعفاءات الضريبية، وإقرار خطط وطنية لتشكيل المهارات والارتقاء من خلال تكوين مجالس عليا تختص بهذا الشأن، وتطوير التعاون الدولي في مجالات التعليم والبحوث.

هذا إضافة لخلق الحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ونشاط الشركات الدولية العابرة للقوميات كأداة أساسية من أدوات نقل وتوطين التكنولوجيا والممارسات الإنتاجية والإدارية والمالية الأكثر كفاءة وفعالية، حيث تجدر الإشارة لما أكدته العديد من الدراسات من وجود أثار إيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد والتوظيف والإنتاجية والمردود على الشركات المحلية (المعرفة المنقولة) وكذلك على المستهلكين، وقد مثلت سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا أساسيا في اقتصادات النمور الآسيوية (سنغافورة وكوريا الجنوبية) لتعويض ضعف قدرات الإنتاج والتنافسية على مستوى المؤسسات المحلية/الوطنية. لذا فإن أحد مواطن التدخل الممكن للسياسات الصناعية في هذا المجال، هو التدخل لجذب تلك التدفقات الرأسمالية، من خلال إجراءات مثل الإعفاءات الضريبية، والمساعدة في توفير وإتاحة المعلومات، وتوفير البنية التحتية والخدمات التجارية الأخرى للشركات الأجنبية، وتأسيس وكالات متخصصة ومتطورة لترويج الاستثمار.

توجد العديد من المؤشرات التي تعكس وضع رأس المال البشري وكذلك مدى قدرة الأنظمة العربية على تطويع التقانة وتوظيف المعرفة في المجالات الإنتاجية والاقتصادية الأخرى بما يرفع مستويات دخلها ويسرع معدلات النمو وكذلك تحسين التنافسية الوطنية. يعتبر متوسط سنوات الدراسة لكل فرد بالغ في المجتمع من أهم مؤشرات قياس رأس المال البشري بالرغم أنه يركز فقط على اكتساب المعرفة من خلال المنظومة التعليمية

الرسمية دون النظر إلى قدرة الأفراد على التعلم الذاتي واكتساب المهارات من الممارسة والتجربة وهي عوامل أساسية في صقل المهارات وفي جودة رأس المال البشري. تشير بيانات مخزون رأس المال البشري التي تقاس بمتوسط سنوات الدارسة للفرد والتي بلغت حوالي 11 سنة دراسية في المتوسط في دول جنوب شرق آسيا ذات الأداء التنموي الممتاز، أن بعض الدول العربية حققت مستويات بلغت 9.2 في الأردن و8.9 سنة دراسية في الإمارات و8.5 سنة دراسية في قطر. أما أغلب الدول العربية فإن مستوى رأس المال البشري يتراوح ما بين 6 و7 سنوات دراسية. أما اليمن والسودان وموريتانيا والمغرب فإنها تعرف مستويات متدنية من مستوى رأس المال البشري يتراوح ما بين 3 و4 سنوات دراسية، وهو حتما وضع يعيق العملية التنموية في هذه الدول. بالرغم من أن المجموعة الأولى والثانية استطاعت بناء رأس مال بشري بفضل سياسات تعليمية عامة واسعة، فإن هذه الدول تعرف تحديا أساسيا في مجال جودة رأس المال البشري وهو الأمر الذي يعيق قدرتها على تطوير منظومة وطنية للاختراع تسمح لها بمواكبة التطورات التقنية وتعزيز التنافسية الوطنية. ويستند هذا التحليل على نتائج مسابقات التعليم والتي تقيس جودة التعليم عبر تقييم المهارات الذهنية في مجال العلوم والرياضيات وكذلك على نتائج تقييم رجال الأعمال الموثقة في التقارير الدولية خاصة تقرير التنافسية العالمية والتي تظهر بشكل جلي أن رأس المال البشري يعاني انخفاضا في جودته وهو الأمر الذي يعد قيدا حادا على قدرة الدول في بناء منظومة وطنية للتقانة سواء من خلال الابتكار أو تطويع التقانة ونقلها وبالتالي الانتقال في سلم التطوير الإنتاجي وبالتالي رفع الإنتاجية واستدامة النمو ورفع وتائره بشكل يحقق الأهداف التنموية.

إن نجاح السياسات الصناعية المؤدية لتنويع الاقتصاد يحتاج إلى تطوير منظومة ابتكار وطنية قائمة على البحث والتطوير في المؤسسات العامة والخاصة من أجل بناء جهاز اقتصادي متطور من خلال نقل المعرفة العلمية التقنية وتطويعها تمهيدا لإنتاجها في مراحل لاحقة لتصبح العامل الأساسي في رفع الإنتاجية والتنافسية. وقد تم تطوير عدة مؤشرات دولية ترصد ما حققته الدول في مجال اقتصاد المعرفة وتقانة المعلومات والابتكار. وفي هذا الإطار يشير مؤشر اقتصاد المعرفة الذي ينشره البنك الدولي والقائم على مجموعة من العوامل التي تقيس الأبعاد المختلفة لبناء اقتصاد قائم على المعرفة (النظام الاقتصادي والمؤسسي، التعليم والمهارات، البنية التحتية التقنية، الاختراع) أن الدول العربية تواجه فجوة معتبرة في اقتصاد المعرفة مقارنة بمستوى الدول الصناعية الحديثة. فعلى سبيل المقارنة سجلت هونغ كونغ مرتبة 18 وكوريا 29 عالميا، بينما جاء ترتيب الدول الخليجية ما بين 42 إلى 64 وهو أحسن بكثير من تصنيف الدول العربية غير الخليجية والذي تراوح ما بين 75 إلى 137. ويرجع تفوق الدول الخليجية إلى البيئة التجارية الأكثر انفتاحا وكذلك تطور البنية التحتية التقنية وانتشار التعليم. وعموما فإن كل الدول العربية تعرف فجوة أكبر في مجال منظومة الاختراع وذلك لان نشاط البحث والتطوير وتطبيقاته في الإنتاج لازال في مراحله الأولى وأن المنظومة الإنتاجية لازالت قائمة على استيراد التقانة الجاهزة في شكل معدات وآلات وكذلك لازال النشاط الاستشاري في المجالات الفنية تسيطر عليه الشركات والخبراء الأجانب. ويمكن تدعيم هذا الوضع من خلال النظر إلى مؤشر التطور الإنتاجي الذي يوضح تركيبة حيز السلع المنتجة والتي تملك الدولة فيها ميزة نسبية بحيث كلما قل عدد الدول التي تنتج هذه السلع زاد مستوى المعرفة المضمنة فيها. وتشير بيانات المؤشر لسنة 2016 أن الأنظمة الإنتاجية العربية لازالت في مراحل التطور الأولى حيث أنه بمقارنتها بمستوى سنغافورة (1.72) وكوريا (1.97) فإن أحسن أداء عربي يرجع لتونس (0.16) ولبنان

إن نجاح السياسات الصناعية المؤدية لتنويع الاقتصاد يحتاج إلى تطوير منظومة ابتكار وطنية قائمة على البحث والتطوير في المؤسسات العامة والخاصة من أجل بناء جهاز اقتصادي متطور من خلال نقل المعرفة العلمية التقنية وتطويعها

(0.15) بينما سجلت الدول العربية الأخرى مستويات سالبة.

سياسات تطوير البنية التحتية الأساسية واللوجستية: تشكل تكاليف الخدمات التي توفرها قطاعات البنية التحتية واللوجستية للقطاع الخاص جزءا هاما من تكلفة الإنتاج، وبالتالي فإن تدهور هذه الخدمات أو عدم توفرها سوف تؤدي إلى ارتفاع التكاليف وبالتالي تقلص الأرباح وكذلك تدهور التنافسية السعرية والإيرادات العامة من الضرائب المباشرة. كما تمتاز النشاطات الاقتصادية بتشابكاتها وتعتمد على بعضها في توفير المدخلات والخدمات الضرورية لاستمرار العمليات الاستثمارية والإنتاجية. ويشكل صعوبة تنسيق القرارات الاستثمارية أهم التحديات التنموية التي تسبب فشل السوق. كما أن القطاعات الإنتاجية تعتمد على طيف واسع من السلع والخدمات والتي لا يمكن توفيرها من خلال آليات السوق وذلك نتيجة لطبيعتها باعتبارها سلعة عامة أو تشكل احتكارا طبيعيا ويتطلب تقديمها امتلاك شبكة متصلة مثل شبكة الكهرباء والماء والهاتف الثابت والغاز والسكك الحديدية والطرق. ونتيجة اعتماد الاستثمارات الإنتاجية على مدى توفر منتجات هذه القطاعات فإن توفر بنية تحتية أساسية وتقانيه وقواعد إمداد لوجستي تعتبر من الشروط الضرورية لنجاح السياسات الصناعية الهادفة لتطوير الطاقة الإنتاجية للبلاد العربية.

تاريخيا، في ظل نموذج التنمية القائم على التدخل الواسع للدولة في الحياة الاقتصادية، كان تطوير البنية التحتية الأساسية واللوجستية يقع على عاتق الحكومات ويتم توفير تمويل الاستثمار والصيانة والإدارة من مصادر الموازنة العامة أو من القروض الخارجية، وتنفذ المشاريع الكبرى شركات أجنبية لها الخبرة الفنية والإدارية في تنفيذ المشاريع بدءاً من إعداد دراسات الجدوى إلى عمليات التنفيذ والبناء. وبالرغم من أن هذه المشاريع تشكل فرصة كبيرة لتطوير القطاع الخاص في مجال الأشغال العامة والإنشاءات، لكن محدودية قدرات القطاع الخاص المحلي ماليا وتقانيا خاصة في مجال الهندسة والأشغال الكبرى مثل بناء السدود والطرق السريعة وسكك الحديد ومترو الأنفاق لم تسمح له بالمساهمة بشكل واسع في تنفيذ هذا النوع من المشاريع. ونظرا لمحدودية الموارد المالية للقطاع العام وتوسع رقعة عجز الموازنات العامة فإن تنفيذ مشاريع البنية التحتية وتغطية تكاليف إدارة وصيانة المنشآت القائمة من خلال الموارد العامة يشكل تحديا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أغلب الدول العربية غير الخليجية. وفي ظل النموذج التنموي القائم على تطوير اقتصاد السوق وتشجيع القطاع الخاص فإن العديد من الحكومات بدأت تتوجه نحو إشراك القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار وفي إدارة مشاريع البنية التحتية من خلال عقود الشراكة المختلفة بين القطاع الخاص والعام. وبالرغم من أن صيغ الشراكة تشكل نموذجا جاذبا لمواجهة تحديات بناء بنية تحتية حديثة تدعم القطاع الإنتاجي وترفع من تنافسيته فإنها لم تعرف رواجا كبيرا في الدول العربية باستثناء بعض المشاريع في الطرق السريعة والمطارات والطاقة.

يظهر من خلال مختلف التقارير في مجالات التجارة الخارجية والتنافسية الدولية أن الدول الخليجية استطاعت أن تقفز بمستوى بنيتها التحتية الأساسية للمصاف العالمية من خلال برامج الاستثمار العام بفضل العوائد النفطية وتوجهها التنموي القائم على تطوير قطاع الخدمات والذي يتطلب بنية تحتية متطورة. فعل سبيل المثال يشير تقرير التنافسية العالمي للعام 2017/2018 أن دول الخليج تتميز بترتيب متقدم في مجال جودة البنية التحتية حيث أنها تصنف في الثلث الأول باستثناء دولة الكويت والتي جاءت في الرتبة 64 من إجمالي 137 دولة. أما الدول العربية الأخرى تحتل مراتب جد متأخرة باستثناء الأردن والمغرب في المرتبة 58 و54 على التوالي.

ويجب التنويه أن مؤشر التنافسية انطباعيا ويعبر عن رأي رجال الأعمال في كل بلد على حده وبالتالي فهو مؤشرا ذاتيا لا يعكس حجم الاستثمارات في قطاع البنية التحتية الأساسية. كما أن مؤشر الأداء اللوجستي والذي يقيس عدة أبعاد من البنية التحتية الخاصة بالتجارة عبر الحدود، يعكس إجمالا تقدم الدول الخليجية نسبيا بينما تواجه أغلب باقي الدول العربية تحديات كبيرة في تطوير البنية اللوجستية وخاصة في مجالات الجمارك والشحن الدولي والبنية التحتية واللوجستية وكذلك في مجالات تعقب ومتابعة الشحن والمهارات ونوعية رأس المال البشري الذي يدير العمليات اللوجستية وأخيرا في سرعة التنفيذ.

2.4.4 السياسات القطاعية والإجراءات الانتقائية المساندة للأنشطة الإنتاجية

رغم أن التدخل الحكومي من خلال سياسات الدعم المباشر للأنشطة الإنتاجية والخدمية وتمييزها دون غيرها، هو امر منافٍ لقواعد المنافسة المتعارف عليها والتي تعتبر تشويها لمنظومة تخصيص الموارد القائمة على قوى السوق، وكذلك لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية والتي تحرم الدعم والتمييز عبر المعاملة الوطنية وكذلك إضافة إلى العديد من الاتفاقات والملاحق والالتزامات الأخرى الموجهة للتعامل مع المتطلبات الخاصة ببعض القطاعات أو القضايا المحددة والتي تهدف بشكل أساسي إلى ضمان تحرير التجارة الدولية وتأسيس نظام تجاري عالمي محايد غير تمييزي. في واقع الأمر هناك العديد من الممارسات والسياسات والبرامج التي يتم تطبيقها فعلياً في مختلف دول العالم لإحداث هذا التمييز دون الاصطدام بتلك القواعد وذلك لأن عند تأسيس منظمة التجارة العالمية في سنة 1995 تم أوتوماتيكيا تحويل كل الدول الأعضاء في اتفاقية الجات إلى أعضاء في منظمة التجارة العالمية دون إجراء الإصلاحات المطلوبة والمنصوص عليها في وثائق المنظمة، كما أن آليات عمل المنظمة لا تسمح بمتابعة المخالفات وردعها بل الأمر يتطلب أن يتم تفعيل آلية فض النزاعات من طرف الدول الأعضاء. بالرغم من ذلك يعتبر تداول اصطلاح السياسات الصناعية في العديد من الدول المتقدمة أمر غير مقبول تماماً لما قد يمثله من تعارض ظاهري مع أسس اقتصادات السوق. إلا أن تحليل واقع هذه الممارسات يظهر وجود سجلا واسعا ومستمرا لتطبيقات السياسات الصناعية فيها، حيث تتمحور كافة أنواع تلك السياسات وما تتضمنه من خطط وبرامج وإجراءات حول التأثير في ربحية الأنشطة المنتقاة، عبر التأثير في هياكل تكاليفها أو إيراداتها أو كل منهما.

كما تظهر التطبيقات الراهنة لتلك السياسات في الاتحاد الأوروبي، وذلك على مستوى الخطط والبرامج المنفذة والممولة من مؤسسات الاتحاد، وجود تحيز واضح نحو تحفيز عدد من الأنشطة الإنتاجية دون غيرها، لاسيما، تلك الأكثر حداثة في مجالات التكنولوجيا الحيوية والصناعات الطبية وصناعات الفضاء وغيرها من الأنشطة القائمة على تكنولوجيا الجيل الرابع. وبصفة عامة فإن السياسات الانتقائية أو التمييز أو الانحياز الإيجابي للأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختارة، (إنتاجية أو خدمية)، تتضمن حزم متنوعة من السياسات والإجراءات، لاسيما السياسات التجارية الحمائية وبخاصة ما يتعلق بأنظمة الحصص وفرض التعريفات الجمركية واستغلال القيود غير الجمركية من خلال تطبيق صارم للمعايير الفنية والصحية والبيئية، وسياسات وبرامج الدعم المالي للصادرات من خلال صيغ الائتمان المختلفة، والتوسع في إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة سواء للاستثمار أو التصدير، وتسريع وتيرة برامج الخصخصة الهادفة لإدماج القطاع الخاص وإحلاله في المجالات المختارة التي تعمل فيها أو تستحوذ عليها المؤسسات العامة، وتقديم وتسهيل التمويل، وتوفير الضمانات العامة لتلك الأنشطة، إضافة لاستخدام سياسة المشتريات الحكومية المباشرة كمدخل لتدعيم تلك

الأنشطة. وعموما يطلق على هذه الأنشطة الهادفة لدعم بعض القطاعات بحزمة الحوافز والتي تعطى للمؤسسات المراد تشجيعها وإعطائها أولوية على باقي الأنشطة.

وفي هذا الإطار يجب الإشارة لأهمية انتقاء الأنشطة المتصلة بالصناعات التحويلية الغير قائمة على استغلال الموارد الطبيعية، وذلك مقارنة بباقي الأنشطة الاقتصادية في الاقتصادات العربية، حيث أكدت الدراسات وممارسات الدول على خصوصية قطاع الصناعات التحويلية وتمايزه عن غيره من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، لدوره الحيوي في التنويع وإنجاز التحول في الهياكل والأنشطة القائمة في الدولة، حيث يتسم هذا القطاع باتساع حجم الوفورات الاقتصادية التي تنساب إلى كافة الأنشطة الاقتصادية مقارنة بباقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى، من خلال دوره في نشر التكنولوجيا، والروابط والتشابكات الأمامية والخلفية مع بقية قطاعات الاقتصاد، إضافة لوفورات الحجم التي تميز معظم أنشطة الصناعات التحويلية. كما أن الدراسات التطبيقية وجدت أن قطاع الصناعات التحويلية يمثل أهم مصادر النمو الاقتصادي في الدول النامية عموما، كما كان الحال بالنسبة للاقتصادات المتقدمة الحالية وذلك قبل مرحلة الصعود والتنامي في الأهمية النسبية لقطاع الخدمات

كما تحظي سياسات التوجه التصديري بخصوصية عالية ضمن هذه السياسات، حيث أظهرت الدراسات أن وجود قطاع واسع من الشركات المتوجهة نحو التصدير، ينمي من مستويات التعلم بالممارسة، كما دلت العديد من الدراسات أن معدلات الإنتاجية في المؤسسات القائمة على التصدير تكون عادة اعلى من نظيرتها القائمة على تلبية الطلب المحلي، وان اتجاه السببية غالبا يمتد من التصدير إلى الإنتاجية. وأكدت دراسات أخرى أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين النمو والإنتاجية من جانب، وحجم الصادرات ونوعيتها من جانب أخر. كما أظهرت النتائج التطبيقية وجود علاقة إيجابية بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي. كذلك فقد رصدت دراسة تطبيقية أن زيادة تنويع الصادرات بنسبة 10 في المائة يقود مباشرة إلى زيادة الإنتاجية بمعدل 1.3 %.

وفي ضوء ما يظهره الواقع من معاناة العديد من الدول العربية من إشكالية ضعف قدرات التواصل مع الأسواق الخارجية، وأن المستويات الراهنة لاختراق أسواق التصدير قائم دون المستوى الممكن، يُظهر ذلك ضرورة التدخل الحكومي الانتقائي لإصلاح ذلك الوضع. وذلك عبر برامج متكاملة للتسويق والترويج، ومساعدة الشركات العاملة في مجال أبحاث الأسواق الخارجية، واعتماد معايير ومقاييس دولية لجودة الإنتاج تضمن وتيسر انسيابية الانخراط في الأسواق الخارجية، إضافة لإجراءات مثل الدعم في مجالات أو مراكز إقليمية / جغرافية بعينها فيما يطلق عليه المناطق الاقتصادية الخاصة، أو مناطق تجهيز الصادرات

وفيما يتعلق بتطبيقات الانتقائية في التجارب الدولية، تجدر الإشارة لما أظهرته الخطة التنموية للصين (2011 2015-) من تطبيقات واضحة "للانتقائية". حيث حددت الخطة مجموعتين من الأنشطة، يتم التركيز في أولها على التطوير ورفع المستوى التقني المضمن بها وتحويلها من أنشطة ناشئة/مبتدئة إلى أنشطة استراتيجية/ناضجة، والتي تمثلت بشكل أساسي في أنشطة: (تصنيع المعدات - بناء السفن – السيارات - الحديد والصلب - المعادن غير الحديدية - مواد البناء – البتروكيماويات - الصناعات الخفيفة – المنسوجات - وتطوير الاقتصاد البحري فيما يتعلق بقطاعات مثل البترول والغاز والنقل وصيد الأسماك وتنمية استخدام الموارد البحرية وحماية البيئة البحرية).

أما المجموعة الأخرى فإنها تستهدف الأنشطة التي

تريد الحكومة أن تتطور لتصبح ركائز مستقبلية للاقتصاد الصيني. والتي تتسم بتطوير كلا البعدين التكنولوجي والبيئي وهي تشمل سبع أنشطة أساسية تتمتع بكافة مزايا السياسات التفضيلية أو التمييزية، وهي: (الاستخدام الفعال للطاقة التقليدية والاقتصاد في استهلاكها - حماية البيئة - صناعات الجيل الجديد لتكنولوجيا المعلومات - التكنولوجيا الحيوية - تصنيع المعدات والأجهزة الأعلى تكنولوجيا والمنتجات الجديدة - الطاقة الجديدة بما في ذلك الطاقة النووية والمائية والطاقات المتجددة - السيارات المعتمدة على الطاقة الجديدة). مع قيام الحكومة بإنشاء صناديق خاصة لتطوير هذه الصناعات الاستراتيجية الجديدة. وتشجيع الشركات المبتدئة وأيضا تحفيز الاستثمارات الخاصة للعمل في هذه الأنشطة الاستراتيجية، كما تمّ تعزيز تلك السياسات من خلال تطوير آلية التخطيط التأشيري الموجهة لتعزيز البحث والتنمية في التكنولوجيات الأساسية وتطوير القطاعات الاستراتيجية السبعة لتحويلها إلى صناعات داعمة لتحسين القدرة التنافسية للصناعة والفعالية الاقتصادية. وهو ما عززته الخطة الثالثة عشرة للفترة 2016 2020-، التي توجهت لتؤكد على أهمية الابتكارات وتكنولوجيا الفضاء الإلكتروني إضافة إلى تطوير كافة سلاسل الإمداد والتوريد والخدمات اللوجستية وتسريع التحول نحو الاقتصاد الرقمي.

يمثل توفر معلومات دقيقة وكاملة وكافية شرطا أساسيا لبناء وصياغة سياسات صناعية صحيحة دقيقة الأهداف، تسهم في توجيه استخدامات أدوات السياسة المختارة، من جانب أخر فإن توفر هذه المعلومات يبرر بداية مدى الضرورة للتدخل الحكومي من خلال تلك السياسات الصناعية، وكذلك حجم ونوعية هذا التدخل.

آليات وضوابط مساندة للانتقاء: نظراً للأهمية الجوهرية لعملية الانتقاء للأنشطة والقطاعات الاقتصادية على مستوى الدولة وأقاليمها، وتأثيراتها على هيكل الأنشطة القائمة بالإيجاب للأنشطة المستفيدة، وبالسلب أو الحيادية على الأنشطة الأخرى، تستهدف هذه السياسات ضمان حسن توجيه الآليات المنوط بها تنفيذ ذلك الانتقاء من جانب السياسات الصناعية المطبقة، والتي تتضمن بشكل أساسي: تطوير لوائح وتنظيمات دخول وخروج الشركات والمؤسسات العاملة، حيث يمثل هذا الأمر ضرورة عالية لان الداخلين الجدد/مؤسسي الشركات الأوائل يواجهوا عمليا تكاليف وأعباء قد لا تواجهها الشركات القائمة القديمة، كما أن المنافع أو الفوائد قد لا تكون مؤكدة، وذلك رغم الأهمية العالية للداخلين الجدد الذين يمتلكون – غالبا – القدرة العملية على استكشاف المجالات والأفاق الجديدة والواسعة داخل الاقتصاد، وهو ما رصدته الدراسات التطبيقية التي وجدت أن تسهيل عمليات الدخول وبدء النشاط وريادة الأعمال في الدول النامية، التي تنتمي اليها الدول العربية، يولد معلومات أكثر عن إمكانات المزايا النسبية الكامنة لاقتصاد الدولة، فيما يطلق عليه الاستكشاف الذاتي «self-discovery" للمجالات والأنشطة الرائدة على مستوى الاقتصاد. ومن ثم فإن التدخل من خلال هذه السياسات وزيادة عدد الداخلين الجدد، سيعزز من أشكال الملكية الفكرية واكتشاف الذات، وذلك عبر تقديم مختلف أشكال الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة، ومساندة الشركات المبتدئة الجديدة لاسيما عبر الحد من اللوائح والشروط التنظيمية، وكذلك إتاحة وتيسير الائتمان. كما تتضمن تلك السياسات ضرورة وجود إرادة سياسية لوضع حد لدعم الشركات والأنشطة الفاشلة، وكذلك تدعيم سياسات المنافسة ومواجهة الاحتكارات التي تضر بمتطلبات المنافسة وكفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، وتطوير أساليب تقديم الدعم والمزايا للمؤسسات الإنتاجية والتجارية. وسهولة الوصول إلى التمويل، وتوفير التمويل التنموي طويل الأجل.

سياسات توزيع وتنسيق المعلومات: يمثل توفر معلومات دقيقة وكاملة وكافية شرطا أساسيا لبناء وصياغة سياسات صناعية صحيحة دقيقة الأهداف، تسهم في توجيه استخدامات أدوات السياسة المختارة، وتحديد الأدوات الأكثر تأثيراً للإنجاز، إضافة لدورها في عمليات الرصد والمراقبة للتنفيذ. حيث يمثل قصور وجود وإتاحة المعلومات، أحد أهم أشكال ضعف كفاءة الأنشطة

الاقتصادية الإنتاجية والمالية على مستوى الدولة، وفشل الأسواق.

من جانب أخر فإن توفر هذه المعلومات يبرر بداية مدى الضرورة للتدخل الحكومي من خلال تلك السياسات الصناعية، وكذلك حجم ونوعية هذا التدخل. وتتطلب تلك السياسات بشكل أساسي تطوير منظومة وآليات العمل الجماعي بين مختلف أجهزة ومؤسسات الدولة، بحيث يتم توفير أشكال المساندة للأنشطة المختارة وفقا لخصوصية ومعطيات الأقاليم والمحليات داخل الدولة. وهو الأمر الذي ظهر تطبيقه في العديد من تجارب الدول الصاعدة، لاسيما الصين التي أظهر تحليل خططها الخمسية للفترتين (2011 – 2015، 2016 -2020) أن استخدامات تلك المعلومات قد قاد إلى استهداف واضح لتلك الخطط لإعادة توجيه الأنشطة الاقتصادية في الدولة صوب تحقيق نمو أكثر توازنا إقليمياً، وكذلك أكثر استدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا. وذلك دون الإخلال باستهداف رفع الإنتاجية والأجور الحقيقية وفرص العمل وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي. وهو ما تم إنجازه من خلال آلية واضحة للتعاون بين الحكومة المركزية وحكومات المقاطعات، ليتم التركيز على استيفاء تلك المتطلبات مع التزام كل مقاطعة بتأمين وتوفير الحوافز المناسبة، للأنشطة المختارة.

كما يستدعي ذلك تعزيز المعايير والمواصفات القياسية للأنشطة والمنتجات، وتوسيع دور استخدام المنتديات التشاورية بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والاتحادات والنقابات العمالية، وكذلك غرف التجارة والصناعة، وتشجيع إقامة روابط وقنوات ثابتة لإدارة هذا التعاون وضمان سرعته وفعاليته، وأيضا نشر وتعميم التجارب الناجحة والاستفادة من نتائجها في الممارسات والتطبيقات اللاحقة في أقاليم أو أنشطة أخرى. ويندرج ضمن ذات الإطار المعلومات المتاحة حول الأسواق الخارجية واحتياجاتها، لإطلاق دور التوجهات التصديرية، التي تمثل بدورها ركناً أساسياً من أركان نجاح السياسات الصناعية المطبقة، حيث أظهرت العديد من الدراسات التطبيقية أن توفير وإتاحة معلومات وافية حول المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، فيما يُعرف بالترويج للصادرات، من خلال قيام الدولة بافتتاح قنصلية إضافية لها في دولة ما، يقود لزيادة الصادرات إلى تلك الدولة بما بين 6 الى 10 %. كما وجدت دراسات أخرى أن كل دولار إضافي موجه للترويج وللتعريف بالمنتجات الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية، يؤدي لزيادة في قيمة الصادرات بقيمة 300 دولار. وهي ذات النتائج المتحققة وبوتائر مختلفة في تجارب الاقتصادات الناشئة في شرق آسيا. كما أيدت ذلك العديد من التجارب الدولية في آسيا وأوروبا، لاسيما ما يتعلق بزيادة نطاق المعلومات المتاحة للحكومات من خلال التنسيق والتعاون بين القطاعين العام والخاص، كما في حالة إنتاج طائرات الإيرباص في الاتحاد الأوروبي، وإنتاج الصلب في حالة كوريا. وهي الأمور التي توضح في المحصلة أهمية دور جمع واستكشاف وتنسيق المعلومات كركن أساسي من أركان بناء سياسات صناعية حديثة ومتكاملة، تضمن دعم وتوجيه مسارات الإنتاج والتصدير لكافة القطاعات والأنشطة القائمة في الدولة وأقاليمها المختلفة.

أظهرت العديد من الدراسات التطبيقية أن توفير وإتاحة معلومات وافية حول المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، فيما يُعرف بالترويج للصادرات، من خلال قيام الدولة بافتتاح قنصلية إضافية لها في دولة ما، يقود لزيادة الصادرات إلى تلك الدولة بما بين 6 الى 10%.

سياسات تحسين إنتاجية الشركات وتوسيع وتعميق أنشطة الشركات الصغيرة والمتوسطة:

تستهدف هذه السياسات بشكل مباشر تحسين إنتاجية مؤسسات الأعمال القائمة في الدولة (بكافة أنواعها وأحجامها)، وكذلك تطوير ريادتها. ويبقى المحدد العام للتدخل والعمل ضمن هذه السياسات رهنا بعدم الإخلال بمتطلبات المنافسة مع الأنشطة المشابهة، وبما يدعم التوجه الرئيسي القائم على إطلاق دور الاستثمارات الخاصة. وتتضمن هذه السياسات تقديم المساندة المناسبة والكافية للشركات الصغيرة والمتوسطة، والرصد الدقيق لأنشطتها قطاعيا وجغرافيا،

بما يمكن من كفاءة عمليات التوجيه والمساندة المقدم لتلك المؤسسات، وبما يتضمنه ذلك من تطبيقات بناء العناقيد والحاضنات وزيادة مستويات التشبيك الأمامي والخلفي لأنشطتها الإنتاجية للسلع أو الخدمات، وتيسير البنية التحتية والتمويلية الملبية والمتوافقة مع احتياجاتها، وكذلك الإرشادات الفنية والإدارية لتلك الحاضنات، وتعزيز خدمات الترويج والتسويق لمنتجاتها في الأسواق المحلية والخارجية، وتوفير التدريب المناسب المتوائم مع طبيعتها، والمتوافق كذلك مع التوجهات والمستهدفات السابق تحديدها للسياسات الصناعية المطبقة.

كما يرتبط بذلك الأمر وكذلك بنشاط مؤسسات الأعمال كبيرة الحجم والقدرات ما يرتبط بسياسات التطوير المستمر في البنية التحتية الاقتصادية الميسرة لانسيابية الأعمال في مجالات الائتمان والخدمات اللوجستية المتصلة بنشاط تلك المؤسسات (النقل والتخزين والاتصالات والتامين والشحن.. الخ). كما قد يستدعي هذا الأمر النظر في تطبيقات واسعة لإنشاء صناديق رأس المال المغامر والتأمين المتصل به، إضافة للبعد الخاص بتطوير وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص كمدخل لرفع الإنتاجية الكلية لأنشطة الأعمال وخلق الحافز لدى القطاع الخاص، لاسيما الوطني، للانخراط أكثر في مختلف الأنشطة الاقتصادية على مستوى الدولة بمختلف أقاليمها وعلى مستوى الاقتصاد بمختلف أنشطته. كذلك فقد يستدعي ذلك من الدول العربية، صياغة استراتيجية متكاملة لدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق السياسات الصناعية الحديثة – كونها تمثل الجزء الأكبر من المؤسسات العاملة فيها – وبما يتضمنه ذلك من سياسات وإجراءات حكومية تحفز هذه المؤسسات على تدويل أنشطتها وتعميق اندماجها في الاقتصاد الإقليمي والدولي، بما يقتضي تلقائيا انجاز تكاملها جهويا ووطنيا. حيث أن هذا الطرح هو الضامن لاستدامة وتنافسية أنشطة تلك المؤسسات وإسهامها الفعال في تحقيق التطور المطلوب في هياكل وأنشطة الاقتصادات العربية، حيث انه يقتضي رفع مستويات الكفاءة إلى أعلى مستوياتها في هذه المؤسسات لكافة مراحل الإنتاج (المدخلات واستخداماتها/المشتريات، والعمليات التشغيلية، والمخرجات/المبيعات). وهو ما يتطلب تلقائيا من الدولة وسياساتها توفير المعلومات الكافية حول التشريعات واللوائح في بلدان محددة وكذلك معلومات عن أساليب تمويل الصادرات، وكذلك التقسيم والتصنيف الدقيق للمؤسسات العاملة، لصياغة برامج الدعم والمساندة المناسبين. (شكل 1.4)

5.4 تكامل مجالات عمل السياسات الصناعية الحديثة

أظهر التحليل السابق ما تتمتع به مجالات عمل السياسات الصناعية الحديثة من شمول واتساع في حدودها ومستويات تطبيقها، وكذلك امتدادها الى آفاق أكثر اتساعاً مما كانت عليه في التطبيقات والممارسات الدولية السابقة. هذا إضافة لما تعطيه تلك المجالات لعمل السياسات الصناعية الحديثة، من مرونة في التطبيق تضمن التلاءم مع معطيات وخصوصية كل دولة من الدول العربية، لاسيما ما يتعلق بمدى تطورها وطبيعة بنيتها الاقتصادية والاجتماعية ومقوماتها من البنى الأساسية والإنتاجية، وما تتمتع به من موارد وهبات طبيعية.

ويركز هذا الجزء من التقرير على إلقاء مزيد من الضوء على البعد الخاص بتكامل مجالات عمل تلك السياسات الصناعية الحديثة، أخذا في الاعتبار تباين الأدوار وأشكال التدخل عبر المستويات الحكومية والجغرافية المختلفة. وكمحاولة لتوضيح التفاعل فيما بين مجالات تلك السياسات الصناعية وأدوات عملها

الشكل رقم (1.4): السياسات الصناعية الحديثة – مواضع ومجالات العمل لبناء اقتصادات عربية أكثر تنوعاً

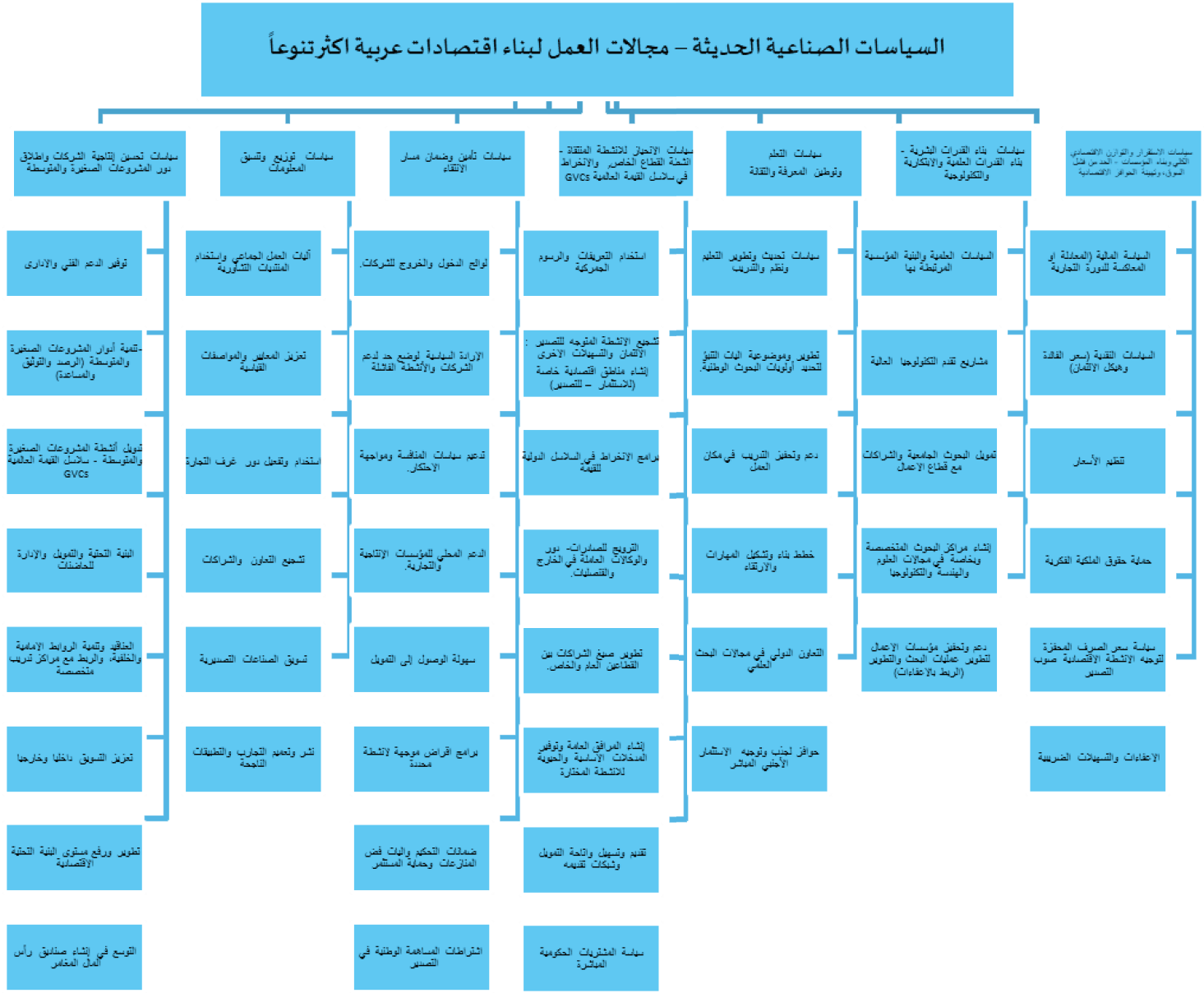

على الأرض، يوضح الشكل (2.4) ذلك التفاعل استناداً للعلاقة المرصودة بين: المدخلات والنتائج ومستويات التنسيق القائمة عبر مختلف مجالات تطبيق السياسات الصناعية سابقة التقديم وما تضمنته من سياسات فرعية أو قطاعية وفقا لهذا الشكل، من خلال تقسيمها إلى مستويات ثلاثة أساسية:

يتضمن المستوى الأول مجموعة السياسات الموكل اليها مهمة الحفاظ على تأمين الاستقرار وتهيئة الحوافز المناسبة التي تتعلق بشكل أساسي بالاقتصاد الكلي ومدى استقراره وقدرته على توفير مسار قابل للتنبؤ لنشاط مؤسسات الأعمال، وكذلك مدى قدرته على استيفاء المعايير والمستويات الدولية، ومدى تطبيق

الشكل رقم (2.4): للعلاقة التفاعلية ومستويات التنسيق عبر مختلف مجالات السياسات الصناعية الحديثة الافقية والرأسية

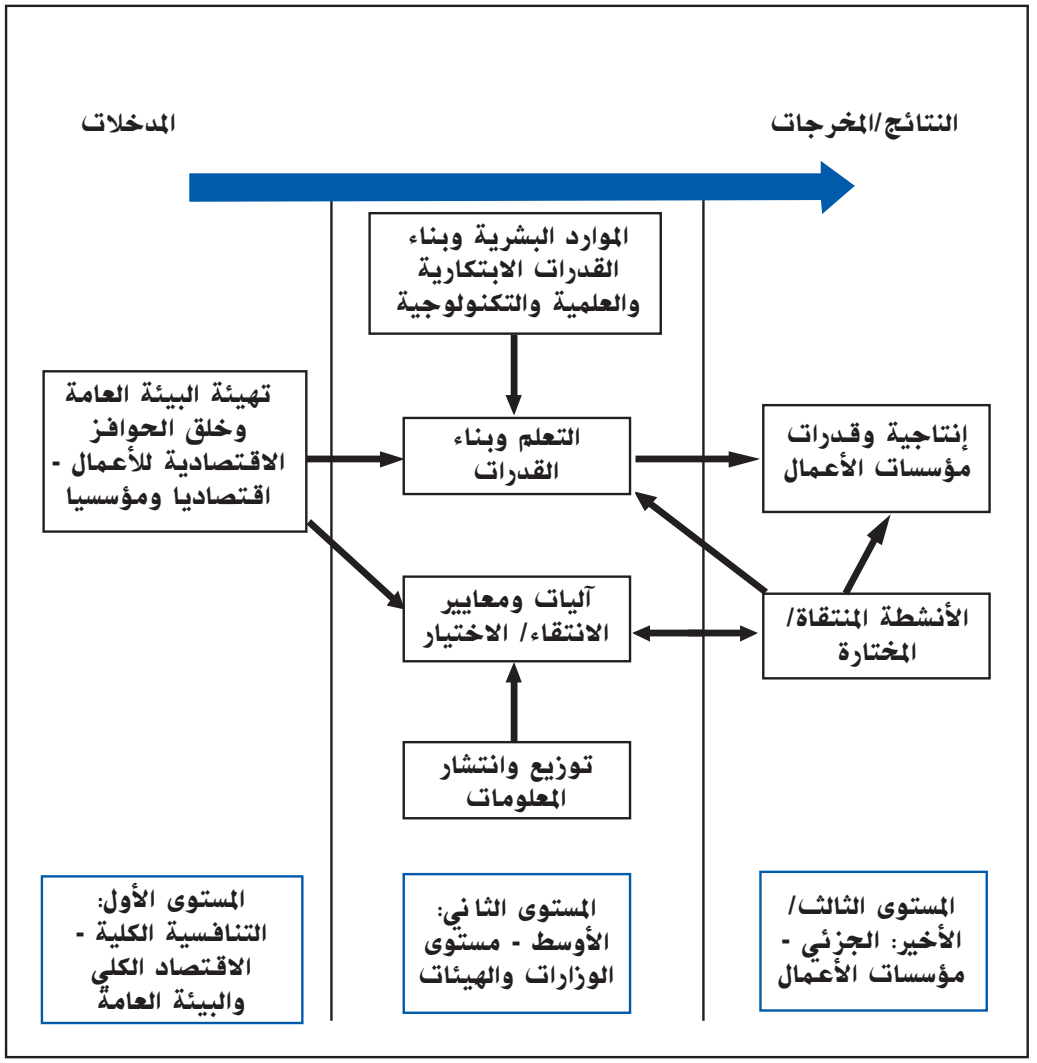

معايير الحاكمية في مؤسسات الدولة. وتقع مسئولية هذه السياسات مباشرةً على الحكومات الوطنية ومؤسساتها. ويظهر بوضوح إن هذه السياسات (عند هذا المستوى) هي فعليا أكثر توجها للتعامل مع السوق ككل دون تمييز لأي من الأعمال أو الأنشطة أو المؤسسات، أي إنها سياسات أكثر وظيفية وليونة. كما يلاحظ أنه وبالانتقال من هذا المستوى إلى المستويين التاليين (الأوسط والثالث)، فإن السياسات والأدوات المطروحة تميل إلى أن تصبح أقل ليونة وأقل توجها للسوق ككل، لتصبح أكثر توجها وثباتا نحو قطاعات وأنشطة بذاتها، بمعنى التحرك من السياسات الأكثر وظيفية/أفقية إلى السياسات العمودية الأكثر انتقائية.

وبتحليل المستوى الأوسط ووفقاً لهذا الشكل، يظهر أن أساس ومحور عمل السياسات الصناعية يكمن في هذا المستوى، الذي يمكن أن يُطلق عليه مركز الثقل في تطبيق تلك السياسات، حيث يتولى، إلى حد بعيد، مسئوليات تنسيق عمليات التعلم وبناء القدرات، وطرح وصياغة آليات الاختيار والانتقاء، إضافة لمهام تنسيق المعلومات (الوطنية والدولية إضافة لتلك التي تعبر عن احتياجات ومتطلبات وتطلعات مؤسسات الأعمال الوطنية. وهنا تبرز أهمية الوزارات والهيئات ذات الصلة، والتي تتحمل مسئولية تطبيق تلك السياسات ومتابعتها عند هذا المستوى، وهو ما يشير تلقائيا إلى أهمية وحيوية البعد الخاص بحوكمة مؤسسات الدولة وكفاءتها وفعاليتها، وكذلك مدى تطور ونضج ومرونة مستويات التعاون بين المستويات الحكومية المختلفة وبخاصة على المستويين الوطني والمحلي/الجهوي.

ففي ضوء إن مرتكز نجاح تطبيقات السياسات الصناعية يتمحور حول القدرة على الانتقاء الصحيح والدقيق للأنشطة الرابحة (القائمة أو المستحدثة) والتي ستحظى بدورها بمزايا الانتقاء، والتي تقع مسئولية اختيارها وتحديدها على الحكومة، يظهر ذلك أهمية التعاون والتنسيق بين الأطر الحكومية المختلفة على مستوى كافة أقاليم الدولة، بما يمكن من صياغة البرامج الحكومية (المحددة) الداعمة لتلك الأنشطة المختارة قطاعيا أو جغرافياً أو زمنياً. كذلك يوضح هذا الشكل أهمية طبيعة التعلم والابتكار ونقل الممارسات الحديثة في كافة مراحل العمليات الإنتاجية، للالتحاق بمسار التقدم وتحقيق التنويع المطلوب، فضلا عن أن الطبيعة العملية والتطبيقية للسياسات الصناعية الحديثة، تقتضي ضمان عمليات التواصل وتبادل الآراء وتنسيق وإتاحة المعلومات وفعالية أنظمة التغذية الراجعة عبر كافة مستويات التطبيق. بمعنى التقييم والتصويب المستمر للمسار ومدى فعالية استخدام مدخلات تلك السياسات لتحقيق النتائج المطلوبة.

في المستوى الأخير (الثالث) أو ما يمكن أن يطلق عليه المستوى الجزئي، يمكن توقع النتائج المرجوة من خلال تطبيقات السياسات الصناعية الموجهة لتدعيم القدرات والإنتاجية لمؤسسات الأعمال ومساندة الأنشطة المختارة. هنا يظهر بوضوح أن السياسات الصناعية الحديثة وفقاً لهذا الطرح تعمل كحزمة متكاملة من السياسات الكلية والقطاعية، بمعنى أن أي ضعف أو قصور في جانب منها، سيؤدي إلى إخفاق أو عدم فاعلية باقي جوانبها في تحقيق مستهدفاتها، وإهدار موارد الدولة بل والإضرار بمستقبل الاقتصاد. فعلى سبيل المثال فإن عدم الاختيار الصحيح والمنضبط من جانب الدولة وأجهزتها ومؤسساتها للأنشطة والقطاعات الواعدة، أو قصور المعلومات والتنسيق والتعاون بين المستويات الحكومية المختلفة، أو قصور بناء القدرات البشرية من خلال السياسات المناسبة للتعليم والتدريب، إلى غير ذلك، سيترتب عليه عدم قدرة باقي جوانب تطبيقات السياسات الصناعية على إدراك أهدافها، حيث أن كافة أبعاد السياسات الصناعية تعمل بشكل متكامل ويُساند كل منها الأخر.

6.4 السياسات الصناعية الحديثة في الدول العربية

وفيما يتعلق بتتبع تطبيقات السياسات الصناعية الحديثة في الدول العربية، يلاحظ الاختلافات الاقتصادية والبشرية وأولويات التنمية ما بين الدول العربية، وكذلك تباين حقب التنمية، إضافة لاختلاف تركيبة الهيكل الاقتصادي والاجتماعي وطبيعة القطاعات الأكثر إسهاما في النمو في كل دولة، هذه الأمور مجتمعة قد تصعب وضع إطار تحليلي موحد لكافة الدول العربية. إلا أنه يمكن تبين بعض السمات العامة فيما يرتبط بتقييم السياسات الصناعية بمفهومها الحديث في الدول العربية، وذلك على مستوى طبيعة السياسات المطبقة (الأفقية والرأسية).

فعلى مستوى السياسات الأفقية/العريضة التي تنساب تأثيراتها على مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية القائمة في الدولة، فقد تحركت كافة الدول العربية منذ خمسينات القرن الماضي وحتى وقتنا الراهن من خلال خطط، وسياسات عامة، وموازنات وبرامج مالية واسعة، تستهدف جميعها بناء وتطوير البنى والمرافق الأساسية ومد شبكات الطرق والمواصلات والاتصالات ، وشبكات النقل البري والبحري والجوي، وتأهيل المورد البشري من خلال الإنفاق على التعليم والتدريب وتطوير القدرات والمهارات، ونشر وتعميم الخدمات المالية والمصرفية، وإقرار العديد من التشريعات والقوانين الاقتصادية الهادفة لتشجيع الاستثمار وحفز النمو، وتأسيس عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية والمالية المعنية بعمليات التطبيق والمتابعة. وكما سبقت الإشارة فقد جاء تطبيق هذه السياسات الأفقية في بداية إطلاق مسار التنمية في الدول العربية، إرساءً لبناء وتأسيس مقومات وركائز الدولة الوطنية الجديدة. وان كان يلاحظ إن تلك الجهود أو الإنجازات على وجه العموم لم تشهد زخماً مستداماً خلال نصف القرن الماضي، كما أنها تباينت فيما بين الدول العربية، وهو الأمر الذي يعود في جانب كبير منه إلى قيد الموارد في بعض الدول، أو إلى ظروف وعوامل خارجية كالحروب والصراعات أو نتيجة للأزمات الاقتصادية والمالية في دول أخرى.

إلا أن الملاحظة الأهم هي أنه ورغم ما قد يبدو ظاهرياً من تمكن معظم الدول العربية من الانطلاق في تلك السياسات الأفقية، إلا أن رصد الواقع الحالي لعدد من المجالات والجوانب التي تعكس مدى نجاح أو إخفاق تلك السياسات وتلك الجهود في تحقيق أهدافها، لاسيما على المستوى المقارن بحالات من دول العالم المتقدمة والصاعدة والنامية، يظهر حجم التحديات التي تواجه معظم الدول العربية وبوتائر متفاوتة في تحقيق نتائج قوية جراء تنفيذ هذه السياسات. فعلى سبيل المثال، فإن البيانات المدرجة في الجدول (4 - 1) وهو المعني برصد بعض جوانب المؤشر الدولي للابتكار، الذي يتضمن بدوره عدد واسع من المؤشرات الفرعية، تتولى في المحصلة قياس وتقييم سبعة مجالات أساسية تؤثر جميعها في الابتكار، ولكنها تعكس أيضا وبوضوح تام مختلف جهود الدولة في تأسيس مقومات هذا الابتكار، والتي تتضمن تقييم أوضاع المؤسسات، ورأس المال البشري والتطوير، وكفاية ونوعية البنية والمرافق الأساسية، وكفاءة عمل وتنظيم الأسواق، ومدى تطور بيئة الأعمال بمختلف جوانبها، ومستويات المخرجات ذات المكون المعرفي والتكنولوجي، ومستويات المخرجات ذات الطبيعة الابتكارية. وهي الجوانب التي تقوم فعليا بتقييم الأداء لجانب واسع من مجالات عمل السياسات الصناعية الأفقية.

حيث أظهرت نتائج هذا المؤشر الكلي، تموضع الدول العربية بين الترتيب الدولي (35) ممثلاً في حالة الإمارات إلى الترتيب الدولي الأخير (127) ممثلا في اليمن. كما جاءت معظم الدول العربية في النصف الأخير من هذا الترتيب الدولي الكلي، ورغم ما أظهره المؤشر من تمكن عدد من الدول العربية من التقدم نسبيا مقارنة بباقي الدول العربية، كما في قطر والسعودية والبحرين (الدول

الجدول رقم (1.4): تقييم تطبيقات السياسات الأفقية / العريضة (مجالات المؤشر العالمي للابتكار) لعدد من الدول العربية ودول العالم - 2017

الدولة	متوسط نصيب الفرد من الناتج (دولار أمريكي)	المؤشر الدولي للابتكار		المؤسسات		رأس المال البشري والبحوث		البنية الأساسية		الأسواق		بيئة الأعمال		المخرجات المعرفية والتكنولوجية		المخرجات الابتكارية	
		القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
الإمارات	67.616.9	43.2	35	80.6	25	51.0	22	57.5	29	52.9	33	47.8	25	20.9	71	36.1	47
قطر	132.098.7	37.9	49	72.8	37	33.3	58	58.1	26	42.6	85	28.0	84	23.1	55	34.5	54
السعودية	53.624.4	36.2	55	52.4	88	46.5	31	53.3	40	49.4	51	35.0	54	21.6	62	28.4	74
البحرين	50.094.9	34.7	66	67.3	51	30.6	73	54.6	38	42.7	84	26.8	93	20.8	73	29.0	71
المغرب	8.164.4	32.7	72	58.1	70	32.3	63	50.0	51	42.1	89	20.5	122	20.3	77	29.4	68
تونس	11.428.2	32.3	74	54.9	77	38.0	44	45.2	70	38.7	98	23.2	112	21.0	69	28.3	76
عُمان	44.628.3	31.8	77	71.8	39	35.8	51	48.4	56	44.2	72	17.0	126	15.6	100	24.8	91
لبنان	18.239.8	30.6	81	47.9	100	29.0	78	40.0	88	39.4	96	33.5	61	19.1	82	27.5	81
الأردن	12.122.9	30.5	83	61.6	64	26.7	83	40.1	87	32.3	116	24.7	104	19.3	79	28.6	72
مصر	11.849.6	26.0	105	40.4	121	26.9	82	38.4	93	36.7	107	21.0	120	17.0	93	21.6	97
الجزائر	14.503.9	24.3	108	47.0	103	25.8	86	42.3	79	29.5	122	21.0	119	14.4	107	16.7	116
اليمن	2.670.6	15.6	127	30.6	126	13.5	120	16.3	126	32.1	117	19.5	123	6.8	126	11.0	124
دول المقارنة																	
سويسرا	58.551.5	67.7	1	89.5	8	63.3	7	65.1	6	67.5	7	62.6	3	69.1	1	62.5	3
الولايات المتحدة	55.805.2	61.4	4	86.2	17	57.2	13	61.0	21	83.4	1	56.4	8	54.4	7	53.5	10
سنغافورة	85.253.2	58.7	7	94.4	1	63.7	5	69.1	2	71.2	4	62.9	2	47.3	11	42.9	32
كوريا	36.511.0	57.7	11	74.5	35	66.2	2	63.4	13	61.6	14	51.1	17	54.7	6	49.4	15
النرويج	68.430.2	53.1	19	91.8	5	53.3	21	69.3	1	57.2	22	48.3	23	37.5	22	47.1	20
الصين	14.107.4	52.5	22	54.8	78	49.2	25	57.9	27	54.7	28	54.5	9	56.4	4	54.3	26
ماليزيا	26.314.8	42.7	37	67.0	53	41.9	35	52.4	45	57.6	20	35.7	48	31.7	36	37.3	45

The global innovation index 2017. https://www.globalinnovationindex.org/

النفطية مرتفعة الدخل)، فإنه ومما يجب التوقف عنده، ملاحظة إن تلك الدول والتي يقارب ويتجاوز مستوى الدخل فيها ذلك المتحقق في العديد من الدول المتقدمة والصاعدة، والنامية، مثل سويسرا وكوريا والولايات المتحدة والصين، ويتجاوز أيضا ذلك المتحقق في دولة متقدمة نفطية مثل «النرويج». إلا أن فجوة الأداء كانت واضحة وواسعة في كافة جوانب هذا المؤشر، والتي تمثل بدورها مجالات تطبيقات السياسات الصناعية الأفقية كما سبق التقديم، أخذا في الاعتبار انطلاق مسار التنمية في معظم الدول العربية في وقت سابق عن انطلاقه في بعض دول المقارنة لاسيما الصين وكوريا وماليزيا. كذلك يوضح (الشكل 3.4) جانب أخر من مجالات تطبيق السياسات الصناعية الحديثة الأفقية في الدول العربية، وهو مجال البحث والتطوير.

الشكل رقم (3.4): الإنفاق على البحث والتطوير منسوبا للناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول العربية ودول المقارنة (%) - 2015

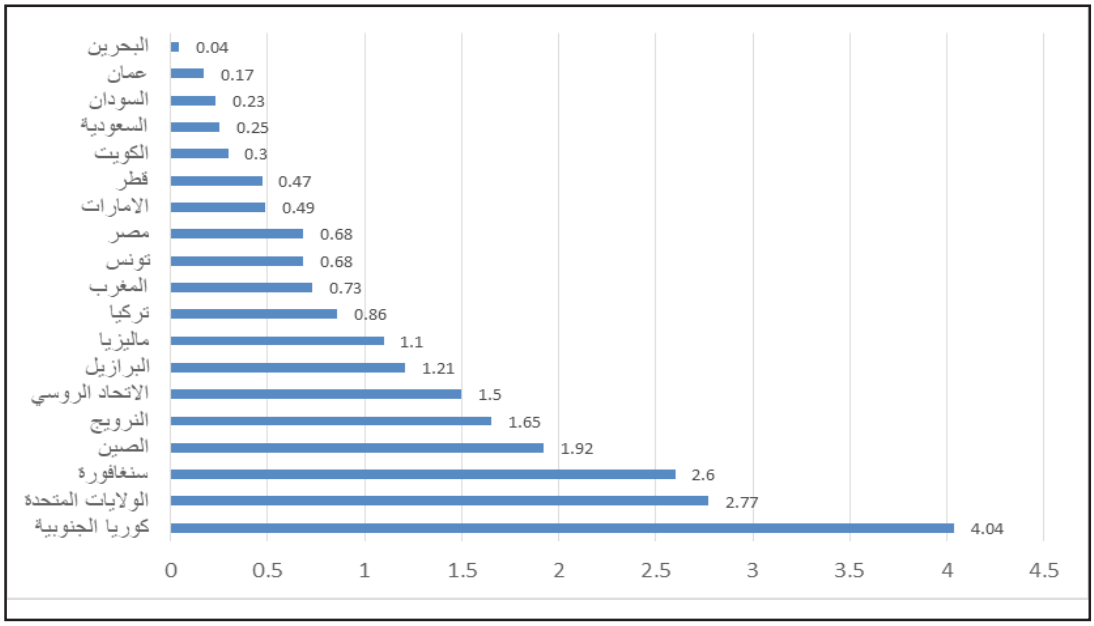

http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/huma__development/arab-human-development-report-2016--youth-and-the-prospects-for-.html

يظهر تتبع تطبيقات السياسات الصناعية الرأسية الانتقائية، التي تستهدف انتقاء القطاعات والأنشطة الرابحة أو الواعدة، وجود أشكال واضحة لتطبيقات تلك السياسات في الدول العربية، لاسيما في بداية انطلاق جهود التنمية.

حيث تظهر البيانات أداء الدول العربية المقارن مع بعض دول العالم في مجال الاهتمام بجهود البحث والتطوير، وهي الجهود التي ينساب أثرها على مختلف الأنشطة الاقتصادية القائمة في الدولة، حيث يظهر إخفاق الدول العربية في مجاراة المعدلات السائدة في دول العالم، بل وعدم القدرة على مواكبة المتوسطات العالمية. بما في ذلك الدول العربية مرتفعة الدخل وذات السجل التنموي المتقدم في مجال التنمية البشرية. ففي الوقت الذي تراوحت فيه معدلات الإنفاق على البحث والتطوير منسوباً للناتج المحلي الإجمالي بين أقل المعدلات في البحرين بواقع 0.04 %، وأفضلها في المغرب بواقع 0.73 %، وجاءت الدول العربية بمختلف مستويات التنموية والاقتصادية، بعيدة عما حققته دول المقارنة الصاعدة والنامية، لاسيما كوريا والصين وسنغافورة وماليزيا والبرازيل، أخذا في الاعتبار

أن المتوسط العالمي قد بلغ لهذا المؤشر للعام 2015 نحو 2.23 %. ليظهر بوضوح إخفاق كافة الدول العربية في التأسيس الحقيقي لبنية علمية وبحثية قادرة على الارتقاء والتطوير في هياكل الأنشطة القائمة في الدولة.

كذلك يمكن الاسترشاد بالمجالات المختلفة التي يقيمها المؤشر الدولي المعني بتقييم سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي للعام 2018، الذي يتولى عملياً تقييم جوانب واسعة من مجالات تطبيق السياسات الصناعية الأفقية في العالم بما فيه الدول العربية، حيث يتم تقييم مجالات (إجراءات ومتطلبات بدء المشروع، واستخراج التراخيص، وتوصيل الكهرباء، وتسجيل الممتلكات، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمر، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود)، حيث تتفق نتائج هذا المؤشر بشكل ملحوظ مع النتائج سابقة التقديم، حيث تم رصد التقدم الملحوظ لدولة الإمارات، ثم تتابعت الدول العربية في الترتيب الدولي ما بين (66) (البحرين) الى الترتيب الدولي الأخير (190) ممثلا في الصومال. وجاءت معظم الدول العربية في النصف الأخير من هذا الترتيب الدولي، الذي يتضمن بدوره تتبع وتقييم الجوانب التطبيقية المؤثرة على انسيابية وسهولة الأعمال في دول العالم.

وفي ذات السياق المقارن فقد لوحظ تقدم العديد من الدول الصاعدة والنامية وفقا لهذا المؤشر الدولي، مثل سنغافورة وكوريا وماليزيا، كما نجد أن بعض الدول الصناعية ذات التجارب الناجحة فيما يتعلق بتطبيق السياسات الصناعية الحديثة مثل الصين والمكسيك وتركيا والأرجنتين، ورغم تأخرها النسبي في هذا المؤشر، إلا أنها تبقى في المحصلة متقدمة عن الأداء المتحقق في الدول العربية، إضافة لما تتمتع به هذه الدول من مزايا أخرى خارج نطاق اهتمام هذا المؤشر مثل اتساع الأسواق وارتفاع حجم الطلب المحلي، ومزايا نسبية وتنافسية متنوعة.

أما على مستويات السياسات الصناعية الرأسية الانتقائية، التي تستهدف انتقاء القطاعات والأنشطة الرابحة أو الواعدة. يمكن تبين وجود أشكال واضحة لتطبيقات تلك السياسات في الدول العربية، لاسيما في بداية انطلاق جهود التنمية، مدفوعة بطبيعة النموذج التنموي الذي اتبعته الدول العربية حينها، القائم على التوجه للداخل، دعما للاستقلال السياسي وتوطيداً لدعائم الدولة الوطنية الجديدة، والحد من الاعتماد على الخارج ورفع مستويات الاعتماد على الذات. وهو ما يفسر الانطلاق الواسع للدول العربية في بناء وتأسيس وتطوير قدراتها الإنتاجية في مختلف الجوانب والأنشطة.

حيث أظهرت المتابعة التاريخية لبداية مسارات التنمية في الدول العربية، توجهاً واضحاً نحو إقرار سياسات انتقائية، تقوم على تطبيقات واسعة لسياسات الحماية التجارية عبر أنظمة التعرفة أو الحصص، لحماية الأنشطة الإنتاجية والصناعات الوليدة في مجالات الإنتاج الصناعي والزراعي، وتضمن ذلك أيضا معظم أنشطة الخدمات التجارية، وتوسعت معظم الدول العربية في تقديم الدعم المباشر وغير المباشر لتلك الأنشطة لاسيما دعم الطاقة والمحروقات والإعفاءات الجمركية للمدخلات والمستلزمات الإنتاجية، ومختلف صور الحماية الأخرى.

ليظهر ارتباطاً واضحاً بين تطبيقات السياسات الصناعية الرأسية وسياسات الحماية بمختلف أشكالها، ورغم ما شهدته تلك السياسات من تطورات واكبت تطبيقات برامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير الأسواق في معظم الدول العربية لاسيما منذ تسعينيات القرن الماضي، وهي التعديلات والإصلاحات التي أدت لتغير صور المساندة، من خلال إصدار أو تطوير معظم الدول العربية تشريعات اقتصادية مواكبة لقواعد وآليات عمل الأسواق، وبخاصة ما يتعلق بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعديل صور وأشكال الحماية للإنتاج

أظهرت المتابعة التاريخية لبداية مسارات التنمية في الدول العربية، توجهاً واضحاً نحو إقرار سياسات انتقائية، تقوم على تطبيقات واسعة لسياسات الحماية التجارية عبر أنظمة التعرفة أو الحصص، لحماية الأنشطة الإنتاجية والصناعات الوليدة في مجالات الإنتاج الصناعي والزراعي،

والصناعات الوطنية، من خلال حماية الإنتاج والمنتجات الوطنية، لاسيما عبر مكافحة الإغراق وتطبيق الرسوم التعويضية على الواردات ، وتحديد الحصص الكمية التي يجوز استيرادها من منتجات الصناعات المناظرة، وتحديد قواعد الاستثناء من تلك الإجراءات الى غير ذلك من التشريعات والقوانين التي تتوافق في المحصلة مع قيود واشتراطات واتفاقات منظمة التجارة العالمية.

يُلاحظ بشكل عام أن هذه السياسات قد اتسمت في جانب كبير منها بالتعميم أكثر من اتجاهها للانتقاء، ما أفقدها ركناً أساسياً من أركانها، كما لوحظ عدم وجود أي ربط بين تقديم تلك المزايا وتحقيق أي من الأهداف التي تدل على صحة الانتقاء ودقة الاستهداف، مثل تحسن الإنتاجية أو المساهمة في الصادرات، أو رفع نسبة المكون المحلي، أو تحسين الحصة السوقية محليا وخارجيا.. الخ. يظهر هيكل الإنتاج العربي استمرارية اتسامه في معظمه بالطابع التقليدي، وتركز أنشطته في مجالات صناعات البناء والحديد والصلب وصناعة التكرير والبتروكيماويات والأسمدة وبعض الصناعات الدوائية. كما لوحظ أن الجانب الأساسي من تلك الأنشطة يرتبط بالوفرة وبالمزايا النسبية المتاحة للدول العربية فيما يتعلق بهبة الموارد الطبيعية (النفط والغاز والفوسفات والمعادن وغيرهم)، والأنشطة والقطاعات كثيفة الاستخدام للطاقة عالية الدعم. وأن هذا الهيكل لم يشهد أي تغير جوهري خلال العقود السابقة، وهو الأمر الذي يظهر غياب رؤية واضحة ومتكاملة لتطبيقات السياسات الصناعية الموجهة لانتقاء قطاعات أو أنشطة دون غيرها. ضمن إطار زمني ووفق معايير واضحة تربط استمرارية مزايا الانتقاء بمدى قدرة هذه الأنشطة على الارتقاء الكمي والنوعي كما سبق التقديم. كذلك فإنه وفيما يتعلق بأنشطة الخدمات التجارية (المال، والتأمين، والوساطة، وخدمات الأعمال، وغيرها)، فرغم تمتع هذه الأنشطة إلى وقتنا الراهن بغطاء أوسع من الحماية والرعاية من جانب العديد من الدول العربية وتشريعاتها، يفوق بمراحل ذلك المقدم لقطاعات الإنتاج السلعي. وهو الأمر المرتبط باتساع الهامش الدولي المتاح لدول العالم في مجال الخدمات التجارية بوجه عام. يلاحظ أنه ورغم تمكن عدد كبير من الدول العربية، من تطوير تلك الأنشطة، لاسيما القطاع المالي والمصرفي، كما في حالة دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن التحليل المعمق لواقع هذا القطاع الحيوي، يظهر أن الجانب الأكبر من هذا التطور، جاء مدفوعاً باتساع حجم النشاط أكثر منه مدفوعا بارتفاع الإنتاجية أو تنويع الأنشطة أو الخدمات المالية المقدمة، أو الارتقاء بالأسواق والمؤسسات المالية.

وقد استند هذا التحليل بشكل أساسي إلى ما طرحته نتائج المؤشر الدولي للتنمية المالية. وهو المؤشر المعني بتقييم أداء القطاع المالي في دول العالم خلال الفترة الممتدة منذ العام 1980 حتى العام 2013. وذلك استناداً لتقييم عدد واسع من المؤشرات الفرعية ذات الصلة بالقطاع المالي بمختلف أنشطته وخدماته المالية والتمويلية، وتجميعها في عدد محدود من المؤشرات الرئيسة، استناداً لذات القواعد والأدلة المستخدمة في بناء المؤشرات المركبة، حيث تم الاستقرار على مؤشر أساسي للتنمية المالية مبني على تقدير نتائج مؤشرين أساسيين حول الأسواق المالية، والمؤسسات المالية، يعتمدان بدورهما على ستة مؤشرات فرعية تتولى قياس العمق المالي، والكفاءة، والنفاذ إلى الخدمات المالية والتمويلية وذلك لكلا المؤشرين. وفيما يتعلق بالمؤسسات المالية تم تقييم العمق من خلال تتبع الأهمية النسبية لكل من: الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وأصول صناديق التقاعد، وأصول صناديق التمويل المشترك، والأقساط التأمينية، بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي. كما تم تقييم النفاذ من خلال تتبع عدد الفروع البنكية، وعدد ماكينات الصرف الآلي لكل 100 ألف بالغ. وتم تقييم الكفاءة من خلال تتبع معدلات صافي الهامش على الفائدة، والإقراض إلى

الودائع، والعوائد دون الفائدة منسوبة لإجمالي العوائد، والتكاليف الكلية منسوبة لإجمالي الأصول، ومعدلات العائد على الأصول، ومعدلات العائد على الملكية.

أما فيما يتعلق بالأسواق المالية، تم تقييم العمق من خلال تتبع الأهمية النسبية لكل من القيمة السوقية للأسهم، وقيمة الأسهم المتداولة، وقيمة سندات الدين الدولية للحكومة، وإجمالي سندات الدين للشركات المالية، وإجمالي سندات الدين للشركات غير المالية، وذلك كنسبة للناتج المحلي الإجمالي. وتم تقييم النفاذ من خلال تتبع كل من: نسبة الرسملة السوقية خارج أكبر 10 شركات، وإجمالي عدد إصدارات الدين المحلي والخارجي للشركات المالية وغير المالية. كما تم تقييم الكفاءة من خلال تتبع: نسبة دوران سوق الأسهم (الأسهم المتداولة إلى الرسملة).

حيث أظهرت نتائج هذا المؤشر بالفعل تقدم واضح لعدد من الدول العربية بالنسبة لباقي الدول العربية مثل السعودية والإمارات وقطر والأردن والمغرب ولبنان والكويت، لتتابع باقي الدول العربية على النحو المبين في الجدول (4-2) ممثلة في البحرين، وعمان، ومصر، وتونس، وجيبوتي، وليبيا، والجزائر، وسوريا، واليمن، وموريتانيا، والسودان.

الجدول رقم (2.4): تقييم أداء القطاع التمويلي وفقا لنتائج مؤشر التنمية المالية في الدول العربية ودول المقارنة (2013)

الدولة/المؤشر	مؤشر التنمية المالية	
	الترتيب	القيمة
السعودية	38	0.530
الإمارات	41	0.473
قطر	44	0.452
الأردن	47	0.414
المغرب	52	0.390
لبنان	64	0.321
الكويت	67	0.313
البحرين	70	0.304
عمان	72	0.297
مصر	77	0.280
تونس	93	0.239
جيبوتي	129	0.148
الجزائر	137	0.128
اليمن	149	0.110
موريتانيا	154	0.102
السودان	164	0.068
دول المقارنة		
سويسرا	1	0.951
كوريا	6	0.854
ماليزيا	21	0.685
البرازيل	25	0.652
جنوب افريقيا	28	0.618
الصين	33	0.572
تركيا	37	0.537

Katsiaryna Svirydzenka. (2016); "Introducing a New Broad-based Index of Financial Development" IMF Working Paper - WP/16/5. Strategy. Policy. and Review Department. IMF. January 2016

المؤشر الفرعي (الولايات المتحدة الأمريكية) بمعدل نحو 38.3 %، في حين كان الأداء في مؤشر "المؤسسات المالية" متراجعا بوضوح لتحتل السعودية الترتيب الدولي (89)، ولتبلغ فجوة الأداء مع الدولة الأفضل ضمن هذا المؤشر ممثلة في (سويسرا) نحو 152.5 %. وهو الأداء والتحليل الذي ينساب على كافة الدول العربية حيث كان التأخر الواضح في المؤشر المعني بقياس وتقييم المؤسسات المالية، وكان الإنجاز النسبي متحققا في مؤشر الأسواق المالية.

وبمزيد من التحليل للبنود أو المؤشرات الفرعية (العمق، والنفاذ، والكفاءة) بالنسبة للمؤسسات المالية في حالة السعودية، فقد دلت النتائج أن السبب الرئيس في التأخر كان على التوالي من نصيب العمق حيث جاءت السعودية في الترتيب الدولي (102) وبفجوة أداء قدرها نحو(630.0%) عن الدولة الأفضل عالميا ضمن نطاق هذا المؤشر الفرعي ممثلة في (إيرلندا)، ثم مؤشر "الكفاءة" حيث جاءت السعودية في الترتيب الدولي (71) وبفجوة أداء قدرها نحو 39.0 % عن الدولة الأفضل عالميا ضمن نطاق هذا المؤشر الفرعي ممثلة في (اليونان)، وأخيرا مؤشر "النفاذ" الذي حققت فيه السعودية الترتيب الدولي (71) وبفجوة أداء قدرها نحو 99.8 % عن الدولة الأفضل عالميا ضمن نطاق هذا المؤشر الفرعي ممثلة في (البرازيل). (شكل4.4). ليظهر أن موطن القصور في أداء المؤسسات المالية في السعودية، وإسقاطاً على باقي الدول العربية، كان مرتبطاً بقصور العمق المالي، وبضعف مستويات الكفاءة والقدرة على النفاذ للخدمات المالية والتمويلية.

ولا تكمن أهمية هذا التحليل في أنه يظهر فقط إخفاق الدول العربية في استيفاء أحد أهم جوانب تطبيقات السياسات الصناعية الحديثة الأفقية، وهو توفير قطاع خدمات مالية وتمويلية قادر على تلبية متطلبات النمو والتطوير والارتقاء للأنشطة الاقتصادية (السلعية والخدمية)، بل إنه يظهر إخفاقاً واضحاً فيما يتعلق بقدرة هذا القطاع ذاته "كصناعة مستقلة" على الارتقاء والتطوير لقدراته وإمكاناته، معبرا عنها بعمقه وكفاءته وبمدى قدرته على النفاذ لمختلف الأنشطة والقطاعات والفئات، وتقديم صوراً وأشكالاً أوسع وأكثر تنوعاً من الأنشطة والمنتجات التمويلية. مكتفيا الى حد بعيد بالتوسع الكمي والنمو في حجم الأسواق ومستويات النشاط.

أما فيما يتصل بتقييم الانتقاء العربي للقطاعات الإنتاجية السلعية، فإن النتائج تتطابق مع الأداء في مجالات وأنشطة القطاع المالي، وهو ما يظهره واقع الدول العربية فيما يتعلق بضعف مستويات الانخراط في السلاسل العالمية للقيمة ، وكذلك مستويات وطبيعة هذه المشاركة .حيث يظهر أنه رغم تمكن دول عربية مثل السعودية والمغرب وتونس من الانخراط في هذه السلاسل الدولية بمعدلات بلغت 50.7 % لتونس، 45.3 % للسعودية، 43.3 % للمغرب كنسبة لإجمالي حجم الصادرات، وهي المعدلات التي تتجاوز ما حققته دول أخرى تنتمي للدول المتقدمة والصاعدة، لاسيما ما حققته تونس، حيث بلغ هذا المؤشر في الصين 47.7 %، وفي إندونيسيا 43.5 % وفي كندا 42.4 %، إلا أن هذا الانخراط قد اتسم في مكونه الأساسي بانتمائه إلى الأنشطة الأقل في القيمة المضافة، كما أنه لم يبلغ ما حققته دول مثل ماليزيا (60.4 %)، وسنغافورة (61.6 %)، وكوريا (62.1 %). وهو الأمر الذي يعيد التأكيد على أن النمو الصناعي في الدول العربية، قد ارتبط بالنمو ضمن هياكل الإنتاج القائمة، وليس ضمن تأسيس هياكل ومنتجات أكثر تعقيداً وتطوراً. كذلك تجدر الإشارة إلى أن مقارنة هذا المؤشر في حالة السعودية بحالة دولة نفطية مرتفعة الدخل مثل حالة النرويج قد أظهر فجوة واسعة في الأداء رغم اشتراك الدولتين في هبة الموارد النفطية، حيث بلغ هذا المؤشر في حالة النرويج 57.7 %. ليظهر في المحصلة أن الدول العربية قد بذلت جهودا كبيرة نسبياً

الشكل رقم (4.4): القيمة الإجمالية للمؤشر العالمي لتقييم القطاع المالي (المؤسسات والأسواق) في الدول العربية ودول المقارنة (0-1)

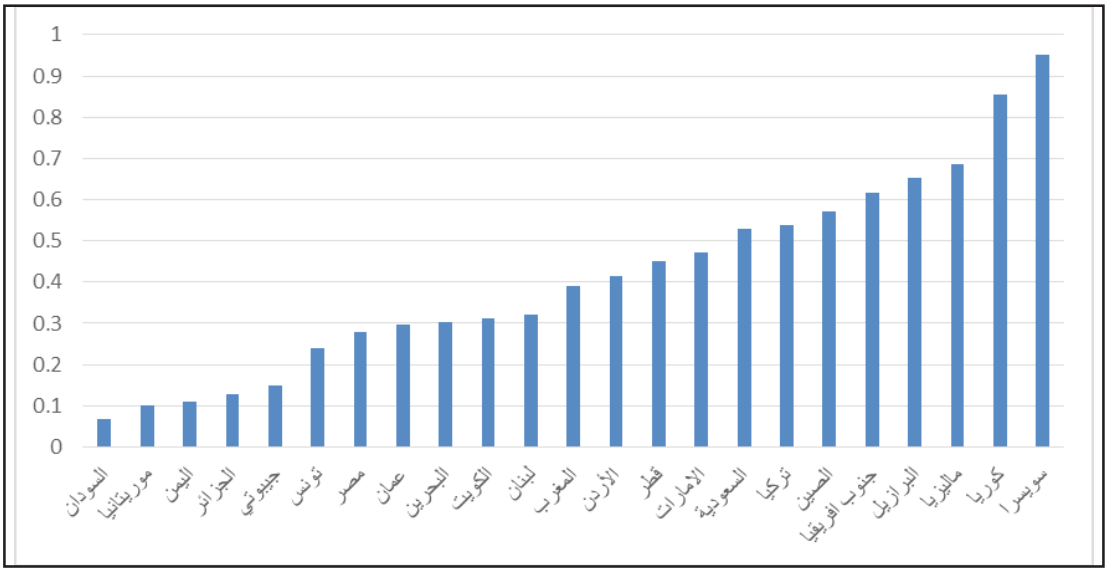

Katsiaryna Svirydzenka (2016). "Introducing a New Broad-based Index of Financial Development" IMF Working Paper - WP/16/5. Strategy. Policy. and Review Department. IMF. January 2016

إلا أن الملاحظات الجديرة بالتوقف هي أن الدول العربية الأكثر تقدما نسبيا في هذا المجال ممثلة في السعودية والإمارات وقطر، والتي جاءت في الترتيب الدولي 38، 41، 44 لكل منهم على التوالي، وهي الدول التي تتمتع بمستويات عالية من الدخل، لم تواكب ما حققته دول أقل أو معادلة لها في مستوى الدخل. ففي الوقت الذي يتقارب فيه متوسط دخل الفرد في السعودية والإمارات مع ذلك المتحقق في بعض الدول المتقدمة مثل سويسرا، إضافة لانتمائهما إلى ذات المستوى التنموي الأعلى عالميا فيما يتعلق بالتنمية البشرية، فقد جاءت سويسرا في صدارة هذا المؤشر الدولي، كما أن العديد من الدول التي يقل فيها هذا المتوسط عن نظيره المتحقق في هاتين الدولتين، قد حققت معدلات إنجاز أفضل بكثير، مثل جنوب إفريقيا وتركيا والصين وتشيلي والبرازيل وروسيا. وبلغت فجوة الأداء بين أفضل دولة عربية في هذا المؤشر مثلةً في (السعودية)، والدولة الأكثر تقدما (سويسرا) وفقا لهذا المؤشر نحو 72.6 %، مقابل بلوغ هذه الفجوة مع دولة ناشئة مثل البرازيل نحو 23 %، وهي الفجوة التي ستتزايد قطعاً عند تقديرها لباقي الدول العربية، والتي جاء معظمها ما بين الترتيب 52 إلى 164 على مستوى 183 دولة في العالم. كما لوحظ إن دول مثل الأردن ومصر والجزائر، والتي يتقارب متوسط دخل الفرد فيها مع دول مثل الصين وجنوب إفريقيا، لم تتمكن بحال من الأحوال من تحقيق انجاز مقارب لما تم تحقيقه في الصين كنموذج مقارن.

وبالتركيز على تحليل أوضاع المؤشرين الفرعيين الأساسيين في الدولة العربية الأكثر تقدما في مؤشر التنمية المالية (السعودية) وهما مؤشري (المؤسسات، والأسواق)، فقد كانت الملاحظة الأساسية هي إن السعودية قد حققت الإنجاز الأساسي الذي أسهم في تقدمها في المؤشر الخاص بقياس "الأسواق المالية" حيث جاءت في الترتيب الدولي (18) محققة فجوة أداء مع الدول الأفضل إنجازا في هذا

في مجال تطبيق السياسات الصناعية (الأفقية) ولكن دون تحقيق النتائج المرجوة، وهو الأمر الذي قد يفسر بأن تلك الجهود جاءت مدفوعة في معظم الحالات باحتياجات مجتمعية وسياسية أكثر منها مدفوعة باستهداف أو استيفاء متطلبات وأولويات بناء إطار اقتصادي وتنموي طويل الأجل محدد الملامح وقابل للتطور والارتقاء، لاسيما في المراحل الأولى لإطلاق مسار التنمية، كما أن تطبيقات السياسات الصناعية (الرأسية) قد افتقر إلى التحديد المسبق للمدى الزمني الممنوح للأنشطة أو للصناعات للتمتع بالمزايا المتصلة بالانتقاء. وهو ذات الأمر الذي قد تواجهه التوجهات القائمة حاليا في عدد من الدول العربية للانخراط في عدد من الأنشطة عالية القيمة المضافة مثل تجميع وصناعة السيارات ومعدات النقل المدنية والعسكرية، والطاقة المتجددة، وصناعة الأدوية، كما في السعودية ومصر والمغرب والجزائر على سبيل المثال، فرغم رصد استثمارات مالية (وطنية وأجنبية) ضخمة في هذه الأنشطة، إلا انه لم يتم رصد وجود ذلك الربط السابق الإشارة إليه الذي يضمن لتلك الأنشطة القدرة على الاستدامة والمنافسة لاحقا، وضمان تعديل الهياكل الإنتاجية ومن ثم الاقتصادية القائمة في الدول العربية.

وفي هذا الإطار يمكن إلقاء مزيد من الضوء على أحد الأنشطة الإنتاجية التي مثلت موضعا هاما لتدخل السياسات الصناعية الحديثة الانتقائية في عدد من الدول العربية، وهو نشاط انتاج السيارات، وذلك بهدف التعرف على كيفية تطبيق الدول العربية للسياسات الصناعية الحديثة في قطاع الصناعات التحويلية في الدول العربية.

وتجدر الإشارة في البداية لكون أن صناعة السيارات تمثل أحد اهم أسس أنشطة الاقتصاد والصناعة، وهي أكبر محرك للنمو الاقتصادي في العالم. حققت هذه الصناعة نموا بلغ نحو 30 % مقارنة بمستوياتها خلال العقد الماضي، وتشير الإحصاءات إلى أن تصنيع 60 مليون سيارة يتطلب خلق 9 مليون فرصة عمل مباشرة لصناعة المركبات والأجزاء التي تدخل فيها. وهو المعدل الذي يزيد بنحو 5 % عن المعدل المتحقق لخلق فرص عمل في قطاع التصنيع عالمياً. كذلك تشير التقديرات أن كل وظيفة مباشرة في صناعة السيارات تدعم ما لا يقل عن 5 وظائف غير مباشرة أخرى في المجتمع، مما يعني خلق أكثر من 50 مليون وظيفة متصلة بصناعة السيارات (صناعة السيارات والخدمات ذات الصلة، صناعات الحديد الصلب، والألومنيوم، والزجاج، والبلاستيك، والسجاد، والمنسوجات ورقائق الكمبيوتر والمطاط وغيرهم).

كذلك فإن لصناعة السيارات (بمختلف تصنيفاتها الخفيفة والحافلات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم) دوراً رئيسياً في مجال الابتكار وترسيخ ممارساته ومخرجاته، حيث يتم استثمار نحو 98 مليار دولار سنويا في مجالات البحث والتطوير وطرق وأساليب الإنتاج المتصلة بصناعة السيارات. كما أنها تسهم في تطوير مستويات التكنولوجيا في الصناعات والأنشطة الأخرى. هذا إضافة لدورها في توليد إيرادات حكومية بلغت نحو 471 مليار دولار عام في 2015 في العالم. دعت هذه الأهمية لقيام عدد من الدول العربية بمحاولات جادة لتوطين وتطوير هذه الصناعة الحيوية، لاسيما مصر والمغرب والجزائر، ورصدت الإحصاءات وجود محاولات ناجحة استمرت لعدد محدود من السنوات في الإنتاج قبل أن تنحسر بشدة أو تتوقف كما في تونس وليبيا والسودان وجيبوتي، مع وجود جهود متنامية في السعودية والإمارات والأردن وغيرهم من الدول العربية للدخول والتموضع داخل تلك الصناعة. وفيما يتعلق بالجزائر فقد انطلقت خطواتها بالفعل في إعادة إطلاق هذه الصناعة على مدى واسع من خلال شراكات أوروبية وأسيوية مستهدفة انتاج نحو 500 ألف سيارة سنويا، مع السعي لتطوير المساهمة الوطنية في ذلك الإنتاج المتوقع. أما فيما يتعلق بالدول العربية التي سعت في وقت مبكر نسبياً لتطوير تلك الصناعة مثل مصر، فيلاحظ أن حجم الإنتاج المصري قد تراجع من نحو 70 ألف سيارة نهاية التسعينيات إلى نحو 60 ألف سيارة عام 2000 ليحقق أفضل معدلاته في حجم الإنتاج

عام 2010 ليبلغ إجمالي الإنتاج نحو 117 ألف سيارة، إلا أن إحصاءات العام 2016 تشير لتراجع واضح ومستمر منذ ذلك الحين ليبلغ حجم الإنتاج 36230 سيارة فقط (الجدول رقم 3.4)، وقد قامت بعض الدراسات التطبيقية بمحاولة اختبار الارتباط بين الحوافز المتصلة بانتقاء بعض الصناعات والأنشطة في قطاع الصناعات التحويلية في مصر، وانعكاسها على مستويات التنويع بهدف تحديد وتقييم مزايا التدخل الانتقائي في قطاع الصناعات التحويلية، وما إذا كانت هذه السياسة ساهمت في النمو والتنويع، وتحسين الأداء. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود ارتباط إيجابي بين الحوافز التفضيلية الممنوحة لمختلف الصناعات وأدائها. في مقابل ذلك فقد تمكن المغرب من تحقيق قفزات واضحة ومتنامية في تلك الصناعة ليرتفع حجم إنتاجه بأكثر من 17 ضعف خلال الفترة 2000 – 2016.

كذلك فقد أظهرت الإحصاءات أن أنشطة صناعة السيارات قد تقلصت أو توقفت في عدد من الدول العربية، إضافة لملاحظة وجود توجهات ومخططات وشراكات وطنية/دولية وعقود فعلية لتوطين وتطوير هذه الصناعة في عدد أخر من الدول العربية. يأتي هذا الأداء العربي في الوقت الذي تمكنت فيه العديد من الدول الصاعدة والنامية، مثل الصين وجنوب إفريقيا وتركيا وماليزيا والهند وغيرهم – من تأسيس وتوطين وتطوير هذه الصناعة فيها، وفي مدى زمني أقل مما توفر للدول العربية ،كما تجدر الإشارة إلى أن التراجع النسبي في حجم الإنتاج في بعض الدول المتقدمة أو الصاعدة مثل اليابان وكوريا والولايات المتحدة وغيرهم، يرتبط بشكل أساسي في تحرك تلك الدول للاستثمار والإنتاج في الخارج، لاسيما الصين والدول النامية الأخرى، أو لإعادة تموضعها داخل خرائط الإنتاج العالمي من خلال تطوير هياكلها الإنتاجية الوطنية صوب قوائم جديدة للأنشطة والخدمات والمنتجات التي تنتمي إلى الثورة الصناعية الرابعة، وهو ذات الأمر الذي يمليه التطبيق الفعال لعناصر السياسات الصناعية الحديثة التي تتحرك باستمرار للتدخل للتعديل أو التغيير أو الارتقاء.

يمكن تلمس عدد من العوامل التي أسهمت في القصور الواضح لمعظم الدول العربية، في تحقيق النتائج المرجوة فيما يتعلق بتطوير صناعة السيارات، مقارنة بما أنجزته دول المقارنة، وأهمها غياب مكونات أساسية للسياسات الصناعية الحديثة لاسيما ما يرتبط بالتحديد الواضح لآليات التدخل ومعايير الانتقاء.

ورغم ما أظهرته تجربة المغرب في تطبيقات السياسات الصناعية الحديثة، فإن الملاحظ بشكل عام تمحور المدخل الأساسي الذي اتبعته الدولة للتدخل للتعامل مع هذا النشاط الحيوي، حول تطوير مستويات وقدرات الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستفادة

الجدول رقم (3.4): تطور انتاج السيارات في عدد من الدول العربية ودول المقارنة لسنوات مختارة للفترة (2000 – 2016)

الدولة	2000	2010	2016
اليابان	10147347	9628920	9204590
كوريا	3114998	4271741	4228509
البرازيل	1681517	3381728	2156356
الصين	2069069	18264761	28118794
تركيا	430947	1094557	1485927
ماليزيا	284830	567715	513445
جنوب افريقيا	345297	472049	599004
مصر	59213	116683	36230
المغرب	19432	42066	345106
اجمالي الإنتاج العالمي	58374277	77583519	94976245

OICA (2017): http://www.oica.net/category/economic-contributions

من المزايا التنافسية الخاصة بالموقع الجغرافي وإمكانات العبور إلى أسواق أخرى، مع وجود جهود حكومية رسمية للترويج ولجذب تلك الاستثمارات وإتمام الشراكات الدولية اللازمة لتوطين هذه الصناعة، وهي استراتيجية يتم العمل وفقها منذ العام 1999، لتوفير حزم واسعة من الحوافز للاستثمار في القطاعات الصناعية المستهدفة وعلى رأسها الصناعات الاستراتيجية ممثلة في «السيارات والنسيج والتكنولوجيا الحديثة والطاقة المتجددة وصناعة الأدوية وصناعة الطيران، وغيرها «، وبما يتطلبه ذلك من استكمال وتطوير البنى التحتية ، وإقرار المزايا المالية/ الضريبية، وتوفير الأيدي العاملة المؤهلة وما تتطلبه من مراكز ومعاهد متخصصة، إضافة إلى تطوير النظام المالي، وإقرار التشريعات المساندة لاسيما ما يتعلق بإقرار تحويل الأرباح دون قيود، وتأسيس المشروعات دون الحاجة إلى شريك محلي، إضافة إلى التوسع في اتفاقيات التجارة الحرة مع دول وتكتلات عالمية.. الخ. وهي معظم السياسات والأليات التي تميل للجانب الوظيفي، أكثر مما تميل إلى طبيعة السياسات الانتقائية الموجهة وفق معايير واضحة ومحددة إلى نشاط بعينه، كما يمكن أن يضاف إلى عوامل نجاح التجربة المغربية متغير خارجي، يتعلق برغبة وتحرك الدول والشركات الدولية المصنعة للسيارات لإعادة توجيه الإنتاج في الخارج، مدفوعة بمتطلبات وظروف المنافسة الدولية والرغبة في السيطرة على التكاليف، من خلال البحث عن الأسواق الأقرب، أو عوامل الإنتاج الأقل كلفة لاسيما أجور العمالة ، أو للاستفادة من المزايا والتسهيلات المالية في الدول المستضيفة. حيث تجدر الإشارة لارتفاع حصة المغرب من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية من نحو 3.5% عام 2006 إلى نحو 13.2% عام 2015.

استناداً لما سبق يمكن تلمس عدد من العوامل التي أسهمت في القصور الواضح لمعظم الدول العربية، في تحقيق النتائج المرجوة فيما يتعلق بتطوير هذه الصناعة، مقارنة بما أنجزته دول المقارنة، وأهمها غياب مكونات أساسية للسياسات الصناعية الحديثة لاسيما ما يرتبط بالتحديد الواضح لآليات التدخل، والتقدير الدقيق لمنافع وتكاليف الانتقاء، وإقرار وتتبع معايير معلنة وواضحة لقياس الإنتاجية والكفاءة الكلية، وكذلك معايير تظهر القابلية للتطور والارتقاء والمنافسة ، إضافة لمدى وجود رؤية واضحة للدولة تتضمن اشتراطات لمستقبل هذه الصناعة وبخاصة ما يتعلق بالمشاركة الوطنية أو بالخروج والتطور من أنشطة (التجميع) إلى أنشطة (الإنتاج).

معظم الدول العربية تتجه عموما في تعاملها مع المزايا المقدمة للأنشطة المختارة دون تحديد واضح للمبررات وللشروط المرتبطة بهذا الانتقاء ومراحله الزمنية. في علاقة تفاعلية ديناميكية بين الدولة وسياساتها للتدخل والانتقاء،

حيث يُلاحظ أن معظم الدول العربية تتجه عموما في تعاملها مع المزايا المقدمة للأنشطة المختارة دون تحديد واضح للمبررات وللشروط المرتبطة بهذا الانتقاء ومراحله الزمنية. في علاقة تفاعلية ديناميكية بين الدولة وسياساتها للتدخل والانتقاء، وطبيعة وكفاءة وفعالية الأنشطة المختارة. كذلك يشير الواقع الراهن لتسابق الدول العربية إلى تطوير وتوطين هذه الصناعة وذلك دون تنسيق أو السعي لمحاولة بناء سلاسل انتاج عربية متكاملة وليست متنافسة. كما ان الملاحظة الأهم هي ان السعي لازال قاصراً على نطاق «التجميع» وليس «الإنتاج». بل انه لازال مرتبطا بإنتاج /تجميع السيارات وفق اطر وأنظمة الإنتاج الدولية السائدة، وربما كان الأولى بالدول العربية تأسيس صناعة سيارات تخاطب المستقبل ولا تستنسخ الماضي، مثل السيارات الكهربائية او السيارات المعتمدة على الطاقة الشمسية، او السيارات الطائرة، وهو ما يدعم الابتكار الفعلي، ويزيد من إمكانات توطين حقيقي ومستدام لتلك الصناعات الجديدة، بحيث يتم توطين وامتلاك مزايا نسبية جديدة في الدول العربية. ويضمن للدول العربية التموضع في مستوى متقدم مرتفع القيمة المضافة وكذلك العوائد والمرود في سلاسل القيمة العالمية. وهي الأمور التي تملي ضرورة إعادة تصميم تلك الحوافز (اليات التدخل) وذلك ضمن مستهدفات مستقبلية طموحة وواضحة. لاستهداف الأنشطة والصناعات بدلا من استهداف القطاعات، وكذلك تعديل المستهدفات من المنتجات المرتبطة بالتكنولوجيا التقليدية الى المنتجات الأكثر ارتباطا واعتمادا على التكنولوجيات الجديدة، وعلى ان تكون كافة تلك المزايا المرتبطة بعملية الانتقاء موضوعة

ومربوطة بالأداء ولمدى زمني محدد بحيث يتم تصميم تلك الحوافز للتأثير في ربحية الأنشطة المختارة، وذلك عبر التأثير في هياكل الإيرادات أو التكاليف أو الأصول أو حقوق الملكية أو الخصوم أو الأرباح الكلية. (شكل رقم 5.4).

7.4 إسقاطات السياسات الصناعية الحديثة على الدول العربية

أظهر واقع التجارب والممارسات الدولية الدور الحيوي لتدخل الدولة لإنجاز وقيادة مسار التحول الهيكلي كمدخل وحيد لإصلاح المسار التنموي وتطوير القدرات واستدامة النمو. وذلك اعتمادا على حزم السياسات الصناعية الحديثة، من خلال توجهها لاستنهاض القطاعات والأنشطة القادرة على دفع النمو والإنتاجية وخلق الوظائف والرفاه. وهو ما يملي ضرورة الانخراط العربي في تطبيقات تلك السياسات بكافة متطلباتها وعناصرها، والتعامل معها في إطار استراتيجي يهدف الى بناء وتعزيز القدرات الحقيقية، دون إبطاء، وبما يتطلبه ذلك من بناء المهارات المتقدمة والابتكار والمؤسسات الداعمة، وخلق الحوافز في المسارات والأنشطة المستهدفة.

كذلك فإن مجرد التزام الدول العربية بتبني وتطبيق هذه السياسات هو امر هام لاسيما على المدى الطويل، حيث انه يلزمها ومؤسساتها بتبني أهداف تنموية وطنية، تحفز وتوجه بدورها القطاع الخاص وأصحاب الاعمال ومختلف الأنشطة الاقتصادية لتحقيقها، لاسيما وان العقدين الماضيين شهدا خطوات واضحة من جانب العديد من الدول العربية لتحسين أطرها المؤسسية والتنظيمية، كما شهدت تحركا واضحا لإقامة العديد من التنظيميات والمعاهد والوكالات الداعمة والمعنية بتطبيقات السياسات الصناعية الحديثة على ارض الواقع، حيث قامت بتأسيس المجالس العلمية المختصة بتحفيز جهود نقل التكنولوجيا، والتشكيلات الحديثة للأعمال (حاضنات الأعمال)، والمجالس الاستشارية للمشروعات، وكذلك إقامة هيئات مختصة بتحفيز وتنمية الصادرات (الترويج ، والتسويق، وجمع المعلومات)، وإقامة هيئات موجهة لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (وكالات الترويج للاستثمار، وإنشاء المجالس والوزارات ومجموعات التنسيق)، إضافة لانتشار الممارسات الحكومية اللامركزية لاسيما على مستوى السياسات الصناعية، حيث أظهرت تطبيقات السياسات الصناعية (في الهند والصين) بوضوح هذا النهج، حيث يحتفظ كل إقليم او ولاية بسياسة صناعية خاصة به، بكل ما يرتبط بذلك من اليات الانتقاء وبرامج المساندة والتمكين

من جانب أخر يمثل التدخل الحكومي عبر هذه السياسات في الدول العربية، ضرورة ملحة لمواجهة المخاطر المرتبطة بتحقق التوازن العام داخل الاقتصاد عند مستوى منخفض كما حدث سابقا في تجارب دول أوروبا الشرقية منتصف القرن الماضي، او حتى عند مستوى متوسط للدخل، فيما يعرف بفخ الدخل المتوسط. وهي الأمور التي تفرض ضرورة التدخل الحكومي لضمان تنسيق الجهود والتحرك وفق نهج متوازن يكسر هذا التوازن غير المرغوب فيه، ويدفع لاستمرارية واستدامة مساري النمو والتنمية. وأخيراً فقد أظهر التحليل السابق إجراؤه في هذا الفصل تعدد جوانب تلك السياسات واتساع أدوات عملها، وهو الأمر الذي يمكن الدول/الحكومات العربية من امتلاك فضاء واسع للعمل، أخذاً في الاعتبار ضرورة اتساق تلك السياسات والأدوات مع قواعد وتوجهات التقسيم الدولي للعمل، وعلى أن يتم ذلك في اطار التنسيق والحوار المتواصل مع قطاع الأعمال وباقي المؤسسات المجتمعية غير الرسمية، وضمانات سيادة الشفافية والمحاسبة في المؤسسات الحكومية ودوائر اتخاذ القرارات ورسم السياسات، بما يضمن التوجه الصحيح لتلك السياسات سواء على مستوى طبيعتها او على مستوى اليات تنفيذها. لتجنب مخاطر أعباء الفشل الحكومي، الذي قد يمثل كلفة اقتصادية واجتماعية وتنموية أعلى من فشل الأسواق.

الشكل رقم (5.4): نطاق وأدوات منظومة الحوافز الاقتصادية

نطاق عمل منظومة الحوافز الاقتصادية (دور الدولة)	مواضع التأثير	أدوات التحفيز
1 - الأسواق والمنافسة: النفاذ إلى سوق عرض تنافسي (مدخلات الإنتاج) نظام جمركي فعال - مكافحة الفساد	**إجمالي الإيرادات:** - الإنتاج الموجه للداخل (مبيعات محلية) - الإنتاج الموجه للخارج (الصادرات) - الإنتاج الموجه لتلبية الطلب الحكومي **إجمالي التكاليف:** - مدخلات المواد والخدمات الانتاجية - كلفة المنافع العامة - النقل - التراخيص - العمالة - مدفوعات الفوائد **الأرباح الكلية:** - الضرائب على الأرباح **الأصول:** - أموال لدى البنوك - أرصدة المدينين - المخزون - المعدات **الخصوم:** - أرصدة الدائنين - الاقتراض **حقوق الملكية:** - رأس المال المشارك - الأرباح المحتجزة	- النفاذ إلى الأسواق - سياسات المنافسة - ضوابط تنظيم الأعمال - سياسة المشتريات الحكومية - مواجهة المنافسة الخارجية - التوجهات الحكومية الإيجابية المعلنة للتعامل مع الأعمال - توازن الاقتصاد الكلي
2 - الخدمات والمرافق		- بنى أساسية ومنافع عامة موثوقة يمكن الاعتماد عليها (الطاقة - المياه - الاتصالات - الحد من التكدس الحضري - الموانئ - المطارات - السكك الحديدية - شبكات الطرق) - قواعد إجراءات ومعايير منضبطة لتنظيم الأعمال
3 - المنتج البشري المؤهل: إتاحة وتوفير (التعليم - التدريب - قوانين العمل)		
4 - العدالة: عدالة وتطبيق النظم الضريبية		
5 - النظام المالي والتمويل: (الكفاية والكفاءة - الامن والحماية للأموال)		- متانة القطاع المالي والتمويلي لتقديم وإتاحة الائتمان بشروط تنافسية - إعفاءات وتسهيلات لتحفيز الاستثمار في الأصول الثابتة والتوسع الرأسمالي - توافر رأس المال المخاطر للتمويل
6 - النظام القضائي: كفاية وكفاءة نظم التقاضي وقوانين العقود		
7 - كفاية نظام قضائي لحماية الدائنين والأصول		
8 - بيئة الأعمال: توفير بيئة أعمال تصون الأرباح - وتحفز لإعادة الاستثمار، وتقضي على الفساد		

المنهجيات الحديثة لبناء اقتصادات عربية أكثر تنوعاً

1.5 تمهيد

يقوم هذا الجزء التطبيقي من التقرير بطرح عدد من المنهجيات الحديثة الأكثر استخداما عالميا التي تستخدم في المساعدة على استكشاف الأنشطة والمنتجات، القادرة على القفز بمستويات ونوعية التنويع القائم في الدول العربية، وكذلك المؤسسة لمسار تنموي أكثر استدامة،

تعرض التقرير في الفصول السابقة إلى ضرورة تبني وتنفيذ السياسات الصناعية الحديثة الانتقائية والأفقية الهادفة لتعزيز تنويع الاقتصادات العربية، والتي ترتكز على تطوير البيئة التنافسية من خلال تشخيص اختناقات السوق وتحديد مسببات فشله، والعمل على حلها تدريجيا، إضافة إلى ارتكازها على تطوير القدرة التنافسية من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية، وذلك عبر خلق وتنويع أنشطة جديدة تعزز الروابط الأمامية والخلفية والتكامل بين القطاعات والجهات المختلفة من خلال تطوير العناقيد الاقتصادية وسلاسل القيمة المحلية والعالمية وباعتماد السياسات الحديثة لترويج وتوجيه الاستثمارات والصادرات.

إن تنويع الاقتصاد قد يتم إما عبر التوجه نحو تطوير قدرات وأنشطة إنتاجية جديدة، أو عبر تعميق حجم الأنشطة القائمة من خلال مزيد من الاستثمارات مما يسمح بتعزيز النمو وتمتين الروابط الأمامية والخلفية والتكامل بين القطاعات المختلفة وذلك ضمن تبني استراتيجيات تطوير سلاسل القيمة والعناقيد الصناعية، وأخيراً تعميق التنويع الاقتصادي عبر العمل على الارتقاء في المحتوى التقاني للأنشطة القائمة (Technological Upgrading) أو عبر المزج بين تلك الاتجاهات، واستنادا لما تم التأكيد عليه في النموذج المقترح من المعهد من أهمية دور السياسات الصناعية الحديثة وبخاصة تلك القائمة على انتقاء القطاعات والأنشطة الواعدة من أجل تحقيق تنويع عميق للاقتصاد مرتبط بنمو وإنتاجية مرتفعة.

ترتكز هذه المنهجية على فكرة أن التنمية الاقتصادية القابلة للاستدامة تتمحور حول القدرة على الانتقال بشكل متواصل من انتاج سلع وخدمات أقل قيمة وأقل تطوراً، إلى سلع وخدمات أخرى أكثر تعقيدا وأعلى قيمة مضافة

يقوم هذا الجزء التطبيقي من التقرير بطرح عدد من المنهجيات الحديثة الأكثر استخداما عالميا التي تستخدم في المساعدة على استكشاف الأنشطة والمنتجات، القادرة على القفز بمستويات ونوعية التنويع القائم في الدول العربية، وكذلك المؤسسة لمسار تنموي أكثر استدامة، وذلك انطلاقا من معطيات وواقع الهياكل القائمة، وضمن مسار زمني متدرج يمتد إلى المدى المتوسط والطويل من خلال منهج تخطيطي علمي. هذا المنهج يقوم على تطبيق منهجيات واقعية قابلة للتطبيق في الدول العربية، واهمها منهجية تتبع المسارات التنموية للدول المتقدمة، ومنهجية التنويع من خلال دراسة مصفوفة مطابقة هيكل الإنتاج والتجارة الخارجية، ومنهجية المسافة في حيز السلع Product Space، ومنهجية قياس الدخل والتنويع في أنشطة الخدمات، ومنهجية الخرائط الاستثمارية وتحليل سلاسل القيم والعناقيد الصناعية.

يجب التأكيد أن طرح هذه المنهجيات للتحليل والنقاش يأتي في إطار تطوير حوار السياسات والتدليل والإرشاد لمتخذ القرار في الدول العربية، وليس للأخذ بها كلها حيث تمثل هذه المنهجيات مظلات واسعة للتفكير والتحليل تسمح حسب الحالة بالتعرف وصياغة السياسات التي تسمح بالانتقاء الواقعي للأنشطة والمنتجات التي تمتلك فرصاً عالية لتأسيسها وتموضعها ضمن قوائم الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية القائمة في الدول العربية. وفيما يلي استعراض مفصل لتلك المنهجيات.

2.5 منهجية تتبع المسارات التنموية للدول المتقدمة

ترتكز هذه المنهجية على فكرة أن التنمية الاقتصادية القابلة للاستدامة تتمحور حول القدرة على الانتقال بشكل متواصل من انتاج سلع وخدمات أقل قيمة وأقل تطوراً، إلى سلع وخدمات أخرى أكثر تعقيدا وأعلى قيمة مضافة بالاعتماد على المزايا النسبية في البداية بالاعتماد على الهبات الموارد والثروات القائمة بما فيها الثروات الطبيعية والبشرية، ثم التمكن من خلق مزايا تنافسية جديدة. وتتطلب هذه العملية جهدا متواصلا لتحقيق الارتقاء التقني والصناعي. كما تلعب الدولة في هذا الإطار دورا مهما في إيجاد حلول لمشاكل فشل السوق والتي تتمثل بشكل إجمالي في المساعدة على حل مشاكل التنسيق

وتوجيه الموارد والطاقات الشحيحة بشكل أمثل بالإضافة إلى العمل على توفير وجودة رأس المال البشري.

ويجدر التنبيه في هذا الإطار إلى وجود محاولات متعددة لتحقيق تلك الأهداف في العديد من الدول النامية، لكنها لم تحقق النتائج المرجوة، وذلك لأسباب عديدة أهمها استهداف قطاعات غير ملائمة بالنظر إلى المزايا النسبية القائمة، بالإضافة إلى تحول مساهمة الدولة من تطوير الاستثمار الإنتاجي من خلال كل أنواع الدعم، الصريح والضمني، إلى سياسة حمائية متشددة عززت الاحتكار وأفقدت المشروعات الإنتاجية قدرتها التنافسية وأججت سلوك البحث عن الريع، مما حول سياسة انتقاء الرابحين إلى انتقاء الخاسرين. وعليه يبقى التساؤل الجوهري حول طبيعة الأليات والسبل التي تضمن الاختيار الصحيح للرابحين، وتجنب أحد أهم مخاطر تطبيقات السياسات الصناعية الحديثة.

تبين المقاربة التاريخية في دراسة وتحليل المسارات التنموية أن مجموعة الدول التي نجحت في اختيار الرابحين عولت كثيرا على منهجية التتبع ومحاكاة تجارب دول كانت في فترة ما قبل تنميتها مشابهة لها في خصائصها وثرواتها، والتي نجحت في تطوير قدراتها الإنتاجية، وتحقيق زيادة جوهرية في مستوى الدخل. من ذلك على سبيل المثال استهداف كل من المانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية للاقتصاد البريطاني خلال القرن التاسع عشر حيث كانت فجوة الدخل حوالي 40 % بين هذه الدول وبريطانيا. كذلك استهداف اليابان الاقتصاد الأمريكي خلال ستينات القرن الماضي حيث كانت فجوة الدخل تعادل 60 %. ولاحقاً استهدفت كل من كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة (النمور الأسيوية) خلال سبعينات القرن الماضي، الاقتصاد الياباني حيث مثلت فجوة الدخل ما يزيد عن 70 %. وفي النهاية يدل الواقع أن كل هذه الدول وتلك التجارب قد نجحت في الوصول لطموحها وسدت هذه الفجوات في الدخل، بل أن بعضها تمكن من تجاوز مستويات الدخل في الدول الرائدة لها.

تبين المقاربة التاريخية في دراسة وتحليل المسارات التنموية أن مجموعة الدول التي نجحت في اختيار الرابحين عولت كثيرا على منهجية التتبع ومحاكاة تجارب دول كانت في فترة ما قبل تنميتها مشابهة لها في خصائصها وثرواتها، والتي نجحت في تطوير قدراتها الإنتاجية، وتحقيق زيادة جوهرية في مستوى الدخل.

ويجدر التنبه في هذا الإطار إلى أن السياسات الصناعية تنطلق من محاولة تجنيد كل الموارد والثروات القائمة بمعناها الواسع وليس فقط الثروات الطبيعية، حيث تستهدف في إطار ديناميكي متواصل ومتناسق تطوير الإنتاج والانتقال المتدرج من سلع وخدمات إلى سلع وخدمات أخرى حسب تطور تركيبة الموارد والثروات المتغيرة. بمعنى آخر تمثل القطاعات والصناعات والأنشطة الجديدة جزءا من الموارد والثروات التي ستساعد في الخطوات التالية في تطوير وتعميق السياسات الصناعية ومجالات وآفاق عملها.

وعليه فإنه يجدر بالدول العربية وفقاً لهذه المنهجية الاسترشاد بتجارب الدول التي كانت في بداية مشوارها التنموي تتمتع بموارد وثروات متقاربة معها، لان التطور الإنتاجي لتلك الدول، يمكن أن يشير إلى ماهية الأنشطة والصناعات المتنوعة الواجب تطويرها، التي قامت وتأسست على هذه الموارد والثروات. هذه المنهجية البسيطة ستساعد حتما على تحديد المسار الأقصر والأمثل أمام الدول العربية للتطور الاقتصادي وإحراز تقدم في معدلات النمو ومستويات الدخول وتعميق التحول الهيكلي. استناداً لهذه المنهجية يمكن صياغة مسار تطبيقي مكون من ستة خطوات تتمحور حول: تحديد القطاعات والنشاطات ذات المزايا النسبية الكامنة وغير المستغلة، والعمل على إزاحة العوائق القائمة، واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر أو إطلاق المشاريع الجديدة ودعم حاضنات الأعمال، ورفع قدرة الشركات على اكتشاف الذات وتطوير المناطق الصناعية، وتوفير الدعم للتغلب على الوفورات الخارجية. وفيما يلي توضيح لتلك الجوانب:

(1) **تحديد القطاعات والنشاطات ذات المزايا النسبية الكامنة وغير المستغلة:** يتم ذلك من خلال البحث عن تجارب تنموية تميزت بالاعتماد في بداياتها على تركيبة موارد وثروات شبيهة بتلك القائمة حاليا في الدول العربية، وتمكنت كذلك من مضاعفة مستوى دخلها خلال عقدين من الزمن. نظرا للاختلاف الكبير في خصائص وهبات الدول العربية فإنه يمكن البحث عن التجارب التي تشبه خصائص المجموعات الجزئية للدول العربية مثل الدول النفطية المستوردة للعمالة، الدول النفطية ذات فائض العمالة، الدول غير النفطية المصدرة للعمالة، الدول ذات الاقتصادات الأولية منخفضة الدخل. انطلاقا من تحليل هيكل الإنتاج والتجارة الخارجية لدول المقارنة خلال فترة انتقالها يتم تحديد أهم السلع والخدمات (عموما 20 إلى 40 سلعة) التي تمكنت هذه الدول من تصنيعها وتصديرها، انطلاقا من فكرة أن تطوير هذه السلع أدى إلى تعميق التحول الاقتصادي في هذه الدول وساعد في تحقيق زيادات هامة في الناتج المحلى الإجمالي. ويُعتقد أن دراسة سياسات الدول الناجحة في تطوير هذه السلع ستساعد الدول النامية في تحديد الطريق الأمثل والأقصر من خلال التركيز على السلع المتسقة مع القدرات التقنية ومع توفر المدخلات المادية والبشرية وتعمل كبوصلة للسياسة الصناعية. وتتقاطع هذه الطريقة عموما مع المنهجية التحليلية التي طورت في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية حول ما يعرف بحيز السلع Product space حيث ينصح بالانتقال من سلع قائمة إلى سلع متقاربة ومترابطة عبر شبكة من المسافات تحددها طبيعة المعرفة اللازمة لإنتاج السلع المتشابهة.

(2) **العمل على إزالة العوائق التي تواجهها الشركات القائمة:** ينصح بإعطاء الأولوية للمنتجات التي حاولت شركات محلية إنتاجها بشكل طبيعي ودراسة العوائق التي منعت هذه الشركات من تطوير إنتاجها، بالإضافة إلى العمل على الحد من الحواجز القائمة في وجه الشركات الأخرى التي قد تحاول دخول السوق. ويمكن الاعتماد في هذا الإطار على عدد من الأدوات المتاحة مثل منهجية تحليل سلاسل القيمة ودراسة بيئة الأعمال والتي يتم تتبعها دوريا من خلال المؤشرات التي تعدها مؤسسة محلية أو دولية على غرار البنك الدولي، أو تطبيق منهجية تشخيص النمو.

(3) **استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر أو إطلاق حاضنات أعمال:** بالنسبة للسلع الجديدة كلياً يمكن وضع جملة من الحوافز لاستقطاب المستثمر الأجنبي المباشر لنقل وتوطين التكنولوجيا والخبرات بالإضافة إلى برامج حاضنات الأعمال لتطوير شركات محلية. وفي هذا الإطار يمكن ذكر أمثلة ناجحة على غرار قطاع النسيج في بنغلاديش والرقاقات الإلكترونية في كوستاريكا والإلكترونيات والأجهزة المنزلية في الصين وصناعة الكمبيوتر والاتصالات في إيرلندا وأخيرا تجميع السيارات في المغرب. حيث يتبين أن تشجيع وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على تطوير القطاعات المستهدفة بشكل أسرع. كذلك يمكن ذكر الحاضنة الصناعية بهسين غشو في تايوان لتطوير الإلكترونيات والكمبيوتر والتي يعمل بها أكثر من 400 شركة متخصصة في انتاج أشباه الموصلات، والكمبيوتر، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والإلكترونيات الضوئية والتي تمثل 10 % من الناتج المحلي الإجمالي لتايوان.

(4) **رفع قدرة الشركات الوطنية على اكتشاف الذات:** ينصح بالعمل بالتوازي على تعزيز قدرة الشركات الوطنية على استكشاف نشاطات وقطاعات اقتصادية

جديدة للتعرف على تكلفة الإنتاج ومستوى المخاطر والعوائد عليها خاصة من خلال تهيئة الظروف والعوامل الملائمة للبحث والتطوير والابتكار. كذلك ينصح بالعمل على تطوير العناقيد الصناعية التي تتمحور حول تشجيع العلاقات بين تجمعات الشركات المنتجة لسلعة أو خدمة معينة وتلك التي تورد الموارد الخام والمدخلات والأسواق والعملاء وكذلك تستغل نفس البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات على غرار الخدمات اللوجستية. ويستهدف التركيز في العناقيد الاقتصادية على الاستراتيجية وحل مشاكل التنسيق والمعلومات لما لها من فوائد تنافسية خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

(5) **تطوير المناطق الصناعية ومناطق التجارة الحرة ومناطق معالجة الصادرات:** تعتبر هذه المناطق ملائمة لكل الدول والدول ذات البنية التحتية أو بيئة الأعمال الضعيفة على وجه الخصوص لما لها من أهمية في توفير البنى التحتية وتدنية التكاليف وإقامة العلاقات القوية مع مكونات العناقيد الصناعية والتشجيع على التصدير. تعمل هذه المناطق المختصة كحل سريع للتغلب على معوقات الاستثمار واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن بين أهم الأمثلة على هذه المناطق الصناعية تلك التي قامت في كوريا الجنوبية (13منطقة) وفي الصين (54 منطقة). وقد زاد عدد هذه المناطق الصناعية من 29 عام 1975 إلى 3500 عام 2006 على مستوى العالم. كما يجدر التنبه إلى أن أهداف هذه المناطق الصناعية لا تتحقق إلا إذا تلاءمت مع الموارد والثروات والإمكانات القائمة.

(6) **توفير الدعم للتغلب على الوفورات الخارجية:** يقصد بالوفورات الخارجية تلك الآثار الجانبية الناتجة عن نشاط صناعي أو تجاري التي قد تؤثر على أطراف أخرى بالشكل الذي يؤثر سلبا أو إيجابا على تكلفة إنتاجها. ويهدف الدعم لمعالجة آثار العوامل الخارجية السلبية التي تؤثر في تكلفة الإنتاج أو تنافسية القطاع لذا فإن هناك حاجة إلى تقديم الدعم إلى الشركات الرائدة لأنها تتحمل كامل مخاطر كسر فشل السوق والمجازفة في النشاط الاقتصادي الجديد مما يؤدي إلى وفورات معلومات معتبرة تؤدي إلى توزيع منافع النجاح على الجميع مما يسمح بدخول العديد من الشركات، بالمقابل تتحمل لوحدها تكلفة الفشل. وفي عدد من الدول يتم تقديم الدعم لهذه الشركات الرائدة وتسهيل براءات الاختراع (لإعطائها ميزة تحفظ لها هامش من الربح لمدة معينة تجعلها متحفزة للمجازفة) والدعم في مجال البحث العلمي والتطوير والابتكار بالإضافة إلى المشتريات الحكومية، ومن خلال رفع قيود دخول الشركات غير الرائدة. ويمكن اللجوء بالإضافة إلى هذه العناصر إلى المزايا الضريبية والتسهيلات الائتمانية والنفاذ إلى العملات الأجنبية. وتوضح هذه الممارسات الدولية إن أوجه الدعم المختلفة يجدر إن تكون محدودة في النطاق والوقت.

وفيما يلي عرض لنتائج تطبيق هذه المنهجية على عدد من الدول العربية، النفطية وغير النفطية، كمحاولة للوصول لنتائج ودلالات قابلة للتعميم على كافة الدول العربية، حيث تضمنت هذه العينة كل من السعودية وعمان والكويت ومصر وتونس والأردن. وقد تم اختيار مجموعة من دول المقارنة المتقدمة والصاعدة، والتي قد تكون شبيهة إلى حد ما مع مجموعة الدول العربية في عام 1995 وهي سنة الأساس، باعتبار أن هذه الدول حققت زيادة هامة في مستوى الدخل خلال الفترة 1995-2015. وهذه الدول هي النرويج وتركيا وماليزيا وكوريا الجنوبية.

وقد تم الاستقرار على تحديد قائمة تتضمن أعلى أربعين سلعة مصدرة لكل دولة، بهدف مقارنتها لكل بلد خلال الفترة المختارة، ولمقارنتها كذلك بين الدول. وقد تم اختيار هذا العدد من السلع في ضوء أن الأوزان النسبية لصادرات المنتجات والسلع الأخرى تبدأ بعده في الانحسار بشدة، بشكل لا يجعلها ذات أهمية في التحليل. وكما توضح البيانات فقد مثلت قائمة السلع الأربعين المختارة ما بين 46.5 % إلى 99.2 % من صادرات هذه الدول. (جدول 1.5)

الجدول رقم (1.5): مساهمة الأربعين سلعة الأولى في إجمالي صادرات عدد من الدول العربية ودول المقارنة ما بين العامين (1995، 2014)

الدولة	إجمالي الصادرات (مليار دولار)		حصة الأربعين سلعة الأولى (%)	
	1995	2014	1995	2014
مصر	3.4	26.8	83.8 %	% 55.8
الأردن	1.4	7.3	% 86.7	% 82.9
تونس	5.5	16.8	% 76.3	% 66.6
الكويت	12.9	99.3	% 99.2	% 76.5
عُمان	5.9	50.7	% 96.4	% 93.7
السعودية	48.6	334.3	% 97.8	% 89.9
تركيا	21.6	157.6	% 51.0	% 46.5
كوريا	122.8	573.1	% 60.5	% 59.1
ماليزيا	73.8	234.1	% 72.0	% 59.0
النرويج	41.7	144.6	% 73.8	% 79.2

المصدر: بالاستناد على بيانات التجارة الخارجية للبنك الدولي 2017

ويتبين من هذا الجدول أن مصر وتونس والسعودية تمكنت من تنويع صادراتها أكثر من بقية الدول العربية بما أن الأربعين سلعة الأولى، مثلت حصة أقل في إجمالي صادراتها، حيث تراجعت من 83.5 % إلى 55.8 % في حالة مصر ومن 76.3 % إلى 66.6 % في حالة تونس، ومن 97.8 % إلى 89.9 % في حالة السعودية. ولكي تتوضح الصورة أكثر تم اعتماد مؤشر التنوع أو التطابق لاحتساب مدى تطابق صادرات كل دولة بين عامي 1995 و2015. حيث يبين الجدول رقم (5.2) نتائج احتساب هذا المؤشر، الذي تتراوح قيمته ما بين (0 – 1) حيث يعني الصفر عدم التطابق الكلي بين سلة الصادرات للعامين محل المقارنة، ويعني الواحد التطابق الكلي، ومن ثم الإخفاق في التنويع. يظهر من النتائج أن الأردن قد حقق أفضل الإنجازات فيما يتعلق بتغيير سلة صادراته، يليه كل من مصر وتونس، وهو ما يعني النجاح نسبيا في تنويع الصادرات. بالمقابل يعبر المؤشر في حال السعودية والكويت وبنسبة اقل قليلا في حال عمان عن تطابق شبه كلي لسلة الصادرات والراجع بالأساس إلى هيمنة تصدير المنتجات النفطية، وهو ما يعبر عن ثبات أكبر للهيكل الإنتاجي وسلة الصادرات. أما إذا نظرنا إلى حالة دول المقارنة فإن المؤشر يتراوح بحدود 0.7 وهو ما يعني كذلك درجة مرتفعة من الثبات، الذي يمكن إرجاعه إلى تقدم تجربة التنويع الاقتصادي في هذه الدول مما يعمل على إبطاء سرعة التحول التقاني والهيكلي للإنتاج والصادرات خلال فترة الدراسة. (جدول 2.5)

الجدول رقم (2.5): مؤشر التطابق بين عامي 2015 و1995

مصر	الأردن	الكويت	عُمان	السعودية	تونس	تركيا	كوريا	ماليزيا	النرويج
0.53	0.46	0.83	0.74	0.87	0.63	0.70	0.71	0.72	0.75

المصدر: الكاتب بالاستناد على بيانات التجارة الخارجية للبنك الدولي 2017

من جهة أخرى وبالرجوع إلى الفكرة الأساسية لمنهجية الاستنساخ نقوم في الجدول رقم (3.5) باحتساب مؤشر التطابق بين كل الدول لعامي 1995 و2014 للتأكد من مدى تغير هذا التطابق في نهاية 2014. يلاحظ أولا أن مؤشر التطابق بين الدول العربية النفطية الثلاثة مرتفع في العامين 1995 ، 2014. والاهم أن هذا المؤشر يبدو ثابتا (حوالي 0.5) في النرويج. وبالاعتماد على فكرة تقارب النرويج أكثر مع الدول الخليجية الثلاثة من ناحية الثروات والإمكانات، فإن تركيبة السلع المصدرة من طرف النرويج عام 2014 قد تمثل سلة مناسبة للاسترشاد لتطوير القاعدة الإنتاجية والتصديرية في هذه الدول الثلاثة. لهذا السبب تم مقارنة بيانات هذه المجموعة من الدول في عام 2014.

وتم انتقاء أهم السلع غير القائمة على الموارد الطبيعية (بالنظر إلى تشابهها في الدول الأربعة) والتي تحتوي على مستوى تقاني متفاوت. وهي كالتالي: بناء السفن والزوارق - أجزاء المحركات - انتاج الطاقة الكهربائية - الألومنيوم - السبائك الحديدية - فيليه السمك المجمدة - السمك المجفف والمملحة - محلول ملحي - الأسلاك - العوازل - الألياف الضوئية - العناصر الكيميائية - لوحات التبديل الكهربائي - قطع المركبات والسيارات - الأدوية - أدوات القياس - مضخات الطرد المركزي - قطع غيار الطائرات - هياكل الحديد - الورق غير المصقول - الكراسي والمقاعد.

الجدول رقم (3.5): مؤشر التطابق بين دول عربية مختارة وعدد من دول المقارنة للسنوات 1995و2014

		مصر	الأردن	الكويت	عُمان	السعودية	تونس	تركيا	كوريا	ماليزيا	النرويج
1995	مصر	1	0.19	0.31	0.32	0.34	0.33	0.41	0.28	0.27	0.50
	الأردن	0.19	1	0.09	0.10	0.09	0.23	0.35	0.27	0.23	0.20
	الكويت	0.31	0.09	1	0.82	0.78	0.19	0.26	0.21	0.18	0.51
	عُمان	0.32	0.10	0.82	1	0.78	0.22	0.30	0.27	0.20	0.54
	السعودية	0.34	0.09	0.78	0.78	1	0.21	0.27	0.23	0.20	0.55
	تونس	0.33	0.23	0.19	0.22	0.21	1	0.51	0.32	0.31	0.33
	تركيا	0.41	0.35	0.26	0.30	0.27	0.51	1	0.48	0.40	0.39
	كوريا	0.28	0.27	0.21	0.27	0.23	0.32	0.48	1	0.57	0.39
	ماليزيا	0.27	0.23	0.18	0.20	0.20	0.31	0.40	0.57	1	0.33
	النرويج	0.50	0.20	0.51	0.54	0.55	0.33	0.39	0.39	0.33	1
2014	مص	1	0.43	0.48	0.43	0.43	0.59	0.60	0.46	0.51	0.47
	الأردن	0.43	1	0.21	0.15	0.15	0.37	0.44	0.30	0.32	0.20
	الكويت	0.48	0.21	1	0.85	0.91	0.37	0.39	0.34	0.37	0.56
	عُمان	0.43	0.15	0.85	1	0.81	0.29	0.33	0.28	0.39	0.50
	السعودية	0.43	0.15	0.91	0.81	1	0.31	0.32	0.28	0.32	0.50
	تونس	0.59	0.37	0.37	0.29	0.31	1	0.55	0.44	0.47	0.37
	تركيا	0.60	0.44	0.39	0.33	0.32	0.55	1	0.59	0.51	0.39
	كوريا	0.46	0.30	0.34	0.28	0.28	0.44	0.59	1	0.56	0.34
	ماليزيا	0.51	0.32	0.37	0.39	0.32	0.47	0.51	0.56	1	0.39
	النرويج	0.47	0.20	0.56	0.50	0.50	0.37	0.39	0.34	0.39	1

المصدر: الكاتب بالاستناد على بيانات التجارة الخارجية للبنك الدولي 2017

ويتبين من الجدول (4.5) أن التوزيع التقاني للنرويج لا يختلف كثيرا عن الدول الخليجية الثلاثة من حيث حصة السلع منخفضة ومتوسط وعالية التقانة. ولكن تفصيل هذه السلع يبين أن ما تصدره الدول الخليجية من سلع ذات تقانة متوسطة وعالية هي في مجال الصناعات البتروكيماوية، في حين توجهت النرويج إلى انتاج وتصدير السلع التي تم رصدها آنفاً مما يعطي لسياسة الانتقاء معنى عملي فيما يخص تنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية ويزيد من قوة ومناعة الاقتصاد الوطني.

الجدول رقم (4.5): التوزيع التقاني لصادرات عدد من الدول العربية ودول المقارنة - دول العينة (%)

البيان		السلع الطبيعية	سلع ذات تقانة منخفضة	سلع ذات تقانة متوسطة	سلع ذات تقانة عالية	الاجمالي
مصر	1995	54	24	4.9	0.8	83.8
	2014	30.2	9.4	15.1	1.1	55.8
الأردن	1995	53.7	2.5	20.8	9.7	86.7
	2014	30.6	24.8	19.7	7.7	82.9
تونس	1995	20.7	45.2	9.6	0.8	76.3
	2014	15.9	18.6	27.1	5	66.6
الكويت	1995	95.9	0.6	2.7	0	99.2
	2014	73.6	0.4	2.6	0	76.5
عُمان	1995	84.9	1.8	9.2	0.5	96.4
	2014	87	0.8	5.9	0.1	93.7
السعودية	1995	90.9	1	5.8	0	97.8
	2014	82.1	0.4	7.3	0.1	89.9
ماليزيا	1995	19.2	2.6	15.4	34.8	72
	2014	22.7	3.9	7.6	24.8	59
النرويج	1995	64.8	0.8	6.4	1.8	73.8
	2014	71.3	1	5.1	1.7	79.2
تركيا	1995	11.9	31.9	7.2	0	51
	2014	7.1	20.5	19	0	46.5
كوريا	1995	3.7	6.6	27.9	22.3	60.5
	2014	3.4	3.2	31.1	21.5	59.1

المصدر: بيانات التجارة الخارجية للبنك الدولي 2017.

بطريقة مماثلة تم رصد مجموعة من السلع القابلة للتطوير في بقية الدول العربية بالنظر إلى سلة السلع المصدرة في تركيا وماليزيا والتي يمكن تبويبها حسب التصنيف الدولي للتجارة على النحو التالي: (0) الأغذية والحيوانات الحية، (1) المشروبات والتبغ، (2) المواد الخام باستثناء الوقود والوقود المعدني وزيوت التشحيم والمواد ذات الصلة، (3) الدهون الحيوانية والزيوت النباتية والدهون والشموع، (5) المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة، (6) السلع المصنعة، (7) الآلات ومعدات النقل، (8) مصنوعات متنوعة. حيث أظهر التحليل إمكانية تطوير 57 نشاط إنتاجي في الدول العربية المختارة، وذلك ضمن تطبيق تلك المنهجية. (جدول 5.5)

3.5 منهجية تحليل مصفوفة الإنتاج والتجارة الخارجية

تعتبر بيانات اليونيدو من أهم الوسائل التي تسمح بمقارنة الإنتاج الوطني للسلع المصنعة مع تفاصيل التجارة الخارجية لنفس السلع، بحيث تمكن من احتساب قدرة الإنتاج الوطني على تغطية الاستهلاك الظاهر المحلي ونسبة التوريد والتصدير لكل سلعة حسب مستوى التفصيل المعتمد بالمستوى الرابع. بالإضافة إلى ذلك يمكن احتساب مستوى التوجه نحو التصدير ووجهة التصدير. ويتم بهذه الطريقة استكشاف السلع التي تعاني قصور شديد في الإنتاج الوطني يؤدي إلى تعاظم العجز التجاري. ويتم كذلك تبويب السلع حسب تقانة الإنتاج المطلوبة ويتم تجميعها في مجموعات شبيهة من حيث استخدام التقانة إلى سلع قائمة على الموارد الطبيعية، وسلع متدنية التقانة، وسلع متوسطة التقانة، وسلع عالية التقانة. وهذا التصنيف يسمح بتقييم الانتقال التنموي للدول في سلم التقانة والمعرفة. وتسمح هذه المصفوفة بالتحديد الدقيق لكل من: مدى توجه القطاعات القائمة في الدولة نحو التصدير، ومجالات التطوير الممكنة في الأنشطة والصناعات المتوجه لإحلال الواردات، ومجالات التطوير الممكنة في الأنشطة والصناعات الجديدة.

عموما يتم تحديد مدى توجه القطاعات نحو التصدير من خلال احتساب الصادرات لكل سلعة كنسبة من الناتج لتلك السلعة. وتمكن هذه النسب من التعرف على فحوى السياسة التجارية والترويجية للسلع الوطنية باتجاه الدول النامية والغنية بحيث تستدعي صياغة سياسة تصديرية أكثر تنسيقا وتواءما مع القاعدة الإنتاجية من جهة وأكثر استباقية من جهة أخرى. كما يتم تحديد مجالات تطوير الصناعات الإحلالية والتي تمتلك فيها الدولة تجربة ومدخلات تسمح لها بالقفز من سلعة إلى أخرى متقاربة وتسمح في نفس الوقت بإحلال الواردات مما يساهم في تخفيض العجز التجاري، فيما يُمكن أن يُطلق عليه تعميق المزايا النسبية. في حين يمكن تحديد مجالات تطوير الأنشطة والصناعات الجديدة، واكتساب مزايا تنافسية مطورة، في السلع التي لم تبين أي قدرة إنتاجية وطنية. وهنا يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يلعب دورا في سد هذه الفجوات ونقل التقانة والخبرة المطلوبة لبدء الإنتاج في هذه القطاعات الجديدة.

وفيما يلي سيتم تطبيق هذه المنهجية من خلال دراسة مصفوفة دولة ذات اقتصاد نفطي ومتنوع نسبيا، ممثلة في حالة دولة عُمان. حيث يتبين من خلال الجدول التالي أن هنالك مجموعة مهمة من السلع التي تمثل الواردات فيها أكثر من 100 % من الإنتاج الوطني وهو ما يعني ضعف القاعدة الإنتاجية والتصديرية فيها وهي السلع التي تمثل في النهاية أهم جزء في العجز التجاري. ويلاحظ أن هذه السلع تعد في أغلبها من السلع ذات التقانة العالية والمتوسطة والمستوردة في أغلبها من الدول المتقدمة أو الصناعية. ولكن القدرة الإنتاجية القائمة اليوم في عمان تدل أولا على وجود معرفة متراكمة وقدرة حقيقية على توسيع القاعدة الإنتاجية فيها وتحسين جودتها وتنويعها لتغطية الواردات والتوجه أكثر نحو التصدير. وقد تم رصد هذه السلع في الجدول (6.5):

الجدول رقم (5.5): الأنشطة والسلع القابلة للتطوير في عدد من الدول العربية (مصر والأردن وتونس) وفق منهجية تتبع المسارات التنموية في الدول الصاعدة المختارة (ماليزيا وتركيا)

0461 دقيق القمح أو حنطة	7522 أجهزة الكمبيوتر الرقمية
0484 الخبز / المعجنات / الكعك / الخ.	7527 وحدة تخزين
0577 المكسرات الصالحة للأكل طازجة / المجففة	7599 أجزاء تجهيز المكاتب
0589 فواكه / المكسرات / الخضار متنوعة	7611 وحدات استقبال تلفزيون ملون
0989 المحضرات الغذائية	7643 وحدات راديو / تلفزيون تجهيز.
2312 المطاط الطبيعي	7649 وحدات توصيل كهربائي
2731 ألواح حجرية	7731 سلك معزول / الألياف
3431 الغاز الطبيعي المسال	7751 تجهيز وحدات الغسيل المنزلي.
4222 زيت النخيل	7752 وحدات الثلاجة
4312 الهيدروجين	7758 الآلات الكهربائية الحرارية
4313 حمض دهني / النفط الحمضي	7763 الثنائيات / الترانزستورات / الخ
5137 بطاقات الصور	7764 الكترونيات الدوائر
6211 المركب المطاط	7768 البلور
6343 الخشب الرقائقي	7781 بطاريات
6429 المنتجات الورقية	7812 فوهات السيارات
6531 نسج الأسلاك الغزل اصطناعي	7821 مركبات النقل
6552 النسيج	7929 أجزاء الطائرات الخ
6584 سرير	7932 السفن / زوارق متنوعة
6595 السجاد المنسوج	8121 الغلايات غير كهربائية
6613 حجر بناء	8215 أثاث وخشب
6768 الحديد	8426 السراويل
6793 أنبوب	8453 الفانيلا / البلوفرات
6794 أنابيب ملحومة / أنابيب متنوعة	8454 تي شيرت
6841 الألومنيوم / سبائك	8462 الجوارب
6842 الألومنيوم / سبائك	8482 البلاستيك / المطاط
6911 الحديد / هياكل / وحدات	8722 أدوات طبيب بيطري
6996 منتجات الحديد الصلب متنوعة	8931 صناديق البلاستيك / الأغطية / الخ
7139 قطع متنوعة محركات	8973 المجوهرات والمعادن الثمينة
7415 وحدات تكييف الهواء	

المصدر: حسابات من بيانات التجارة الدولية.

الجدول رقم (6.5): الأنشطة والمنتجات القابلة للإحلال محل الواردات – حالة الاقتصاد العُماني

2620 أجهزة الكمبيوتر والمعدات الطرفية	2819 ماكينات للأغراض العامة
2930 قطع غيار واكسسوارات للسيارات	2211 الإطارات والأنابيب المطاطية
2029 المنتجات الكيماوية الأخرى	2824 التعدين واستغلال المحاجر وآلات البناء
2740 المعدات الكهربائية للإضاءة	1050 منتجات الألبان
2813 المضخات والضواغط والصنابير والصمامات	1410 الملابس، باستثناء ملابس الفراء
3011 بناء السفن والهياكل العائمة	1701 اللب والورق، والورق المقوى
2817 الآلات المكتبية	2790 المعدات الكهربائية الأخرى
2392 مواد البناء	1520 الأحذية
3211 مجوهرات وما يتصل بها من مواد	2219 منتجات المطاط الأخرى
2750 آلات كهربائية منزلية	2599 المنتجات المعدنية
1709 الورق والورق المقوى	2710 المحركات الكهربائية والمولدات والمحولات
2100 الأدوية والكيماويات الطبية	1010 تجهيز والحفاظ على اللحوم
2023 الصابون والتنظيف والتجميل	1062 النشويات ومنتجات النشا
1073 الكاكاو والشكولاتة والحلوى السكر	2610 المكونات الإلكترونية
1030 تجهيز والحفاظ على الفاكهة والخضروات	2393 الخزف والسيراميك
1629 منتجات ومصنوعات القش والخشب	2822 ماكينات وأدوات آلية لتشكيل المعادن
1621 صفائح القشرة والألواح الخشبية	2410 الحديد الصلب
1392 مواد نسيجية، باستثناء الملابس	1311 تحضير وغزل ألياف النسيج
1061 منتجات الحبوب المطحونة	2021 المبيدات وغيرها من المنتجات الكيميائية الزراعية
3100 أثاث	

أما السلع الغائبة كليا فقد تم رصدها في الجدول التالي، الذي يُظهر أن هذه السلع تتباين كثيرا في مستوى المحتوي التقاني المُضمن فيها، وهو ما يتيح العديد من الفرص لإطلاق الأنشطة الإنتاجية ذات النجاعة الاقتصادية والمالية لإحلال الواردات من هذه السلع. ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يلعب دورا أساسيا في قيام صناعات تنافسية في هذه المجالات. (جدول 7.5). وأخيرا يمكن التطرق إلى جانب آخر وهو إمكانية النظر في بعض القطاعات المتقاربة في تقانة الإنتاج والمدخلات على غرار قطاع تجهيز وحفظ اللحوم والأسماك والفاكهة والخضروات ومنتجات الألبان، والذي يظهر تفاوتاً هاماً في القدرة الإنتاجية، مما ينعكس على الحاجة إلى التوريد بالأساس في مجال اللحوم ومنتجات الألبان وذلك بالنظر إلى غياب مواشي كافية لاستغلالها في صناعات غذائية تغطي الاستهلاك الداخلي، على عكس قطاع تجهيز الأسماك الذي يستفيد من وفرة الأسماك وقطاع الصيد البحري. في هذا الإطار يمكن النظر في تطوير قطاع اللحوم والألبان من خلال بناء شراكات متعددة الأطراف مع شركات إقليمية أو دولية لتوريد اللحوم الطازجة والحليب وتحويلها، أو من خلال التوجه إلى إنشاء مزارع في بعض الدول التي تمتلك مزايا نسبية في مجال الأراضي الخصبة والأعلاف على غرار السودان بحيث يتم استكمال حلقات الإنتاج المفقودة وبناء قاعدة إنتاجية في مجال تمتلك فيه عمان معرفة ومقدرة حقيقية من خلال

الجدول رقم (7.5): الأنشطة والمنتجات الغائبة كلياً – حالة الاقتصاد العُماني

1072 السكر	1101 التقطير والتمازج
1200 منتجات التبغ	1312 النسيج والمنسوجات
1391 أقمشة التريكو والكروشيه	1393 السجاد والموكيت
1394 الحبال، وخيوط وشباك	1420 مواد الفراء
1430 التريكو والملابس الكروشيه	1511 الدباغة / تهيئة الجلود
1512 الأمتعة، وحقائب اليد	1610 نجارة الخشب
1623 حاويات خشبية	1910 منتجات الأفران
2030 ألياف من صنع الإنسان	2391 منتجات حرارية
2513 مولدات البخار، باستثناء. غلايات المياه الساخنة	2593 أدوات المائدة والأدوات اليدوية والأجهزة العامة
2630 معدات الاتصالات	2640 الإلكترونيات الاستهلاكية
2651 معدات قياس / اختبار / تنقل	2652 الساعات
2660 أجهزة كهربائية	2670 الأجهزة البصرية ومعدات التصوير الفوتوغرافي
2811 محركات توربينات	2812 معدات الطاقة
2814 محامل، التروس، وعناصر القيادة	2815 الأفران والمواقد
2816 معدات الرفع والمناولة	2818 الأدوات اليدوية
2821 الماكينات الزراعية	2823 آلات صناعات التعدين
2825 الأغذية / المشروبات / صناعة التبغ	2826 المنسوجات / الملابس / الجلود
2829 الآلات لأغراض خاصة	2910 سيارات
3012 قوارب المتعة والرياضة	3020 قاطرات السكك الحديدية والمعدات الدراجة
3030 المركبات الهوائية والآلات ذات الصلة	3040 عربات القتال العسكرية
3091 دراجات نارية	3092 دراجات وعربات
3099 معدات النقل الأخرى	3212 المجوهرات المقلدة والمواد ذات الصلة
3220 آلات موسيقية	3230 معدات رياضية
3240 ألعاب ودمى	3250 الأدوات الطبية وخدمات طب الأسنان
3312 إصلاح آلات	3313 إصلاح المعدات الإلكترونية والبصرية
3311 إصلاح المنتجات المعدنية المصنعة	3315 إصلاح و تجهيز وسائل النقل، باستثناء السيارات
3314 تصليح المعدات الكهربائية	

إنشاء شركات كبرى في قطاع الصناعات الغذائية على غرار الشركات السعودية.

4.5 منهجية تطوير مسارات تنويع الإنتاج من خلال دراسة حيز السلع

ينجم عن العمليات الإنتاجية المختلفة مجموعة كبيرة من السلع تستخدم في الاستثمار الإنتاجي والتشييد وأخرى مآلها الاستهلاك النهائي أو الاستهلاك الوسيط. وتترابط هذه العمليات لتكون سلاسل انتاج قد تأخذ بعدا إقليميا أو عالميا. بالإضافة إلى ذلك تتفق الدراسات التطبيقية الحديثة أن تزايد ثروات الدول يرتبط بنوعية السلع التي يتم إنتاجها، لأن القيم المضافة تتفاوت كثيراً من سلع إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر حسب محتوى المعرفة والتقانة المضمنة في تلك السلع والخدمات. بمعنى أدق تنمو الدول التي تصنّع وتصدر سلعاً مرتبطة بأعلى مستويات الإنتاجية والتقانة بسرعة ويزيد متوسط الدخل فيها بسرعة.

وغالباً ما تعمل الحكومات على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية بطريقة أفقية ما يشتت الجهود والموارد باتجاهات غير محددة، دون النظر في الكفاءات والقدرات والإمكانات المتوفرة. وهذا ما يجعل المستثمر يجد صعوبة في إنتاج بعض السلع الجديدة بسبب قلة الشركاء وقلة العمالة الماهرة وضعف البنية التحتية والتقنية والتمويلية وتباين المعلومات وغيرها (مفهوم فشل السوق). هذا النوع من «التنويع الأعمى» من خلال التركيز على تفعيل السياسات الأفقية الوظيفية يمكن أن يعمل فقط في ظل بيئة متميزة في الأصل من حيث مستوى المهارات المختلفة والبنية التحتية والتقنية والمشاريع المختلفة القائمة والبحث والتطوير والابتكار. بمعنى آخر فإن نجاح التنويع الأعمى يعتمد بشكل حاسم على جودة الوضع القائم لحيز السلع التنافسية.

إذن لا بد أن تأخذ جهود تنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية في الدول النامية في عين الاعتبار صعوبة إنتاج سلعة معينة في ضوء ما تتطلبه من مهارات وبنية تحتية وتقنية ومدخلات مختلفة ومدى قرب (تشابه المعرفة المستخدمة في الإنتاج) هذه السلعة إلى السلع التي ينتجها البلد. وقد اعتمدت مجموعة من الأبحاث نشأت في جامعة هارفرد ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا حول ما يعرف «بحيز السلع» الذي يمثل شبكة المنتجات المختلفة، مبيناً التقارب (المسافة) بين السلع حسب طرق ومدخلات الإنتاج والتقانة المستخدمة، مما ينجم عنها شبكة إنتاج توضح إمكانيات القفز بسهولة من سلعة إلى أخرى. وتعتمد هذه المنهجية على أهمية أن تقرن السياسات الاقتصادية الكلية مع النظر عن كثب للمسافات بين السلع المنتجة والنظر في إمكانية التنقل نحو المنطقة الغنية في حيز السلع وخاصة السلع المتميزة والتي تصنع بأعلى مستويات الإنتاجية وذلك لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المتمثلة في تسريع النمو وزيادة الدخل.

ويعكس حيز السلع شبكة الترابطات بين السلع المختلفة بحيث يمكن تصورها على شكل غابة حيث أن كثافتها تمثل مستوى تطور الجهاز الإنتاجي (أنظر الشكل رقم 5 .1)، مبيناً التقارب أو التباعد (المسافة بين سلعة وسلعة ما قد يسمح أو لا يسمح بالانتقال بسهولة من سلعة إلى أخرى، مثل الانتقال من شجرة إلى أخرى حسب كثافة الغابة). وقد تم الاعتماد على التصنيف الدولي الموحد لفئات السلع بالاعتماد على أربعة أرقام بحيث ترمز كل سلعة برمز من أربعة فئات. (Standard International Trade Clarification Rev4) على سبيل المثال 0111 هي "لحوم فصيلة الأبقار، طازجة أو مبردة" و0012 هي "لحوم فصيلة الأبقار، مجمدة". وقد تم تقسيم السلع إلى 34 مجموعة حسب المحتوى التقاني بحيث تتدرج من السلع الطبيعية والغذائية إلى السلع الصناعية باختلاف أنواعها كقطاع النسيج وصناعات السيارات والإلكترونيات وترتيبها على شكل غابة تحتوي في أطرافها السلع الطبيعية ذات التقانة المنخفضة وفي وسطها على السلع ذات التقانة والقيمة المضافة العالية. وتبقى أجهزة إنتاج الدول النامية المتخصصة في الموارد الطبيعية محصورة في أطراف الغابة لعدم قدرتها على الانتقال إلى وسط الغابة لفقدانها لتقانة الإنتاج وقوة العمل الضرورية بالإضافة إلى بعد المسافات بين الأشجار. من هنا تأتي أهمية قياس المسافات بين السلع المختلفة لتحديد مجموعة السلع

الشكل رقم (1.5): فضاء السلع

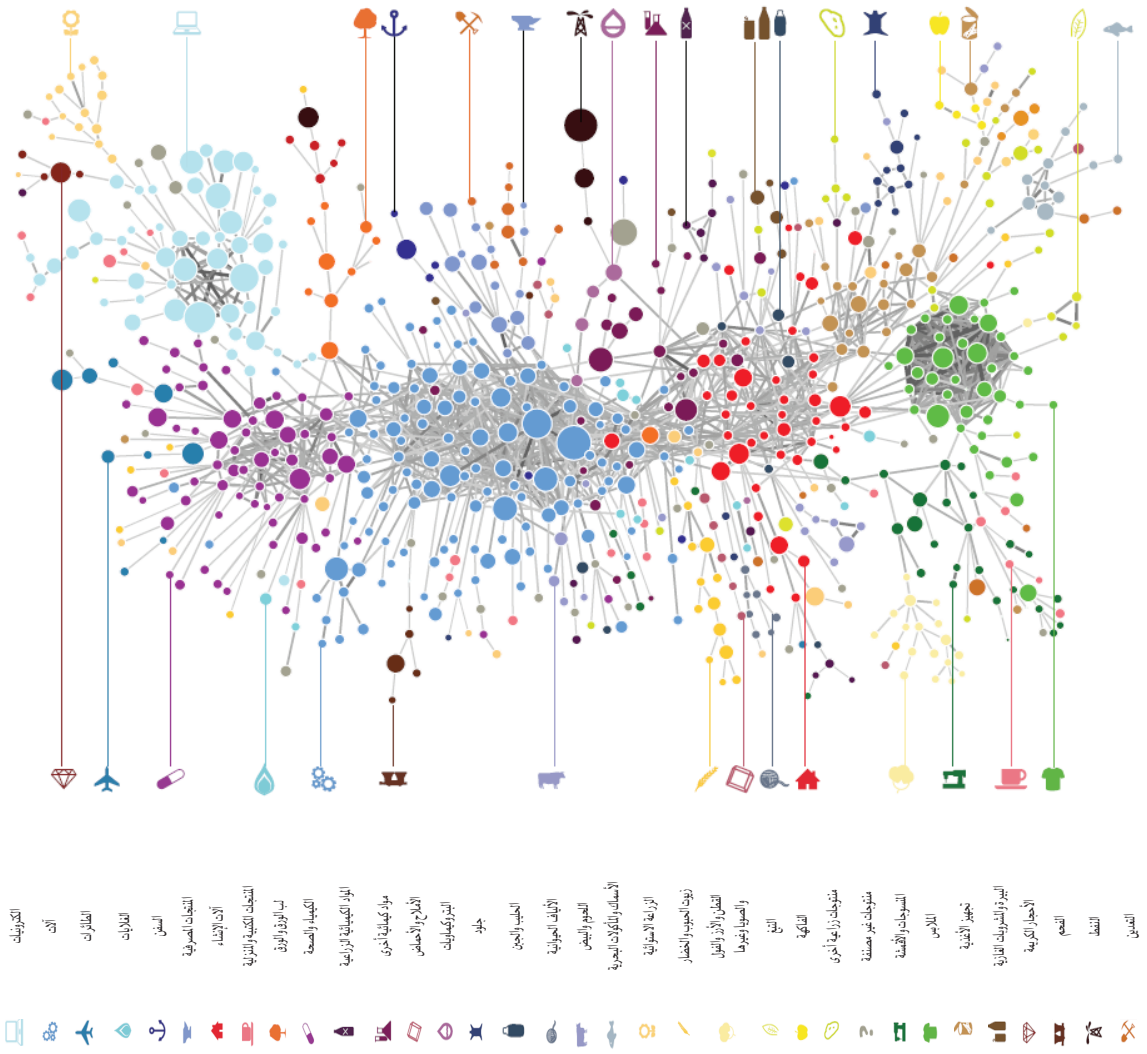

المصدر: الكاتب بالاستناد على Haussmann et al. 2016

التي يمكن لأي دولة التوجه اليها بشكل سريع في ضوء توفر المدخلات وتقانة الإنتاج وقوة العمل الضرورية، وبالتالي استكشاف الاتجاهات المحتملة للسلع التي قد تنتج وتصدر بالشكل الذي يسهم في تسريع النمو وزيادة الدخل.

تقوم فكرة حساب المسافة ما بين سلعتين على أساس قدرة البلدان على إنتاج وتصدير منتج معين والذي تمتلك فيه قدرة تنافسية حسب القدرة على إنتاج منتج آخر من خلال احتساب الاحتمال الشرطي لإنتاج وتصدير السلعتين، بحيث يتم الانتقال المشروط لتصدير السلعة i إذا تم تصدير السلعة j. ويتم أخذ القيمة الدنيا للاحتمالين المشروطين، لأنه في حال كون البلد هو المصدر الوحيد لسلعة معينة سيكون الاحتمال

المشروط لتصدير أي سلعة أخرى بشرط تصدير هذه السلعة مساوي لـ 1 بحيث تصنع وتصدر السلع المتشابهة جنبا إلى جنب.

وبذلك يمكن فهم المسافة كنسبة الدول التي تصدر المنتجين مقارنة مع الدول التي تصدر واحد منهما، بمعنى مسافة تساوي 1 يعني أن كل الدول التي تصدر المنتج الأول تصدر المنتج الثاني. ما يعني أن المنتجين قريبين من حيث العملية الإنتاجية والمهارات المطلوبة. أما مسافة تساوي 0.6على سبيل المثال فتعني أن عدد مهم من الدول التي تصدر منتج 1 تصدر أيضاً منتج 2. فإذا كانت المملكة العربية السعودية في الحالة الثانية ولكن لا تصدر إلا منتج واحد من المنتجين فسيكون سهلاً أن تضيف المنتج الآخر لسلة المنتجات بطريقة تنافسية عوض أن تركز على منتج لا تقوم بإنتاج منتج قريب منه.

وسعياً لترجمة هذه المنهجية إلى أداة واقعية تسهم في تنويع وتوجيه اقتصادات الدول العربية نحو اكتشاف كافة السلع والمنتجات القابلة للإضافة بشكل تنافسي. يمكن الاعتماد على دراسة حالة لأحد الاقتصادات العربية، كالاقتصاد السعودي، كنموذج تطبيقي، حيث تتوفر فيه وفرة الموارد الطبيعية أو النفطية، كما هو الحال في عدد من الدول العربية ذات الوفرة في تلك الموارد، كما أنه يتسم من جانب أخر بامتلاك قواعد إنتاجية وصناعية جعلته أكبر مساهم عربي في القيمة المضافة للإنتاج العالمي للصناعات التحويلية، وذلك بواقع نحو 0.67 % كمتوسط للأعوام 2015-2012. كما هو الحال في العديد من الدول العربية الأخرى التي توصف بالمتنوعة نسبياً. تم تطبيق تلك المنهجية للبحث عن السلع التي يتم إنتاجها وتصديرها، والتي تتميز بميزة نسبية ظاهرة، وتتسم في ذات الوقت بكونها قريبة لمنتج أو منتجات أخرى ضمن محيطها، وتم اختيار معامل قرب يساوي 0.6 باعتباره معدل متوسط قابل للتحقيق.

في البداية تمّ رصد كافة السلع التي تقوم الدولة بتصديرها حسب التصنيف الدولي بأربعة فئات، وذلك استناداً لقاعدة بيانات البنك الدولي. World Integrated Trade Solution (WITS). ليتم بعد ذلك احتساب الميزة النسبية الظاهرية لتلك السلع للتحقق والتأكد من تنافسيتها. وأخيراً يتم رصد وتحديد السلع والمنتجات القابلة للإنتاج والتصدير ضمن نطاق القرب الذي تم تبنيه البالغ 0.6، بهذه الطريقة نكون قد اكتشفنا قائمة من السلع المرشحة للإنتاج مع قدرة تنافسية مؤكدة وهي تمثل مجموعة من الأفكار الاستثمارية التنافسية.

وتم تلخيص نتائج هذه المنهجية في الملحق 1.5 بحيث يرصد نشاطات إنتاجية قائمة في السعودية ممكن أن تسمح بالانتقال إلى نشاطات استثمارية بشكل تنافسي. وقد تم ترتيب هذه الأنشطة حسب المحتوي التقاني إلى (تقانة مرتفعة HT، تقانة متوسطة MT، تقانة منخفضة LT، منتجات معتمدة على الموارد الطبيعية RB) لتحديد الأولويات التقنية المستهدفة من خلال الاستثمارات الجديدة، لتحقيق الارتقاء والتحول الاقتصادي. تضمنت الأنشطة الإنتاجية والتصديرية ذات المزايا الظاهرة القائمة فعلياً في السعودية، أنشطة وبنود أساسية بلغ عددها 20 نشاط مثل: الحيوانات الحية، الحليب، المستحضرات الغذائية، النفايات والخردة المعدنية غير الحديدية، الهيدروكربونات، الهيدروكربونات الحلقية ، الأحماض الأحادية، القواعد غير العضوية الأخرى وأكاسيد المعادن، مستحضرات العناية بالشعر، الأسمدة الكيميائية، بوليمرات الإيثلين، البولي ستيرين، البوليكاربونات، الأنابيب المرنة، الصناديق والحاويات الأخرى للتعبئة، مواد البناء والمعادن غير الفلزية، الخزانات والصناديق والحاويات المماثلة. وغيرها، والتي تنوعت تكنولوجياً دون أن تتضمن المستوي التكنولوجي المرتفع HT.

وقد أتاح تطبيق تلك المنهجية إظهار وجود إمكانات واسعة لإنتاج وتصدير العديد من المنتجات، ضمن تلك البنود الأساسية، سواء في ذات المحتوي التكنولوجي، أو في مستويات أرقى نسبياً، وهو ما يعني وجود خيارات واسعة أمام الدولة لخلق المزيد من الأنشطة الإنتاجية، ويكفي للتدليل على ذلك أن تطبيق تلك المنهجية، قد أتاح الانتقال من قائمة تضم 20 نشاط وفقا للرمز السلعي، إلى قائمة إضافية تضم 210 نشاط جديد. وهو ما يمثل أكثر من عشرة أضعاف الأنشطة القائمة حالياً. ويمكن توقع أنه في حال الانطلاق مستقبلاً من تلك القائمة الإضافية الجديدة، فإن وتيرة التضاعف ستتزايد بمعدلات أعلى لتضم قوائم أنشطة ومنتجات أكثر اتساعاً، وذلك وفقاً لهذه المنهجية. حيث ستتزايد الاحتمالات والإمكانات التي تتيح للدولة التوجه نحو تلك الأنشطة.

ويجدر التنبيه في هذا الإطار إلى ضرورة تحديد هذه الأولويات ضمن ديناميكية الطلب العالمي بحيث تتوافق القطاعات والسلع والأنشطة المستهدفة مع نظيرتها التي يزيد الطلب العالمي عليها ضمن ما يسمى بالسلع الصاعدة أو التنافسية Rising Stars. وقد صنفت منهجية Trade-Can (اختصاراً لـ Database and Software for Competitiveness Analysis of Nations) مختلف السلع المصدرة في التجارة الخارجية وفقاً لأربعة فئات: (1) صاعدة أو تنافسية Rising Stars عندما تكون صادرات الدولة في تزايد وواردات العالم في تزايد، (2) سلع آفلة Falling Stars عندما تكون صادرات الدولة في تزايد وواردات العالم في تراجع، (3) فرص ضائعة Lost Opportunities عندما تكون صادرات الدولة في تراجع وواردات العالم في تزايد، و(4) انسحاب استراتيجي Strategic Retreat عندما تكون صادرات الدولة في تراجع وواردات العالم كذلك في تراجع. كذلك يجب التأكيد على أن هذه المنهجية تطرح أمام الدولة عدد أوسع من الخيارات لمختلف الأنشطة، على أن يبقى للدولة التحديد والاختيار طبقا لأولوياتها وهيكل ميزاتها القائمة أو تلك القابلة للتوطين، وكذلك طبيعة طموحها تجاه المستقبل.

فعلى سبيل المثال توضح نتائج تلك المنهجية، أن هيكل المحتوى التقاني أو التكنولوجي لم يتحسن أو يتحول بالقدر الكافي، حيث يظهر التحليل أن هيكل الأنشطة القائمة حاليا جاءً موزعاً تكنولوجياً بين السلع والمنتجات المعتمدة على الموارد الطبيعية، ونظيرتها منخفضة التكنولوجيا، ومتوسطة التكنولوجيا، بواقع 55.0 %، 10.0 %، 35.0 % لكل منهم على التوالي، في حين تعدلت تلك الأوزان بشكل محدود في قائمة الأنشطة الجديدة لتصبح 56.7 %، 16.2 %، 27.1 % لكل منهم على التوالي. بمعنى أن هذا الهيكل الجديد لم يختلف كثيراً عن نظيره السابق، وهو ما يؤكد أن للدولة الحق في الاختيار والتوجه بحرية نحو أنشطة بعينها دون أخرى، وهو الطرح الذي يعيد التأكيد على أن قضية التنويع الاقتصادي، رغم أهميتها في توسيع الأنشطة والنمو والتوظف، إلا أنها ليست هدفا بحد ذاتها، وإنما يجب أن تُؤسس هذه العملية على مراعاة الأبعاد المراعية لاستدامة هذا النمو. بمعنى إسهام هذا التنويع في تحسين وتيرة التحول والتطوير في الهياكل الإنتاجية والاقتصادية للدولة.

5.5 منهجية قياس الدخل المتسق مع نوعية الصادرات وتنويع أنشطة الخدمات

ركزت المنهجيات السابقة على التنويع السلعي دون الخوض في سبل تنويع الخدمات بالرغم من أهميتها المتزايدة في ظل العولمة وترتيبات الاندماج في الاقتصاد العالمي، وأهمية الارتقاء بنوعية الأنشطة داخل القطاع الخدمي والتحول من الخدمات العامة والخدمات التقليدية مثل السياحة والنقل إلى الخدمات ذات المحتوى المعرفي المرتفع وخاصة الخدمات الإنتاجية، مثل الاتصالات والخدمات المالية وتشييد المشاريع

الكبيرة وخدمات الهندسة والتصميم والحاسوب وتقانة المعلومات ونظم المعلومات الرقمية وبعض قطاعات الخدمات الصحية المتقدمة. وبناءا على منهجية حيز السلع فإنه قد تم إثبات أن مستوى دخل البلد مرتبط بنوعية الصادرات. تعتمد هذه المنهجية على قياس مؤشر يربط بين مستوى دخل الدول وصادراتها من السلع والخدمات من خلال حساب متوسط الدخل للدول التي تصدر سلعة ولها فيها ميزة نسبية. ثم يتم حساب دخل الدولة بترجيح الدخل حسب تركيبة صادراتها.

يتبين من الشكل 2.5 أن أعلى مستويات الدخل في العالم مرتبطة بقطاعات خدمية وهي على التوالي الخدمات المالية، خدمات الإدارة العامة، الخدمات المتعلقة بالكهرباء والغاز والمياه، التربية، تأجير الآلات والمعدات، أنشطة الكمبيوتر، الخدمات الصحية وأخيرا خدمات البحث والتطوير. تحتل القطاعات السلعية فيما بعد مستويات متفاوتة جدا حسب المحتوى التقاني، حيث تحتل القطاعات التحويلية عالية التقانة على غرار المواد الكيمياوية والآلات والمعدات الصدارة بمعدل دخل بحدود 30000 دولار وتنتهي في مستويات أقل بكثير من الدخل دون 20000 دولار بالصناعات الاستخراجية وأخيرا قطاع النسيج الذي يحقق أقل مستوى من الدخل بحدود 13000 دولار.

وبما أن الخدمات التي تصدرها الدول الغنية تأخذ ترتيب أعلى مقارنة بتلك التي تصدرها الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، فإنه يتوجب على هذه الدول النظر في سبل تنويع قاعدتها الإنتاجية والتصديرية للسلع والاهم للخدمات ذات الدخل العالي. وبالنظر إلى تخصص أغلب الدول النامية والعربية في انتاج وتصدير منتوجات أولية أو زراعية تكون خاضعة للسعر وليست صانعة له (Price Taker)، ما يعني أن أرباحها الاقتصادية تكون عرضة أكثر من غيرها للعوامل الخارجية. بالإضافة إلى ذلك فإن صادرات هذه الدول مركزة في عدد قليل من السلع ما يزيد من مخاطر تذبذب الأسعار أو تعطل الإنتاج (في حال الجفاف بالنسبة للسلع الزراعية أو إضرابات عمالية .... الخ) ما قد يؤثر على معدل النمو والعجز التجاري والعمالة والإيرادات الضريبية والجمركية.

وبما أن قطاع الخدمات يمثل عموما أعلى مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (بحدود 60 % إلى 65 %) فإن النظر في نوعية الخدمات المنتجة والمصدرة يكتسب أهمية قصوى. وقد قمنا في الجدول (8.5) بتصنيف الخدمات في الامارات وتونس حسب ثلاثة مجالات أساسية وهي النقل والسياحة والخدمات الأخرى التي تحتوي على الاتصالات والتشييد والتأمين والخدمات المالية وخدمات الكمبيوتر والبرمجة وحقوق الملكية الفكرية والتراخيص والخدمات الشخصية والثقافية والخدمات الحكومية. وتسمح المقارنة بين تونس والإمارات من جهة وبقية العالم من جهة أخرى إلى مقارنة التطور المحرز في أداء أنشطة هذه الخدمات مقارنة مع النسق العالمي للعامين 2000، 2015. ويتبين أن الزيادة الأهم كانت في الإمارات التي تمكنت من مضاعفة صادراتها الخدمية 74 ضعفا، في حين لم تتمكن تونس من مضاعفة صادراتها الخدمية سوى بـ 2.5 ضعف، وهذا أقل من المتوسط العالمي الذي بلغ 12 ضعفا. ويتبين أن الإمارات ركزت في البداية على خدمات السفر والنقل التي زات صادراتها من 2 مليار دولار عام 2000 إلى 40 مليار دولار عام 2015 بفضل سياسات تطوير شركات النقل الجوي والسياحة المرتبطة بالتسوق وغيرها. وهذا يتلاءم إلى حد كبير مع الطلب العالمي على هذه الخدمات. بالمقابل لم تتمكن تونس من تطوير هذه المجالات بالأحجام التي تسمح لها بالاستفادة من المزايا التنافسية التي كانت قائمة في ثمانينات القرن الماضي.

الشكل رقم (2.5): مستوى الدخل حسب السلع والخدمات

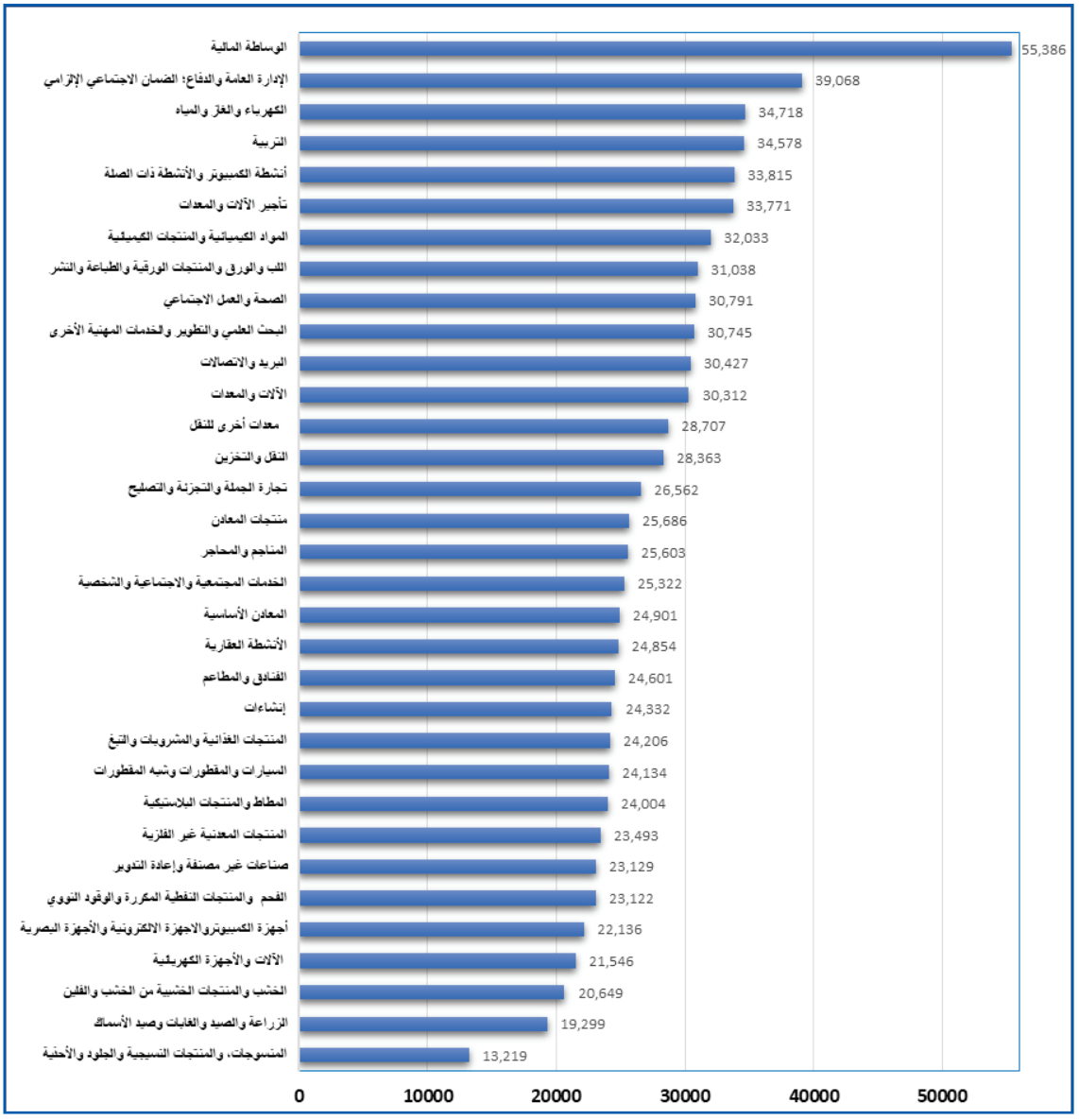

المصدر: بالاعتماد على بيانات التجارة الخارجية للبنك الدولي 2017.

من جهة أخرى وبعلاقة مع الخدمات الأخرى ذات المحتوى المعرفي والمتصلة بالقطاعات الإنتاجية السلعية، فإن توجه الإمارات بدأ في الفترة الأخيرة فقط حيث زادت صادراتها بشكل هام في خدمات التشييد والاتصالات ورسوم الملكية الفكرية. بالمقابل أصبحت الإمارات تستورد خدمات معرفية بحدود 50 مليار دولار، خاصة في مجال التأمين. في تونس تبقى صادرات الخدمات المعرفية محدودة بحدود مليار دولار فقط، تركزت عموما في

مجال خدمات الاتصالات والكمبيوتر (0.3 مليار دولار) والتشييد (0.3 مليار دولار) وبشكل أقل الخدمات المالية والحكومية.

ولأن تنمية القطاعات الخدمية ظل ضعيفا، فقد زاد حجم الواردات الخدمية بنسق أعلى من الصادرات خاصة فيما يتعلق بالخدمات الأخرى، وهي القطاعات التي تشهد عجزا حالياً في الإمارات وتونس على حد السواء. وتبقى هذه الخدمات عموما ضعيفة ولا تتماشى مع التوجه الدولي نحو الخدمات عالية المعرفة خلافاً للسياحة والنقل والتي تصنف من الخدمات ضعيفة المعرفة والدخل، ويتضح هذا من خلال الزيادة الهامة لقطاع الخدمات الأخرى مقارنة بقطاعات النقل والسياحة. حيث زادت صادرات العالم من الخدمات الأخرى من 158 مليار عام 1980 إلى 2625 مليار دولار عام 2016 وهو ما يعادل 54 % من الصادرات الخدمية العالمية. ونجد ضمن هذه الخدمات زيادات هامة في مجال خدمات الاعمال (والتي تتمثل في الخدمات التشغيلية والقانونية والاستشارات والمحاسبة) والتي تعادل 1065 مليار دولار، الى جانب الخدمات المالية والتأمين وخدمات الاتصالات والكمبيوتر.

الجدول رقم (8.5): هيكل التجارة في الخدمات في بعض الدول العربية والعالم لسنوات مختارة للفترة (1980 - 2015)

الدولة	الأنشطة الخدمية	الصادرات					الواردات				
		1980	1990	2000	2010	2015	1980	1990	2000	2010	2015
تونس	إجمالي الخدمات	1.1	1.7	2.8	5.8	3.3	0.6	0.8	1.2	3.3	3.1
	النقل	0.2	0.4	0.6	1.5	0.9	0.3	0.4	0.5	1.6	1.4
	السياحة	0.7	1.0	1.7	2.6	1.4	0.1	0.2	0.3	0.5	0.7
	خدمات أخرى، تحتوي:	0.2	0.3	0.5	1.6	1.0	0.2	0.3	0.4	1.2	1.0
	التشييد	..	..	0.1	0.5	0.3	..	..	0.1	0.4	0.3
	تأمين	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.2	0.2
	الخدمات المالية	..	0.0	0.0	0.1	0.1	..	0.0	0.0	0.1	0.1
	الاتصالات، والكمبيوتر، والمعلومات	0.0	0.0	0.0	0.3	0.3	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1
	رسوم استخدام الملكية الفكرية	..	0.0	0.0	0.0	0.0	..	0.0	0.0	0.0	0.0
	خدمات الأعمال الأخرى	0.1	0.1	0.3	0.3	0.1	0.0	0.1	0.1	0.2	0.0
	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية	..	0.0	0.0	0.0	0.0	..	0.0	0.0	0.0	0.0
	الخدمات الحكومية.	0.1	0.1	0.1	0.3	0.2	0.1	0.2	0.1	0.2	0.3
الإمارات	إجمالي الخدمات	0.8	0.8	2.2	11.7	58.9	2.3	3.1	8.6	42.1	80.9
	النقل			0.8	2.5	23.4			4.6	25.8	13.8
	السياحة			1.1	8.6	17.5			3.0	11.8	16.6
	خدمات أخرى، تحتوي:	0.1	0.1	0.3	0.7	18.0	0.3	0.3	1.0	4.5	50.5
	التشييد					2.5					3.0
	تأمين										39.5
	الخدمات المالية										
	خدمات الاتصالات، والكمبيوتر، والمعلومات					1.7					2.1
	رسوم استخدام الملكية الفكرية					5.6					2.0
	خدمات الأعمال الأخرى										
	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية										
	الخدمات الحكومية	0.1	0.1	0.3	0.7	0.9	0.1	0.1	0.3	0.8	1.2

تابع الجدول رقم (8.5): هيكل التجارة في الخدمات في بعض الدول العربية والعالم لسنوات مختارة للفترة (1980 - 2015)

الدولة	الأنشطة الخدمية	الصادرات					الواردات				
		1980	1990	2000	2010	2015	1980	1990	2000	2010	2015
العالم	إجمالي الخدمات	395.7	831.4	1522.0	3896.3	4862.0					
	النقل	133.9	222.8	346.4	807.5	890.6					
	السياحة	103.5	263.2	476.8	951.5	1184.7					
	خدمات أخرى، تحتوي:	158.2	345.3	698.6	2129.9	2625.4					
	التشييد	..	..	30.2	99.4	96.1					
	تأمين	..	..	27.7	96.7	119.1					
	الخدمات المالية	..	..	97.6	282.1	437.5					
	الاتصالات، والكمبيوتر، والمعلومات	..	..	80.0	311.0	471.7					
	رسوم استخدام الملكية الفكرية	..	..	91.9	255.5	310.5					
	خدمات الأعمال الأخرى	..	..	325.9	983.7	1065.1					
	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية	..	..	14.7	33.0	44.1					
	الخدمات الحكومية	28.6	42.7	30.7	68.6	72.4					

المصدر: استنادا إلى بيانات مركز التجارة الدولي 2017

يتضح من هذا التحليل أن القطاعات الخدمية الواجب التوجه نحوها في حال تونس والامارات وبقية الدول العربية، تتمثل في أنشطة: «البحث والتطوير والهندسة والتصميم وغيرها لترقية القدرات الإنتاجية خاصة في القطاعات الصناعية والزراعية». وهي الأنشطة التي ستسهم في خلق قطاعات معرفية ذات قدرة عالية على خلق الدخل ومواطن العمل اللائق والحد من العجز التجاري الخدمي، هذا إضافة لجانب غاية في الحيوية وهو الأجدر بالاهتمام من كافة الدول العربية، والمتمثل في دور هذه القطاعات الخدمية كمتطلب أساسي لإنجاح التنويع الاقتصادي في القطاعات والأنشطة السلعية المختلفة التي وردت في هذا الفصل، وذلك لأهميتها في توفير الخدمات الضرورية والمساندة لإطلاق تلك الأنشطة.

6.5 منهجية الخرائط الاستثمارية وتنويع الاقتصادات العربية

إن الحديث عن التنويع الاقتصادي ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد، وحفز النمو والإنتاج والصادرات، يقودنا إلى أهمية تشجيع الاستثمار، وهذا يتطلب جهوداً فاعلة من القطاعين العام والخاص بكافة مكوناتهما. ولقد أصبح القطاع الخاص مطالباً بالانخراط في كافة الجهود التنموية الرامية إلى دفع معدلات النمو والتنويع الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية. ولكن نجاح جهود هذا القطاع يحتاج إلى توفر مقومات عديدة تتعلق ببيئة الاستثمار والاستقرار الاقتصادي، إضافة إلى المقومات التي تتعلق بالجدوى الاقتصادية للاستثمار ومعدلات العائد والاستمرارية. وعليه، فقد بات العمل على الحد من أوجه عدم اليقين المرافقة لعملية الاستثمار والمتعلقة بمخاطر الاستثمار وارتفاع تكاليف استكشاف الفرص الاستثمارية الواعدة، ضرورة ملحة، وهذا قد يتأتى جزئيا من خلال إعادة فعالية دور الدولة فيما يتعلق بإعداد خرائط استثمارية تبين أهم الفرص الاستثمارية المجدية قطاعيا وجغرافيا. وتكون مستندة إلى تحليل عميق للواقع وكذلك متطلعة إلى مستقبل طموح وواضح ومحدد

فمن المعلوم أن الخارطة الاستثمارية هي وثيقة تبلور وتوضح قائمة الأفكار والفرص الاستثمارية الممكنة والكامنة في دولة أو إقليم أو مدينة أو قطاع. بالإضافة إلى اشتمالها على كافة المتطلبات والمقومات اللازمة لنجاح عملية تحويل وترجمة هذه الأفكار والفرص إلى مشاريع وأنشطة حقيقية. كما تحدد هذه الوثيقة الجدوى الاقتصادية والمالية لقائمة المشروعات المدرجة، وكذلك التوزيع الجغرافي لها. لذا تعتبر الخرائط الاستثمارية من أبرز الأدوات التي تلجأ إليها الدول كوسيلة لزيادة حجم الاستثمار، وتوجيهه بشكل أمثل يسهم في تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي في الدولة. وذلك عبر دور تلك الخرائط في توجيه وإرشاد الاستثمارات المحلية والأجنبية نحو القطاعات أو الأنشطة التي تم استهدافها من خلال المنهجيات سابقة التقديم، لإقامة أنشطة اقتصادية جديدة ومتنوعة تتلاءم والميزات النسبية وكذلك التنافسية التي تتميز بها كل دولة، وعلى النحو الذي يحقق مستوى أعلى من تنويع القاعدة الاقتصادية ويصحح هيكل الاقتصاد.

وقد طوّر المعهد العربي للتخطيط منهجية لبناء الخرائط الاستثمارية، والتي تُستخدم لاستكشاف الفرص والأفكار الاستثمارية والتي يمكن تحويلها إلى مشاريع ذات جدوى موجهة أساساً لتنويع هياكل الإنتاج والملكية عبر توسيع دور القطاع الخاص الوطني والأجنبي. بحيث يقود تبني وتنفيذ تلك الخرائط الاستثمارية إلى تعزيز التنمية وتسريع معدلات النمو الاقتصادي المستدام، وإحداث التحول الهيكلي المطلوب في الدول العربية.

وتقوم منهجية المعهد العربي للتخطيط على أن الفرص الاستثمارية الواعدة والجديدة تكمن في تحديد الحلقات المفقودة في سلاسل القيمة الإنتاجية. ونظراً لطبيعة الاقتصاديات النامية، ومنها الاقتصادات العربية، والتي تعاني من تحديات تنموية كبيرة فإن إحداث تغيير هيكلي في القاعدة الإنتاجية يتطلب تحديد هذه الحلقات أو الأنشطة المفقودة في السلاسل الإنتاجية (للسلع والخدمات)، والعمل على توجيه الاستثمار نحوها. كذلك يمثل التوجه نحو استكمال تلك الحلقات أو الأنشطة في حد ذاته ضرورة ومتطلب أساسي للتخطيط الهادف لتعزيز التنمية المستدامة، وذلك نظراً لدوره في تعزيز التشابكات الخلفية والأمامية في هذه الأنشطة الإنتاجية السلعية أو الخدمية. بالإضافة إلى ذلك يمكن تحديد فرص استثمارية أخرى ترتبط بقوة الطلب ووجود مزايا تنافسية معتبرة خاصة في مجال تعزيز التصدير.

في مرحلة أولى تعتمد هذه المنهجية على الدراسة التحليلية للواقع الاقتصادي للدولة بكافة أبعاده ومؤشراته وخصائصه، بهدف تحديد المزايا النسبية والتنافسية التي يتمتع بها الاقتصاد، وكذلك تحديد أهم التحديات والقيود التنموية التي يواجهها، بالإضافة إلى تحليل طبيعة الموارد الطبيعية والبشرية والمؤسسية المتاحة والتي يمكن تجنيدها وتوظيفها في العملية التنموية، وبما يستدعيه ذلك من استقراء تقييمات القطاع الخاص وغرف التجارة والصناعة وكذلك المؤسسات والجهات الحكومية ذات العلاقة. للتأكد من شمولية وواقعية هذا التحليل، ومن ثم إمكانية البناء عليه ضمن المسار التنموي المستقبلي المرجو للدولة. وبذلك تُمكن هذه المرحلة من تحديد القطاعات والأنشطة الحيوية الواعدة والكامنة والتي سوف يتم الاستناد عليها في تطوير الأفكار والفرص الاستثمارية.

تقوم منهجية المعهد العربي للتخطيط لبناء الخرائط الاستثمارية كأداة للتنويع الاقتصادي على أن الفرص الاستثمارية الواعدة والجديدة تكمن في تحديد الحلقات المفقودة في سلاسل القيمة الإنتاجية.

وفي المرحلة الثانية، واستنادا لمخرجات المرحلة الأولى، تتشكل صورة واضحة حول الإمكانات والمقومات الاقتصادية القائمة والكامنة، سواء تلك المتعلقة بوفرة الموارد الاقتصادية والطبيعية والمالية والبشرية التي تمنح الاقتصاد ميزة نسبية قادرة على جذب الاستثمار، أو تلك القطاعات والأنشطة «الواعدة»، والتي يمكن أن تشكل الأساس في تشجيع الاستثمار وكذلك تحقيق التنمية ذات الطابع المستدام. كما تركز هذه المرحلة على الدراسة الأكثر عمقاً لبيئة الاستثمار وذلك انطلاقاً من حقيقة مفادها أن استثمار الموارد المتوفرة وتحويل الأفكار الاستثمارية إلى مشروعات حقيقية ليس سهلاً إذا لم تتوفر بيئة استثمارية جاذبة، تكون فيها ممارسة أنشطة الأعمال سهلة وتكاليف القيام بالأعمال معقولة. وكذلك توفر دعائم الاستثمار الأساسية من بنية تحتية وخدمات لوجستية، إضافة إلى توفر وجودة مختلف مدخلات الإنتاج، ووجود الطلب المحلي أو الخارجي المحفز لربحية المشروعات المدرجة ضمن الخارطة الاستثمارية.

ونظراً لهذه التشابكات فإن التكامل بين الاستثمار الخاص والعام يعتبر محورياً في توفير هذه البيئة والمقومات الاستثمارية، ومعالجة القضايا أو القيود المتعلقة بتوفير العقار والتمويل خاصة رأس المال المغامر، ودعم المبادرين وبناء القدرات وتنمية ودعم مُبادرات الشباب، وتطوير حاضنات الأعمال ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تلك القطاعات والنشاطات الواعدة. وبذلك تسهم هذه المرحلة في تحديد مجالات العمل الواجب التركيز عليها لإزالة القيود أمام أنشطة القطاع الخاص، وكذلك التأثير في جدوى وربحية ومن ثم نجاح المشاريع الاستثمارية.

وفي المرحلة الثالثة، تعتمد المنهجية على تحليل عناقيد نشاطات متكاملة، بحيث تقترح الخارطة المشاريع التي تسمح ببناء واكتمال هذه العناقيد وتطويرها حسب الميزات النسبية لكل إقليم من أقاليم الدولة. والتي سوف تتمخض عنها مشاريع وفرص استثمارية قابلة للتقييم والتحول إلى مشاريع حقيقية منتجة للسلع والخدمات ومدرة للدخل. ويقصد هنا بعناقيد النشاط كل النشاطات المترابطة، والتي بدونها لا يمكن قيام نشاط عند مستواه الاقتصادي الفعّال، وذلك بفعل غياب الأسواق والعوامل الإنتاجية وسوق المدخلات واختلال هذه الأسواق وعدم عملها بشكل كفء يؤثّر على أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات، إضافة لغياب التنظيمات والتشريعات التي تؤثّر على مجريات المنافسة وارتفاع تكاليف القيام بالعمل. وعليه، فإن استخدام منهج سلاسل القيمة وتحليل العناقيد في تطوير الخارطة الاستثمارية وتحديد الفرص مهم جداً، وذلك لأن دراسة الترابطات الخلفية والأمامية بين القطاعات وداخل كل قطاع يسمح بالتحديد الدقيق للأنشطة الضعيفة أو المفقودة داخل كل سلسلة إنتاج. هذه الحلقات المفقودة هي التي تسبب ضعف الارتباطات الخلفية والأمامية، والتي إن وجدت ستضمن صلابة المنظومة الاقتصادية واتصالها، وبالتالي الدفع بمستويات التنويع، وقوة واستدامة النمو، وارتفاع الإنتاجية وزيادة التنافسية بشكل عام.

كذلك تعمل الخارطة الاستثمارية على تحقيق جملة من الأهداف التنموية الهامة المرتبطة أساسا باكتشاف الفرص الاستثمارية الكامنة بغض النظر عن أحجام المشروعات الناجمة عنها وذلك دعماً لجهود سياسات التنويع الاقتصادية وسياسات دعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة الى ذلك

تعتبر الخارطة الاستثمارية أداة ترويجية لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية نحو مشاريع واعدة موجهة نحو تحقيق الأهداف التنموية بشكل عام أو تلك الموجهة بشكل خاص نحو مناطق جغرافية محددة. وأخيرا تسمح هذه المنهجية بتأسيس وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات حول البيئة الاستثمارية في الدولة، بالإضافة الى تحليل معمق لسلاسل القيمة والعناقيد الإنتاجية القائمة في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وجميعها عناصر ضرورية لجذب الاستثمارات ومن ثم تحفيز التنويع في قواعد الإنتاج وقوائم الصادرات.

تنويع مصادر الطاقة في الدول العربية

1.6 المقدمة

تم اختيار قطاع الطاقة ضمن تقرير التنمية العربية الثالث نظراً لأهميته وتشابكاته المتعددة مع معظم القطاعات التنموية والاقتصادية حيث يمثل عنصر الطاقة اهم المدخلات في العمليات الإنتاجية للقطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والاستثمارية. وقد بدء الفصل بالتركيز على أهمية تنويع مصادر الطاقة كنموذج للتنويع الاقتصادي والنمو المستدام في جميع الدول العربية. وبما أن مستويات التنويع في مزيج الطاقة تتفاوت بين دولة عربية وأخرى، فإن جهود التنويع واستدامة مساراتها التنموية تتفاوت من دولة إلى أخرى. وجاءت فكرة هذا الفصل نظراً لأهمية التنويع في قطاع الطاقة والوصول إلى تكلفة مقبولة في كلاً من الدول العربية الغنية والفقيرة في مصادر الطاقة، وسيكون ذلك بمثابة تطبيق عملي لكل ما تناوله التقرير من سياسات وأدوات انجاز التنويع الاقتصادي في الدول العربية. وسيتم التركيز على سياسات بناء قطاع طاقة جديد يراعي تحديات البيئة والاستدامة الطاقوية، وسياسات تشجيع إنتاج وتوزيع وتصدير الطاقات البديلة المتجددة، علاوة على سياسات تطوير الصناعات المحلية ذات الصلة بإنتاج وتخزين واستهلاك وتوزيع مختلف أنواع الطاقات البديلة والمتجددة. وتجدر الإشارة أن التقرير ركز على منهجيات واستراتيجيات وسياسات التنويع الاقتصادي في الفصول السابقة لذا فإن التركيز على تنويع مصادر الطاقة يتواءم مع التوجهات التنموية للدول العربية وتحقيق التنمية الحقيقية والمستدامة من خلال المسارات التي تهدف إلى الترشيد في استخدام مصادر الطاقة المتنوعة أو رفع كفاءة استخدامها، والتوجه نحو استعمال الطاقات البديلة والتنويع في مصادر الطاقة النظيفة، وإعادة النظر في سياسات التسعير والدعم في قطاع الطاقة، وبالتزامن مع المسارات التوعوية من خلال الترشيد وتوعية المواطنين بترشيد الاستهلاك، وأخيرا، التنويع من خلال زيادة استعمال الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء بدلاً من المنتجات البترولية، أو حتى النفط الخام. بيد انه لا بد من التأكيد هنا أن الفصول السابقة من التقرير ركزت على حجم وعمق التحديات التنموية والاختلالات الهيكلية التي تواجهها الدول العربية والتي حدت من قدرتها على تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد اتضح جليا ضعف تنوعها وإنتاجيتها وتواضع مستوى ونوعية رأس المال البشري، وقلة التوجه الإنمائي الحديث القائم على تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد المعرفي، وضعف الأنظمة التحوطية الاقتصادية الكلية العربية. ويمكن القول هنا أن اختلاف مسارات ومستوى تنوع مصادر الطاقة في الدول العربية نتجت عن تباين في حجم الموارد المتاحة (الطبيعية والبشرية والمالية والمعرفية والإدارية) واختلاف توجه السياسات وأداء المؤسسات العربية. وبناء على ذلك، فإن التحديات التنموية العربية الخاصة بتنوع قطاع الطاقة يلزمها معالجات متباينة تتوائم مع خصوصيتها، حيث أن قلة التنويع الاقتصادي بشكل عام وفي معظم القطاعات وتركز الإنتاج والتصدير والإيرادات من خلال قطاعات قليلة سوف يلقى بظلاله على قدرتها على تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وفي سياق متصل، فقد ركز النموذج التنموي الذي قدمه التقرير على استهداف تنويع القطاعات والأنشطة الاقتصادية القائمة والارتقاء بنوعيتها، وذلك مواكبةً للتحولات العميقة لنمط الإنتاج العالمي القائم على سلاسل الإنتاج العالمية وتعاظم دور التنافسية الدولية، ويتطلب ذلك دور تنموي فاعل للدولة ومؤسساتها، وزيادة التعاون مع القطاع الخاص ومؤسساته، وتنويع واستدامة المالية العامة، وتنويع مصادر الطاقة. ولا بد من الإشارة هنا ان النموذج المقترح في التقرير ينظر إلى قطاع الطاقة كمدخل من مداخل تحقيق التنويع الاقتصادي بل واستدامته من خلال التنويع داخل قطاع الطاقة والتوجه نحو مصادر أكثر تنوعا واستدامة، أو

عبر دورها كأحد عوامل الإنتاج الأكثر حيوية، والتي سيسهم توظيفها بكفاءة وفعالية في العملية التنموية وبما يتطلبه ذلك من تنويع مصادرها والتوجه نحو إنتاج طاقة نظيفة مستدامة وأقل كلفة.

يعتبر قطاع الطاقة وقطاعاته الفرعية من اهم وأكبر القطاعات الاقتصادية في العديد من الدول العربية حيث يتشابك مع العديد من القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية والاستثمارية والتصدير والاستيراد، كما يمثل مصدراً مهما للإيرادات العامة في الدول المصدرة والغنية في مصادر الطاقة. بالمقابل، يمكن أن يمثل عبئاً ثقيلاً في الدول العربية المستوردة للطاقة. علاوة على كون قطاع الطاقة (النفط والغاز والفحم والطاقة المتجددة والنظيفة ....الخ) من اكثر القطاعات تطوراً ونمواً على مستوى العالم، مما ينعكس إيجابا أو سلبا على الاقتصاديات والقطاعات بناء على كون الدولة مصدرة أو مستوردة للطاقة، كما يتصدر قطاع الطاقة الاستثمارات المباشرة والمجدية والمربحة.

يعتبر قطاع الطاقة وقطاعاته الفرعية من اهم وأكبر القطاعات الاقتصادية في العديد من الدول العربية حيث يتشابك مع العديد من القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية والاستثمارية والتصدير والاستيراد، كما يمثل مصدراً مهما للإيرادات العامة في الدول المصدرة والغنية في مصادر الطاقة.

تعتبر مصادر الطاقة المتعددة الأحفورية وغير الأحفورية مدخلات لا غنى عنها في إنتاج أغلب السلع وتوفير الخدمات، علاوة على كونها سلع استهلاكية استراتيجية

ويتكون قطاع الطاقة من عدد من المصادر منها: طاقة الوقود الأحفوري والتي تشمل كلاً من النفط والفحم والغاز. ومن أنواع الطاقة الأخرى ما يسمى بالوقود الخشبي والذي يغطي استخدامه حوالي 6 % من الطاقة الأولية العالمية، والوقود المستخرج من النفايات الحيوانية أو المياه الثقيلة للمجاري، حيث تُستخدم هذه النفايات في توليد الطاقة بالاعتماد عليها بعد عمليات التخمير، وكذلك معالجة المياه الثقيلة للاستفادة من الغازات المنبعثة لأغراض توفير الطاقة. وكذلك الطاقة من استخدام نباتات الأشجار سريعة النمو، أو بعض الحبوب أو الزيوت النباتية أو المخلفات الزراعية أو بقايا قصب السكر كمصادر توفير وقود نظيف للطاقة، أو تحويل بعض منتجات السكر إلى كحول لاستخدامه كوقود للسيارات. وهنالك الوقود النووي المحاط بالعديد من التحديات والمشاكل والقوانين الضابطة للاستخدام. والطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية: والتي يمكن تحويلها مباشرة أو بطرق غير مباشرة إلى حرارة وبرودة وكهرباء وقوة محركة.

تعتبر معدلات الطلب على الطاقة عالية في العديد من الدول العربية مما يُضعف إمكانية استدامتها، ويحتم من ضرورة تنويع مصادرها وخصوصا التوجه إلى الطاقات المتجددة المستدامة.

وتعتبر مصادر الطاقة المتعددة الأحفورية وغير الأحفورية مدخلات لا غنى عنها في إنتاج أغلب السلع وتوفير الخدمات، علاوة على كونها سلع استهلاكية استراتيجية (البنزين بأنواعه والغاز والسولار والفحم والطاقات النظيفة والكهرباء ..الخ) يستحيل العيش بدونها وتنفق عليها الدول العربية مبالغ كبيرة من خلال إنتاجها وبيعها بسعر عادي أو مدعوم لكونها أحد أهم محددات التنمية الاقتصادية. ومن جانب أخر، يوجد ارتفاع مستمر في الطلب على الطاقة بأنواعها المختلفة، بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني ونسب التحضر والكثافة السكانية وارتفاع معدل النمو الاقتصادي والاستخدام الصناعي والمنزلي وغيرها من الاستخدامات مما ضاعف الحاجة إلى مزيداً التنويع في موارد الطاقة.

من جانب أخر، تعتبر معدلات الطلب على الطاقة عالية في العديد من الدول العربية مما يُضعف إمكانية استدامتها، ويحتم من ضرورة تنويع مصادرها وخصوصا التوجه إلى الطاقات المتجددة المستدامة. ويتعرض هذا الفصل من التقرير في البداية إلى منهجية اختيار قطاع الطاقة، والمشاريع الاستثمارية المقترحة في القطاع والتي تشكل تشابكاته الأمامية والخلفية، علاوة على سياسات وآليات تنويع مصادر الطاقة والتعرض للمزيج الأمثل للطاقة. وأخيرا، يقترح الفصل نموذج أمثل لرفع كفاءة استخدام الطاقة والمحافظة على الموجود منها والتحول إلى الطاقات البديلة في محاولة تحسين تنويعها وإسقاطاتها الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية والتنموية بشكل عام.

2.6 الأهمية الاستراتيجية لقطاع الطاقة

يتكون قطاع الطاقة من عدد من القطاعات الفرعية والتي تمثل صناعات قائمة بحد ذاتها، وهو قطاع تشابكي له ترابطات أمامية وخلفية تدعم عمليات النمو المستدام، كما يؤثر بشكل كبير على تنافسية القطاعات الإنتاجية، وله إسقاطات كبيرة على قطاع الموارد المالية للدولة، وكذلك على البيئة، وتتعدد مصادر وأشكال الطاقة المستخدمة وتختلف بين الطاقة الأحفورية، والطاقة المستمدة من حركة الرياح، أو جريان الماء، أو حركة المد والجزر أو سطوع الشمس، الخ. وكذلك تتفاوت أنواع الطاقة بين الطاقة التقليدية أو المتجددة، ويوضح الجدول (1.6) تصنيف أنواع الطاقة من حيث كونها أحفوريه أو متجددة وبعض التعريفات الخاصة بها بالتطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة.

تواجه معظم الدول العربية ازدياد كبير في الطلب على موارد الطاقة وبالتحديد لإنتاج الكهرباء والتي تعتبر العنصر الرئيس للعديد من الاستخدامات والقطاعات الاقتصادية، والتي من المتوقع أن يزداد الطلب عليها بنسبة تفوق الـ 7 % خلال السنوات 2015-2020. ويتطلب هذا الوضع أن تكثف جهود تنويع مصادر الطاقة وتوفيرها وخصوصا الطاقات المتجددة. وقد لوحظ أن نسب النمو في الحمل الأقصى في الوطن العربي من النسب الأعلى في العالم، وأن القدرات الكهربائية العربية الحالية تعتمد في غالبيتها على الوقود الأحفوري، بينما لا تشكل الطاقة المتجددة منها سوى 0.7 % فقط، ونسبة 1 % من الفحم الحجري.

الجدول رقم (1.6): أنواع ونسب الطاقة المستخدمة حالياً والمتوقعة عام 2050 حسب استراتيجية الطاقة المتجددة لدولة الإمارات 2050

تصنيف الطاقة	انواعها	نوعها	نسبة الاستخدام الحالية	المستهدف 2020	المستهدف 2030	المستهدف 2050
تقليدية	الفحم والبترول	كيميائية	%4	%3	%2	%0
تقليدية	الغاز الطبيعي والصخر الزيتي	كيميائية	%95	%75	%50	%25
متجددة	طاقة الرياح والهواء	ميكانيكية	%1			
متجددة	طاقة المياه أو الأمواج	ميكانيكية		%7 استراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050	%25 استراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050	%75 استراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050
متجددة	الطاقة الشمسية	شمسية				
متجددة	الطاقة الجوفية في باطن الأرض	حرارية				
متجددة	طاقة الكتلة الحيوية	حيوية				
متجددة	غاز الهيدروجين.	هيدروجينية				
الطاقة النووية	الطاقة النووية من انفجار النواة	نووية	%0			

يمثل قطاع الطاقة صناعة قائمة بذاتها من حيث الاستكشاف – والإنتاج – والتصدير – والصناعات المشتقة منه. علاوة على امتداد واتساع سلاسل القيمة وتشابكات القطاع الأمامية والخلفية في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وتشير أوراق مؤتمر الكهرباء الخامس (2015) إلى أن الخطة الاستثمارية العربية للفترة (2015 - 2020) تتضمن إضافة قدرات جديدة حوالي 140 جيجا واط (القدرات الحالية لجميع الدول العربية 246 جيجا وات) ومن المتوقع أن تشارك الطاقة المتجددة في خليط الطاقة في عام 2020 بنسبة 5.3%، أي ما قيمته 20 جيجا واط، وتشارك الطاقة النووية المؤكدة (مشروع أبو ظبي في الإمارات العربية المتحدة) بنسبة 1.5% (5600 ميجا واط)، بينما تبقى نسبة الفحم دون تغيير.

يُعتبر قطاع الطاقة مهماً من الناحية الاستراتيجية، حيث تمثل مصادر الطاقة المختلفة (الأحفورية وغير الأحفورية) مدخلات مهمة في إنتاج معظم السلع والخدمات، علاوة على كونها سلع استهلاكية استراتيجية، ولذا فإن التقلبات في أسعار الطاقة تنعكس على العديد من السلع والخدمات. وبارتفاع أسعار الطاقة ترتفع تكلفة تزويد العديد من السلع والخدمات الأولية والسلع التي تستعمل الطاقة بكثافة (الحديد- الإسمنت – الزجاج – تحلية المياه – الكهرباء .... الخ) ويتزامن ذلك مع ارتفاع الأسعار ومستوى التضخم وما يترافق معه من انعكاسات سلبية على المستهلك والمنتج والدولة. ويمكن أن ترتفع أسعار الطاقة بسبب ارتفاع الطلب عليها نتيجة عدة عوامل منها ارتفاع معدلات النمو السكاني وارتفاع معدل النمو الاقتصادي وزيادة دخل الفرد وارتفاع نصيبه من الناتج المحلي والمتطلبات المعيشية، ونمو القطاعات الصناعية والتجارية والاستثمارية والمواصلات والبنى التحتية، وارتفاع معدلات دعم أسعار الطاقة والهدر وعدم الكفاءة في استخدامها، علاوة على عوامل مثل ارتفاع نسب التحضر والكثافة السكانية، ودرجات الحرارة العالية. ويترافق مع الطلب المتزايد على مدخلات الطاقة الأحفورية غير المستدامة والناضبة واستخدامها بشكل مكثف أن تتزايد معدلات التلوث ونضوب هذه الموارد وهدر جزء كبير منها، مما يتوجب معه التوجه إلى سياسات واستراتيجيات التنويع وتخفيض نسبة الطاقة الأحفورية في خليط الطاقة.

علاوة على ضرورة تدعيم سياسات الكفاءة في الاستخدام، والحد من الدعم واتباع سياسات التسعير الملائمة، واستعمال الموارد المالية الناتجة عن بيع موارد الطاقة العربية بشكل أمثل ومحاربة الفساد المالي والإداري. لذا فإن تنويع قطاع الطاقة مهم من النواحي الاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما يعني وجود عدد كبير من مبررات اختيار هذا القطاع وضرورة تنويعه يمكن تلخيص أهمها في العناصر التالية:

* يمثل قطاع الطاقة صناعة قائمة بذاتها من حيث الاستكشاف – والإنتاج – والتصدير – والصناعات المشتقة منه. علاوة على امتداد واتساع سلاسل القيمة وتشابكات القطاع الأمامية والخلفية في القطاعات الاقتصادية المختلفة. على سبيل المثال، فإن القطاع الصناعي يعتمد بشكل كبير في منتجاته على قطاع الطاقة حيث أن ارتفاع أسعار الطاقة يؤدى إلى ارتفاع الكلف الإنتاجية (متوسط كلفة الوحدة الواحدة من الإنتاج) مما يعني ارتفاع الكلف الكلية وانخفاض القدرات التنافسية للقطاع الصناعي (حالة الأردن – لبنان – فلسطين- تونس ...الخ). أما في قطاعات الصلب والحديد والفولاذ فإن عنصر الطاقة يدخل بشكل كبير في الكلف الإنتاجية وفي الأسعار التي تُطرح فيها هذه المنتجات في السوق.

* ارتباط قطاع الطاقة بالنمو الاقتصادي في العديد من القطاعات الاقتصادية: حيث ترتبط قطاعات النقل والبنى التحتية والإنشاءات والقطاعات الزراعية والتجارية والصناعية والقطاعات الخدمية بمختلف أنواعها بقطاع الطاقة وارتفاع أو انخفاض أسعارها. ففي مجموعة الدول العربية المصدرة للطاقة فإن ارتفاع أسعار الطاقة يعود عليها بإيرادات كبيرة للموازنة العامة حيث تُمكن هذه

الإيرادات الدول من الإنفاق بسخاء على المشروعات التنموية والاستثمارية التي تدعم النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف الدول الإنمائية. بيد انه لا بد من التنويه أن الدول الغنية بالطاقة يمكنها استخدام إيرادات الطاقة في دعم القطاعات التعليمية والصحية والإسكانية والخدمات العامة وتحقيق التنمية الاستدامة.

* ينعكس تنوع قطاع الطاقة وتوفرها بشكل دائم وبأسعار مقبولة على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وخصوصاً الصناعات كثيفة الطاقة مثل الإسمنت والحديد والصلب والفولاذ ...وغيرها، مما يعني ضرورة الاهتمام بإشكالات التسعير وأثرها على كفاءة الأسواق، والإنتاجية، والتنافسية الكلية والقطاعية للاقتصاد. وفي صعيد متصل، يلاحظ تفاوت درجات التنوع الاقتصادي بين الدول العربية النفطية والتي تتميز بتوفر مدخلات الطاقة وبضعف التنويع الاقتصادي، وغير النفطية المتنوعة لحد ما ولكنها تعاني من ضعف وارتفاع كلف مدخلات الطاقة، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وتركيزها على قطاعات متدنية القيمة المضافة والإنتاجية والتنافسية وضعف مستوى مهارات (التقنية والفنية) وكفاءة مواردها البشرية مما يحد من قدرتها على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.

* يتميز قطاع الطاقة بخصوصية وأهمية وحساسية نظراً لتقلبات الأسعار والتغيرات الجيوسياسية وانعكاساتها على أسعار الطاقة، حيث يخضع القطاع للعديد من العوامل الخارجية والتي لا تسيطر عليها الدول العربية والتي تؤثر بشكل كبير على التغيرات الكبيرة في أسعار الطاقة والطلب عليها وتنعكس على معدلات نمو وإيرادات الدول العربية وخصوصا النفطية والتي تتأثر بشكل واضح وإيجابي في حالة الأسعار العالية للنفط، بيد انه تنخفض معدلات الاستثمار الكبيرة في المشاريع الاستثمارية في حالة انخفاض أسعار الطاقة والتي تخفض إيرادات الدول النفطية بشكل كبير. تتفاوت وتتنوع مستويات التحديات التي تواجه الدول العربية في قطاع الطاقة، ففي الدول العربية الغنية بالطاقة فقد يكون التركيز على الصناعات كثيفة راس المال والطاقة هو الأفضل لها مع ملاحظة نسب التلوث العالية في هذه الدول (معدلات انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون). أما في الدول العربية غير النفطية والتي قد يكون التركيز على الصناعات كثيفة العمالة وتقديم الخدمات منخفضة استخدام الطاقة الأفضل لها. وهذا يعني تمايز وتفاوت الدول العربية الكبير في ميزها النسبية والتنافسية مما يلقى بظلاله على معدلات تنوع قطاع الطاقة في هذه الدول.

يتميز قطاع الطاقة بخصوصية وأهمية وحساسية نظراً لتقلبات الأسعار والتغيرات الجيوسياسية وانعكاساتها على أسعار الطاقة، حيث يخضع القطاع للعديد من العوامل الخارجية والتي لا تسيطر عليها الدول العربية

3.6 فوائد تنويع قطاع الطاقة

يرتبط تنويع قطاع الطاقة بالاستدامة الاقتصادية وانخفاض مستويات استنفاد الطاقة من نفط وغاز وفحم وغيرها من موارد ناضبة. حيث تشير بيانات مستله من تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP – 2016) إلى ارتفاع في نسبة استنفاد موارد الطاقة والموارد الطبيعية في ظل قلة التنويع وخصوصاً في دول مجلس التعاون الخليجي التي وصلت إلى اعلى من 20 % في كل من السعودية، والبحرين والكويت، وبلغت نحو 34.9 % في عمان، وفي موريتانيا بلغت نسبة الاستنفاد 20.7 %. وتجدر الإشارة أن متوسط معدل الاستنفاد للطاقة والموارد الطبيعية في الدول العربية بلغ 13.9 % وهي النسبة الأعلى في العالم ويعكس عدم استدامة وكفاءة استخدام موارد الطاقة مما يتعكس سلبا على رفاه الأجيال القادمة في حال عدم التوجه لتنويعه وتحديدا التركيز على الموارد المتجددة للطاقة بدلاً من الطاقة التقليدية.

يمكن القول هنا أن استراتيجيات قطاع الطاقة ومنهجيات وسياسات التعامل مع مواردها تُحدد بشكل

إن استراتيجيات قطاع الطاقة ومنهجيات وسياسات التعامل مع مواردها تُحدد بشكل مباشر معدلات استنفادها ومعدلات التلوث البيئي، حيث ينجم عن عدم تنويع موارد قطاع الطاقة ارتفاع معدلات الاستهلاك لموارد الطاقة غير المتجددة وما يترافق معه من ارتفاع في معدلات انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون

مباشر معدلات استنفادها ومعدلات التلوث البيئي، حيث ينجم عن عدم تنويع موارد قطاع الطاقة ارتفاع معدلات الاستهلاك لموارد الطاقة غير المتجددة وما يترافق معه من ارتفاع في معدلات انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون والتلوث البيئي والانعكاسات السلبية البيئية والصحية والاقتصادية وما يرافقها من أعباء مالية مكلفة. وكما أشار التقرير في الفصل الأول فإن التحديات البيئية التي تواجه الدول العربية تعتبر تحديات عميقة ومتنوعة، حيث قُدرت تكلفة الأضرار الناتجة عن تلوث البيئة بسبب ضعف سياسات تنويع قطاع الطاقة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنحو 3.4 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008. هذا وقد بلغت تكلفة التلوث البيئي الخارجي ما نسبته 2 %، 1.97 %، 2.82% من الناتج المحلي الإجمالي في كل من مصر ولبنان والعراق على التوالي في نفس العام. وفي هذا السياق، يمكن تحليل الاستدامة البيئية في الدول العربية من خلال مؤشر استهلاك الطاقة المتجددة، ومؤشر انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون. وتظهر بيانات البنك الدولي (قاعدة بيانات التنمية الدولية، 2017)، أن كمية الانبعاثات العربية قد ارتفعت بمعدل 516 % عام 2014 مقارنة بمستواها عام 1975، في حين بلغ هذا المعدل للمتوسط العالمي نحو 116 % فقط. هذا وقد تصدرت دول مجلس التعاون معدلات انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، ففي السعودية بلغ الحجم الكلي للانبعاثات (601047) طن سنويا، الإمارات (211369)، ثم مصر (201894)، والعراق (168443)، والجزائر (145400)، وقطر (107853)، والكويت (95408). طن سنوياً.

علاوة على أن متوسط نصيب الفرد العربي من تلك الانبعاثات الكربونية ارتفع بمعدل 655% عام 2014 مقارنة بمستواه عام 1960، بالمقارنة مع متوسط عالمي بلغ نحو 60.5% خلال نفس الفترة مما يعني أن نصيب الفرد العربي من الانبعاثات الكربونية أكثر بعشرة مرات من المعدل العالمي. وبناء على ذلك فإن ارتفاع معدلات التلوث البيئي في الدول العربية نظراً لقلة تنويع قطاع الطاقة تعتبر من اهم الأسباب لاختيار هذا القطاع والتركيز على ضرورة تبني السياسات والأليات التي تحقق التنويع والاستدامة. ومن جانب أخر، يشير تشخيص وضع بعض الدول العربية المصدرة للطاقة (النفط والغاز) أنها تعاني من نسب عالية في مجال تلوث الغازات الخطرة وهذه الدول هي: قطر والإمارات والكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية.

وتشير بيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك،2016) أن معدل استهلاك الطاقة عربياً ارتفع من حوالي 11.6 مليون برميل مكافئ نفطي يومياً، إلى حوالي 13.5 مليون، بين عامي 2009 و2012. وبلغ متوسط معدل النمو السنوي حوالي 5.2 %، ويشار إلى أن هذا المعدل أعلى كثيراً من معدلات الزيادة في الدول الصناعية مما تمخض عنه تخوف من معدلات الاستهلاك العالية هذه والمستمرة منذ سنوات والتي تنعكس على انخفاض معدلات التصدير والإيرادات النفطية ما سيؤثر سلباً في الاقتصادات المحلية وفي تجارة النفط العالمية وارتفاع معدلات نضوب واستنزاف موارد الطاقة المحلية. بيد انه من الملاحظ توجه العديد من اقتصاديات الدول العربية باتجاه المزيد من التصنيع مما سيزيد الطلب على مصادر الطاقة المختلفة وسيجعل مواردها من الطاقة غير المتجددة أكثر ندرة وأعلى تكلفة. ولا يمكن هنا إغفال دور دعم أسعار الطاقة والذي يُسهم في استنزاف المتاح منها ويرفع الهدر وسوء الاستخدام، حيث تبين أن التصنيع والدعم وارتفاع معدلات الدخل والتحضر وارتفاع معدلات النمو السكاني والكثافة السكانية العالية في بعض المدن العربية جميعها تزيد الطلب على الطاقة وتؤكد على ضرورة تنويع موارد الطاقة.

تنويع قطاع الطاقة وتدني معدلات استهلاك الطاقة المتجددة: تشير حصة المواطن العربي المتدنية من استهلاك الطاقة المتجددة إلى تحديات في واقع التنويع في قطاع الطاقة، ووفقاً لمؤشر نصيب الفرد وحصته من الطاقة المتجددة فإن معظم الدول العربية تستهلك نسب منخفضة من الطاقة المتجددة وتقع في الثلث السفلي في الترتيب العالمي في استهلاك الطاقة المتجددة. مما يعني أن الدول العربية تواجه تحدياً كبيراً في مسار الاستدامة البيئية يرتبط بعدم استهلاك الطاقة المتجددة والذي يستلزم مراجعة نمط انتاج واستهلاك الطاقة وتنويع مصادرها. كما يتطلب هذا الوضع معالجة التحديات البيئية الناجمة عن ذلك وضرورة السعي للتنوع أنشطة هذا القطاع في جميع المستويات وزيادة عدد بدائل استهلاك وإنتاج الطاقة.

تنويع قطاع الطاقة وإعادة توجيه الدعم: تبين من تحليل قطاع الطاقة أن دعم أسعار الطاقة والكهرباء والغاز تشكل العامل الأساس المؤثر في زيادة الطلب على منتجات قطاع الطاقة، لأن الدعم يؤدي إلى خفض الأسعار ما يزيد الطلب على جميع مشتقات الطاقة، ومن ثم ارتفاع مستويات التلوث. يأتي ذلك مقابل دعم لا يتجاوز 25 % من الدعم الحكومي يقدم لقطاع الطاقات المتجددة. وينتج عن الدعم للقطاع الأحفوري سوء استخدام وتوزيع الموارد المتاحة حيث يذهب جزء كبير من هذا الدعم إلى شرائح ليست هدفاً للدعم، وكذلك تأخير استخدام بدائل وتقنيات الطاقة الحديثة الصديقة للبيئة والموفرة للطاقة. ويلاحظ أن الدول العربية المصدرة والمستوردة للطاقة دعمت أسعار مشتقات الطاقة المختلفة (المشتقات النفطية والغاز والكهرباء) رغبة منها في حماية الشرائح الاجتماعية المختلفة من مواطنيها من الارتفاع في الأسعار وتوزيع الثروة النفطية.

تنويع قطاع الطاقة وتنافسية الاقتصاد العربي: يعني التنويع توفير عدد من البدائل الاستراتيجية لتعظيم استخدام وتوجيه الموارد المتاحة، ورفع كفاءة القطاعات الاقتصادية المختلفة، وكذلك فإن التنويع وتوفر البدائل الخاصة بعنصر الطاقة وواقعية أسعار الطاقة تؤثر على تنافسية القطاع الصناعي لا سيما في الدول العربية التي لا تتوفر فيها بدائل الطاقة. وبما أن وجود قطاع صناعي متطور ومنافس يعتبر أحد أركان جودة البنية الهيكلية للاقتصاد وقاطرات النمو، فإن تنويع قطاع الطاقة وتوفر الطاقة بأسعار معقولة يعتبر أيضا من اهم متطلبات النمو المستدام. ولا بد من الإشارة هنا أن تنويع قطاع الطاقة يؤثر بشكل مباشر على المكونات الرئيسية لعملية التنويع. فتنويع قطاع الطاقة ينوع القاعدة الإنتاجية ويُدخل نشاطات جديدة في سلاسل الإنتاج مثل: صناعات الطاقة الشمسية – الألواح – البطاريات – المحولات – الأعمدة – ومولدات الطاقة الهوائية – الأسلاك – وكذلك التنويع الصناعي والتجاري والخدمي الناجم عن تنوع الطاقة المائية – النووية – الحرارية ...الخ. وكذلك فإن تنويع قطاع الطاقة (التقليدية والمتجددة) ينوع الصادرات حيث يتم الدخول إلى سلع جديدة وقطاعات فرعية وخصوصاً في قطاعات الطاقة المتجددة.. وفي سياق متصل، فإن تنويع قطاع الطاقة وتدعيم قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات والتقلبات السعرية ينوع الإيرادات.

معظم الدول العربية تستهلك نسب منخفضة من الطاقة المتجددة وتقع في الثلث السفلي في الترتيب العالمي في استهلاك الطاقة المتجددة.

4.6 تنويع قطاع الطاقة والكفاءة الاقتصادية والحد من هدر الموارد

يعاني قطاع الطاقة في العديد من الدول العربية من عدم كفاءة إدارته وهدر موارده المادية والمالية، فسلوكيات عدم الكفاءة والهدر كثيرة ومتعددة منها وكالات الشركات الأجنبية، ومناقصات عقود الخدمة اللوجستية والهندسية، وعقود البيع للشركات العالمية. علاوة على سوء التصرف بإيراداته ونمط توزيعها على بنود الموازنات السنوية (للدول المصدرة)، وعلى العجز

بما أن وجود قطاع صناعي متطور ومنافس يعتبر أحد أركان جودة البنية الهيكلية للاقتصاد وقاطرات النمو، فإن تنويع قطاع الطاقة وتوفر الطاقة بأسعار معقولة يعتبر أيضا من اهم متطلبات النمو المستدام.

الكبير في الموازنات (للدول المستوردة). حيث تُخصص الدول المنتجة/المصدرة نسبة كبيرة من الإيرادات النفطية للرواتب والأجور أو التقاعد والتأمينات. وعلى صعيد متصل ما يزال قطاع الطاقة العربي يعاني من الاستنزاف، وتكمن خطورة معدلات الإنتاج العالية والاستنزاف لقطاع الطاقة وتحويل معظم الإيرادات منه للاستخدامات على الإنفاق الجاري والاستهلاكي بينما لا يمكن ضمان هذه المستويات العالية للإنتاج أو الأسعار. وبسبب طريقة إدارة الموارد في بعض الدول العربية النفطية، وغياب الضرائب، يمكن أن تتعرض دول عدة لعجز في موازناتها. إن الإنفاق الجاري والاستهلاكي الكبير في مجالات غير إنتاجية، على حساب تمويل الإنفاق عل التطور والتعليم الحديث والخدمات عموماً، والبنى التحتية، هو قرار غير رشيد لا يدعم استدامة النمو.

ويوضح جدول (2.6) بعض المؤشرات الخاصة بقطاع الطاقة عام 2014 والمتوقعة عام 2040 مثل الارتفاع في عدد السكان ليصل إلى 9 مليار نسمة عام 2040 مما يرفع استهلاك الطاقة بشكل كبير، من المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على الطاقة بحوالي 50 % عن مستوياته الحالية، من 267 مليون برميل مكافئ يوميا (يشكل النفط منها اكثر من 31 %) عام 2014 إلى 400 مليون برميل نفط مكافئ يومياً (يشكل النفط منها حوالي 25 %) عام 2040، ومن المتوقع أن يزيد الاعتماد على الغاز والطاقات المتجددة من 24 % ، 6 % لكل منهما عام 2014 إلى نحو 27 % ، 14 % لكل منهما لذات العامين على التوالي، وأن يتناقص الاعتماد على النفط والفحم من 32 % ، 30 % لكل منهما عام 2014 ليصل إلى 25 % لكل منهما عام 2040. وأن تبلغ نسبة الاعتماد على الطاقة النووية 5 % من الخليط الكلي للطاقة عام 2040. كما يوضح الجدول التزايد في حجم الاستثمارات العالمية في مجال الطاقة حيث يتوقع وجود حاجة لاستثمار مبلغ 10 تريليون دولار، بسبب النمو المتوقع في الطلب على الطاقة في الصين والهند. حيث يتوقع أن ينمو طلبهما بحوالي 13 مليون برميل باليوم وهو ما يمثل حوالي 86 % من الطلب على النفط في الفترة 2015 - 2040. ومن جانب أخر، سينخفض طلب الدول الصناعية بحوالي 8 ملايين برميل يومياً لنفس الفترة.

تنويع قطاع الطاقة والطاقات المتجددة: إن التنويع في مصادر الطاقة وتفعيل دور الطاقة المتجددة، وبالأخص الطاقة الشمسية، سيدفع بعجلة التنويع الاقتصادي ويخلق بيئة مستدامة للأجيال القادمة، من خلال التركيز على زيادة الاستثمار في الطاقة النظيفة وتطبيق سياسات التنمية الخضراء عبر محفظة متكاملة من المشاريع الوطنية التي من شأنها التخفيف من حدّة تأثير التغيرات المناخية وصولاً إلى غدٍ آمن ومستدام ونظيف. وتتسع مواطن التدخل للدفع بالطاقة النظيفة والشمسية لتشمل إطلاق صناديق تمويلية وقروض منخفضة الفائدة لدعم وتمكين الدول العربية لا سيما القطاع الخاص ورواد الأعمال من تسخير الطاقة المتجددة في خدمة الأهداف التنموية.

ولا بد من الإشارة هنا أن بعض الدول العربية مثل الإمارات والمغرب تتبنيان نهج التنويع في التعامل مع قطاع الطاقة المتجددة وفي مجال الطاقة الخضراء. هذا ويعتبر قطاع الطاقة وخصوصا الطاقات المتجددة والاستثمارات فيها من أكثر القطاعات تطوراً ونمواً على مستوى العالم كما أظهرت ذلك المؤشرات والبيانات العالمية، حيث يمثل قطاع الطاقة بجميع أشكاله أحد أهم العوامل المؤثرة إيجاباً في الناتج المحلي الإجمالي للدول المنتجة للطاقة، كما أن قطاعات النفط والغاز والطاقة المتجددة والنظيفة مازالت تتصدر مقدمة الاستثمارات المجدية والمربحة في العديد من دول العالم.

الجدول رقم (2.6): بعض مؤشرات الوضع الراهن والتوقعات المستقبلية لقطاع الطاقة في الدول العربية والعالم (2014 – 2040)

المؤشر / السنة	2014	2040
عدد السكان في العالم (مليار نسمة)	7.20	9.0
استهلاك العالم من الطاقة (مليون برميل مكافئ يومياً	267	400
شكل النفط من الاستهلاك العالمي للطاقة	31%	25%
مزيج الطاقة العالمي (%)		
الغاز الطبيعي	24	27
النفط	32	25
الفحم	30	25
الطاقة النووية	8	5
الطاقة المتجددة (بكل أنواعها)	6	14
الإجمالي	100	100
الاستثمارات المطلوبة عالمياً للاستثمار في قطاع الطاقة حتى العام 2040 (تريليون $)	10	
الاستثمارات المطلوبة عربياً للاستثمار في قطاع الطاقة للفترة 2016 – 2020 (مليار $)	416	

المصدر: مصادر دولية وعربية مختلفة (البنك الدولي، أوبك، أوابك)

تقرير أصدرته شركة النفط الإماراتية (2017) أشار إلى أن مؤشرات قطاع الطاقة من نفط وغاز ما زالت تحافظ على دورها الرئيسي في تعظيم عوائد الاستثمارات الاقتصادية على مستوى المنطقة والعالم (التقرير الأسبوعي لشركة نفط «الهلال» الإماراتية، 2017). ولا شك أن الاستثمارات الكبيرة والمهمة في مجال الطاقات المتجددة في العديد من الدول العربية تمكنها من تحقيق أهدافها الاستراتيجية في قطاع الطاقات المتجددة وتحقيق أهدافها الخاصة بالتنويع الاقتصادي لما لهذه الاستثمارات من انعكاسات موجبة على معظم المؤشرات الاقتصادية.

وعلى صعيد متصل، فقد أصدرت شبكة سياسات الطاقة المتجددة للقرن الحادي والعشرين تقريرها لعام 2014، والذي حلت فيه الإمارات في المرتبة الثالثة على مستوى العالم بالنسبة لإنتاج الطاقة الشمسية المركزة لعام 2013. وفقاً للتقرير فإن القدرة الإنتاجية للطاقة الشمسية المركزة في العالم زادت 10 أضعاف بين العامين 2004-2016، حيث ارتفعت بنسبة 36٪ لتصل إلى 3.4 جيجاوات عام 2016. إن نيل الإمارات المرتبة الثالثة على مستوى العالم بالنسبة لإنتاج الطاقة الشمسية المركزة، يسلط الضوء على التقدم الكبير الذي أحرزته الدولة في قطاع الطاقة المتجددة بشكل عام وتقنية الطاقة الشمسية المركزة على وجه الخصوص.

ووفقا لتقرير صادر عن شبكة سياسة الطاقة المتجددة (2017) فإن قيمة الاستثمارات العالمية في مجال الطاقة المتجددة وخلال العشرة شهور الأولى من عام 2107 بلغت نحو 264 مليار دولار، حيث أنه لوحظ كذلك انخفاض تكلفة الطاقة المتجددة في مختلف القطاعات وارتفاع تنافسيتها نظراً لتركيز الدول واهتمامها بتكنولوجيا الاستفادة من الطاقة الشمسية لا سيما خلال عام 2017. ويحدث هذا التسارع في الاستثمارات الخاصة بقطاع الطاقة وتنويع القطاع والتحوّل القائم في استخدامات وإنتاج الطاقة العادية والمتجددة لتحقيق أهداف «اتفاق باريس». بيد أنه من الملفت للنظر أن طبيعة وهيكلية هذه الاستثمارات الطاقوية الجديدة تركز على التنويع والاستثمار في الطاقة المتجددة والوقود الحيوي والتي قد بلغت ضعف نظيرتها في الوقود الأحفوري. بيد انه لوحظ كذلك أن الاستثمارات في قطاع الطاقة المتجددة لا تزال تركز بشدة على الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية مما يتطلب الاهتمام وتبني منهجيات تُحسن وتنوع المصادر التكنولوجية للطاقات المتجددة.

5.6 قطاعات تتشابك وتستفيد من تنويع قطاع الطاقة

من أهم القطاعات التي يمكن أن تستفيد من تنويع وتشابكات قطاع الطاقة **قطاعات النقل والتدفئة والتبريد** والتي لا تزال غير متشابكة بشكل جيد مع قطاع الطاقة المتجددة، حيث لا يزال نشر التكنولوجيات المتجددة في قطاع التدفئة والتبريد يشكل تحدياً في هذه القطاعات في ضوء الطبيعة الفريدة والموزعة لهذا السوق، كما أنه لا بد من التركيز على/ وتحقيق المستويات المقبولة عالمياً من انبعاثات الكربون الناجمة عن قطاع النقل بناء على تنويع قطاع الطاقة والاعتماد على الطاقة المتجددة. ومن القطاعات التي استفادت من التنوع في **قطاع الطاقة** «**قطاع السيارات الكهربائية**» حيث ارتفعت المبيعات في هذا القطاع بشكل ملحوظ، نتيجة لانخفاض تكلفة تكنولوجيا البطاريات، بيد انه لا يزال هنالك الكثير من أوجه الاستفادة من هذه التوجهات وتنويع قطاع الطاقة مثل ضمان وجود بنية تحتية تدعم قطاع السيارات الكهربائية وتوفير محطات الشحن ونقاط الشحن وتوزيعها.

قطاع النقل البحري والطيران: لا يزال هذان القطاعان «النقل البحري والطيران» يواجهان التحديات والاختناقات المرتبطة بقلة التنويع وخصوصاً لان السياسات الحكومية والإجراءات التجارية لم تحفزا بشكل كاف تطوير الحلول المناسبة لدعم القطاعان. ويؤكد تقرير العام 2017 لـ «شبكة سياسة الطاقة المتجددة» أن دعم الوقود الأحفوري لا يزال يعرقل التقدم، فعلى الصعيد العالمي، لا يزال الدعم المقدم للوقود الأحفوري والطاقة النووية يتجاوز بشكل كبير ذلك المتعلق بالتكنولوجيات المتجددة، وذلك رغم التزام أكثر من 50 دولة بالتخلص التدريجي من دعم الوقود الأحفوري بحلول نهاية 2016. وتشير بعض التقديرات إلى أن نسبة دعم قطاع الطاقات المتجددة تبلغ 25 % فقط من النسب المخصصة لدعم قطاع الطاقة، ما يعني أن الدول وعندما تنفق 25 مليون دولار على دعم الطاقات والصناعات المتجددة فإنها تنفق في نفس الوقت 100 مليون دولار على دعم الوقود الأحفوري والذي ينتج عنه تسارع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

ويمكن أن نستنتج من هذا الوضع ضرورة الإسراع في إحلال الطاقات المتجددة والنظيفة محل نظيرتها الأحفورية وتسريع الاستثمارات في كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة. وبناء على تقرير شبكة سياسات الطاقة، والمعهد الإقليمي للطاقة المتجددة (2017) يتوقع أن يرتفع حجم الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة بنحو 900 مليار دولار سنوياً حتى العام 2030.، بيد أن نسبة الارتفاع السنوية لهذه الاستثمارات تبلغ 19 % في الدول

الناشئة (بلغت قيمتها عام 2016 نحو 156 مليار دولار)، وبلغت في الدول النامية 8 % (بلغت قيمتها 130 مليار دولار لنفس العام).

قطاع تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي: تستهلك صناعة التحلية ومعالجة مياه الصرف الصحي كميات كبيرة من النفط التقليدي والأحفوري، وفي ضوء استحواذ دول مجلس التعاون الخليجي على الجزء الكبير من صناعة تحلية المياه عالمياً. وبالإشارة الى حالة دولة الكويت على سبيل المثال، تشير توقعات البنك الدولي (2017)، إلى أن معدلات استهلاك النفط لعمليات التحلية ستؤدي إلى استنفاد معظم الإنتاج النفطي، في ظل اعتماد الكويت على النفط في تحلية المياه وعدم التنويع. وهو الأمر الذي يحتم بالضرورة التفكير جدياً بالتنويع والتوجه نحو الطاقة البديلة، وبالأخص الطاقة الشمسية والمتجددة بشكل عام.

قطاع محطات الطاقة الشمسية المركزة: فوائد اقتصادية وبيئية وصحية: أشار تقرير شبكة سياسات الطاقة المتجددة للقرن الحادي والعشرين (2014) إلى أن محطة شمس 1 للطاقة الشمسية المركزة التي دشنتها الإمارات عام 2013 لعبت دوراً مهماً في انتشار تقنية الطاقة الشمسية المركزة في الأسواق الناشئة التي تتمتع بمستويات مرتفعة من الإشعاع الشمسي على مدار العام، والتي تبلغ قدرتها الإنتاجية 100 ميجاواط والتي تعدّ مشروعاً مشتركاً بين «مصدر الإماراتية و» وشركتي «أبينجوا سولار» و»توتال، ومن المتوقع أن يؤمن تغذية كهربائية لـ20 ألف منزل، وتخفيض الانبعاثات الكربونية بما يقارب 175 ألف طن سنوياً، أي ما يعادل زراعة مليون ونصف المليون شجرة، أو إزالة 15 ألف سيارة من الطرقات. بيد انه ينتج عن صناعة محطات الطاقة الكهروضوئية، صناعة ومشاريع الألواح الكهروضوئية المركبة على السطح، ومصانع البطاريات والمحولات، ومشاريع التقاط وتخزين الكربون.. وغيرها والتي تهدف إلى تعميق التشابكات القطاعية من خلال سياسات تنويع قطاع الطاقة وإضفاء قيمة مجزية على الاقتصاد العربي والحد من الانبعاثات الكربونية الناجمة عن المصانع. إن تنويع قطاع الطاقة وتعميق تشابكاته الأمامية والخلفية يدعم قطاع الاستثمار ويشجع المشاريع الطموحة التي تصب في خدمة جهود تخفيض البصمة الكربونية ومواجهة التغير المناخي، وصولاً إلى اقتصاد أخضر ومستقبل مستدام. والتزاماً بالتوجهات الاستراتيجية الخاصة بتحقيق الأهداف المستدامة للتنمية.

وفي سياق متصل، يتوقع أن تبلغ القدرة الإجمالية لمجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية، في دبي بدولة الإمارات ما يقارب 800 ميغاوات من الطاقة الكهروضوئية وفق نظام المنتج المستقل بتكلفة 50 مليار درهم إماراتي في المرحلة الأولى. ولعلّ هذا المشروع الضخم هو النقلة الأبرز في إطار المساعي الحثيثة لجعل إمارة دبي في المرتبة الأولى عالمياً بين المدن الأقل في البصمة الكربونية، لا سيّما وأنه يمثل أكبر مشروعات الطاقة الشمسية ضمن موقع واحد في العالم. ومن المتوقع أن ترتفع القدرة الإنتاجية للمجمع إلى ألف ميجاواط بحلول عام 2020، ونحو 5 آلاف ميغاواط عام 2030.

قطاع محطات الطاقة الهجينة من الحجم الصغير والمتوسط والكبير: يتم الاستثمار في مشاريع في المواقع الحدودية والاستراحات العائلية على الطرق السريعة والمساجد الواقعة في مناطق نائية والقرى صغيرة الحجم جميعها تمثل إمكانية ممتازة لتوليد الكهرباء على نطاق صغير من خلال التصاميم الهجينة ومن بينها تحلية المياه والتبريد بالطاقة الشمسية.

قطاع المنتجعات السياحية وخصوصاً في المناطق البعيدة عن العاصمة مما يدعم من عمليات التنمية

المستدامة، وخصوصا في المناطق / المحافظات / الولايات التي تعاني من نقص الطاقة، والاستفادة من تطبيقات الطاقة الشمسية الهجينة، وخصوصا في المواقع البعيدة عن الشبكات الوطنية للكهرباء، حيث يتم توليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية عبر الألواح الضوئية لتوفير حلول لأماكن ومراكز التسوق والمزارع والفنادق والمدارس والجامعات وفوق أسطح المنازل أو في الأراضي التي يمكن تثبيت الألواح الضوئية بها أو ساحات انتظار السيارات مما يزيد الطلب بشكل كبير على منتجات والواح الطاقة الشمسية، ويحقق أهداف التنمية الاقتصادية والبيئة والاجتماعية.

قطاع صناعة وإنتاج ألواح الطاقة الشمسية الزجاجية والزجاج العاكس الخافض لاستهلاك الطاقة، والاستثمار في مصانع إنتاج ألواح الطاقة الشمسية بنسب شفافية ومقاسات مختلفة: مثل مشروع إنتاج المنتجات الزجاجية الخاصة بالمباني الخضراء، والتي تساعد على الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وكذلك إنتاج ألواح الطاقة الشمسية التي تستخدم في مجالات الطاقة البديلة في محطات توليد الكهرباء والمنشآت الصناعية والتجارية والسكنية. ولا بد من الإشارة هنا **إلى أهمية قطاع الزجاج « على مستوى دول مجلس التعاون وفي الدول العربية الأخرى»** والذي يتوقع له ازدهاراً كبيراً، نظراً لارتفاع الطلب على الألواح الشمسية ولان الطلب على الطاقة المستدامة يشهد تنامياً بمعدلات كبيرة عربيا وعالمياً.

هذا وقد كشفت دراسة لشركة «بوميديا غروب» أن قطاع الصناعات الزجاجية في دولة الإمارات شهد معدل نمو سنوي مركب بنسبة 20 % بين عامي 2010 و2013، وأن مشروعات التشييد والبنية التحتية تتشابك معه بشكل كبير حيث أنه يعزز الطلب على منتجات الزجاج المسطح. وتوقعت الدراسة أن يشهد الطلب العالمي على الزجاج المسطّح ارتفاعاً بنسبة 7.1 % سنوياً في السنوات القادمة، في ضوء استمرار للاتجاه الصاعد الذي شهده خلال العقدين الماضيين، فيما تُقدر قيمة السوق العالمية للزجاج المسطح بنحو 90 مليار دولار في عام 2017، مدفوعة بمعدلات النمو المتسارعة للمنتجات الموفرة للطاقة مثل لوحات التحكم بالطاقة الشمسية، والزجاج العازل، والزجاج منخفض الانبعاث الحراري.

قطاع الأبحاث والتطوير في مجال الطاقة المتجددة: مشاريع إنشاء معاهد الأبحاث وتطوير تقنيات الطاقة الشمسية البديلة وتقنية الزجاج عالي الأداء، وتقنيات البطاريات للتخزين، ورفع كفاءة وفاعلية الأطباق الشمسية، وذلك لتوطين هذه التقنية وتدعيماً لدور التشابكات الصناعية والدور الريادي الذي تمثله هذه التوجهات الاستثمارية في قطاع الطاقة وتنويعه والاستثمار في تمكين الموارد البشرية العربية في هذا القطاع الذي يعتبر في منتهى الأهمية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين الوضع البيئي والاجتماعي العربي.

قطاع المشاريع التي ترفع كفاءة وإنتاجية الطاقة الكهربائية المنتجة في محطات توليد الطاقة الكهربائية، ومشاريع توفير الطاقة / او رفع كفاءة استخدام وترشيد المياه المنتجة بالطاقة الشمسية: بسبب أن جزءاً كبيراً من الطاقة المستهلكة يُستخدم كحرارة وليس لإنتاج شغل، ويُمثل نسبة مقدارها حوالي 50 % من الطاقة المستهلكة كخسائر حرارية ، وأكثر ما يحدث ذلك عند محطات توليد الطاقة الكهربائية حيث تساوي نسبة الضياع على شكل حرارة 64 % من الطاقة المستهلكة (الداخلة) مقابل 36 % من الطاقة الكهربائية المنتجة أو المفيدة أي أن الكفاءة تساوي 36 %. وذلك نظراً لأن وضع قطاعات الطاقة من حيث الاستخراج – الاستخدام حاليا يختلف عما كان عليه في العقدين الماضيين والذي تمثل في انخفاض الأسعار وتوفر كميات

كبيرة من الوقود في الأسواق مما نتج عنه الإسراف في استهلاك الطاقة وعدم الالتزام. بترشيده.

قطاع تطبيقات الطاقة الشمسية: مثل مشاريع تسخين المياه وإنارة الحدائق والمنازل وتشغيل المصانع وتحلية ماء البحر- ومشاريع ضخمة لاستغلال الطاقة الشمسية، خاصة لتوليد الكهرباء، ومشاريع تشجيع المواطنين على التوجه نحو استغلال الطاقة المتجددة عن طريق تقديم تسهيلات مالية وضريبية. ومن الملاحظ أن الاستثمارات في قطاع الطاقات المتجددة وتنويعه تتميز بمستوى تكنولوجي متوسط الى عالي، وبقيم مضافة عالية حيث انه ومن خلال استخدام المنهجيات الخاصة بفضاء السلع يمكن تحديد الصناعات والحلقات المفقودة في سلاسل الإنتاج والتركيز عليها، بيد أن ذلك لا بد من أن يأخذ بعين الاعتبار خصوصية ومستوى تقدم كل دولة من الدول العربية.

6.6 تنويع قطاع الطاقة والسياسات الأفقية الوظيفية، والعمودية الانتقائية

لا تميز السياسات الأفقية الوظيفية بين القطاعات الفرعية المشتقة من قطاع الطاقة، بيد أنها تركز على محاور ضرورية لتنويع ودعم قطاع الطاقة. فتطوير التمويل والدعم للطاقات المتجددة مهم جدا، وكذلك تطوير البنى التحتية المطلوبة لمشاريع الطاقة المتجددة (صعوبة تنفيذ مشاريع طاقة متجددة في المناطق التي تفتقر لبنى تحتية مهيئة لدعمها مثل خطوط الضغط العالي – والشبكات- والطرق- أو طبيعة وجغرافية المنطقة).

وفي سياق متصل، فإن بناء رأس المال البشري وتدريبه وتأهيله وتمكينه في مجال تقنيات الطاقات المتجددة مهم جدا لتحقيق التنويع في القطاع، علاوة على أهمية تطوير التقانة والمعرفة الطاقوية مما يُسهم في تحقيق التنمية المستدامة. أما السياسات الانتقائية فهي ضرورية جداً لتنويع قطاع الطاقة لكونها تتميز بأنها سياسات تعكس إجراءات انتقائية قطاعية قائمة على التمييز من اجل توجيه الاستثمار نحو تطوير قطاعات ذات قيم مضافة ومستهدفة ضمن توجهات الدول الإنمائية. وتعتمد هذه السياسات على بلورة «منظومة حوافز» تهدف إلى الحد من إخفاقات/ فشل الأسواق وتوجيه الاستثمار نحو أنشطة الطاقة الأكثر جدوى لاسيما في مجالات الطاقة المتجددة.

وكما أشار الفصل الخاص بالسياسات الصناعية الحديثة، فإن الإجراءات الانتقائية (الدعم والإعفاء والانتقاء) ضمن توجهات التخطيط التأشيري (تنمية اقتصاد السوق والمنافسة وإعطاء الدور الريادي للقطاع الخاص) يتطلب نجاحها بيئة محوكمة توزع وتخصص الموارد بما يتلاءم مع الخطط والرؤى التنموية للدول العربية. ويهدف تبني مزيج من السياسات الصناعية الحديثة (السياسات الوظيفية الأفقية، والسياسات الانتقائية القطاعية) في تنويع قطاع الطاقة أو الطاقات المتجددة وعبر توجيه جزء كبير من الدعم لقطاع الطاقة المتجددة (منظومة حوافز متحيزة ومنتقاه) تُسهم في التعامل مع إخفاق الأسواق ودعم التنافسية والإنتاجية وتسهيل عملية الاستثمار.

وبناء على استخدام وتطبيق السياسات الصناعية الانتقائية فإنه لا بد من ضرورة زيادة الاستثمارات في قطاع الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر وتوجيه الحوافز لهذه القطاعات مثل (محطات توليد الكهرباء من طاقة الرياح والطاقة الشمسية – شبكات التوزيع من الطاقة الشمسية والبنى التحتية المرافقة – استخراج الكهرباء المولدة من الشمس والهواء في تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي- التوزيع – تخزين الكهرباء من الطاقات المتجددة وأبحاث البطاريات والتخزين والنقل والغاز.... الخ)، أو استخدام سياسات التنويع والبدائل التي يمكن أن تخفض الطلب على المشتقات النفطية والغاز، وخصوصاً بدائل الطاقة النظيفة الشمسية والهوائية والنووية.

إن بناء رأس المال البشري وتدريبه وتأهيله وتمكينه في مجال تقنيات الطاقات المتجددة مهم جدا لتحقيق التنويع في القطاع، علاوة على أهمية تطوير التقانة والمعرفة الطاقوية مما يُسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

بناء على استخدام وتطبيق السياسات الصناعية الانتقائية فإنه لا بد من ضرورة زيادة الاستثمارات في قطاع الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر وتوجيه الحوافز لهذه القطاعات

على سبيل المثال، تبين من تشخيص وضع الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي، أن الطلب على الطاقة يتزايد سنويا، لعدة أسباب أساسية منها حرارة الجو والتي تتطلب توليد طاقة كهربائية لتغذية الطلب المتنامي على أجهزة التبريد والتكييف، علاوة على تغذية عمليات التحلية في معامل تحلية مياه البحر أو معالجة المياه العادمة والصرف الصحي، بما يتطلبه ذلك من طاقة كهربائية كبيرة للتشغيل والمعالجة.

ومما لا شك فيه أن حجم الحوافز السخية (الموجهة بشكل غير سليم) لأسعار الوقود والتعرفة الكهربائية المنخفضة، لا تحفز على الترشيد أو تدفع باتجاه تنمية مصادر بديلة للطاقة في معظم الدول العربية لاسيما النفطية.

تجدر الإشارة أن الدول العربية تحتل في عمليات توليد الكهرباء مرتبة متقدمة عالمياً، في معدلات تسريب الانبعاثات الكربونية بنسبة 41 %، وتتصدر قطر دول المنطقة في حجم البصمة الكربونية بالنسبة للفرد.

وبناءً على ذلك يمكن تبني سياسات غير سعرية مثل: الحملات التثقيفية ورفع الوعي لدى المستهلكين، المراكز المتخصصة، بطاقات النجوم الخاصة بكفاءة الطاقة، معيار اقتصاد الوقود، كود البناء وبرامج تدقيق الطاقة، او التشريعات السعرية مثل ضريبة الكربون، برامج الاتجار بكمية الانبعاثات الكربونية، المنح والإعفاء الضريبي. وتهدف هذه الحلول والتدابير والأدوات الانتقائية في مجملها لرفع كفاءة الطاقة وستكون حافزاً لخفض الانبعاثات الكربونية والتكيف مع تحديات تغير المناخ.

7.6 التنويع والطاقات المتجددة والنظيفة

يدفع الوضع الراهن لقطاع الطاقة العربي غير المتنوع باتجاه ضرورة التوجه إلى استعمال الطاقات البديلة في توليد الكهرباء كما أشرنا، أو رفع أسعار الوقود لتتلاءم مع مستواها العالمي، أو على الأقل لتتساوى مع كلفة انتاجها الحدية، وذلك بالتوازي مع سياسات توعية المواطنين بترشيد الاستهلاك، وزيادة استعمال الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء، ومن العوامل المهمة التي تدفع أيضا باتجاه تنويع قطاع الطاقة، تحول معظم اقتصادات الدول العربية باتجاه المزيد من التصنيع مما ضغط على مواردها من الطاقة وجعلها أكثر ندرة وأعلى تكلفة. علاوة على أن أسعار الطاقة المنخفضة نسبياً في العديد من الدول العربية بسبب الدعم ينتج عنه استنزاف المتاح والهدر وسوء الاستخدام وقلة الكفاءة التوزيعية والفنية، وتوجه النسبة الأكبر من دعم الطاقة إلى شرائح ليست هدفاً للدعم، علاوة على تأخير استعمال بدائل وتقنيات الطاقة الحديثة الصديقة للبيئة والموفرة للطاقة. وبناء على ذلك، فإن تنويع مصادر الطاقة له إسقاطات إيجابية على القطاعات الاقتصادية في كل الدول العربية.

وفي هذا المجال، تشير بيانات صندوق النقد الدولي (2014) أن الدعم لقطاعي الطاقة والكهرباء يُمثل نحو 8.4 % من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المصدرة للنفط، ونحو 6.3 % للدول العربية المستوردة للنفط وهي بلا شك نسب كبيرة تثقل كاهل موازناتها. وبالرغم من أن برامج دعم الطاقة العربية (الكهرباء والمياه والغاز والمشتقات النفطية) قد حققت بعض أهدافها إلا أنها مكلفة وتستنزف ميزانيات الدول من الناحية المادية، ويشوبها العديد من التشوهات الخاصة بكفاءة توزيع الموارد والتوزيع الأمثل للدخل وارتفاع مستوى التلوث (الأطنان الملوثة من ثاني أكسيد الكربون (CO_2) والغازات الملوثة للبيئة (مؤتمر الطاقة العربي العاشر في مدينة أبو ظبي، 2014).

من جانب أخر، فقد تزامن مع تزايد معدلات دعم الطاقة واستهلاك الكهرباء الحاجة إلى زيادة معدلات توليد الكهرباء في الدول العربية خلال العقود الماضية

بنسبة 6 إلى 8 % سنوياً، وقد تراوحت هذه المعدلات بين 5-10 % سنويا في بعض الدول العربية للوفاء بالتزاماتها الخاصة بالطلب المرتفع، علماً أن المعدل السنوي العالمي لزيادة الطلب على الطاقة الكهربائية يبلغ 2.5 %. ومع تزايد معدلات توليد الطاقة الكهربائية تزايدت معدلات وكمية استهلاك الطاقة الكهربائية. هذا ويستهلك الفرد في دولة الكويت 16122 كيلو/واط ساعة في السنة والذي يعتبر من أعلى المعدلات عربياً وعالمياً (الاتحاد العربي للكهرباء،2015). وتشير بيانات الاتحاد العربي للكهرباء (2015) أن نسب النمو في استهلاك الطاقة الكهربائية خلال العشر سنوات المقبلة ستبقى عالية على الأقل 7 % مما يتطلب تنويع قطاع الطاقة والتوجه الى بدائل نظيفة بيئيا وغير مكلفة اقتصاديا.

وفي نفس السياق، تشير أوراق مؤتمر الكهرباء الخامس (2015) إلى أن الخطة الاستثمارية العربية للسنوات (2015-2020) تتضمن خطة تنويع لإنتاج وتوزيع الطاقة بحيث سيتم إضافة قدرات جديدة حوالي 140 جيجا واط (القدرات الحالية لجميع الدول العربية 246 جيجا وات) ومن المتوقع أن تشارك الطاقة المتجددة في خليط الطاقة في عام 2020 بنسبة 5.3 %، أي 20 جيجا واط، وان تشارك الطاقة النووية بنسبة 1.50 % وبنسب متفاوتة، بينما تبقى نسبة الفحم دون تغيير.

8.6 اليات تدعم التوجه إلى التنويع وإنتاج الطاقات المتجددة والنظيفة

1.8.6 تخفيض دعم مصادر الطاقة الأحفورية الملوثة للبيئة

إن كثافة استخدام الطاقة الأحفورية تعكس حالة وهيكل الأسعار المدعومة للطاقة الأحفورية وسوء إدارتها وإسقاطاتها المالية. مما حتم ضرورة تبني برامج التنويع والبحث عن بدائل رخيصة وصديقة للبيئة من خلال الطاقة الشمسية والمائية والهوائية وغيرها. وتشير دراسات صندوق النقد الدولي (2014) أن نسبة الدعم الكلي للطاقة المقدم في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتصدر مستوى الدعم العالمي بحجم دعم كلي يتجاوز 236 مليار دولار أمريكي وليشكل نسبة تقارب من 9 % من الناتج المحلي الإجمالي. بيد أن الدعم الكلي للطاقة عام 2012 انقسم إلى: دعم المحروقات (نسبة 50 % من دعم الطاقة الكلي وبقيمة 119 مليار دولار) ودعم الكهرباء (نسبة 26 % من دعم الطاقة وبقيمة 62 مليار دولار) ودعم الغاز الطبيعي (نسبة 23 % من دعم الطاقة الكلية وبقيمة 55 مليار دولار).

يتضح من هنا أن تحرير أسعار الطاقة وتنويع مصادرها يمكن أن يحرر مخصصات كبيرة من الأموال التي تُنفق على دعم الطاقة، لصالح توجيهها الى قطاعات إنتاجية وتنموية تسرع من النمو والتحول الهيكلي في اقتصادات الدول العربية. وفي هذا السياق يُشير التقرير السابق إلى أن حجم الإنفاق المخصص لدعم الطاقة (قبل الضريبة)، والخاص بالدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط (المجموعة الأولى) يتجاوز حجم الإنفاق على التعليم والصحة معاً وخصوصا في دولة قطر والإمارات وعمان واليمن والكويت والبحرين وليبيا والسعودية والجزائر والعراق. وأن إزالة الدعم يمكن أن يحرر الأموال التي يمكن أن تستخدم في مجالات تنموية أخرى لا سيما وان النسب العالية من الدعم تستفيد منها شرائح الدخل العالية. وكذلك يلاحظ نسبة الدعم العالية في حالة العراق تقريباً 12 % و11 % (الجزائر) و10 % (السعودية) و9 % (ليبيا) و8 % في البحرين والكويت و6 % في اليمن وعمان والإمارات وأخيرا 4 % في قطر.

أما فيما يخص حجم الإنفاق المخصص لدعم للطاقة (قبل الضريبة)، والخاص بالدول العربية المستوردة للنفط

تزامن مع تزايد معدلات دعم الطاقة واستهلاك الكهرباء الحاجة إلى زيادة معدلات توليد الكهرباء في الدول العربية خلال العقود الماضية بنسبة 6 إلى 8 % سنوياً، وقد تراوحت هذه المعدلات بين 5-10 % سنويا في بعض الدول العربية للوفاء بالتزاماتها الخاصة بالطلب المرتفع، علماً أن المعدل السنوي العالمي لزيادة الطلب على الطاقة الكهربائية يبلغ 2.5 %.

إن تحرير أسعار الطاقة وتنويع مصادرها يمكن أن يحرر مخصصات كبيرة من الأموال التي تُنفق على دعم الطاقة، لصالح توجيهها الى قطاعات إنتاجية وتنموية تسرع من النمو والتحول الهيكلي في اقتصادات الدول العربية.

ينبغي أن يكون هدف تنويع مصادر الطاقة من اهم التوجهات الاستراتيجية التي تنتهجها الدول العربية، لدرء المخاطر، وتخفيض الاعتماد على المصادر الأحفورية التي يتصاحب مع استخدامها العديد من الانعكاسات البيئية الخطيرة،

(المجموعة الثانية) مقارنة بالنفقات الرأسمالية وحجم الإنفاق على التعليم والصحة، فقد تبين أن حجم الإنفاق المخصص لدعم الطاقة (قبل الضريبية) يتجاوز الإنفاق الرأسمالي حيث بلغ الإنفاق على دعم الطاقة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر (11 %) والأردن (6 %) ولبنان (5 %). وبلغ 3 % في تونس و2 % في كل من موريتانيا والسودان و1.50 % في المغرب و1 % في جيبوتي. وبذلك يتضح العبء الكبير الملقى على عاتق هذه الدول جراء سياسات دعم الطاقة التي تتبناها. وتجدر الإشارة هنا إن لبنان والأردن تصدرتا قائمة الدول العربية في الدعم الموجه للكهرباء كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (2011)، بيد أن شرائح الدخل العالي (الشريحة الأغنى من السكان) تستأثر بحصة الأسد من الدعم المقدم للبنزين والديزل والغاز المسال والكهرباء في كل من مصر والأردن ولبنان وموريتانيا واليمن والمغرب. ونستنتج من ذلك أن الدعم لا يستفيد منه مستحقيه بشكل أساسي وإنما يذهب إلى شرائح غير مستهدفه بالدعم مما ينتج عنه عدم توزيع الموارد بالشكل الأمثل الذي يحقق العدالة الاجتماعية.

2.8.6 إدراج قطاع الطاقة المتجددة ضمن أهم القطاعات الاستثمارية في الخطط التنموية للدول العربية

ينبغي أن يكون هدف تنويع مصادر الطاقة من اهم التوجهات الاستراتيجية التي تنتهجها الدول العربية، لدرء المخاطر، وتخفيض الاعتماد على المصادر الأحفورية التي يتصاحب مع استخدامها العديد من الانعكاسات البيئية الخطيرة، وكونها موارد ناضبة غير مستدامة. لذا لا بد من التوجه نحو الطاقات المتجددة والنظيفة والصديقة للبيئة مثل الطاقات الشمسية والهوائية والمائية وغيرها في برامج التنويع الاقتصادي والاستثماري في مجال الطاقة لما له من إسقاطات إيجابية على التنمية الشاملة بمفهومها الواسع. بيد أن العديد من الدراسات توضح توجه الدول العربية إلى الطاقات المتجددة بالتوازي مع تركيزها على ما يسمى بالاقتصاد الأخضر مما يعكس أهمية الطاقة الشمسية والمتجددة والصديقة للبيئة وان مستقبلها واعد في معظم الدول العربية. وبذلك تظهر أهمية الطاقات المتجددة كمصدر أمن ونظيف لتوليد الكهرباء ووصولها إلى جميع المناطق والقطاعات التي تحتاج والتي يتزايد وينمو الطلب عليها سنويا، حيث تشير البيانات الصادرة عن شركة جنريل داينمك والنظرة المستقبلية (2014) والخاصة بتنويع مصادر الطاقة أن الطلب العالمي على الكهرباء سيشهد نمواً قدره 2.4 % سنوياً حتى 2030. حيث يتم توليد معظم الكهرباء حالياً من خلال محطات طاقة في أماكن مركزية وهي عالية التكلفة وتسبب تلوثاً وتعتمد على خطوط نقل منهكة ومتهالكة، لذا يتزايد الاهتمام بتوزيع توليد الطاقة على عدة مصادر صغيرة متجددة ونظيفة.

3.8.6 معالجة تحديات تنويع الطاقة وتحفيز قطاع الطاقات المتجددة

بالرغم مما يبذل في الوقت الراهن من جهود لتنويع قطاع الطاقة، لا سيما تطوير قطاع الطاقات المتجددة والنظيفة، بيد انه وكما أشرنا، فما تزال المصادر التقليدية للطاقة تلعب الدور الأهم والرئيسي سواءً في الوقت الراهن أو لسنوات قادمة. إن جهود تنويع الطاقة والتركيز على الطاقات المتجددة ما زالت تعاني من العديد من التحديات المالية والفنية والتقنية، لاسيما ما يتعلق بالبحث والتطوير في مجالات تذبذب دورات توليد الكهرباء وتخزين الطاقة الكهربائية المولدة نهاراً. علاوة على محدودية مشاركة القطاع الخاص في المشروعات البيئية وخصوصاً الاستثمارات في مجال الطاقة الشمسية والهوائية والمائية وغيرها من مشروعات الطاقة الداعمة للتنمية المستدامة والتي تُسهم في تنويع

مصادر الطاقة في الدول العربية (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعة، 2013).

هذا ويعاني قطاع الطاقات المتجددة والنظيفة من عدم توفر هذه الطاقة دائما وعند الطلب، علاوة على أنها تتطلب استثمارات أولية ضخمة حيث يمكن ان تصل تكلفة انتاج الميغا واط إلى 2 مليون دولار، بالتزامن مع ملاحظة أن استرداد الاستثمار الأولي فيها يستغرق زمناً طويلاً. علاوة على أن الدول العربية بشكل عام تُعتبر من أفقر المناطق في العالم فيما يتعلق باستغلال وتوظيف الطاقة الشمسية (تسخين المياه وإنارة الحدائق والمنازل وتشغيل المصانع وتحلية ماء البحر .....الخ). حيث ما زالت الطاقات المتجددة تواجه تحديات مالية أو اقتصادية أو مؤسساتية أو هيكلية أو فنية وتقنية، وتحديات الوعي المجتمعي وغياب الدور الإعلامي والتثقيفي.

وبما أن التنويع في مجال الطاقة له إسقاطات إيجابية كبيرة، فعلى سبيل المثال، وفي حالة دول مجلس التعاون الخليجي، وفي حالة دعمها وتنويعها لمصادر الطاقة، والتركيز بشكل مكثف على الطاقة الشمسية النظيفة فإن هذا يمكن أن يوفر ثلث حجم الطاقة الشمسية في العالم. إذ يبلغ متوسط ما يصلها من الطاقة الشمسية 5 كيلو وات/ ساعة على المتر المربع في اليوم، وتشير بعض التوقعات إلى أنه في حال وضعت الخلايا الشمسية على مساحة 16ألف كيلومتر مربع، يمكن توليد طاقة كهربائية توازى ما يزيد على 5 أضعاف ما يحتاجه العالم العربي من الطاقة الكهربائية، فى حالة الاستهلاك القصوى.

ونشير هنا أن دول مجلس التعاون الخليجي شهدت نمو مضطرد في استهلاك الطاقة الكهربائية حيث ارتفعت معدلات الاستهلاك بنسبة 22 % بين عامي2007 و2011 مما دفع العديد من الحكومات الخليجية للبدء في إقرار وتنفيذ مشاريع ضخمة لاستغلال الطاقة الشمسية، خاصة لتوليد الكهرباء، وتشجيع المواطنين على التوجه نحو استغلال الطاقة المتجددة عن طريق تقديم تسهيلات، وتشجيع ضريبي. وتُعتبر الطاقات المتجددة ضرورة صحية لدول المجلس، حيث تتمتع الطاقات المتجددة (الشمسية والهوائية والمائية) بميزة النظافة وصداقتها مع البيئة حيث يمكن من خلال استعمالها المكثف تجنب المخاطر البيئية والصحية الناتجة عن استخدام الطاقة الأحفورية مما يخفض معدلات التلوث وانبعاثات غازات ثاني أكسيد الكربون المضرة بالصحة والتي تعاني منها دول عديدة في منطقة الخليج العربي.

بيد أن انتاج وتوزيع واستخدام الطاقات المتجددة، خاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ما يزال يعاني من عدة تحديات منها وفرة الطاقة التقليدية من نفط وغاز وما أدى له من ضعف الحافز على البحث عن مصادر جديدة للطاقة كالطاقة الشمسية. علاوة على تدني كفاءة تحويل هذه الطاقات، فعلى سبيل المثال تبلغ كفاءة الخلايا الكهروضوئية في تحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية ما يقارب 24 % وهي في أحسن أحوالها لا تتعدى 30 %.

أما بالنسبة لطاقة الرياح فلا تتعدى كفاءة التوربينات الهوائية في أحسن أحوالها 35 %. وكذلك عدم توفر هذه الطاقة على مدار اليوم أو على مدار العام لتلبية الاحتياجات المستمرة للطاقة، ولتحقيق ذلك لابد من تخزينها الأمر الذي ينعكس على تكلفة الإنتاج. فعلى سبيل المثال تصل تكلفة إنتاج الكيلوواط/ساعة من الكهرباء من الطاقة الشمسية عن طريق المركزات الشمسية إلى 25 سنتاً، أما تكلفة إنتاجها من المحطات التقليدية التي تستعمل الغاز والنفط فهي في حدود ستة سنتات. ومن جانب أخر، فإن ارتفاع كلفة انتاج الكهرباء من المصادر المتجددة لا ينبغي أن يقف عائقاً أمام استغلال هذه المصادر، لأن سعر إنتاج الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية سواء باستخدام

المرايا والعدسات المركزة أو الألواح الضوئية الفوتو فولتية سيستمر في الانخفاض مع تطور التكنولوجيا. مما يتحتم معه ضرورة تكثيف الاستثمار في مجال الطاقة النظيفة والصديقة للبيئة.

ونشير هنا أنه وبناء على بيانات أمانة المجلس الوزاري للكهرباء في الجامعة العربية (2015) فإن نصيب الطاقات المتجددة (الشمسية والهوائية من الرياح والمائية وغيرها) ما يزال متواضعا في عدد من الدول العربية بالرغم من ادراج قطاع الطاقات المتجددة في خططها الإنمائية والاستراتيجية كما يتضح من جدول (3.6). بالرغم من المعدلات الطموحة والكبيرة التي تنوى هذه الدول ان تحققها بحلول عام 2020 والتي تبدو غاية في الصعوبة.

هذا وتتوقع مصادر الهيئة العربية للطاقة المتجددة (2016) أن يصل حجم الاستثمارات في قطاع الطاقة المتجددة بالوطن العربي إلى 300 مليار دولار أميركي بحلول عام 2030. بيد أن هذه الأهداف حتى وإن تحققت جميعها لا تكفي لأن تبلغ الدول العربية النسبة العالمية للطاقة المولدة من المصادر المتجددة المنتظر تحقيقها لسنة 2020 والتي أعلنت عنها الوكالة الدولية للطاقة والتي ستكون في حدود 26 %.

4.8.6 فوائد تنويع قطاع الطاقات المتجددة

تنويع قطاع الطاقة والتركيز على الطاقات المتجددة يدرء المخاطر ويحد من بيئة عدم التأكد: عندما تعتمد دولة على دولة أخرى لتزويد معظم احتياجاتها من الطاقة، فإنها تعرّض نفسها للمخاطر والضبابية من جانب مورّديها. لذلك، فإن تنويع مصادر الطاقة والتوجه للطاقات المتجددة والصديقة للبيئة يدرء المخاطر ويعزز الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية. بيد أن تنويع مصادر الطاقة وانواعها يعني استمرار أمن الطاقة، علاوة على توفيره مناخًا خصبًا لتعزيز ريادة الأعمال واستمرار عملياتها الانتاجية والابتكار والأبحاث والتطوير وخلق فرص العمل ذات القيمة المضافة العالية.

الجدول رقم (3.6): نسب الطاقة المتجددة المأمولة في مزيج الطاقة الكلي

الدولة	نسبة الطاقة المتجددة المأمولة (الهوائية والشمسية والمائية)	السنة	الواقع الحالي
المغرب	% 42	2020	% 3.5
مصر	% 20	2020	% 3.5
الاردن	% 10	2020	% 3.5
تونس	% 30	2030	% 3.5
الجزائر	% 40	2030	% 3.5
السعودية	% 44	2032	% 3.5

المصدر: «إدارة الطاقة»، بأمانة المجلس الوزاري للكهرباء في الجامعة العربية (2015).

تنويع مصادر الطاقة والتوجه للطاقات المتجددة يحمي البيئة: إن استخدام وتطوير عدة موارد للطاقة المتجدّدة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها، يخفض من احتمال التعرّض لخطر ندرة توفر الطاقة أو شحّها، حيث تتميز الموارد المتجدّدة من كونها تنبعث منها ملوّثات قليلة أو لا تنبعث منها بتاتًا، ولديها تأثير بسيط على البيئة. هذا ويمكن لمصادر الطاقة المتجددة والمتنوعة أن تساعد في حلّ مشاكل المنطقة البيئية الأخرى. فالمنطقة تواجه ارتفاعاً سريعاً لمستويات التلوّث ترافقه تكاليف عالية وتدهور لنوعية الحياة. فهي تعاني حالياً من ثاني أعلى مستوى من التلوّث الهوائي في العالم. ويمكن لمصادر الطاقة المتجددة أن تخفض من كميات النفط والغاز المستعملة في إنتاج الكهرباء محلياً وبالتالي يمكن الاستفادة من هذه الكميات بمجالات تدر ربحاً أكبر.

التنويع يستغل وفرة الطاقة الشمسية: تتمتّع المنطقة العربية بميزات جغرافية ومناخية ملائمة فهي تتمتّع بأكبر قدرة في العالم على إنتاج الطاقة الشمسية، وتسهم الطاقة المتجددة بخفض غازات الاحتباس الحراري ومواجهة التغيّر المناخي. فالعديد من دول المنطقة تعدّ من بين البلدان التي تبعث أعلى كمية من غازات الاحتباس الحراري في العالم بحسب نصيب الفرد.

تنويع قطاع الطاقة يحفز النمو التشغيلي: يمكن لتنويع قطاع الطاقة والصناعات المتعددة المشتقة منه والمعتمدة عليه بشكل كبير أن تُسهم في تحقيق التنوّع الاقتصادي وتوفيّر الوظائف. فقطاع النفط والغاز ينتج 47 % من إجمالي الناتج المحلي في دول الخليج العربي إلاّ أنّه لا يشكلّ أكثر من 1 % من الوظائف. ولا بد من التأكيد هنا على أنه لكل دولة عربية خصوصية متعلقة بخليط/ مزيج الموارد والمصادر الطبيعية المتاحة، ونسب الطلب على الطاقة للاستعمالات المختلفة، والقيود الاقتصادية والجغرافية والسياسية. لذا فإن مسارات ومنهجيات تنويع مصادر الطاقة تتفاوت من بلد عربي لأخر. وتجدر الإشارة هنا إلى وجود عدد من الخطوات التنفيذية التي يمكن أن تُسهم في تنويع مصادر الطاقات المتجددة بحيث تنعكس إيجابا على معدلات التشغيل والنمو وتحقيق اهداف تنويع مصادر الطاقة العربية. وكما يتضح من جدول (4.6) عبر تصميم إطار جاذب للاستثمار في الطاقة المتجددة، وتعديل هيكل أسعار الطاقة المتجددة بحيث يصبح ربحي، وخفض تكلفة معاملات تطوير مشاريع الطاقة المتجددة، وانشاء نافذه استثمارية خاصة بمشاريع الطاقة المتجددة وتسهيل إجراءات إقرارها، وإشراك القطاعين الخاص المحلي والدولي في تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة، والتدريب والتأهيل والتشبيك في مجال الطاقة الشمسية ودعم أبحاث الطاقة المتجددة.

9.6 سياسات تنويع مصادر الطاقة: المزيج الأمثل للطاقة

يتضح من مراجعة الوضع الراهن لقطاع الطاقة العربي انه يعاني من العديد من التحديات، ما يُملي بضرورة وضع آليات تنويع لمصادر الطاقة بحيث يتم المحافظة عليها واستدامتها ضمن ما يعرف بتكوين المزيج الأمثل للطاقة، ويتضح من جدول (5.6) بعض المؤشرات الحالية الخاصة بالطاقة وحالة المؤشر وبعض المسارات والحلول المقترحة في هذا السياق. ولا بد من التأكيد هنا على محورية تبني استراتيجية تحرز تقدم مضطرد نحو أنظمة سياسية واجتماعية واقتصادية وإدارية تقنن الاستخدامات المختلفة لهذه الموارد وتحسين سبل إدارتها وتطويرها. وذلك بهدف تحقيق قدر أكبر من الفاعلية والاستدامة والإنصاف. بيد أن الإدارة الرشيدة لإدارة هذه الموارد تتطلب أكثر بكثير من بذل الجهد لزيادة إمداداتها، فمعالجة النقص فيها يتطلب تعزيز القدرات التقنية ودور المؤسسات الوطنية العربية وتطوير آليات لزيادة الشفافية والمساءلة في الخدمات العامة. وعلى

تنويع قطاع الطاقة يحفز النمو التشغيلي: يمكن لتنويع قطاع الطاقة والصناعات المتعددة المشتقة منه والمعتمدة عليه بشكل كبير أن تُسهم في تحقيق التنوّع الاقتصادي وتوفيّر الوظائف. فقطاع النفط والغاز ينتج 47 % من إجمالي الناتج المحلي في دول الخليج العربي إلاّ أنّه لا يشكلّ أكثر من 1 % من الوظائف.

الجدول رقم (4.6): الاليات التي يمكن ان تنوع قطاع الطاقة العربي (المعهد العر بي للتخطيط، 2017)

رقم	الآلية	توصيف الآلية
1	إطار جاذب للاستثمار في الطاقة المتجددة	إنشاء إطار عمل يجذب الاستثمار من خلال مكافأة ريادة الأعمال والابتكار وتقييد عدم الكفاءة والهدر.
2	تعديل هيكل أسعار الطاقة المتجددة بحيث يصبح ربحي	تعديل تعرفة التغذية لإنتاج الطاقة الشمسية أو الهوائية أو للكتلة الحيوية: والتى تمنح منتجي الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة أسعارًا مميزة بسبب عمليات الإنتاج النظيفة مما قد ينعكس ايجابياً على رفع معدل العائد الداخلي، وحتى يمكن جذب الاستثمارات بفعالية، فسيكون من الضروري تعديل التعرفة لتعالج التضخم.
3	خفض تكلفة معاملات تطوير مشاريع الطاقة المتجددة	خفض تكاليف المعاملات المتعلقة بتطوير مشاريع الطاقة الشمسية والهوائية والكتلة الحيوية مما ينتج عنه رفع التدفقات المالية والاستثمارات بمجرد أن يصبح معدل العائد الداخلي جذابًا.
4	انشاء نافذه استثمارية خاصة بمشاريع الطاقة المتجددة وتسهيل إجراءات إقرارها	تقديم الحلول والخدمات السريعة عبر" الخدمات الشاملة من خلال نافذة واحدة" والتي تستهدف المستثمرين عبر المفاوضات إلى جانب إنشاء وصيانة مرافق مشاريع الطاقة النظيفة والكتلة الحيوية من خلال تقنيات رائدة وذات تكلفة مقبولة مما سينتج عنه تدفق الاستثمارات في هذه الصناعة الرائدة (منتدى الطاقة العالمي، 2012).
5	ابرام شراكات مع القطاع الخاص	الشراكة مع القطاع الخاص لتحديد وتطوير مصادر طاقة بديلة.
6	إشراك القطاعين الخاص المحلي والدولي في تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة	إشراك خبراء لتحديد أفضل مزيج من مصادر الطاقة المحلية وغير المحلية التي يمكن الوصول إليها. والعمل مع المجتمع الدولي لوضع وتطبيق معايير بيئية متعلقة باستكشاف مصادر الطاقة وتوليدها.
7	دعم أبحاث الطاقة المتجددة	الدعم المادي والمعنوي وتنشيط حركة البحث في مجالات الطاقة الشمسية، ومن خلال القيام بإنشاء بنك لمعلومات الإشعاع الشمسي ودرجات الحرارة وشدة الرياح وكمية الغبار وغيرها من المعلومات الدورية الضرورية لاستخدام الطاقة الشمسية.
8	التدريب والتأهيل والتشبيك في مجال الطاقة الشمسية	القيام بمشاريع رائدة وكبيرة نوعاً ما وعلى مستوى الدول، كمصدر آخر من الطاقة وتدريب الكوادر العربية عليها بالإضافة إلى عدم تكرارها بل تنويعها في البلدان العربية للاستفادة من جميع تطبيقات الطاقة الشمسية.
9	تشجيع ودعم البحث العلمي بين الدول العربية وتبادل الخبرات الخاصة بالطاقة الشمسية والهوائية والمتجددة	تنشيط طرق التبادل العلمي والمشورة العلمية بين البلدان العربية وذلك عن طريق عقد الندوات واللقاءات الدورية، وتحديث دراسات استخدامات الطاقة الشمسية في الوطن العربي وحصر وتقويم ما هو موجود منها.
10	دعم الاستخدام الأمثل للطاقة المتجددة	تطبيق جميع سبل ترشيد الحفاظ على الطاقة ودراسة أفضل طرقها بالإضافة إلى دعم المواطنين اللذين يستعملون الطاقة الشمسية في منازلهم. وتشجيع التعاون مع الدول المتقدمة في هذا المجال، والاستفادة من خبراتها على أن يكون ذلك مبنياً على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة.

صعيد متصل، تبرز أهمية تنفيذ الشراكة الاجتماعية وتضافر كافة جهود الشركاء المعنيين في تقديم واستخدام مصادر الطاقة المتعددة، وذلك بسبب التداخل والترابط والتكامل بين دور الدولة (المزود أو جانب العرض) والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الأهلية وجمعيات النفع العام والنقابات والمواطنين، وضرورة الوصول إلى تفاهمات جماعية حول الاحتياجات المتنوعة وتطوير مقاربات لإدارة موارد الطاقة والتي من شانها أن تحقق أعلى قيمة مشتركة لموارد الطاقة.

وبناء عليه، ينبغي إعادة صياغة استراتيجيات قطاع الطاقة المتعلقة بالدعم غير المبرر والحد من الهدر والتلوث والعجز في الطاقة وقلة تنويعها من خلال عدد من الاليات التي يقترحها جدول (5.6) ومنها:

- السياسات الاعلامية والتوعية. وتبني سياسات توطين في القرى والمدن الفرعية وخلق فرص عمل في المناطق البعيدة وغير المطورة من خلال مشروعات استثمارية تنموية في مجال الطاقة الشمسية او الهوائية او الطاقات البديلة – والسيطرة على استخدام واستهلاك الطاقة ضمن الحدود المقبولة عالميا.

- استخدام بطاقات دعم للطاقة مربوطة بشرائح المواطنين حسب الدخل. وتقديم الحوافز للانخفاضات الكبيرة في الاستهلاك.

- وضع خطط اعلامية واضحة تستهدف الحد من الإسراف في استخدامات الطاقة، وتوضيح مقدار تكلفة دعم هذا القطاع للحد من الاستهلاك غير الضروري. وتوضيح التكلفة الاجتماعية المستقبلية في حال عدم الامتثال لسياسات الترشيد الخاصة بالطاقة. وتحسين نوعية التقنيات الترشيدية والموفرة للطاقة.

- الشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص وحثه على تزويد هذه الخدمات الضرورية مما يخفف العبء عن الدولة ويرفع عدد البدائل المتاحة للمواطن- وتكثيف الاستثمار في مشاريع الطاقات المتجددة وتنويع مصادرها واستخدام تقنياتها في تحلية مياه البحار والمحيطات والسعي إلى خفض تكاليفها.

- ابتكار طرق جديدة لتخزين المياه الفائضة عن الحاجة، وإنشاء السدود والخزانات للاستفادة من الفائض، وتقليل الفاقد من المياه عن طريق التبخر والتسرب أثناء نقلها أو استخدامها في الأغراض المختلفة مما يقلل الاعتماد على الطاقات الأحفورية والغاز في مجالات تحلية المياه.

ومن أهم السياسات التي تُمكن الدول العربية من رفع كفاءة استخدام المتوفر من الطاقة عملية الحد من تسرب الطاقة الكهربائية في شبكات التوزيع وفي استخدام أجهزة موفرة للطاقة. ومن جانب آخر، لا بد من إعادة توجيه عائدات النفط والغاز إلى تنويع قطاع الطاقة وخصوصا من خلال السياسات الصناعية الرأسيه أو الانتقائية في القطاعات الزراعية والصناعية والاستثمار الأخضر والبحث والتطوير والقطاعات الصحية والتعليمية والسياحية والمالية والقطاعات التي ترفع كفاءة الاقتصاد.

وكذلك ضرورة التركيز على القضايا القانونية المتعلقة بتعريفة شراء الطاقة المنتجة من المصادر المتجددة حيث يجب ان تكون القوانين المنظمة للعلاقة بين المستثمر في القطاع الخاص والمنتج للكهرباء من الطاقة الشمسية او الرياح أو غيرها واضحة، حيث تضع العديد من الدول ما يسمي (اتفاقيات وعقد شراء الطاقة، Purchase Power Agreement) لتسهيل الاستثمارات الخاصة

الجدول رقم (5.6): بعض مؤشرات الطاقة والحلول المقترحة (المعهد العربي للتخطيط، 2017)

المؤشر	حالة المؤشر	بعض الحلول ومسارات المعالجة
الارتفاع المستمر في أعداد السكان – والارتفاع في نسبة التحضر في المدن العربية.	استمرار التزايد في أعداد السكان والتي يتوقع أن تصل إلى 600 مليون عام 2050، مقارنة مع 128 مليون عام 1970، و221 مليون نسمة عام 1991، 360 مليون عام 2010، و 390 مليون عام 2016. وارتفاع نسب التحضر في معظم الدول العربية	سياسات تنظيم الأسره – وسياسات تمكين وتوعية المرأة – والسياسات الاعلامية والتوعية. وتبني سياسات توطين في القرى والمدن الفرعية وخلق فرص عمل في المناطق البعيدة وغير المطورة من خلال مشروعات استثمارية تنموية.
معدلات دعم الطاقة العالية والمتفاوتة من دولة عربية إلى أخرى	دعم أسعار الطاقة يُسهم في استنزاف المتاح منها ويرفع الهدر وسوء الاستخدام. ويمثل الدعم لقطاعي الطاقة والكهرباء نحو 8.4 % من الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة للنفط، ونحو 6.3 % للدول المستوردة للنفط في العالم العربي وهي بلا شك نسب كبيرة تثقل كاهل موازنات الدول العربية.	التركيز على وصول الدعم لمستحقيه، واستخدام بطاقات دعم مربوطة بشرائح المواطنين حسب الدخل. وتقديم الحوافز للانخفاضات الكبيرة في الاستهلاك.
الإعلام والتوعية المجتمعية – وضعف كفاءة وترشيد استخدام الطاقة	ضعف الإعلام بخطورة استنزاف الطاقة وخصوصاً في الجامعات والمدارس والمؤسسات العامة الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني – وضرورة ترشيد استهلاك موارد الطاقة وتوفير مبالغ مالية كبيرة لخزينة الدول.	وضع خطط اعلامية واضحة تستهدف الحد من الإسراف في استخدامات الطاقة، وتوضيح مقدار تكلفة دعم هذا القطاع للحد من الاستهلاك غير الضروري. وتوضيح التكلفة الاجتماعية المستقبلية في حال عدم الامتثال لسياسات الترشيد الخاصة بالطاقة. وتحسين نوعية التقنيات الترشيدية والموفرة للطاقة.
ضعف الاستثمارات الحكومية والخاصة في مجال الطاقة وضعف الاستثمارات في مشاريع تقنية الطاقات المتجددة والنظيفة	ضعف البدائل المتاحة مما يرفع الطلب على الخدمات المقدمة من الدولة في قطاع الطاقة. ضرورة السعي إلى خفض تكاليفها، والتوسع بمعالجة مياه الصرف الصحي وتشجيع استخدامها للأغراض الصناعية والزراعية.	الشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص وحثه على تزويد هذه الخدمات الضرورية مما يخفف العبء عن الدولة ويرفع عدد البدائل المتاحة للمواطن تكثيف الاستثمار في مشاريع تقنية تحلية مياه البحار والمحيطات والسعي إلى خفض تكاليفها، التوسع بمعالجة مياه الصرف الصحي وتشجيع استخدامها للأغراض الصناعية والزراعية.
محدودية وضعف ابتكار طرق جديدة لتخزين الطاقة الشمسية	ضرورة إنشاء السدود والخزانات للاستفادة من الفائض، وتقليل الفاقد من المياه عن طريق التبخر والتسرب أثناء نقلها أو استخدامها في الأغراض المختلفة.	ابتكار طرق جديدة لتخزين المياه الفائضة عن الحاجة، وإنشاء السدود والخزانات للاستفادة من الفائض، وتقليل الفاقد.

لا بد من توجيه الحوافز لتنويع قطاع الطاقة بالتركيز على الاستثمار في الطاقات المتجددة والجانب المعرفي منها والابحاث الخاصة بتطوير واستخدام تقنية الطاقات المتجددة مما يُفضي الى انخفاض تكلفة الإنتاج.

بالطاقة المتجددة وتشجيعها بحيث يتم شراء الطاقة من خلال (المنتج المستقل للطاقة في القطاع الخاص – Independent Power Producer.

ويتلازم مع هذا التوجه محورية التركيز على الجانب المعرفي والبحث العلمي والتطوير، ولا بد من توجيه الحوافز لتنويع قطاع الطاقة بالتركيز على الاستثمار في الطاقات المتجددة والجانب المعرفي منها والابحاث الخاصة بتطوير واستخدام تقنية الطاقات المتجددة مما يُفضي الى انخفاض تكلفة الإنتاج.

ويلاحظ انخفاض تكلفة الانتاج للألواح الشمسية (الاطباق) وبذلك انخفاض تكلفة انتاج الكيلو / واط/ ساعة إلى 6 سنتات للكيلو في بعض مدن الولايات المتحدة الامريكية، تنخفض كذلك تكلفة التخزين للطاقة المولدة في فترات الذروة. وتشير البحوث القائمة حاليا وشركات النفط العالمية، ومنها «توتال» الفرنسية إلى تخفيض كلفة تخزين الكهرباء التي تنتج خلال النهار من الشمس في الليل، لأنها حاليا مرتفعة جدا.

ولا بد من الاستثمار في تطوير التخزين للطاقات الشمسية التي تتقدم بسرعة، فينبغي على الدول العربية أن تهتم بتطوير هذه الطاقة النظيفة وان تتابع التقدم السريع الذي يحصل في استخدامها لتوليد الكهرباء.

ولا بد من تركيز القطاع الخاص وصغار المبادرين على الحصول على منح ومساعدات وتمويل ودعم لمشروعات وأنشطة قطاع الطاقة المتجددة والنظيفة: حيث يعتبر قطاع الطاقة النظيفة او البديلة والاستثمار فيها من القطاعات التي تأخذ الأولوية في دعم الحكومات المختلفة مثل الوكالة الامريكية للتنمية، واليابانية، والكورية، ومعظم الوكالات الأوروبية، والبنوك المحلية، والبنوك الاسلامية، ولكن المستثمرين في هذه القطاعات المهمة لا يعرفون جميع مصادر التمويل هذه.

10.6 نموذج مقترح لرفع كفاءة استخدام الطاقة: بالتركيز على القطاع الصناعي

وبناءً على الوضع الراهن لقطاع الطاقة، فإن ذلك يتطلب عمل عربي وطني ومشترك ومتكامل وخاصة في برامج توفير الطاقة وترشيد استهلاكها كجزء من الخطط الاستراتيجية التنموية العربية، لذا فإن برامج كفاءة استخدام الطاقة يعتبر عاملاً تنمويا مهما يمكن ان يُسهم في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية والبحثية للدول العربية. وتجدر الاشارة أن المؤشر العربي لكفاءة استخدام الطاقة وتقدم الدول العربية في برامج كفاءة الطاقة (Arab Future Energy Index -2013) يستخدم عدداً من المؤشرات الفرعية لتقييم كفاءة استخدام الطاقة والتقدم في برامج المحافظة على الطاقة واستدامتها منها: اسعار الطاقة، وإطار السياسات الحاكمة للقطاع الطاقة، والقدرات المؤسسية والإطار القانوني والدعم الفني والهندسي. ومن اجل المحافظة على موارد الطاقة واستخداماتها بشكل كفوء فإن وضع الطاقة الراهن يتطلب عددا من الاجراءات في جميع القطاعات الاقتصادية والقطاعات الاكثر استخداما للطاقة مثل قطاعات البناء والتجارة والصناعة والاستثمار والآلات والمعدات وقطاعات النقل والصناعة الاستخراجية والتحويلية وخصوصا الصناعات كثيفة استخدام الطاقة (جدول6.6).

ومن أهم السياسات القطاعية التي يمكن ان تُسهم في ترشيد استخدام الطاقة السياسات الاقتصادية والمؤسسية والقانونية والتنظيمية والمعلوماتية حيث يمكن إدراج العديد من هذه السياسات. ويبين جدول (7.6) أدناه السياسات المؤسسية والتي تُصنف بين مهمة جداً أو مهمة لأنها الاساس في بناء استراتيجية وطنية لكفاءة استخدام الطاقة. اما من حيث سهولة تنفيذ السياسات المؤسسية في توفير الطاقة ورفع كفاءة استخدامها فهي ليست سهلة في الحالات الاربعة المذكورة في جدول (7.6).

ومن أهم السياسات القطاعية القانونية او التنظيمية أو المعلوماتية التي تُسهم في ترشيد استخدام الطاقة والتي تتضح في جدول (8.6) وينصح بتبني السياسات الخامسة والسادسة بسرعة من قبل معظم الحكومات العربية. اما السياسات السابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة فهي قانونية في طبيعتها وتتراوح بين طلب وتنفيذ كود البناء حسب القانون، وإزالة الانارة القديمة ومعدات الاضاءة القديمة، ووضع معايير لوقود السيارات

الجدول رقم (6.6): بعض التوصيات الخاصة بكفاءة استخدام الطاقة في جميع الدول العربية

القطاع	التوصيات الخاصة بكفاءة استخدام الطاقة
جميع القطاعات	• تأسيس وحدات وقدرات خاصة بتجميع بيانات الطاقة في جميع الدول العربية • تطوير خطط وطنية خاصة بكفاءة الطاقة • تسهيل الاستثمارات الخاصة في مجال الطاقة • إزالة دعم الطاقة بشكل تصاعدي
البناء التجاري والصناعي والاستثماري والسكني	• فرض سياسات توفير الطاقة • دعم إعادة بناء المنشآت القديمة لتوفير الطاقة • تشجيع استخدام المكونات وأنظمة البناء الموفرة للطاقة
الآلات والمعدات	• فرض معايير لكفاءة الاجهزة الكهربائية والمعدات • مراجعة والتأكد من معايرة (المعايير والمقاييس) والتأكد من تطبيقها وتنفيذها لتوفير الطاقة
الاضاءة	• ازالة اللمبات غير الموفرة للطاقة (العادية) التي تصرف كميات كبيرة من الطاقة • استخدام الانارة عالية الكفاءة في الطرقات مثل الشمسية أو الموفرة للطاقة
النقل	• فرض معايير توفير الوقود على المركبات • تشجيع امتلاك المركبات الصغيرة الموفرة للوقود • تشجيع القيادة البيئة والنقل الجماعي • دعم تطوير وتنفيذ مشاريع النقل الجماعي الموفر للطاقة والاقل تلوثاً للبيئة.
الصناعة	• الالتزام ببروتوكولات ادارة الطاقة وكفاءتها • طلب معايير انجاز بالحد الادنى للمعدات • تشجيع استخدام طاقة كفؤة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة • وضع السياسات والادلة الاستشارية لدعم كفاءة استخدام الطاقة الصناعية.

الجدول رقم (7.6): السياسات القطاعية المؤسسية التي يمكن ان تُسهم في ترشيد استخدام الطاقة

ترتيب السياسة	السياسة	نوعها	القطاع	اهميتها	التغير المتوقع	سهولة تنفيذها
الأولى	تأسيس مركز تجميع بيانات الطاقة	مؤسسية	كل القطاعات	مهمة جداً	غير متاح	ليست صعبة
الثانية	تطوير خطط وطنية لتوفير الطاقة	مؤسسية	كل القطاعات	مهمة جداً	غير متاح	ليست صعبة
الثالثة	تحديد مؤسسات خاصة لسياسات توفير الطاقة	مؤسسية	كل القطاعات	مهم	كبير	معقد ويواجه تحدى
الرابعة	مراقبة والتأكد من وفرض المعايير	مؤسسية	الآلات والمعدات	مهم	كبير	غير سهل

الجدول رقم (8.6): السياسات القطاعية القانونية والتنظيمية والمعلوماتية التي يمكن ان تُسهم في ترشيد استخدام الطاقة

ترتيب السياسة	السياسة	نوعها	القطاع	اهميتها	التغير المتوقع	سهولة تنفيذها
الخامسة	معايير لاستخدام الطاقة على الاجهزة والمعدات	قانونية	المعدات	مهم	كبير جدا	ليست صعبة
السادسة	الالتزام بالبروتوكول الخاص بإدارة الطاقة	تنظيمية	الصناعة	مهم	كبير جدا	ليست صعبة
السابعة	طلب وتنفيذ كود البناء حسب القانون	قانونية	قطاع البناء	مهم	كبير	غير سهل
الثامنة	إزالة الانارة القديمة ومعدات الاضاءة القديمة	قانونية	الآلات والمعدات	مهم	كبير جداً	غير سهل
التاسعة	معايير لوقود السيارات يتضمن الكفاءة والفاعلية	قانونية	النقل	مهم جداً	كبير جدا	صعب
العاشرة	وضع متطلبات ومعايير اداء للآلات	قانونية	الصناعي	مهم جدا	كبير جداً	غير صعب
الحادية عشر	تشجيع القيادة البيئية	معلوماتية	النقل	مهم	كبير	صعبة
الثانية عشر	تشجيع كفاءة استخدام الطاقة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة	معلوماتية	صناعي	مهم	متوسط	غير صعب
الثالثة عشر	وضع سياسات تدعم قطاع الصناعة وتعزيز كفاءة الاستخدام	معلوماتية	صناعي	مهم	متوسط	غير صعب

يتضمن الكفاءة والفاعلية والتي تخص قطاعات البناء والآلات والمعدات وقطاع النقل ولكن التوفير في حالة إقرار مثل هذه السياسات كبير جداً ولكنها ليست سهلة التنفيذ. اما السياسات الحادية عشر والثانية والثالثة عشر فهي سياسات معلوماتية في طبيعتها تركز على قطاعات النقل والصناعة مهمة جدا وينتج عنها توفير متوسط- كبير وهي غير صعبة التطبيق.

وهنالك مجموعة من السياسات الاقتصادية والتي تُسهم في ترشيد استخدام الطاقة والتي تتضح في جدول (9.6) وتتركز في تسهيل الاستثمارات في مجال الطاقة، وتشجيع السيارات الخفيفة وتجديد السيارات لاستهلاك كميات اقل من الوقود، وإزالة الدعم بشكل متصاعد إلا للمستحقين، وإعادة بناء البنايات المتهالكة لتتوائم مع متطلبات توفير الطاقة، وتشجيع استخدام المواد الموفرة للطاقة في البناء، ووضع الإنارة الموفرة للطاقة في الشوارع. علاوة على دعم النقل العام وتطويره ليستخدمه المواطن العربي بسهولة ويسر مما يوفر كميات كبيرة من الطاقة ويخفض من الازدحام المروري.

الجدول رقم (9.6): السياسات القطاعية الاقتصادية التي يمكن ان تُسهم في ترشيد استخدام الطاقة

ترتيب السياسة	السياسة	نوعها	القطاع	اهميتها	التغير المتوقع	سهولة تنفيذها
الرابعة عشر	تسهيل الاستثمارات في مجال الطاقة	اقتصادية	كل القطاعات	مهم	كبير	ليست سهلة
الخامسة عشر	تشجيع السيارات الخفيفة وتجديد السيارات لاستهلاك كميات اقل من الوقود	اقتصادية	النقل	مهم	كبير	ليست سهلة
السادسة عشر	إزالة الدعم بشكل متصاعد إلا للمستحقين	اقتصادية	كل القطاعات	مهم جداً	كبير جداً	صعب جداً
السابعة عشر	اعادة بناء العمارات لتتوائم مع توفير الطاقة	اقتصادية	البناء	مهم	كبير	غير صعب
الثامنة عشر	تشجيع استخدام المواد الموفرة للطاقة في البناء	اقتصادية	البناء	متوسط الاهمية	كبير	غير صعب
التاسعة عشر	وضع إنارة شوارع موفرة للطاقة	اقتصادية	الآلات والمعدات	متوسط الاهمية	متوسط	غير صعب
العشرون	دعم وتطوير النقل العام	اقتصادية	النقل	مهم	كبير	صعبة

11.6 النتائج والتوصيات

في إطار عرض هذا الفصل الخاص بتنويع قطاع الطاقة فإنه لا بد من حث متخذ القرار في الدول العربية ودعوة الجهات المعنية بقطاع الطاقة النظر في الاقتراحات والتوصيات التالية:

* ضرورة الاهتمام بتنويع قطاع الطاقة نظراً للإسقاطات البيئية والاقتصادية والاجتماعية وعلى عمليات النمو والاستدامة، بحيث اتضح صعوبة الاستمرار في الوضع الراهن والانعكاسات السلبية التي يمكن أن تسببها الأنماط الحالية لاستهلاك الطاقة، وضرورة التوجه نحو أنماط أكثر استدامة وذلك عبر اعتماد السياسات والتشريعات المناسبة واتخاذ الإجراءات التقنية الضرورية.

* تأسيس مؤسسات وطنية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري وتعنى بتنويع وإنتاج واستخدام الطاقة من أجل التنمية المستدامة، ومنها الأمور المتعلقة بتحسين كفاءة الطاقة، في القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الصناعي، واستخدام مصادر الطاقة البديلة.

* تبني وتطوير استراتيجيات وطنية وبرامج تنفيذية بهدف ترشيد وتحسين كفاءة استخدام الطاقة وذلك من خلال وضع الخطط وتنفيذ البرامج الريادية لتحسين كفاءة استخدام الطاقة في الصناعات المختلفة وتوفير قاعدة بيانات عن أداءها وحجم الوفر الناتج عنها، والتشجيع على إقامة شركات خدمات الطاقة، ودعم الإجراءات المتعلقة بوضع المواصفات والمعايير التي تساهم في تحسين كفاءة الطاقة.

* زيادة الوعي حول أهمية تنويع وترشيد الطاقة في المنشآت الصناعية وتدريب المهندسين والفنيين على إنجاز التدقيقات الطاقوية في المصانع ومراقبة الأداء. وتنظيم الندوات وورشات العمل التدريبية، وتشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي على الاستثمار في الصناعات التي تستخدم مصادر متنوعة من الطاقة/ أو الطاقات المتجددة لما يحققه ذلك من دور إيجابي في تحسين إدارة المنشآت وكفاءة استخدام الموارد.

* إجراء مراجعات دورية لتعريفة الطاقة المستهلكة في القطاع الصناعي في الدول التي تحظى بها هذه الأسعار بدعم واسع وتشجيع المصنعين على تحسين كفاءة استخدام الطاقة.

* دعم جهود الدول العربية في تطوير استراتيجيات استخدام الطاقة لأجل التنمية المستدامة وإعداد برامج للتدريب وبناء القدرات الوطنية في هذا المجال.

* توطيد التنسيق والتعاون العربي والإقليمي عبر الآليات الموجودة والسعي للحصول على دعم المؤسسات الدولية في تطوير البنى المؤسساتية وتسهيل تدفق الاستثمارات لقطاع الطاقة المتجددة.

* التنسيق والتعاون في جمع المعلومات الدورية وإعداد الاستبيانات وتنفيذ برامج التعاون وتبادل المعلومات والخبرات بين المنظمات والهيئات العربية والإقليمية والدولية ذات العلاقة. ووضع وتبادل البرامج الإعلامية التي تهدف إلى ترشيد استهلاك الطاقة.

* استخدام السياسات الصناعية الحديثة لا سيما الانتقائية وتوجيه الحوافز والدعم لقطاع الطاقات المتجددة وتخفيض الدعم على قطاع الطاقات الأحفورية الملوثة للبيئة.

الهوامش

1 قفزت اقتصادات الدول الخليجية بفضل النفط إلى مصاف الدول ذات الدخل المرتفع دون حدوث تحول عميق في هيكلها الإنتاجي. أما باقي الدول العربية باستثناء دول القرن الأفريقي العربية (دول ذات دخل منخفض) فهي مصنفة كدول ذات دخل متوسط (شريحة دنيا وشريحة عليا) ولم تستطع أن تحدث نموا ينقلها إلى مصاف الدول الصناعية الحديثة.

2 تشكل بطالة الشباب المتعلم وخاصة للإناث أعلى معدلات البطالة في العالم. بالمقابل استطاعت الدول الخليجية أن تمتص البطالة السافرة من خلال سياسات التوظيف السخية في القطاع العام وتحويلها إلى بطالة مقنعة.

3 يحاول منهج تشخيص النمو الذي اقترحه الاقتصادي داني رودريك أن يحدد القيود الهيكلية المثبطة للنمو وكذلك تصنيفها حسب حدتها وشدة تأثيرها على النمو مما يسمح بترتيب الأولويات في تحديد السياسات الهادفة لتنشيط النمو الاقتصادي.

4 حسب بيانات الدخل التي أعدها ماديسون والتي تقدم بيانات عن دخل الفرد مقاسا بالقوة الشرائية المتعادلة ما بين 1950-2010 فإن أغلب الدول العربية كان مستوى دخلها أعلى من كوريا سنة 1950. ونظرا لفارق النمو ما بين الدول العربية (1.4 % سنويا) وكوريا (5.4 %سنويا) فإن كوريا الذي كان دخلها أقل من كل الدول العربية أصبح يفوق هذه الأخيرة بعدة مرات.

5 حسب الاقتصادي ثيروول يرتبط النمو بوضع ميزان المدفوعات حيث يشكل وضعه قيدا قاهرا نظرا لاعتماد التنمية على استيراد السلع الرأسمالية والمدخلات المتنوعة الضرورية للعملية الإنتاجية وكذلك لخدمة المديونية التي يتم اللجوء اليها لغلق فجوة الموارد.

6 تشير قاعدة بيانات بريتيش بتروليوم (2017) أن أسعار النفط بأسعار 2016 عرفت استقرارا طويلا حتى نهاية الستينات لتشهد بعدها صدمات قوية نتيجة التطورات السياسية والاقتصادية في الدول المنتجة والمستهلكة حيث أصبح سعر النفط أكثر تذبذبا ويعرف دورات سعرية قصيرة.

7 يختلف انتاج النفط والمناجم في التأثير على الاقتصاد عن الزراعة وذلك لتركزه الجغرافي والمكاني وانفصال بنيته التحتية (أنابيب وموانئ تصدير) وامتلاكه كليا للحكومات مما يؤثر مباشرة على الدخل القومي. أما القطاع الزراعي المملوك للقطاع الخاص وغير المركز مكانيا يحتاج إلى بنية تحتية لوجستية والى تطوير صناعات محلية تثمن المنتوج، وكذلك قدرة على تطوير الصادرات بكميات كبيرة حتى يؤثر إيجابا على الاقتصاد.

8 يمكن اعتبار العوائد النفطية وصادرات قطاع المناجم والتحويلات الخارجية بما فيها تحويلات المهاجرين والمساعدات ومختلف الريوع كلها موارد أولية لها أثر مشابه على سعر الصرف. أثر الموارد على ارتفاع سعر الصرف مختلف عن أثر ساملسون بالأساس والناجم عن ارتفاع الإنتاجية وبالتالي القدرة الشرائية للعملة.

9 حسب هذه النظرية التي طورها نيري وكوردن (1983) فإن سعر الصرف الحقيقي هو نسبة أسعار قطاع السلع القابلة للاتجار على أسعار السلع غير قابلة للاتجار.

10 ترى مرسي (2017) أن النمو لم يصاحبه تحول هيكلي في معظم الدول العربية.

11 أظهرت الدراسة الشهيرة لـ "ساكس، وورنر" العلاقة السلبية بين هبة الموارد والنمو الاقتصادي، بسبب سلوك البحث عن الريع. أما "ملهم" فقد أكد أن الموارد تتحول إلى نقمة عندما تؤجج المؤسسات سلوك النهب من طرف طبقة من رجال الأعمال المتطفلين.

12 انخفاض حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لا يعتبر تدهورا للقطاع كما يعتقد، وإنما هو نتاج التفاوت في معدلات النمو حيث أن الصناعة والخدمات تنمو أسرع ولا تتعرض لقانون تناقص الغلة. بالمقابل نمو القطاع الزراعي سيكون مرهون بتطور الإنتاجية وبالتالي فإن تراجع حصة القطاع سيصاحبه ارتفاع في الإنتاجية من خلال امتصاص الفائض من العمالة في القطاعات الأخرى.

13 عادة ما يستخدم حجم السكان كمقياس لحجم السوق الداخلي وبالتالي الطلب على السلع والخدمات. في حال الدول النفطية والتي ارتفع دخلها إلى مستويات عالية فإن ارتفاع القوة الشرائية يقلل من أثر حجم السكان كمحدد لحجم السوق.

14 رأى الجيل الأول من المؤيدين لنظرية الدفعة القوية لإحداث التنمية أمثال روزنشتاين-رودان أن هبة الموارد الاولية تمثل فرصة ثمينة لهذه الدول لتتحول بسرعة الى دول صناعية.

15 هذه الظاهرة ليست خاصة بالدول النفطية فقد عرفتها كل الدول ذات الهبات الكبيرة من الموارد الطبيعية في بدايات تنميتها مثل السويد وكندا وأستراليا.

16 أشار "مايكل بورتر" أن المزايا التنافسية يمكن استحداثها حتى في الدول فقيرة الموارد وذلك من خلال تبني استراتيجيات تنموية قائمة على سياسات تشجع الاستثمار في راس المال البشري والمعرفي والمادي والتقاني

17 يقاس حجم الاقتصاد بعدد السكان ومستوى الدخل والذي يحدد مستوى الطلب الداخلي.

18 حسب بيانات الديون الخارجية التي يصدرها البنك الدولي (إحصاءات الديون الخارجية 2018) فإن الديون الخارجية للدول النامية قد بلغت 6876 مليار دولار أمريكي تشكل فيها حصة الصين والهند والمكسيك والبرازيل والأرجنتين وتركيا أكثر من 50 %.

19 في العديد من الحالات توجه الاستثمار الأجنبي المباشر للدول لتجاوز قيود الحماية، ووجه إنتاجه لتلبية الطلب الداخلي، وفي الدول التي انتهجت استراتيجية ترويج الصادرات وجهت الاستثمارات الأجنبية نحو التصدير من خلال تطوير مناطق التجارة الحرة وخاصة مناطق معالجة الصادرات.

20 بلغ مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى سنغافورة سنة 2015 أكثر من 981 مليار دولار أمريكي وفي هونغ كونغ 1891 مليار دولار، بالمقابل لم يتعدى إجمالي مخزون الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية مبلغ 700 مليار دولار لذات العام.

21 شكلت مبادرة جيمس بيكر 1985 تحولا أساسيا في ربط عمليات إعادة الجدولة ببرامج الإصلاح الاقتصادي تحت رعاية صندوق النقد الدولي والتي كلها تضمنت تحرير التجارة الخارجية كأحد متطلبات الإصلاح الاقتصادي.

22 على سبيل المثال بلغ متوسط النمو الاقتصادي خلال الفترة 1960-2010 (معدل النمو طويل الأجل) 5.3 % سنويا في مصر، 4.9 % في الأردن، 5.04 % في المغرب، 4.23 % في تونس. كل هذه الدول تعرف عجزا مزمنا في موازينها التجارية السلعية وفي الموازنة وتعرف معدلات بطالة مرتفعة.

23 تمتلك الأردن وتونس والمغرب وسوريا ومصر احتياطات كبيرة من الفوسفات تبلغ حوالي 28 % من الاحتياطي العالمي، في حين لم تتعدى صادرات المغرب وتونس والأردن 2.4 مليار دولار سنة 2016، شكلت صادرات الفوسفات الخام نصفها تقريباً.

24 تستخدم كلمة الصناعة بمفهومها الواسع ويقصد بها فنون وطرق إنتاج وتوزيع السلع والخدمات. حيث أن لفظ الصناعة السنيمائية وصناعة السياحة يقصد بها عمليات وطرق الإنتاج

المستخدمة في هذه القطاعات الخدمية.

25 أنظر أطلس التطور الاقتصادي

26 بالرغم من أنه يتم الكلام عن هاتين الاستراتيجيين كأنهما بديلين مستقلين، لكن من الصعب على أرض الواقع الفصل بينهما بحيث أنه يمكن أن تطور الدول مزيج من التوجهين بحيث تشجع على إنتاج السلع محليا عوض استيرادها وفي نفس الوقت توجيه جهود أخرى لتشجيع الصادرات لسلع أخرى. وتشير تجارب الدول الناجحة أنه في المراحل الأولى من التنمية كان التركيز منصبا على إحلال الواردات وبعد نمو الطاقة الإنتاجية تم التحول إلى التركيز على تشجيع الصادرات.

الملاحق

الملحق رقم (1.1)

(أ) منهجية احتساب مؤشر التحول الهيكلي - (Structural Change Index (SCI

$$SCI = \frac{1}{2}\sum_{i=1}^{n} |X_{it} - X_{is}|$$

حيث:

Xit، Xis هي حصص القطاع (i) في السنوات t، s .

تعبر السنوات عن القيم المتوسطة لخمس سنوات تجنبا للتغيرات والتقلبات الاستثنائية في معدلات مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي.

(ب) منهجية احتساب التخصص / التنوع عن طريق مؤشر ثايل

$$Theil_{ijt} = \left[\frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{S_{ijt}}{\bar{S}_{it}}\right) In\left(\frac{S_{ijt}}{\bar{S}_{it}}\right)\right] / InN$$

حيث:

i، j، t : تشير إلى الدولة، القطاع، والزمن على التوالي.

N: تشير إلى عدد القطاعات (في هذه الحالة 4 قطاعات).

S_{ijt} تشير الى حصة القطاع j في الدولة I في الزمن t.

$\bar{S}_{it}$ هي متوسط حصة القيمة المضافة بالنسبة لكل القطاعات في الدولة I في الزمن t.

وتتراوح قيمة مؤشر ثايل بين (0-1) وكلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد الصحيح كلما دلّ ذلك على ارتفاع مستوى التخصص في اقتصاد الدولة أي انخفاض مستوى التنويع الاقتصادي.

الملحق رقم (1.2): المساهمات القطاعية للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية وعدد من دول المقارنة لفترات زمنية مختلفة

(1.2.1) القيمة المضافة في القطاع الصناعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (1965-2015) ×

الدولة	1965	1975	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015
الجزائر	37.7	50.2	53.6	48.2	50.4	58.6	59.7	53.9	39.0
البحرين	..	..	48.5	45.7	39.9	..	..	45.0	40.3
جيبوتي	..	..	..	22.0	15.4	15.4	16.6	..	..
مصر	26.9	26.9	28.6	28.7	32.3	33.1	36.3	37.5	36.3
العراق	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الأردن	19.3	23.7	24.6	26.2	28.9	25.5	28.6	30.7	29.6
الكويت	..	..	..	..	..	..	..	61.0	51.1
لبنان	..	..	..	..	24.9	22.8	16.1	14.9	16.6
ليبيا	..	..	..	..	..	..	75.5	..	..
مينا MENA	32.4	47.1	34.3	34.1	36.5	39.6	44.8	39.9	..
المغرب	..	..	33.5	31.5	30.0	30.2	29.0	28.6	29.2
موريتانيا	35.6	34.1	32.9	28.8	25.2	28.0	33.2	41.6	..
عُمان	23.5	77.5	59.3	54.1	46.5	59.2	63.5	64.1	53.9
قطر	..	..	..	..	..	204.2	119.0	94.8	58.5
السعودية	..	71.8	41.4	48.8	48.9	53.9	62.1	58.5	45.9
الصومال	5.7	12.5	7.7	..	..	..	..	..	..
السودان	13.1	14.0	16.5	15.3	10.5	20.8	27.7	28.4	2.6
تونس	21.9	29.4	37.5	33.6	33.7	30.2	29.3	31.5	28.2
الإمارات	..	..	..	..	..	..	..	..	..
اليمن	..	..	..	33.4	30.0	45.8	48.3	43.1	53.1
العالم	..	..	..	..	33.5	30.7	30.0	28.7	..
جزر القمر	..	..	14.1	8.3	11.9	11.2	11.8	11.8	10.8
سوريا	..	..	23.3	25.5	20.3	37.9	36.2	..	..
فلسطين	..	..	..	..	31.9	25.0	26.8	24.1	..

المصدر: البنك الدولي (2017)

● يتضمن القطاع الصناعي وفقا لقاعدة بيانات البنك الدولي مساهمة قطاع الصناعات التحويلية، وقطاع الصناعات الأخرى التي يشتمل على (الصناعات الاستخراجية.، والكهرباء، والماء، والانشاءات)

(1.2.2) **القيمة المضافة في القطاع الزراعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي** (1965-2015)

الدولة	1965	1975	1985	1995	2000	2005	2010	2015
الجزائر	12.9	10.4	9.0	10.5	8.9	8.0	9.0	13.1
البحرين	..	..	1.2	0.9	..	..	0.3	0.3
جيبوتي	..	..	..	3.2	3.5	3.5	..	..
مصر	28.6	29.0	20.0	16.8	16.7	14.9	14.0	11.2
العراق	..	..	..	..	..	..	..	..
الكويت	..	..	..	..	..	..	0.4	0.6
الأردن	15.4	7.9	5.5	4.3	2.3	3.1	3.4	4.2
لبنان	..	..	..	7.6	7.1	4.0	4.3	4.8
ليبيا	..	..	..	..	..	2.3	..	..
مينا MENA	20.5	13.2	14.5	14.1	11.6	9.1	9.2	..
عُمان	60.6	2.8	2.8	2.8	2.2	1.6	1.4	1.6
المغرب	..	..	14.7	15.4	13.3	13.1	14.4	14.5
موريتانيا	32.2	29.6	22.5	37.4	36.7	30.5	21.7	..
السعودية	..	0.9	3.7	5.9	4.9	3.2	2.4	2.3
السودان	46.0	40.6	33.5	38.7	42.2	31.5	24.6	39.3
تونس	23.7	21.0	18.1	13.0	11.3	10.1	8.2	10.4
العالم	..	..	..	8.0	5.2	4.4	3.9	..
اليمن	..	..	..	20.5	13.8	10.5	8.2	9.5
فلسطين	..	..	..	12.8	11.2	6.1	6.6	..
الإمارات	..	..	..	..	..	..	..	..

المصدر: البنك الدولي (2017)

(1.2.3) القيمة المضافة في القطاع الخدمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (1965-2015)

الدولة	1965	1975	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015
الجزائر	49.4	39.4	37.4	40.5	39.1	32.5	32.3	37.1	47.9
العالم العربي	..	..	..	..	..	45.1	40.4	43.2	51.7
البحرين	..	..	50.4	53.3	59.2	..	..	54.7	59.4
جزر القمر	..	..	49.8	50.3	47.2	49.9	47.0	46.1	55.7
جيبوتي	..	..	..	74.9	81.3	81.1	79.9	..	..
مصر	44.5	44.1	51.5	52.0	50.9	50.1	48.8	48.5	52.5
العراق	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الأردن	65.3	68.4	69.9	66.0	66.8	72.1	68.3	65.9	66.2
الكويت	..	..	..	..	..	..	..	38.5	48.3
ليبيا	..	..	..	..	..	..	22.2	..	..
لبنان	..	..	..	..	67.5	70.1	79.9	80.8	78.6
موريتانيا	32.2	36.3	44.6	41.6	37.4	35.3	36.3	36.7	..
مينا MENA	47.1	39.7	51.2	50.0	49.0	48.6	45.9	50.4	..
المغرب	..	..	51.8	51.3	54.7	56.6	57.9	56.9	56.3
قطر	..	..	..	..	..	55.8	34.5	33.2	41.3
السعودية	..	27.2	54.9	45.5	45.2	41.1	34.7	39.1	51.8
الصومال	23.7	33.3	25.6	..	..	..	..	..	..
السودان	40.9	45.4	50.0	44.2	50.8	37.0	40.8	47.0	58.1
تونس	54.3	49.7	44.4	48.7	53.2	58.5	60.6	60.3	61.4
فلسطين	..	..	..	..	55.3	63.8	67.1	69.3	..
العالم	..	..	..	..	58.4	64.4	65.7	67.3	..
اليمن	..	..	..	27.7	36.8	31.8	32.5	28.1	34.2
الإمارات	..	..	..	..	..	..	..	..	..
سوريا	..	..	54.8	44.7	48.2	38.3	44.3	..	..
عُمان	15.9	19.7	37.9	43.3	50.7	38.6	34.8	36.6	47.4

المصدر: البنك الدولي (2017)

(1.2.4) القيمة المضافة في قطاع الصناعات التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (1965-2015)

الدولة	1965	1975	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015
الجزائر	13.3	9.7	13.7	11.4	11.5	7.5	..	..	..
البحرين	..	..	10.1	16.7	19.1	..	..	14.5	17.3
جزر القمر	..	..	3.7	4.2	4.2	4.3	4.1	5.2	7.5
جيبوتي	..	..	..	3.6	2.8	2.6	2.6	..	..
مصر	..	17.4	13.5	17.8	17.4	19.4	17.8	16.9	16.6
الأردن	11.9	8.9	10.2	13.6	15.1	15.7	17.9	19.2	18.5
العراق	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الكويت	..	..	..	..	..	..	..	5.5	6.2
ليبيا	..	..	..	..	..	..	4.7	..	..
لبنان	..	..	..	..	14.0	13.0	8.1	8.3	9.1
موريتانيا	..	..	12.9	10.3	8.3	13.2	10.0	8.1	..
المغرب	..	..	22.3	22.0	21.5	20.7	18.7	17.4	18.0
مينا MENA	..	11.2	12.5	16.1	15.7	15.3	14.1	13.9	..
عُمان	0.4	0.3	2.4	2.9	4.7	5.7	8.6	10.6	9.7
قطر	..	..	..	..	..	31.9	19.8	12.5	9.7
الصومال	2.5	5.6	5.0	4.6	..	..	..	..	..
السعودية	..	5.0	8.0	8.6	9.6	9.7	9.5	11.0	12.3
السودان	6.1	6.9	8.6	8.7	4.8	8.6	6.9	5.9	..
تونس	9.2	10.3	17.3	19.1	21.8	18.3	17.4	18.0	16.9
سوريا	..	..	..	21.5	15.5	6.5	..	..	..
فلسطين	..	..	..	..	18.9	12.1	14.6	15.8	..
اليمن	..	..	..	19.0	12.3	5.7	7.1	8.0	10.6
العالم	..	..	..	..	21.3	19.2	17.9	16.7	..
الإمارات	..	..	..	..	..	..	..	..	..

المصدر: البنك الدولي (2017)

الملحق رقم (1.5): نتائج تطبيق منهجية فضاء السلع في حالة المملكة العربية السعودية حسب التصنيف التقاني

رمز السلعة	مستوى التكنولوجيا	المنتجات القائمة اليوم	رمز السلعة	مستوى التكنولوجيا	المنتجات والأنشطة المقترحة للتنويع وفق منهجية فضاء السلع
019	RB	الحيوانات الحية	05410	RB	البطاطس، طازجة أو مبردة (لا تشمل البطاطا الحلوة)
0221	RB	الحليب (بما في ذلك الحليب منزوع الدسم) وكريم، غير مركز ولا محلى	00111	RB	توليد وتربية الحيوانات
			00119	RB	تربية الحيوانات
			01720	RB	النقانق ومنتجات مماثلة، من اللحوم والمستحضرات الغذائية على أساس هذه المنتجات
			02231	RB	الزبادي مركز أو غير مركز يحتوي او لا يحتوي على سكر مضاف أو مواد تحلية أخرى أو نكهات أو فواكه أو مكسرات أو كاكاو مضافة
			02232	RB	الزبادي والقشدة وغيرها من الحليب أو الكريم المخمر أو المحمض، يحتوي او لا يحتوي على سكر مضاف أو مواد تحلية أخرى أو نكهات أو فواكه أو مكسرات أو كاكاو مضافة
			02233	RB	الآيس كريم وإن كانت تحتوي على الكاكاو
			09811	RB	المستحضرات المتجانسة من اللحوم وفضلات اللحوم الصالحة للأكل
			09812	RB	الخضروات المتجانسة
			09813	RB	مستحضرات الفاكهة المطبوخة
			09814	RB	مستحضرات غذائية مركبة ومتجانسة
			53341	MT	الدهانات والورنيش وعلى أساس البوليمرات الاصطناعية أو البوليمرات الطبيعية المعدلة كيميائيا
			53342	MT	الدهانات والورنيش على أساس البوليمرات الاصطناعية أو البوليمرات الطبيعية المعدلة كيميائيا
			53343	MT	الدهانات والرويشات الأخرى
			53344	MT	الأصباغ (بما في ذلك مساحيق معدنية ورقائق) تحل في وسائط غير مائية، في شكل سائل أو لصق، من النوع المستخدم في صناعة الدهانات والأصباغ والمواد التلوين الأخرى طرحها في أشكال أو عبوات للتجزئة
			63511	RB	صناديق، وعبوات وبراميل للتعبئة
			63512	RB	المنصات، وغيرها من لوحات التحميل
			81320	MT	علامات مضيئة، لوحات مضيئة
0223	RB	زبادي؛ حليب الزبدة، اللبن المخمر أو المحمض والمثلجات	1720	RB	النقانق ومنتجات مماثلة، من اللحوم والمستحضرات الغذائية على أساس هذه المنتجات

تابع الملحق رقم (1.5): نتائج تطبيق منهجية فضاء السلع في حالة المملكة العربية السعودية حسب التصنيف التقاني

رمز السلعة	مستوى التكنولوجيا	المنتجات القائمة اليوم	رمز السلعة	مستوى التكنولوجيا	المنتجات والأنشطة المقترحة للتنويع وفق منهجية فضاء السلع
			02211	RB	الحليب يحتوي على دهون لا تتجاوز 1٪
			02212	RB	الحليب والكريم، يحتوي على دهون تتجاوز 1٪ ولكن لا تتجاوز 6٪
			02213	RB	كريم يحتوي على دهون تتجاوز 6٪
			04841	RB	بسكويت، خبز محمص ومنتجات مماثلة
			04842	RB	البسكويت الحلو، الفطائر والرقائق، وما شابه ذلك
			06221	RB	العلكة، وإن كانت مغلفة بالسكر
			09811	RB	المستحضرات المتجانسة من اللحوم وفضلات اللحوم الصالحة للأكل
			09812	RB	الخضروات المتجانسة
			09813	RB	المستحضرات من الفاكهة المطبوخة
			09814	RB	مستحضرات غذائية مركبة متجانسة
			09841	RB	صلصة الصويا
			09842	RB	صلصة الطماطم وصلصات الطماطم الأخرى
			09843	RB	دقيق الخردل، ومستحضرات الخردل
			09844	RB	الخل وبدائل الخل
			09849	RB	الصلصات والمستحضرات الأخرى؛ والتوابل المختلطة
			11101	RB	المياه، بما في ذلك المياه المعدنية الطبيعية أو الاصطناعية والمياه الغازية، لا تحتوي على السكر المضاف أو المواد التحلية الأخرى ولا النكهة
			11102	RB	المياه (بما في ذلك المياه المعدنية والمياه الغازية) التي تحتوي على سكر مضاف أو مواد تحلية أخرى، وغير ذلك من المشروبات غير الكحولية.
			28821	RB	النفايات النحاسية والخردة
			63511	RB	صناديق، التعبئة والعبوات مماثلة
			63512	RB	المنصات، وغيرها من لوحات التحميل
			64211	LT	كرتون، وصناديق، من الورق الموج أو الورق المقوى
			64212	LT	كرتون قابل للطي، وصناديق من الورق أو الورق المقوى غير الموج.
			64213	LT	أكياس من عرض 40 سم أو أكثر
			64214	LT	أكياس أخرى، بما في ذلك المخاريط

تابع الملحق رقم (1.5): نتائج تطبيق منهجية فضاء السلع في حالة المملكة العربية السعودية حسب التصنيف التقاني

رمز السلعة	مستوى التكنولوجيا	المنتجات القائمة اليوم	رمز السلعة	مستوى التكنولوجيا	المنتجات والأنشطة المقترحة للتنويع وفق منهجية فضاء السلع
			64215	LT	حاويات التعبئة الأخرى، بما في ذلك الأكمام
			64216	LT	صواني الحرف، وصناديق التخزين والمواد المماثلة، من النوع المستخدم في المكاتب والمحلات التجارية أو ما شابه ذلك
			64241	LT	ورق السجائر، مقطعة بالحجم، وإن كانت في شكل كتيبات أو أنابيب
			64242	LT	الورق الكربوني، ورق النسخ الذاتي، وأوراق النسخ أو النقل الأخرى وألواح الإزاحة، من الورق، وإن كانت موضوعة في صناديق
			64243	LT	ورق تواليت، مقطعة في لفات أو في صفائح
			64245	LT	فلتر الورق والورق المقوى، مقطعة إلى حجم أو شكل
			69242	LT	براميل الألمنيوم والعلب والصناديق والحاويات المماثلة (بما في ذلك الحاويات الأنبوبية الصلبة أو القابلة للطي)، تبلغ سعتها لا تتجاوز 300 لتر، وإن كانت مبطنة أو معزولة بالحرارة،
			69243	LT	حاويات من الحديد أو الصلب للغاز المضغوط أو المسال
			69244	LT	حاويات من الألومنيوم للغاز المضغوط أو المسال
			89311	LT	أكياس وحقائب
			89319	LT	قطع لنقل البضائع أو تعبئتها، والسدادات، والأغطية للإغلاق
0249	RB	اجبان أخرى	02241	RB	مصل اللبن ومعدل مصل اللبن وإن كان مركزا أو محتويا على سكر مضاف أو مواد تحلية أخرى
			02249	RB	المنتجات المكونة من الحليب الطبيعي
0599	RB	عصير من أي فاكهة واحدة (بخلاف الحمضيات) أو الخضار؛ خليط من عصائر الفاكهة أو الخضار	05451	RB	البصل والكراث، طازجة أو مبردة
			05452	RB	الثوم والكراث والخضار الأخرى، طازجة أو مبردة
			05453	RB	الملفوف، طازجة أو مبردة
			05454	RB	الخس، طازجة أو مبردة
			05455	RB	الجزر، اللفت، سلطة الشمندر، الفجل والجذور الصالحة للأكل المماثلة، طازجة أو مبردة

تابع الملحق رقم (1.5): نتائج تطبيق منهجية فضاء السلع في حالة المملكة العربية السعودية حسب التصنيف التقاني

رمز السلعة	مستوى التكنولوجيا	المنتجات القائمة اليوم	رمز السلعة	مستوى التكنولوجيا	المنتجات والأنشطة المقترحة للتنويع وفق منهجية فضاء السلع
			05456	RB	الخيار والقرع، طازجة أو مبردة
			05457	RB	الخضروات الطازجة، طازجة أو مبردة
			05458	RB	الفطر والكمأة، طازجة أو مبردة
			05459	RB	الخضروات الأخرى، طازجة أو مبردة
			05791	RB	البطيخ (بما في ذلك بطيخ المياه) طازجة
			05792	RB	الكمثرى الطازجة
			05793	RB	المشمش، الكرز، الخوخ (بما في ذلك النكتارين)، الخوخ طازجة.
			05794	RB	الفراولة، التوت، العليق، التوت، التوت البري، التوت، وغيرها من الفواكه الطازجة
			05795	RB	الأناناس، الطازجة أو المجففة
			05796	RB	مواعيد، طازجة أو مجففة
			05797	RB	الأفوكادو، الجوافة، المانجو طازجة أو مجففة
			05798	RB	الفواكه الطازجة الأخرى
			05799	RB	الفواكه، المجففة، والمكسرات أو الفواكه المجففة
			05892	RB	المكسرات والفول السوداني وغيرها من البذور
			05893	RB	أناناس
			05894	RB	فاكهة حمضية
			05895	RB	المشمش والكرز والخوخ
			05896	RB	الفواكه أو الأجزاء الصالحة للأكل من النباتات
0981	RB	مستحضرات غذائية متجانسة	01720	RB	النقانق ومنتجات مماثلة، من اللحوم والمستحضرات الغذائية على أساس هذه المنتجات
			02211	RB	حليب يحتوي على دهون لا تتجاوز 1٪
			02212	RB	الحليب والكريم، يحتوي على دهون، تتجاوز 1٪ ولكن لا تتجاوز 6٪
			02213	RB	كريم يحتوي على دهون تتجاوز 6٪
			02231	RB	الزبادي، مركزا أو محتويا على سكر مضاف أو مواد تحلية أخرى أو نكهة أو يحتوي على فواكه أو مكسرات أو كاكاو مضافة
			02232	RB	الزبادي والقشدة وغيرها من الحليب أو الكريم المخمر أو المحمض، وإن كان مركزا أو محتويا على سكر مضاف أو مواد تحلية أخرى أو نكهة أو تحتوي على فواكه أو مكسرات أو كاكاو مضاف
			02233	RB	الآيس كريم وإن كانت تحتوي على الكاكاو

تابع الملحق رقم (1.5): نتائج تطبيق منهجية فضاء السلع في حالة المملكة العربية السعودية حسب التصنيف التقاني

رمز السلعة	مستوى التكنولوجيا	المنتجات القائمة اليوم	رمز السلعة	مستوى التكنولوجيا	المنتجات والأنشطة المقترحة للتنويع وفق منهجية فضاء السلع
			05671	RB	الخضروات والفواكه والمكسرات وغيرها من أجزاء صالحة للأكل من النباتات
			05672	RB	الطماطم المعدة أو المحفوظة كلها أو في القطع.
			05673	RB	الطماطم (البندورة)، المعدة أو المحفوظة بخلاف الخل أو حمض الخليك، n.e.s.
			05674	RB	الفطر والكمأة المعدة أو المحفوظة بخلاف الخل
			05676	RB	البطاطا المعدة أو المحفوظة بخلاف الخل أو حمض الخليك، وليس المجمدة
			05677	RB	الذرة الحلوة المعدة أو المحفوظة بخلاف الخل أو حمض الخليك
			05679	RB	الخضار الأخرى المعدة أو المحفوظة بخلاف الخل أو حمض الخليك، وليس المجمدة
			05810	RB	المربى والهلام والفاكهة والمربى والفاكهة أو الجوز، ومعجنات الفاكهة أو الجوز، وإعدادات مطبوخة، وإن كانت تحتوي على سكر مضاف أو مواد تحلية أخرى، لا تشمل المستحضرات المتجانسة
			07120	RB	القهوة المحمصة
			08195	RB	غذاء الكلب أو القط
			08199	RB	المستحضرات الأخرى للأغذية الحيوانية،
			09850	RB	الحساء والمرق
			53341	MT	الدهانات على أساس البوليمرات الاصطناعية أو البوليمرات الطبيعية المعدلة كيميائيا، التي تحل في وسط مائي
			55330	MT	مستحضرات للاستخدام على الشعر
			55421	MT	العوامل العضوية النشطة
			55422	MT	مستحضرات الغسيل أو التنظيف النشط
			55423	MT	مستحضرات الغسيل أو التنظيف النشط لا يتم طرحها للبيع بالتجزئة.
			64241	LT	ورق السجائر، مقطعة بالحجم، وإن كانت في شكل كتيبات أو أنابيب
			64243	LT	ورق تواليت، مقطعة إلى حجم أو شكل، في لفات أو في صفائح
			64245	LT	فلتر الورق والورق المقوى، مقطعة إلى حجم أو شكل

تابع الملحق رقم (1.5): نتائج تطبيق منهجية فضاء السلع في حالة المملكة العربية السعودية حسب التصنيف التقاني

رمز السلعة	مستوى التكنولوجيا	المنتجات القائمة اليوم	رمز السلعة	مستوى التكنولوجيا	المنتجات والأنشطة المقترحة للتنويع وفق منهجية فضاء السلع
2882	RB	النفايات والخردة المعدنية غير الحديدية	28231	RB	النفايات والخردة من الحديد المعلب أو الصلب
			28232	RB	الخراطة، النجارة، الرقائق، نفايات الطحن، نشارة الخشب
			28233	RB	إعادة تصنيع خردة الحديد أو الصلب
			28239	RB	النفايات والخردة الحديدية
5111	RB	هيدروكربونات أسيتلينات Acyclic (ألكانيات) hydrocarbons	51121	RB	سيكلوهيكسان (Cyclohexane)
			51122	RB	البنزين، نقي
			51123	RB	التولوين، نقي
			51124	RB	زيلينس، نقي
			51125	RB	ستايرين
			51126	RB	إيثيل بنزين
			51127	RB	كومين
			51129	RB	الهيدروكربونات الحلقية
5112	RB	الهيدروكربونات الحلقية Cyclic hydrocarbons	51111	RB	الإيثيلين
			51112	RB	بروبين (البروبيلين)
			51113	RB	بوتيلينس، بوتادينس و ميثيلبوتادينس
			51114	RB	الهيدروكربونات الحلقية المشبعة
			51119	RB	هيدروكربونات أليكليك
			51241	MT	الفينول (هيدروكسي بنزين)، نقية، وأملاحه
			51242	MT	كريسولس، وأملاحها
			51243	MT	الفينولات الأخرى والفينول الكحول
			51244	MT	مشتقات مهلجنة أو سولفونية أو نترتة أو نتروزات من الفينول أو كحول الفينول
			51371	MT	حمض الخليك (Acetic acid) وأملاحه
			51372	MT	استرات حمض الخليك
			51373	MT	حمض الميثاكريليك وأملاحه واستراته
			51374	MT	حمض الفورميك، أملاحه واستراته
			51375	MT	أحماض بوتيريك، أحماض فاليريك، أملاحها واستراتها
			51376	MT	حمض باميتيك، حامض دهني، أملاحه واستراتها

تابع الملحق رقم (1.5): نتائج تطبيق منهجية فضاء السلع في حالة المملكة العربية السعودية حسب التصنيف التقاني

رمز السلعة	مستوى التكنولوجيا	المنتجات القائمة اليوم	رمز السلعة	مستوى التكنولوجيا	المنتجات والأنشطة المقترحة للتنويع وفق منهجية فضاء السلع
			51377	MT	الأحماض أحادية الكربوكسيل الأحادية المشبعة، أنيدريدس، هاليدس، بيروكسيدات و بيروكسيسيدات الأحماض الأحادية الكربونية المشبعة الحلقية ومشتقاتها المهلجنة، السلفونات، النترات أو النتروزات
			51378	MT	أحماض أوليك، لينوليك أو لينولينيك، أملاحها واستراتها
			51379	MT	الأحماض الأحادية غير المشبعة أحادية غير المشبعة الأخرى، الأحماض الأحادية الكربوكسيلية الحلقية، أنهايدريدس، هاليدات، بيروكسيدات، بيروكسيازيدس ومشتقاتها
5137	MT	الأحماض الأحادية لكربوكسيل أو مشتقاتها المهلجنة أو السلفوناتية	51221	MT	إيثانديول
			51222	MT	الجلسرين
			51223	MT	بينتيريثريتول
			51224	MT	مانيتول
			51225	MT	غلوسيتول (سوربيتول)
			51623	RB	لأسيتون
			51624	RB	بوتانون (إيثيل ميثيل كيتون)
			51627	RB	كافور (Camphor)
5226	RB	قواعد غير عضوية أخرى وأكاسيد المعادن، هيدروكسيدات وبيروكسيدات	56211	MT	نترات الأمونيوم
			56212	MT	أملاح مزدوجة وخليط من كبريتات الأمونيوم ونترات الأمونيوم
			56213	MT	كبريتات الأمونيوم
			56214	MT	أملاح مزدوجة ومخاليط نترات الكالسيوم ونترات الأمونيوم
			56217	MT	مخاليط من اليوريا ونترات الأمونيوم في محلول مائي أو أمونيا.
			56219	MT	الأسمدة النيتروجينية الأخرى
5533	MT	مستحضرات للاستخدام على الشعر	55351	MT	مستحضرات قبل الحلاقة، ومستحضرات الحلاقة ومستحضرات بعد الحلاقة
			55352	MT	مزيل الروائح الشخصية ومضادات التعرق
			55353	MT	أملاح الاستحمام المعطرة وغيرها من مستحضرات الاستحمام

تابع الملحق رقم (1.5): نتائج تطبيق منهجية فضاء السلع في حالة المملكة العربية السعودية حسب التصنيف التقاني

رمز السلعة	مستوى التكنولوجيا	المنتجات القائمة اليوم	رمز السلعة	مستوى التكنولوجيا	المنتجات والأنشطة المقترحة للتنويع وفق منهجية فضاء السلع
			55354	MT	مستحضرات الفرف أو إزالة الروائح الكريهة (بما في ذلك المستحضرات الرائحة المستخدمة خلال الطقوس الدينية)
			55359	MT	مستحضرات التجميل والعطور ومستحضرات التجميل أو المرحاض
			55422	MT	مستحضرات الغسيل أو التنظيف النشط في السطح، للبيع بالتجزئة
			55423	MT	مستحضرات الغسيل أو التنظيف النشط في السطح، لا يتم طرحها للبيع بالتجزئة.
			64161	RB	كيس ورق الكرافت، مجعد أو متجعد
			64162	RB	ورق كرافت آخري، مجعد أو متجعد، منقوشا أو مثقوبا أم لا
			64163	RB	مناديل مرحاض أو مناديل الوجه أو منشفة أو ورق مشابه من نوع يستخدم للأغراض المنزلية
			64164	RB	الورق والورق المقوى، الموج وإن كان مثقوبا
			64169	RB	ورق، مجعد، متجعد، منقوش أو مثقب، n.e.s.
			64291	LT	بكرات من لب الورق أو الورق المقوى
			64293	LT	الصواني، والأطباق، واللوحات، والأكواب وما شابه ذلك، من الورق أو الورق المقوى
			64294	LT	مناديل، تطهير الأنسجة، المناشف، المناشف، مفارش المائدة، ملاءات السرير والكتان ورقة أخرى؛ والملابس الورقية والملابس والاكسسوارات
			64295	LT	المناشف الصحية والمناديل (حفاضات) وبطانات منديل للأطفال الرضع والمواد الصحية المماثلة، من لب الورق والورق وحشو السيليولوز أو شبكات من ألياف السليلوز
5621	MT	الأسمدة المعدنية أو الكيميائية، النيتروجين	52261	RB	الأمونيا، اللامائية أو المائية
			52262	RB	هيدروكسيد الصوديوم صلبة
			52263	RB	هيدروكسيد الصوديوم في محلول مائي
			52264	RB	هيدروكسيد البوتاسيوم بيروكسيدات الصوديوم أو البوتاسيوم
			52265	RB	هيدروكسيد وبيروكسيد المغنيسيوم. أكاسيد، هيدروكسيدات وبيروكسيدات، من السترونتيوم أو الباريوم.
			52266	RB	هيدروكسيد الألومنيوم
			52267	RB	اكسيد الالمونيوم الاصطناعي

تابع الملحق رقم (1.5): نتائج تطبيق منهجية فضاء السلع في حالة المملكة العربية السعودية حسب التصنيف التقاني

رمز السلعة	مستوى التكنولوجيا	المنتجات القائمة اليوم	رمز السلعة	مستوى التكنولوجيا	المنتجات والأنشطة المقترحة للتنويع وفق منهجية فضاء السلع
			52268	RB	الهيدرازين والهيدروكسيلين وأملاحها غير العضوية
			52269	RB	قواعد غير عضوية أخرى؛ أكاسيد المعادن الأخرى، هيدروكسيدات وبيروكسيدات
5712	MT	بوليمرات الإيثيلين – فينيل أسيتات	51241	MT	الفينول (هيدروكسي بنزين)، نقية، وأملاحه
			51242	MT	كريسولس وأملاحها
			51243	MT	الفينولات الأخرى والفينول الكحول
			51244	MT	مشتقات مهلجنة أو سولفونية أو نترتة أو نتروزات من الفينول أو كحول الفينول
5721	MT	البوليستيرين	57511	MT	البولي بروبلين
			57512	MT	بوليسوبوتيلين
			57513	MT	البروبيلين البوليمرات
			57519	MT	أوليفينات أخرى
5743	MT	بوليكاربونات، راتنجات الألكيد وغيرها من البوليستير	65162	LT	النايلون أو البولي أميدات الأخرى أو من البوليستر
			65169	LT	خيوط متعددة مطوية أو كابلات
5813	MT	أنابيب مرنة، وأنابيب وخراطيم، تتحمل حد أدنى من الضغط 27.6 ميغا باسكال	78431	MT	مصدات وأجزاؤها
			78432	MT	أجزاء من هيكل السيارات
			78433	MT	الفرامل والفرامل المؤازرة وأجزاؤها
			78434	MT	علبة التروس وأجزاؤها
			78435	MT	محرك المحاور وأجزاء منها
			78439	MT	أجزاء واكسسوارات أخرى
6421	LT	كرتون وصناديق وأكياس وحاويات أخرى للتعبئة، من الورق، والورق المقوى، وحشو السيليولوز أو شبكات من ألياف السليلوز	58120	MT	أنابيب ومواسير وخراطيم
			64242	LT	الورق الكربوني، ورق النسخ الذاتي، وأوراق النسخ أو النقل الأخرى
			64243	LT	ورق تواليت، مقطعة إلى حجم أو شكل، في لفات أو في صفائح
6618	RB	مواد البناء من الأسمنت الأسبستي والأسمنت الليفي والمعادن غير الفلزية	66331	RB	المواد من الجبس
			66332	RB	لبنات البناء والطوب والبلاط وأصناف مماثلة
			66333	RB	مكونات الهياكل لتجهيز المباني أو الهندسة المدنية
			66334	RB	مواد أخرى من الاسمنت، من الخرسانة أو من الحجر الاصطناعي

تابع الملحق رقم (1.5): نتائج تطبيق منهجية فضاء السلع في حالة المملكة العربية السعودية حسب التصنيف التقاني

رمز السلعة	مستوى التكنولوجيا	المنتجات القائمة اليوم	رمز السلعة	مستوى التكنولوجيا	المنتجات والأنشطة المقترحة للتنويع وفق منهجية فضاء السلع
			66336	RB	المواد غير الكهربائية من الجرافيت أو الكربون الأخرى
			66338	RB	المواد المعدنية الأخرى التي تحتوي على المغنسيوم، الدولوميت أو الكروميت.
			66339	RB	مواد من الحجر أو المواد المعدنية الأخرى
			69111	LT	الجسور وأقسام الجسور
			69113	LT	الأبواب والنوافذ وأطرها وعتبات الأبواب
			69114	LT	معدات للسقالات ودعم الحفر
6924	LT	خزانات وبراميل وعلب وصناديق وحاويات مماثلة لأي مادة (بما في ذلك الغاز المضغوط أو المسال) من الحديد أو الصلب أو الألومنيوم، بسعة لا تتجاوز 300 لترا	69953	LT	سدادات، وأغطية (بما في ذلك الفلين التاج، قبعات المسمار)، كبسولات للزجاجات من المعادن الأساسية
			69954	LT	لوحات تسجيل وألواح عناوين وألواح مشابهة وأرقام وحروف ورموز أخرى من المعدن الأساسي
			69955	LT	الأسلاك والقضبان والأنابيب والألواح والأقطاب الكهربائية والمنتجات المماثلة، من المعدن المعدني أو من كربيد المعادن
			69961	LT	المراسي من الحديد أو الصلب
			69965	LT	مقالات من الحديد أو الصلب، مزورة أو مختومة

المراجع

أولا: المراجع العربية

1. المعهد العربي للتخطيط، (2013)، تقرير التنمية العربية: نحو منهج هيكلي للإصلاح الاقتصادي، الاصدار الأول، الكويت.
2. المعهد العربي للتخطيط، (2015)، تقرير التنمية العربية: الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للنمو الشامل التشغيلي، الاصدار الثاني، الكويت.
3. صندوق النقد العربي (2015): التقارير السنوية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعوام مختلفة، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة،
4. آفاق الاقتصاد العالمي- منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. صندوق النقد الدولي. مايو 2017.
5. قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي.. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. 2015.
6. العدالة الضريبية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – صندوق النقد الدولي. سبتمبر 2015.
7. قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد).
8. مؤشر الابتكار العالمي 2016. تقرير يشارك في نشره كل من جامعة كورنيل والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (الإنسياد) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة.
9. الطاقة والتعاون العربي (2014)، «مؤتمر الطاقة العربي العاشر في مدينة أبو ظبي»، دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال الفترة من 23-21 كانون الأول/ ديسمبر 2014م، تحت شعار الطاقة والتعاون العربي، الامارات، 2014.
10. الشركة العربية للاستثمارات البترولية (2016) «حجم الاستثمارات المطلوبة في مجال الطاقة»، المملكة العربية السعودية، 2016. والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2014)، «تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2015»، 2014، ص 81.
11. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2011)، «تحديات التنمية في الدول العربية»،
12. التقرير الثاني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011.
13. باولو سيرفيني (2014)، «استخدام المصابيح التقليدية في الإضاءة وانعكاساتها على استخدام وتكلفة الطاقة الكهربائية»، المدير العام لفيليبس للإضاءة في الشرق الأوسط وتركيا، 2014.
14. تامي جرانت (2014)، «الإدارة المستدامة للطاقة في المباني»، المدير التنفيذي لشركة تكنولوجيات الطاقة المستدامة، دبي، الامارات العربية المتحدة، 2014.
15. سليمان الخطاف (2016)، «دور الغاز الطبيعي في مستقبل الطاقة بالعالم»، مركز التميز البحثي للتكرير والبتروكيماويات - جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، 2016.
16. شير امريكا (مايو، 2015)، «عندما يتعلق الأمر بالطاقة، يتعيّن على البلدان أن تنوّع شتى أنواع مصادرها »، Share America، 6 مايو 2015.
17. شركة جنريل داينمك والنظرة المستقبلية (2014)، «توفير الطاقة عبر تنويع مصادرها، تنويع مصادر الطاقة دون الاعتماد على المنتجات النفطية وحدها يعود بالنفع على موردي الطاقة الموزعة بإندونيسيا، سبتمبر، 2014، 2014 ، GE Look ahead.
18. شركة «ميد» (2016): «أسواق ومشاريع الطاقة في المنطقة العربية لعام 2015»، شركة ميد للدراسات.
19. شركة النفط الامارتية (2017)، «تقرير مؤشرات قطاع الطاقة من نفط وغاز ودورها الرئيسي في تعظيم عوائد الاستثمارات الاقتصادية على مستوى المنطقة والعالم»، التقرير الأسبوعي لشركة نفط «الهلال» الإماراتية، 2017.
20. عبد الهادي المريح (2014)، «السعودية تطور مشاريع للطاقة الشمسية في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية وفي جزيرة فرسان»، المدير التنفيذي لأنظمة الطاقة الوطنية في المملكة العربية السعودية، 2014.
21. صندوق النقد الدولي (2014)، «دعم أسعار الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دروس من إعادة الهيكلة»، إصلاح الدعم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، يوليو 2014.

22. رفعت عاصي (2015)، «مشروع شحن السيارات الكهربائية عن طريق الطاقة الشمسية في الأردن: الأهمية البيئية والتقنية المستخدمة والدروس المستفادة»، المدير التنفيذي لقطاع الطاقة والمياه والبيئة، الجمعية العلمية الملكية، عمان، الأردن، 2015.
23. منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك» (2016)، تقرير أوبك لتوقعات المشهد النفطي العالمي 2016.
24. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعة (2013)، «التقرير العالمي لتطوير الطاقة الكهربائية المولدة من المياه»، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعة (2013).
25. منتدى الطاقة العالمي (2012)، « منتدىً لقادة العالم: اقتصاد أخضر لتنمية مستدامة»، الأمم المتحدة والعام العالمي للطاقة المستدامة للجميع، 2012.
26. مؤتمر الكهرباء الخامس (2015)، «التوازنات في مزيج الطاقات التقليدية والجديدة والمتجددة في الأنظمة الكهربائية»، ينظمه الاتحاد العربي للكهرباء في مدينة مراكش برعاية العاهل المغربي الملك محمد السادس، المغرب، 2015.
27. منتدى أوكسفورد للطاقة (2014)، «جهود المملكة في مجال ترشيد ورفع كفاءة استهلاك الطاقة »، المجلة الصادرة من معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة، في العدد 96، مايو 2014.
28. الاتحاد العربي للكهرباء (2016)، «النشرة الإحصائية للقطاع الكهرباء 2014».
29. الاتحاد العربي للكهرباء، النشرة الإحصائية، العدد، 23، عمان الأردن، 2016.
30. حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة (2015)، «الاستراتيجية الوطنية للابتكار»، وزارة شئون مجلس الوزراء، مكتب رئاسة الوزراء، 2015.
31. هيئة كهرباء ومياه دبي (2016)، «معرض تكنولوجيا المياه والطاقة والبيئة، ويتكيس، 2016»

ثانياً: المراجع الانجليزية

1. Botta. A. (2009). A structuralist North–South model on structural change. economic growth and catching-up. Structural Change and Economic Dynamics. 20(1). 61–73.
2. Castellacci. F. (2002). Technology Gap and Cumulative Growth: Models and outcomes. International Review of Applied Economics. 16(3). 333–346.
3. Chenery. H. B.. and Taylor. L. (1968). Development Patterns: Among Countries and Over Time. The Review of Economics and Statistics. 50(4). 391–416.
4. Cimoli. M.. Primi. A.. and Pugno. M. (2005). An enclave-led model of growth: the structural problem of informality persistence in Latin America. GRADE Discussion Paper. 4. 1–33.
5. Cimoli. M.. and Porcile. G. (2013). Technology. structural change. and BOP-constrained growth: a structuralist toolbox. Cambridge Journal of Economics. 37(5). 1–23.
6. Connolly. E.. and C. Lewis. 2010.. "Structural Change in the Australian Economy". Reserve Bank of Australia. RBA Bulletin. September. pp 1-10.
7. Dietrich. A. (2009). Does Growth Cause Structural Change. or Is it the Other Way Round?
8. A Dynamic Panel Data Analyses for Seven OECD. In: Jena Economic Research Papers – 034/2009.
9. Foster-McGregor. N.. K. Ibrahima and A. Szirmai (2015). "Structural change and the ability to sustain growth". UNIDO/UNU-MERIT. Working Paper no. 2015-048
10. Gill. I.. and Kharas. H. (2007). An East Asian Renaissance. Ideas for Economic Growth. World Bank. Washington. DC (p. 382). Washington DC.
11. Hidalgo. C.. and Hausmann. R. (2008). A network view of economic development. Developing alternatives. 5–10.
12. Kaldor. N. (1966) Causes of the Slow Rate of Economic Growth of the United Kingdom. An Inaugural Lecture. Cambridge: Cambridge University Press.
13. Kuznets. S. (1966). Modern Economic Growth. New Haven: Yale University Press.
14. León-Ledesma. M. A. (2002). Accumulation. innovation and catching-up: an extended cumulative growth model. Cambridge Journal of Economics. 26. 201–216.
15. Lewis. W. (1954). Economic development with unlimited supplies of labour. The Manchester school.
16. Lin. J. Y. (2011). New Structural Economics: A Framework for Rethinking Development. The

World Bank Research Observer, 26(2), 193–221.

17. McMillan, M., and Rodrik, D. (2011). Globalization, structural change, and productivity growth. In M. Bacchetta & M. Jansen (Eds.), Making Globalization Socially Sustainable (pp. 49–85). Genève: ILO-WTO.
18. Ocampo, J.A. 2005. The Quest for Dynamic Efficiency: Structural Dynamics and Economic Growth in Developing Countries. In: Beyond Reforms: Structural Dynamics and Macroeconomic Vulnerability, ed.
19. Ocampo, J. A., Rada, C., and Taylor, L. (2009). Growth and Sectoral Policy. In Growth and Policy in Developing Countries: A Structuralist Approach (pp. 121–141). New York: Columbia University Press.
20. Ocampo, J.A. and Vos, R., (2008); 'Structural Change and Economic Growth. In: Uneven Economic Development', eds.
21. Rada, C. (2007). Stagnation or transformation of a dual economy through endogenous productivity growth. Cambridge Journal of Economics, 31(5), 711–740.
22. Szirmai, A. (2012). Industrialization as an engine of growth in developing countries, 1950–2005. Structural Change and Economic Dynamics, 23, (4), 406-420.
23. Thirlwall, A. P., and Dixon, R. J. (1979). A model of export-led growth with a balance of payments constraint. In J. K. Bowers (Ed.), Inflation, development, and integration: essays in honour of A. J. Brown (pp. 173–192). Leeds: Leeds University Press.
24. https://www.unido.org/researchers/statistical-databases.
25. UNIDO, (2013). Industrial Development Report 2013. Sustaining Employment Growth – The Role of Manufacturing and Structural Change. Vienna.
26. UNIDO (2007) 'Structure of the CIP Indicators and the Industrial Development Scoreboard (IDS) 2007', Technical notes, Vienna.
27. World Bank Institute. (2010). Measuring Knowledge in the World's Economies: Knowledge Assessment Methodology and Knowledge Economy Index. Washington: Knowledge for Development (K4D) Program.
28. World Bank, (2017); "World Development Indicators', Washington, D.C.: World Bank. https://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators
29. Long-Run Growth and Macroeconomic Stability in Low-Income Countries-The Role of Structural Transformation and Diversification. IMF 2014

30. "Export Quality in Developing Countries". Henn, C., C. Papageorgiou, and N. Spatafora. IMF Working Paper 13/108. 2013.
31. Integration in Global Value Chains as a Route to MENA's Economic and Social Development? Egypt's and Morocco's GVC Integration in a Changing Global Economy. August 2016. http://www.lse.ac.uk/middleEastCentre/research/Collaboration-Projects/Collaborations-2016-2017/AUC/Home.aspx.
32. Key Statistics and Trends in International Trade 2015- UNCTAD
33. Ahmed, G. & Nihal M. (2005): "do governments pick winners or losers? An assessment of industrial policy in Egypt'. working Paper No. 108. the Egyptian center for economic studied-ECES. December 2005
34. Alexander, C., and K. Warwick (2007). 'Governments, Exports and Growth: Responding to the Challenges and Opportunities of Globalization'. The World Economy. 30 (1): 177-94.
35. Budzinski, O., and C. Schmidt (2006). 'European Industrial Policy: Economic Foundations, Concepts and Consequences'. Working Paper. Marburg: Philipps University of Marburg. Available at www. ssrn.com/abstract=920060.
36. Čihák, Martin, Aslı Demirgüç-Kunt, Erik Feyen, and Ross Levine, 2012. "Benchmarking Financial
37. Cimoli, M., G. Dosi, R. Nelson, and J. Stiglitz (2006). 'Institutions and Policies Shaping Industrial Development. An Introductory Note'. Paper prepared for the task force on Industrial Policies and Development. New York: Columbia University.
38. Cole Frank (2015): "Industrial Policy in Latin America
39. Collier, P., and A. J. Venables (2007). 'Rethinking Trade Preferences: How Africa can Diversify its Exports'. The World Economy. 30: 1326-45
40. Devarajan, S., and M. Uy (2009). 'Is it Worthwhile to Support Industrial Policy?'. Paper presented at the DIE Workshop on Industrial Policy in Developing Countries, 18-19 November. Bonn
41. Dosi, G. (2009). 'The Political Economy of Capabilities Accumulation: The Past and Future of Policies for Industrial Development'. Paper presented at the DIE Workshop on Industrial Policy in Developing Countries, 18-19 November. Bonn.
42. European Commission (2016). "The Investment plan for Europe state". http://ec.europa.eu/priorities/sites/beta-political/files/investment-plan-eu-wide-state-of-play-july2016__en__0.pdf

43. Feenstra, R., and H. L. Kee (2004). 'Export Variety and Country Productivity'. NBER Working Paper 10830. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research
44. Figueiredo, P. N. (2008). 'Industrial Policy Changes and Firm-Level Technological Capability Development: Evidence from Northern Brazil'. World Development, 36 (1): 55-88
45. Financial Times. (2016). "Cyber 3 Conference- Tokio 2016". (https://www.ft.com)
46. Harrison, A. E., and A. Rodriguez-Clare (2009). 'Trade, Foreign Investment, and Industrial Policy'. MPRA Paper 15561. Munich: University Library of Munich.
47. Hausmann, R., and D. Rodrik (2003). 'Economic Development as Self-Discovery'. Journal of Development Economics, 72 (2): 603-33.
48. Hobday, M. (2009). 'Can We Learn Lessons from East Asia?'. Paper presented at the UNU-WIDER, UNU-MERIT and UNIDO Workshop on Pathways to 27 Industrialization in the 21st Century: New Challenges and Emerging Paradigms, 22- 23 October. Maastricht
49. http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2016-04/19/content__719504.htm
50. http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2016-04/19/content__719504.htm
51. http://www.oica.net/category/economic-contributions/
52. Katsiaryna Svirydzenka (2016). "Introducing a New Broad-based Index of Financial Development" IMF Working Paper - WP/16/5. Strategy, Policy, and Review Department. IMF. January 2016
53. Koen De Backer (2012)" "MAPPING GLOBAL VALUE CHAINS ": Paper prepared for the Final WIOD OECD (2012): Conference: "Causes and Consequences of Globalization, Groningen". The Netherlands, April 24-26, 2012. OECD (sebastien.miroudot@oecd.org)
54. Krugman, P. (1995). Development, Geography, and Economic Theory. Cambridge, MA: MIT Press.
55. Lall, S. (2004). 'Selective Industrial and Trade Policies in Developing Countries: Theoretical and Empirical Issues'. In C. Soludo, O. Ogbu and H.-J. Chang (eds). The Politics of Trade and Industrial Policy in Africa: Forced Consensus? Lawrenceville, NJ: Africa World Press & IDRC. 4-14
56. Lazonick, W. (2010). 'Innovative Enterprise and Economic Development'. In W. A. Naudé (ed.). Entrepreneurship and Economic Development. Basingstoke: Palgrave Macmillan, chapter 2.
57. Lazonick, W. (2010). 'Innovative Enterprise and Economic Development'. In W. A. Naudé (ed.). Entrepreneurship and Economic Development. Basingstoke: Palgrave Macmillan, chapter

2.

58. Lin، J.، and H.-J. Chang (2009). 'Should Industrial Policy in Developing Countries Conform to Comparative Advantage or Defy it? A Debate between Justin Lin and Ha-Joon Chang'. Development Policy Review، 27 (5): 483-502.
59. OECD-WTO TIVA Database.
60. (https://www.wto.org/english/res__e/statis__e/miwi__e/all__Profiles__e.pdf)
61. Park، A.، D. Yang، X. Shi، and Y. Jiang (2008). 'Exporting and Firm Performance: Chinese Exporters and the Asian Financial Crisis'، Working Paper، International Policy Centre. Available at www-personal.umich.edu/~deanyang/papers/park yangshijiang__expprod.pdf
62. Robinson، J. A. (2009). 'Industrial Policy and Development: A Political Economy Perspective'. Paper presented at the 2009 World Bank ABCDE Conference، 22-24 June، Seoul.
63. Rodrik، D. (2004). 'Industrial Policy for the Twenty-First Century'. CEPR Discussion Paper 4767. London: Centre for Economic Policy Research. Rodrik، D. (2007). 'Normalizing Industrial Policy'. Cambridge، MA: John F Kennedy School of Government، Harvard University. Mimeo.
64. Rodrik، D. (2007). 'Normalizing Industrial Policy'. Cambridge، MA: John F Kennedy School of Government، Harvard University. Mimeo.p.35.
65. Rose، A. K. (2007). 'The Foreign Service and Foreign Trade: Embassies as Export Promotion'. The World Economy، 30 (1): 22-38.
66. Szirmai، A. (2009). 'Industrialization and an Engine of Growth in Developing Countries، 1950-2005'. Paper presented at the UNU-WIDER، UNU-MERIT and UNIDO Workshop on Pathways to Industrialization in the 21st Century: New Challenges and Emerging Paradigms، 22-23 October، Maastricht.
67. Tregenna، F. (2009). 'Characterizing Deindustrialization: An Analysis of Changes in Manufacturing Employment and Output Internationally'. Cambridge Journal of Economics، 33 (4): 433-66.
68. Ulltveit-Moe، K. (2008). 'Live and Let Die: Industrial Policy in a Globalized World'. Sweden's Globalization Council Expert Report 22. Stockholm: Ministry of Education and Research.
69. UNCTAD (2017): http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/downloadPrompt.aspx
70. UNCTAD (2017); http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ditctab2015d2__en.pdf
71. UNCTAD (2015): "KEY STATISTICS AND TRENDS in Trade Policy 2015"، UNCTAD - Division on International Trade in Goods and Services، and Commodities، UNITED NATIONS

PUBLICATION ISSN 2409-7713- 2015.

72. Wim Naude (2010):'Industrial Policy – old and new issues". Working Paper No. 2010/106. September 2010. Copyright © UNU-WIDER 2010 × UNU-WIDER. Helsinki. ISSN 1798-7237 ISBN 978-92-9230-344-0.
73. Lin. J.Y and Monga. C.. 2010. Growth Identification and Facilitation: The Role of the State in the Dynamics of Structural Change. World Bank Policy Research Working Paper 5313.
74. Hausmann. R.. D. Rodrik. and A. Velasco. 2008. Growth Diagnostics. in: N. Serra and J.E. Stiglitz (eds.). The Washington Consensus Reconsidered: Towards a New Global Governance. New York. Oxford University Press. pp. 324-354.
75. Hidalgo. C.A. Klinger. B. Barabasi. A.L. and Hausmann. R.. (2007): "The Product Space Conditions the Development of Nations". Vol. 317. Issue 5837. pp. 482-487.
76. Hausmann. R. and Klinger. B.. 2006. Structural Transformation and Patterns of Comparative Advantage in the Product Space. Center for International Development at Harvard University. Working Paper No. 128.
77. Hausmann. R.. Hidalgo. C.A. Bustos. S.. Coscia. M.. Chung. S.. Jimenez. J.. Simoes. A. and Yildrim. A.. (2016): "The Atlas of economic complexity. Mapping paths to prosperity. MIT.
78. Arab Future Energy Index (AFEX. 2013). the index provides an assessments of the Arab countries progress in the energy efficiency utilizing the following evaluation categories: Energy Pricing. Policy Framework. Institutional capacity. and utility. 2013.
79. International Energy Agency (IEA.2014). "Arab Southern and Eastern Mediterranean (SEMED) region and the reginal energy efficiency expert's roundtable. IEA. 2014. In cooperation with the Regional Center for Renewable Energy and Energy Efficiency. RCREEE (2014).
80. United Nation Development Program (UNDP. 2010). " Regional Bureau of Arab States. Arab Human Development Report. Mapping Climate Changes threats and human development impact on the Arab region". 2010.
81. United Nation Development Program (UNDP. 2008). reforming energy subsides opportunities to contribute to the climate change agenda. united nation environmental program. 2008.
82. Arab Future Energy Index (AFEX. 2013). the index provides an assessments of the Arab countries progress in the energy efficiency utilizing the following evaluation categories: Energy Pricing. Policy Framework. Institutional capacity. and utility. 2013.
83. International Energy Agency (IEA.2014). "Arab Southern and Eastern Mediterranean (SEMED)

region and the reginal energy efficiency expert's roundtable. IEA. 2014. In cooperation with the Regional Center for Renewable Energy and Energy Efficiency. RCREEE (2014).

84. United Nation Development Program (UNDP. 2010). " Regional Bureau of Arab States. Arab Human Development Report. Mapping Climate Changes threats and human development impact on the Arab region". 2010.

85. United Nation Development Program (UNDP. 2008). reforming energy subsides opportunities to contribute to the climate change agenda. united nation environmental programme. 2008.